الولايات المتحدة الأمريكية والإسلام السياسي في السودان

١٩٨٩ م - ١٩٩٩ م

تأليــف

عبد العظيم إسماعيل عبد العال

الجنان للنشر والتوزيع

الولايات المتحدة الأمريكية

والإسلام السياسي في السودان

1989 - 1999م

الطبعة العربية الاولى
2010
حقوق الطبع محفوظة
اسم الكتاب : الولايات المتحدة الأمريكية
والإسلام السياسي في السودان
1989 – 1999م
تأليف:
اخراج وتدقيق: دار الجنان
00962795747460
الجنان للنشر والتوزيع
المركز الرئيسي(التوزيع - المكتبة)
00962796295457 - 00962795747460
0096264659891
ص. ب 927486 الرمز البريدي 11190 عمان
مكتب السودان
الخرطوم
هاتف 00249918064984
e-mail: dar_jenan@yahoo.com

الولايات المتحدة الأمريكية

والإسلام السياسي في السودان

1989 - 1999م

الإهــداء

إلى

روح أحبة فارقوني

إلى

جدي وجدتي

إلى

خالتي أسماء

المقدمة

أولاً : أهمية الموضوع

أشر عام 1989م بدايات مرحلة جديدة على صعيد تفاعلات السودان الخارجية إقليمياً ودولياً ، وشهد تحولاً واضحاً في إدارة السياسة الخارجية السودانية ، إذ إنتقلت هذه السياسة من النمط الذي كانت قد إستقرت عليه مدة طويلة وإتسم بقدر من التوازن ، إلى نمط آخر جديد قوامه دخول حكومة "الإنقاذ الوطني" في علاقات صراعية مع العديد من الأطراف الخارجية على الصعيدين الإقليمي والدولي ، وتجسد هذا الوصف في تفاعلات السياسة الخارجية للدول المختلفة تجاه السودان ، وتبرز هنا سياسة الولايات المتحدة الأمريكية تجاه السودان طوال سنوات عقد التسعينيات .

أتت أهمية دراسة سياسة الولايات المتحدة تجاه السودان 1989- 1999م من إعتبارات متعددة أهمها :

1. بروز الولايات المتحدة في بدايات عقد التسعينيات كقوة عظمى وحيدة على خريطة السياسة الدولية كنتاج لإنهيار الإتحاد السوفيتي وإنتهاء الحرب الباردة الأمر الذي دفع بأمريكا لتبني خطاب سياسي خارجي يدعو إلى قيادتها للعالم .
2. بروز السودان بوصفه أحد الأطراف المثيرة للقلق الأمريكي وتبني حكومته لسياسات بدت في الإدراك الأمريكي أنها تتعارض مع التوجهات والمصالح الأمريكية في المنطقتين العربية والأفريقية ، ولا سيما التوجهات الإسلامية "الأصولية" .
3. صعود الجبهة الإسلامية القومية لسدة الحكم بوصفه أول تجربة لحركات الإسلام السياسي في قطر عربي ، مما جذب الإنتباه ولفت أنظار الأوساط الإقليمية والدولية .

4. تبدل العلاقة شبه التحالفية التي ربطت الولايات المتحدة مع بعض حركات الإسلام السياسي ، فقد كانت هذه العلاقة فاعلة في الماضي وظفتها الولايات المتحدة في مجابهة (الخطر الشيوعي) في أماكن مختلفة .

ثانياً : الغاية من الدراسة :

إن إختيار الموضوع من قبلنا جاء محاولة متواضعة للبحث في مضامين السياسة الأمريكية تجاه هذا البلد ، لمعرفة الأهداف الحقيقية التي حدت بالولايات المتحدة لإنتهاج مثل هذه السياسة ، فضلاً عن بيان المخاطر الحقيقة التي إستهدفت ولا تزال المنطقة العربية وأفريقيا في ظل سيادة العصر الأمريكي ، كما هدف الكاتب للتوثيق لمرحلة مهمة من تاريخ مسيرة العلاقات بين الدولتين .

ثالثاً : صعوبة الدراسة :

نال الكاتب بهذه الدراسة درجة الماجستير في العلوم السياسية من الجامعة المستنصرية في بغداد عام 2001م ، ودراسة تفاصيل السنوات التي حددتها الدراسة 1989- 1999م كان أمراً بالغ الصعوبة ، لا سيما وأن موضوع البحث كان "مادة ساخنة" وتفاعلاته حينها كانت تتشعب بين لحظة وأخرى ، هذا في ظل ندرة المعلومات وقلة المصادر والمراجع والوثائق التي يمكن الرجوع إليها .

رابعاً : فرضية الدراسة :

تباينت الآراء بشأن الأسباب التي دفعت الولايات المتحدة الأمريكية - ولاتزال – إلى تبني سياسة عدائية ضد السودان ، فبينما رأت الأوساط السودانية أن السبب الحقيقي يكمن في النهج الحضاري الإسلامي الذي يأخذ بقيم الدين ودوره في الحياة الإنسانية ، ذهبت الأوساط الأمريكية للقول إن الولايات المتحدة لا تعادي الإسلام ، ومضت إلى الركون إلى حجج أخرى من قبيل مواقف الحكومة السودانية من الديمقراطية وحقوق الإنسان وبين هذه الإختلافات برزت الأهداف

الحقيقية ، إذ تسعى الولايات المتحدة إلى تحقيق مصالحها التي فرضت عليها مواجهة الإسلام كخطر بديل ترشح بقوة من قبل الغرب ، فالفرضية التي تقوم عليها هذه الدراسة هي :

"إن النهج الإسلامي الأصولي كان سبباً جوهرياً في تحديد طبيعة السياسة الأمريكية تجاه السودان" .

وفي ضوء ما تقدم عمدت الدراسة إلى الإجابة على التساؤلات الآتية :

ما هي المصالح الحيوية للولايات المتحدة الأمريكية في المنطقتين العربية والأفريقية ومن ضمنهما السودان ؟

وكيف قيّمت الولايات المتحدة مضامين السياسة السودانية ؟

وما هي الوسائل التي وظفتها الولايات المتحدة لتصريف سياستها تجاه السودان ؟

ثم هل تمكنت أمريكا من إستئصال النهج الإسلامي للحكومة السودانية ؟ أم إنتهت إلى الحد من ذلك التوجه وتحجيمه ؟

خامساً : منهج الدراسة :

إن معالجة موضوع الدراسة تطلب الركون إلى المنهج الوصفي / التحليلي للبحث في معطيات الموضوع ، والمضي في تحليلها للخروج بنتائج مرجوة ، من دون إهمال المنهج المقارن .

سادساً : هيكلية الدراسة :

تم تقسيم الدراسة فضلاً عن هذه المقدمة إلى خمسة فصول وخاتمة ، إختص الفصل الأول ببيان أهمية منطقة القرن الأفريقي وحوض النيل في السياسة الأمريكية ومصالح الولايات المتحدة في هذه المنطقة ذات الإرتباط المباشر بمصالحها الحيوية في الوطن العربي ، ثم تطور السياسة الأمريكية تجاه السودان ، وذلك بتوضيح موقفها من إنقلاب 30 حزيران / يونيو 1989م ، ومن ثم العوامل المؤثرة في تطور ذلك الموقف .

وتناول الفصل الثاني المآخذ الأمريكية على مضامين سياسة السودان الداخلية ، بينما إختص الفصل الثالث ببيان المآخذ الأمريكية على مضامين سياسة السودان الخارجية ، وإنصرف الفصل الرابع إلى تناول الوسائل المباشرة التي وظفتها الولايات المتحدة لتنفيذ سياستها ضد السودان ، والتي تضمنت الوسائل الدبلوماسية والإقتصادية والعسكرية .

وجاء الفصل الخامس لتوضيح الوسائل غير المباشرة التي أسهمت في تنفيذ السياسة الأمريكية تجاه السودان ، إذ جرى تناول نموذج واحد عن دول الجوار وهو أثيوبيا ، إذ تشابهت إلى حد كبير أدوار هذه الدول ، ونموذج آخر عن الأطراف الإقليمية غير المجاورة وهو الكيان الصهيوني ، ونموذج أخير عن الأطراف الدولية المؤثرة على السودان وهو بريطانيا .

وإن كان هناك من كلمة في ختام هذا العرض لموضوع الكتاب ، نقول إنها محاولة متواضعة يأمل الكاتب ان تعين الباحثين والمهتمين لفهم سياسات الدول المختلفة تجاه السودان ، ولا سيما سياسة الولايات المتحدة الامريكية التي لا تزال تتفاعل .

ومن الله التوفيق

تمهيد :

كان من نتائج الحرب العالمية الثانية بروز الولايات المتحدة الأمريكية كقوة عظمى تمثل أحد قطبي الصراع إلى جانب الإتحاد السوفيتي في إطار النظام الدولي الذي ساد العالم منذ ذلك التاريخ وحتى إنتهائه في بدايات عقد التسعينيات من القرن العشرين ، وقد فرض الوضع الجديد على الولايات المتحدة تبني سياسة كونية صراعية من أجل كسب مناطق النفوذ والمصالح على إمتداد العالم ، وبما أن المنطقة العربية خضعت إلى قوانين التنافس بين المعسكرين بحسبانها إحدى المناطق المهمة ، فقد كان السودان هدفاً لمحاولات المعسكرين للحصول على موطئ قدم فيه .

وإن قادت الثوابت المتمثلة في أهمية السودان الستراتيجية بحكم الموقع الجغرافي والتكوين الديمغرافي إلى إستدعاء رغبة المعسكرين ، فإن المتغيرات التي تجسدت في تعاقب الأنظمة السياسية على السودان ، حكمت إلى حد كبير حظوظ الطرفين للتواجد في السودان . [1]

ويشير التاريخ إلى أن الولايات المتحدة لم تكن ذات إهتمام مباشر بالسودان وحتى الإهتمام الذي أبدته به في نهايات الأربعينيات وبدايات الخمسينيات كان بسبب التوجه الأمريكي نحو ترتيب أوضاع المنطقة لمواجهة متطلبات الصراع الدولي آنذاك . [2] وشهدت السنوات التي سبقت نيل السودان لإستقلاله عام 1956م مخاضاً عسيراً جسدته الخلافات البريطانية – المصرية حول مصير السودان ومستقبله ، وقامت الحكومة الأمريكية آنذاك بممارسة الضغوط على الحكومة البريطانية لإنهاء الملف السوداني وحسم قضيته بما

---

[1] د. عبد السلام بغدادي : السياسة الأمريكية المعاصرة تجاه السودان 1989- 1995م ، المستقبل العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، العدد 206 ، نيسان/أبريل 1996م ، ص 37 .

[2] فدوى عبد الرحمن علي طه : كيف نال السودان إستقلاله – دراسة تاريخية لإتفاقية 12 فبراير 1953م حول الحكم الذاتي وتقرير المصير للسودان ، شركة دار الخرطوم للطباعة والنشر ، الخرطوم ، آب/أغسطس 1997م ، ص 28 .

يتوافق وتهيئة الظروف الملائمة أمام تشكيل ما سمي (الدفاع عن الشرق الأوسط) الذي كانت الخلافات البريطانية – المصرية تشكل أحد المعوقات أمام إنجازه .[3] وقد كانت الرؤية المصرية تقضي بأن يظل السودان تحت التاج المصري وذلك بتنصيب الملك فاروق ملكاً على مصر والسودان ، بينما ذهبت الحكومة البريطانية للتمسك بضرورة إن ينال السودان إستقلاله .[4] وفي خضم هذا الصراع نشطت السفارة الأمريكية في القاهرة من أجل إنهاء هذا الصراع ، إذ رأت الحكومة الأمريكية أن لا ضير من إحياء الفكرة القديمة (بروتوكول صدقي – بيفن) الذي يضمن السيادة الرمزية لملك مصر على السودان ، وترجع بعض المصادر بدايات الإهتمام الأمريكي بالسودان إلى أواخر عام 1948م حينما قام أحد أعضاء السفارة الأمريكية في القاهرة بزيارة إلى السودان ، وإلتقى بعدد من الشخصيات السودانية كما قام وفد أمريكي بزيارة مماثلة لإستطلاع آراء السودانيين بشأن مسالة السودان ، وإقناع المعارضين للتاج المصري بضرورة التنازل وقبول ملكية فاروق على السودان نظراً للظروف الملحّة على الساحة الدولية .[1] وفي هذا السياق قامت الولايات المتحدة بإجراء مباحثات جادة مع الحكومة البريطانية في نيسان/أبريل 1951م تناولت جلاء القوات البريطانية من قناة السويس و(مشروع الدفاع عن الشرق الأوسط) ، والتوتر القائم بين العرب والكيان الصهيوني ، فضلاً عن مسألة السودان .[2] وقد حثت الولايات المتحدة الحكومة

---

[3] أبوبكر حسن محمد باشا : تأثير مصر على الأوضاع السياسية في السودان 1951- 1956م ، أطروحة دكتوراة (غير منشورة) ، معهد القائد المؤسس للدراسات القومية والإشتراكية العليا ، الجامعة المستنصرية ، بغداد ، أيار/مايو 2000م ، ص 156 .

[4] بشير محمد سعيد : من تاريخ السودان السياسي – الزعيم الأزهري وعصره ، مطبعة القاهرة الحديثة للطباعة ، القاهرة ، ط1 ، 1990م ، ص ص 121 وما بعدها ؛ غراهام ف. توماس : السودان – موت حلم ، (ترجمة) عمران أبوحجلة ، دار الفرجاني ، طرابلس ، ط1 ، 1994م ، ص ص 21 وما بعدها .

[1] فدوى عبد الرحمن علي طه : مصدر سابق ، ص 33 .

[2] أبوبكر حسن محمد باشا : مصدر سابق ، ص 156 .

البريطانية على ضرورة حل هذه المشكلات بصورة عاجلة سبيلاً للتفرغ لإنشاء (قيادة الشرق الأوسط) .

وبعد أن تحقق إستغلال السودان في عام 1956م ، تواصلت السياسة الأمريكية تجاه النظم السياسية التي حكمت البلاد لتعزيز الوجود الأمريكي في المنطقة ، إذ تنوعت هذه السياسات تبعاً لإخلاف النظم السياسية التي تعاقبت على السودان ، وموقف هذه النظم من معطيات الصراع بين الدولي بين القطبين .

أولاً : مرحلة الديمقراطية الأولى 1956 – 1958م .

على الرغم من موقف الولايات المتحدة من إستغلال السودان الذي حكمته الإعتبارات والنظرة المصلحية كما مرّ علينا ، إلا أن الحكومة الأمريكية آنذاك تعاملت مع حدث إستقلال السودان كحقيقة فرضت نفسها تعاملاً إيجابياً وبسبب المصلحة كذلك ، فبعد إعلان الإستقلال السوداني رسمياً في 1956م ، قامت الحكومة السودانية بخطوات تثبيت الكيان السوداني الجديد ضمن المجتمع الدولي عبر الإنضمام إلى المنظمات الإقليمية والدولية ، فقد تقدم السودان بطلبي إنضمام إلى كل من جامعة الدول العربية وهيأة الأمم المتحدة ، وقد لاقى طلب السودان في مجلس الأمن ترحيباً أمريكياً عبرت عنه كلمة المندوب الأمريكي لدى المنظمة الدولية "... إن السودانيين والأمريكيين شعبان يعشقان السلام" .[3] وكان رئيس مجلس السيادة في السودان قد تلقى برقية تهنئة بمناسبة الإستقلال من الرئيس الأمريكي آيزنهاور أعرب فيها عن الأمل في أن تقوم صلات صداقة بيت حكومة بلاده وحكومة السودان . [4]

ويبدو أن الولايات المتحدة كانت قد أدركت ومنذ وقت مبكر أهمية السودان فإتجهت للتأسيس لعلاقات متينة مع الحكومة السودانية ، وقد تبين ذلك من خلال

---

[3] نقلاً عن بشير محمد سعيد ، مصدر سابق ، 306 .

[4] تجدر الإشارة إلى إعتراف الإتحاد السوفيتي آنذاك بالإستقلال السوداني كذلك في 3 كانون الثاني/يناير 1956 في برقية بعث بها رئيسه المارشال بولجانين إلى إسماعيل الأزهري ، يعلن فيها هذا الإعتراف ويعلن عن إستعداد بلاده لإنشاء علاقات دبلوماسية وتجارية مع السودان .
ينظر ، المصدر نفسه ، 311 .

زيارة نائب الرئيس الأمريكي آنذاك ريتشارد نيكسون للسودان عام 1957م وإعلانه في مؤتمر صحفي أن السودان بحاجة للمعونة الإقتصادية ، وتطوير مشارع الري والزراعة ، وأوضح (أن المعونات الإقتصادية التي تقدمها الولايات المتحدة ترمي لمساعدة الدول على تطوير إقتصادها سبيلاً لحماية إستقلالها) وتحدث نيكسون كذلك عن مشروع الرئيس آيزنهاور (النقطة الرابعة) لمساعدة بلدان الشرق الأوسط [*] ويبدو أن ذلك جاء بسبب التيار السوداني المعارض لتلقي مثل هذه المعونات ، ولا سيما أو وزير خارجية السودان آنذاك مبارك زروق كان قد حدد توجهات حكومة بلاده الخارجية التي قامت على هدى مبادئ مؤتمر باندونغ 1955م في الإستقلالية وعدم الإنحياز .[1] وقد اثارموضوع المعونة الأمريكية للسودان جدلاً واسعاً في الأوساط السياسية السودانية . [2] فقد حدث شرخ كبير في علاقات الحزبين الكبيرين المؤتلفين في الحكومة ، حزب الأمة وحزب الشعب الديمقراطي بسبب قبول الحكومة الإئتلافية برئاسة عبد الله خليل (حزب الأمة) للمعونة الأمريكية على الرغم من معارضة حزب الشعب الديمقراطي لها . وفي غمرة هذا الخلاف نقلت السفارة الأمريكية في القاهرة إلى مثيلتها في الخرطوم نبأ إجتماع وفدين من حزبي الشعب الديمقراطي والوطني الإتحادي في القاهرة برعاية الرئيس جمال عبد الناصر ، للتنسيق مع الحكومة المصرية لأجل إسقاط الحكومة القائمة في السودان ، وتكوين حكومة إئتلافية أخرى من الحزبين المذكورين تعمل على تحقيق الوحدة مع مصر . [3] وقد قام السفير الأمريكي في

---

[*] حول تفاصيل النقاط الأربع ينظر ، جيلي عبد الرحمن : المعونة الأمريكية تهدد إستقلال السودان ، دار الفكر ، القاهرة ، تموز/يوليو 1958م ، ص ص 44- 46 .

[1] المصدر نفسه .

[2] عقدت إتفاقية المعونة الإقتصادية بين الولايات المتحدة الأمريكية والسودان في أذار/مارس 1958م ، في ظل ظروف أزمة إقتصادية إجتاحت السودان بسبب ضعف ممحصول القطن سنتئذ ، والعجز المالي الكبير في ميزانية الدولة .
ينظر ، جيلي عبد الرحمن : مصدر سابق ، ص ص 17 وما بعدها .

[3] بشير محمد سعيد : مصدر سابق ، ص ص 344 – 354 ؛ محمد أبوالقاسم حاج حمد : السودان – المأزق التاريخي وآفاق المستقبل ، دار الكلمة للنشر ، بيروت ، ط1 ، 1980م ، ص 369 .

الخرطوم بإبلاغ رئيس الوزراء عبد اللـه خليل بهذا الأمر ، إذ قام الأخير بدوره بالإجتماع مع قيادات حزب الأمة الذين قرروا تسليم السلطة للجيش في 17 تشرين الثاني/نوفمبر 1958م . [4] وبذلك بدأت صفحة جديدة في التعامل الأمريكي مع السودان .

ثانياً : مرحلة الحكم العسكري الأول 1958 – 1964م .

كان اول ما قام به مجلس وزراء الفريق إبراهيم عبود * هو النظر في إتفاقية المعونة الأمريكية وإجازتها في نهايات تشرين الثاني/نوفمبر 1958م ، على اساس أن المعونة ستساعد على تنفيذ عدد من المشروعات المهمة التي يستحيل تنفيذها من موارد السودان نسبة لوقف البلاد المالي ، وتقول بعض المصادر – إن المعونة الأمريكية كانت أولى الخطوات على طريق توثيق الإرتباط بالإمبريالية الأمريكية ، إذ توصف تلك المرحلة بأنها مرحلة إخضاع الإقتصاد السوداني لهيمنة الإقتصاد الأمريكي . [5]

لقد سعت الحكومة الأمريكية لسحب السودان إلى فلك مبدأ آيزنهاور عبر إخضاعه بالمعونة الإقتصادية والفنية ذات الشروط المجحفة التي تضمنتها إتفاقية هذه المعونة ، وإحكام السيطرة على البلاد من أجل توجيه سياستها بما يخدم المصالح الأمريكية ، وقامت السفارة الأمريكية في الخرطوم بالتنسيق مع السفارة البريطانية بدور كبير في الصراعات السياسية بين الأحزاب السودانية لمحاولة إقصاء التيار المعارض للمعونة الأمريكية ، وتمكين القوى المستجيبة وعلى

---

[4] حول تفاصيل الإنقلاب ينظر ، عبد الرحمن مختار : خريف الفرح – أسرار السودان 1950- 1970م ، ج2 ، الخرطوم ، (د. د) ، 1978م ، ص ص 161 وما بعدها .

* ولد إبراهيم عبود في شرقي السودان عام 1900م ، وأكمل مراحله الدراسية وتخرج من كلية (غردون) جامعة الخرطوم حالياً ، عام 1924م ، إلتحق بقوة دفاع السودان وخدم خلال الحرب العالمية الثانية في كل من ليبيا وأرتيريا ، ثم اصبح قائداً لسلاح الهجانة (فرقة الجمال) ، ثم عيّن نائباً للقائد العام 1954م ، ثم قائداً عاماً 1956م .
ينظر ، محمد أبو القاسم حاج حمد : مصدر سابق ، ص ص 411 – 412 .

[5] خضر حمد : (مذكرات) الحركة الوطنية السودانية – الإستقلال وما بعده ، الخرطوم ، (د. د) ، 1967م ، ص ص 289- 291 .

رأسها حزب الأمة من قبولها . وقد كان السفير الأمريكي في الخرطوم وقتـذاك (جـيمس مـوس) ، والملحـق العسكري الأمريكي في دمشق الذي كان متواجداً في الخرطوم قبيل الإنقلاب ، من الذين تآمروا ضد حركـة التحرر السودانية .[1]

وقد هدفت الولايات المتحدة لتحل محل إنكلترا في الشرق الأوسط ، وتحقيق نظرية آيزنهاور بملء الفراغ ، كما حرصت على السودان من واقع ما أصابها والدول الغربية من تأميم قناة السـويس ، والصــراع بـين العرب والكيان الصهيوني فضلاً عن معطيـات الصراع الـدولي في المنطقـة آنـذاك . وقـد سـعت الولايـات المتحدة وبريطانيا إلى جر السودان لحلف بغداد لتوسيع دائرة الطوق ضد الـرئيس جـمال عبـد النـاصر . وهكذا لم تختلف السياسة الأمريكية تجاه السودان في هذا العهد في مضامينها عن التوجهـات الأمريكيـة المعروفة في الهيمنة والسيطرة على المنطقة العربية عموماً .

ثالثاً : مرحلة الديمقراطية الثانية 1964- 1969م .

وصف محمد أحمد محجوب * رئـيس الـوزراء في الحكومـة الديمقراطيـة التـي جـاءت عقـب إسـقاط حكومة عبود في تشرين الأول/أكتوبر1964م الحكومات السابقة بأنها بأنهـا كانـت تتطلـع نحـو بريطانيـا والولايات المتحدة الأمريكية والغرب بعامة .[2] وعلى الرغم من الإستياء الذي أبدتـه حكومـة المحجـوب تجاه كلا من بريطانيا وأمريكا بسبب دعمهما لحكم عبود العسكري إلا أن هذه الحكومة أقامت علاقات تقليدية مع الدولتين المذكورتين . بيد أن وقوع حرب حزيران/يونيو 1967م التـي شـنها الكيـان الصـهيوني ضد مصر مثلت منعطفاً في علاقات السودان بالولايات المتحدة ووصيفتها بريطانيا ، فقد قامت الحكومـة السودانية على أثر ذلك الإعتداء

---

[1] محمد أبوالقاسم حاج حمد : مصدر سابق ، ص ص 363- 365 ؛ وليد محمد سعيد الأعظمي : السودان في الوثائق البريطانية – إنقـلاب الفريـق إبراهيم عبود 1958م ، بغداد ، (د. د) ، 1990م ، ص ص 214- 215 .

* ولد عام 1908م بمدينة الدويم ، وتخرج مهندساً من كلية (غردون) جامعة الخرطوم حالياً عـام1929م ، ثـم عـاد ودرس القـانون 1967م ، عـاش مدة في المنفى وتوفي عام 1976م .

[2] محمد أحمد محجوب : الديمقراطية في الميزان ، دار جامعة الخرطوم للنشر ، الخرطوم ، (د. ت) ، ص 224 .

بقطع علاقات السودان مع كلا الدولتين ، وكان الرد الأمريكي هو القيام بنقض عقود تزويد السودان بالقمح والذرة ، فضلاً عن قيامها بقطع المنح الدراسية عن الطلاب السودانيين الذين كانوا يحصلون على التعليم العالي في الجامعات الأمريكية . [3] وكانت الحكومة السودانية قد فاتحت الحكومة الأمريكية عام 1966م لتزويد السودان بطائرات مقاتلة (هليوكبتر) ، بيد أن الطلب السوداني لم يلق إستجابة أمريكية ، بل أومأت الحكومة الأمريكية للسودان بالبحث عن حاجته في مكان آخر . وقد دفع التصرف الأمريكي بحكومة المحجوب لسد إحتياجاتها من الإتحاد السوفيتي آنذاك ، إذ لم تتردد حكومته في تزويد السودان بإحتياجاته من الطائرات والدبابات ، وتواصل الإستعداد السوفيتي لتلبية كافة إحتياجات السودان . وهكذا كانت الإحتياجات السودانية تلبى من الإتحاد وتشيكوسلوفاكيا ، الأمر الذي جعل مقولة – إن حظ السوفيت في السودان آنذاك كان كبيراً- تنطوي على قدر عال من الصحة . [4] ويبدو أن الولايات المتحدة وعلى غرار مثيلتها بريطانيا لم تكن راضية عن التغيير الذي قادته القوى الوطنية الديمقراطية ضد الحكم العسكري ، فقد ذكرت بعض المصادر – أن الولايات المتحدة وبريطانيا حولتا تعكير صفو الحياة السياسية في السودان عبر خلق المتاعب ، وإثارة الفتن الطائفية والعنصرية . [1]

إن الدور القومي الملحوظ الذي قام به السودان في تلك المرحلة تجله لبعديد من القضايا العربية سواء فيما تعلق بقضية فلسطين أو العدوان الصهيوني والإمبريالي ضد مصر عام 1967م ، ومحاولات الحكومة السودانية تصفية الخلافات العربية – العربية لمواجهة آثار العدوان ، والإستعداد لمراحل قادمة كل ذلك ألقى بظلاله على سياسة الولايات المتحدة تجاه السودان في تلك المرحلة

---

[3] المصدر نفسه .

[4] د. عبد السلام بغدادي : مصدر سابق ، ص 38 .

[1] مثلاً محمد أبو القاسم حاج حمد : مصدر سابق ، ص 411 .

ولنتذكر هنا وقوف السودان إلى جانب مصر والأردن ضد الكيان الصهيوني ومحاولة لم الشمل العربي بإلتئام مؤتمر القمة العربي بالخرطوم الذي عرف بمؤتمر (اللاءات الثلاث) لا صلح ،لا إعتراف ،لا تفاوض مع الكيان الصهيوني [2] وهكذا كانت السياسة الأمريكية تجاه الحكومة التي جاءت إلى الحكم عبر الديمقراطية التي تبدي الولايات المتحدة حرصاً زائفاً عليها ، وتنادي بها وبضرورتها للإنسانية ، إذ وقفت الحكومة الأمريكية إلى جانب الحكم العسكري ودعمته في حين لم تتخذ أي خطوة إيجابية تجاه الحكومة المنتخبة ، وبذلك تتبيّن مصلحية هذه السياسة .

رابعاً : مرحلة الحكم العسكري الثاني 1969- 1985م .

كان عهد الرئيس جعفرنميري * من أكثر العهود السياسية التي شهدت تغلغلاً أمريكياً في الشأن السوداني ، وذلك بعد أن تبدلت التوجهات السياسية لنظام الرئيس نميري التي أعلنها حين مجيئه إلى الحكم في 25 أيار/مايو 1969م . فقد قاد نميري إنقلاباً ضد الحكومة الديمقراطية بمساندة بعض الشيوعين والقوميين العرب ، لذا جاء متأثراً بالأفكار التحررية السائدة آنذاك ومعبئاً ضد الغرب الإستعماري ، وقال النميري في البيان الذي أذاعه في ذلك اليوم معللاً للإنقلاب ، إن السودان لم يشهد الإستقرار منذ الإستقلال ، وأنحى بلائمة النكسات في البلاد على الفساد الذي إنتشر خلال حكم الأحزاب وقال : "إن الحكومات المتعاقبة عجزت عن مواجهة الإمبريالية ووقف التسلل الصهيوني إلى أفريقيا وحماية حدود السودان" .[3] وقام النميري بإلغاء الأحزاب السياسية بحجة أنها

---

[2] محمد احمد محجوب / مصدر سابق ، ص ص 137- 149 .

* ولد عام 1930م ، وتخرج من الكلية الحربية برتبة ملازم ثان عام 1952م ، وعرف بكفاءته الرياضية العالية وحبه لكرة القدم ، وبعد مروره ببعض الدراسات العسكرية أرسل إلى كلية القادة والأركان العامة الأمريكية في (فورت ليفن ورث) ، وقد أشار تقرير للمخابرات المركزية لشخصيته بالقول :(إذا قدر قيام ثورة في السودان فسيقودها هذا الضابط) .

ينظر محمد أبو القاسم حاج حمد : مصدر سابق ، ص 442 .

[3] نقلاً عن محمد أحمد محجوب : مصدر سابق ، ص 118 .

تدور في فلك الإمبريالية ، كما تم في عهده تأميم الصناعات الرئيسة ، وجرت السيطرة على الإقتصاد في البلاد .[4] وقد عدّت هذه الإجراءات الإقتصادية خطوات في طريق التحول الإشتراكي الذي أثار حفيظة المعسكر الغربي الرأسمالي بزعامة الولايات المتحدة . وفي المقابل قدم الإتحاد السوفيتي دعمه لحكومة الخرطوم ، ولا سيما في المجالين الإقتصادي والعسكري ، إذ تسلم النميري السلاح ، فضلاً عن المستشارين والطيارين المختصين لمقاومة التمرد في جنوبي السودان . في حين قامت الحكومة الأمريكية بتقديم العون إلى عناصر التمرد ، وشجعت كلاً من أثيوبيا والكيان الصهيوني على تقديم المساعدات للمتمردين ، وظل الدعم الأمريكي ممتداً حتى بدايات السبعينيات .[1]

بيد أن الأمور سارت بعد ذلك على نحو مغاير وذلك حينما قاد الشيوعيون السودانيون في 19 تموز/يوليو 1971م إنقلاباً (حركة هاشم العطا) ضد الرئيس النميري لكن محاولتهم إنتهت إلى الفشل ، إذ تمكن النميري من إستعادة الأمور لصالحه ، وقاد حملات شرسة ضد أعضاء الحزب الشيوعي .[2] وترتب على تصفية النشاط الشيوعي وركائزه تراجع موقف السوفيت في السودان ، فعلى الرغم من تغيير السفير السوفيتي في الخرطوم والذي عدّ أحد أسباب توتر العلاقة بين الشيوعيين السودانيين ونظام الرئيس نميري ، إلا أن الأمور ظلت على حالها حتى عام 1976م ، إذ تمت تصفية الوجود السوفيتي نهائياً بعد محاولة إنقلابية أخرى ضد النميري في العام المذكور ، وقد وجه الإتهام حينها إلى كل من ليبيا والإتحاد السوفيتي بدعم المحاولة . وقرر نميري على اثر ذلك طرد السوفيت من السودان ، إذ تم إبعاد 90 مستشاراً عسكرياً و31 دبلوماسياً من السفارة

---

[4] غراهام ف. توماس : مصدر سابق ، ص 118 .

[1] د. عبد السلام بغدادي : مصدر سابق ، ص 38 .

[2] خليفة خوجلي خليفة : حتى متى ؟ حكومة طائفية .. إنقلاب عسكري .. إنتفاضة ، (د. د) ، (د. م) ، 1993م . ص ص 167- 172 .

السوفيتية في الخرطوم . [3] وبدأ التحول السوداني نحو الغرب عبر التحالف السعودي - المصري المناهض للسوفيت آنذاك ، وقد تقدمت الولايات المتحدة المريكية في تموز/يوليو 1977م بعرض إلى السودان من أجل مدّه بالمعدات العسكرية ، وقامت المملكة العربية السعودية بتمويل جزء من مبيعات الأسلحة الأمريكية للسودان بقيمة 500 مليون دولار .[4] وطورت الولايات المتحدة مواقفها تجاه السودان إلى درجة أن أصبح في عداد إثنتي عشرة دولة عربية كانت تتلقى مساعدات أمنية من الولايات المتحدة الأمريكية وتعمق الوجود الأمريكي في السودان بأن تم السماح بإستخدام الأراضي السودانية عند الحاجة لتسهيل مهمة وعمل قولت الإنتشار السريع التي شكلت آنذاك لحماية المصالح الأمريكية في الخليج ، وقد إرتبط نظام الرئيس نميري بسياسات مصر في عهد الرئيس أنور السادات ، إذ تلقى البلدان مساعدات عسكرية وإقتصادية بشكل مستمر . كما نسقا سياساتهما لصالح الولايات المتحدة ، وإتفقا على جعل أراضي البلدين في خدمة الولايات المتحدة للإستخدام ضد التحرك السوفيتي والأنظمة التي تعارض التوجهات الأمريكية في المنطقة . [5] وإتساقاً مع مجمل هذه السياسات فقد أيّد الرئيس نميري إتفاقية "كامب ديفيد" بين مصر والكيان الصهيوني ، ورفض المشاركة في مؤتمر بغداد الشهير الذي عقد بعد الخطوة الإستسلامية التي قام بها الرئيس أنور السادات ، ونقلت بعض المصادر إعترافات للنميري مفادها إنه كان على إتصال سري بالكيان الصهيوني .[6] ولنتذكر هنا عملية ترحيل اليهود الأثيوبيين الفلاشا التي أسهمت فيها الولايات المتحدة الأمريكية بدور كبير .

---

[3] د. عبدالسلام بغدادي : مصدر سابق ، ص 37 .

[4] الدستور ، لندن ، في 10 آب/أغسطس 1981م ؛ الأخبار ، القاهرة ، العدد 9000 ، في 4 حزيران/يونيو 1981 ؛ الوطن ، الكويت ، العدد 2321، في 14 أيار/مايو 1981م .

[5] د. عبدالسلام بغدادي : مصدر سابق ، ص 39 ؛ اللواء ، بيروت ، العدد 3702 ، 28 تموز/يوليو 1981م ؛ العرب ، لندن ، العدد1010 ، 29 تموز/يوليو 1981م ؛ الدستور ، عمّان ، العدد 5017 ، 29 تموز/يوليو 1981 .

[6] المنار ، باريس ، العدد 6 ، حزيران/يونيو 1985م ؛ الدستور ، لندن ، العدد 593 ، 10تموز/يوليو 1989م

وظلت العلاقات السودانية – الأمريكية وثيقة حتى عام 1983م ، إذ قام الرئيس نميري بخطوات ألقت بظلالها على هذه العلاقات ، فقد تحالف النميري مع الجبهة الإسلامية القومية ليعلن البدء في تطبيق قوانين جديدة صدرت في أيلول/سبتمبر من العام المذكور أسماها قوانين الشريعة الإسلامية ، ومن أجل إحكام قبضته على البلاد قام بإلغاء الحكم الذاتي الإقليمي لجنوبي السودان في خطوة عدّت تخلياً منه عن إتفاقية أديس أبابا 1972م التي أقرت بوضع الجنوب الخاص . [1] وهكذا أسهمت التوجهات الجديدة للرئيس نميري في تراجع العلاقات مع الولايات المتحدة ، إذ إتهم الأمريكيون نميري بأنه "ديكتاتور يضطهد شعبه" ، وسارت العلاقات على هذا النحو حتى سقوط نظام النميري في نيسان/أبريل 1985م .

خامساً : مرحلة الديمقراطية الثالثة 1986- 1989م .

وصفت الولايات المتحدة الأمريكية علاقاتها بالسودان في هذه المرحلة بأنها علاقات ضعيفة ، ولم تكن على مستوى الطموح الأمريكي ، وفسّر ذلك أنها كانت علاقات تقليدية لم ترق لمستوى التحالف أو التعاون الأمني والإستراتيجي كما هي علاقات واشنطن مع مصر أو بلدان الخليج العربي ويبدو أن الولايات المتحدة لم تكن راضية عن تماماً عن إدارة الصادق المهدي لدفة الأمور ، وعبّر مسؤول أمريكي عن ذلك بالقول : "... الصادق المهدي خيّب آمال الجميع" .[2] وكان الصادق المهدي قد أعلن عن إنتهاج سياسة خارجية قوامها عدم الإنحياز وعدم المحورية " إننا غير منحازين لحلف ناتو ولكننا منحازون للديمقراطية ، وغير منحازين للإستراتيجية الأمريكية لكننا منحازون لتنمية مواردنا ، وتنميتها تخلق بيننا وبينهم

---

[1] عبد اللطيف البوني : تجربة نميري الإسلامية في السودان ، معهد البحوث والدراسات الإجتماعية ، الخرطوم ، 1995م ، ص ص 47 وما بعدها .

[2] نقلاً عن عبد الوهاب الأفندي : الثورة والإصلاح السياسي في السودان ، منتدى إبن رشد ، لندن ، 1995م ، ص 11 .

مصالح مشتركة" [3] وتقول أراء – إن الصادق المهدي حاول إعادة التوازن في علاقات السودان مع إيران ،وأدّى هذا التطور مع تحسن العلاقات مع ليبيا – إلى إمتعاض دول الخليج العربي ، كما أثّر سلباً على علاقات السودان مع الغرب ولا سيما الولايات المتحدة الأمريكية [4] إن التقارب السوداني مع كل من إيران وليبيا ، وتردد الصادق المهدي في إلغاء القوانين التي صدرت عام 1983م "الشريعة الإسلامية" فضلاً عن عدم الإسراع في الإستجابة لمطالب الجنوب * كل ذلك إستدعى عدم رضا الولايات المتحدة والغرب ، إذ عانى السودان جرّاء ذلك ، وجفت منابع الدعم الإقتصادي والعسكري الأمريكي . [5] بيد أن الحكومة السودانية تمكنت من إيجاد مصادر بديلة للتسلح تمثلت في بعض الأقطار العربية والأجنبية ، وكان العراق مثلاً مصدر الدعم الأكبر للسودان في حربه ضد التمرد في جنوبي البلاد .[6] وعلى الرغم من ذلك حرصت الولايات التحدة على علاقات واهنة بالسودان لتتبيّن السياسة الأمريكية وتعبر في كل مرحلة عن المصلحة الأمريكية التي حكمها توافق الحكومات السودانية مع التوجهات والمصالح الأمريكية .

---

[3] نقلاً عن ، من أوراق الصادق المهدي : الديمقراطية في السودان عائدة وراجحة ، مركز أبحاث ودراسات الأمة ، حزب الأمة السوداني ، الخرطوم ، 1990م ، ص 141 .

[4] عبد الوهاب الأفندي : مصدر سابق ، ص 193 .

* سيرد ذكرها لاحقاً .

[5] يقول الصادق المهدي : لقد كان هناك تسليح غربي من الولايات المتحدة الأمريكية للسودان ولكن هذا الدعم تناقص حتى توقف . نقلاً عن ، من أوراق الصادق : مصدر سابق ، ص 4 .

[6] عبد الوهاب الأفندي : مصدر سابق ، ص 193 .

الفصل الأول

السياسة الأمريكية تجاه السودان 1989- 1999م

تبنت الولايات المتحدة الأمريكية إتباع إستراتيجية كونية ذات مضمون جديد لتعزيز موقعها في قمة هرم السياسة الدولية منذ بدايات العقد الأخير من القرن العشرين ، وقد سعت الإستراتيجية الأمريكية إلى تحقيق الوجود الأمريكي حول العالم ، لذا فقد سارعت الولايات المتحدة الأمريكية إلى تكريس وجودها في مناطق نفوذها التقليدية ، ومحاولة ملء الفراغ الناشئ عن غياب الإتحاد السوفيتي ، فضلا عن اكتساب مناطق نفوذ جديدة .

وقد كان هناك اهتمام واضح بالقارة الأفريقية في العموم ، ذلك الاهتمام الذي كان غائبا في الماضي والذي لفت الانتباه إلى حد كبير ، إذ جاءت منطقة شرق القارة الأفريقية على رأس الاهتمامات الجديدة للولايات المتحدة الأمريكية ، ولعل الاهتمام الأمريكي بهذه المنطقة يفسر- إلى جانب عوامل أخرى – سياسة الولايات المتحدة الأمريكية تجاه السودان الذي يقع ضمن هذه المنطقة .

وقد حاول المبحث الأول من هذا الفصل تبيان أهمية المنطقة المذكورة في السياسة الأمريكية لعالم اليوم ، وخصص المبحث الثاني منه لتناول تطور السياسة الأمريكية تجاه السودان ، إذ جاء المطلب الأول متناولا الموقف الأمريكي من انقلاب 30 حزيران/ يونيو 1989م ، وعني المطلب الثاني بدراسة العوامل المؤثرة في تطور الموقف الأمريكي تجاه السودان .

المبحث الأول

أهمية منطقة القرن الأفريقي وحوض النيل

في الإستراتيجية الأمريكية

أشرت سنوات عقد التسعينيات من القرن العشرين اهتماما لافتا من لدن الولايات المتحدة الأمريكية بالقارة الأفريقية ، الأمر الذي أدى إلى استدعاء فضول كثير من الكتاب والباحثين ودفعهم إلى محاولات كشف أسرار هذا الاهتمام ، لا سيما في ظل الأوضاع المتردية التي تعيشها القارة الأفريقية ، فكلما جاء ذكر أفريقيا قفزت إلى الذهن صور المرض والجوع والعوز ، إذ تتبدى الحياة في أكثر صورها تخلفا على أن أفريقيا قارة تستبطن في جوفها إمكانيات كبيرة وواعدة من المواد الخام ذات الحاجة المتزايدة إليها صناعيا ، ورقعة شاسعة من الأراضي عالية الخصوبة ، ووفرة ملموسة في المياه تمكن من جعلها تتصدر قائمة الإنتاج العالمي زراعيا .فأفريقيا يصدق عليها تشبيه البعض (رجل فقير يجلس على كنز من ذهب)[1] لذا فقد ظلت أفريقيا محور اهتمام الاستعمارس بشقيه التقليدي والحديث . وإن تنافست القوى الأوربية التقليدية على اقتسام الكعكة الأفريقية سابقا[2] فإن الصراع المحموم حول هذه القارة في الوقت الراهن يفيد بأنها ما تزال تتمتع بثقل كبير وأهمية لايمكن إغفالها . إن الولايات المتحدة الأمريكية

---

[1] د. عبد السلام بغدادي : التحديات التي تواجه افريقيا في ظل التمتغيرات الحالية ، قضايا دولية ، مركز الدولية – جامعة بغداد ، العدد 24 ،1998م ، ص ص 3- 6 .

[2] في ظل النظام الدولي الذي اقيم في أوربا بعد الحروب النابليونية ، وعلى أثر" التحالف المقدس" أو "الوفاق الأوربي" الذي تكون منذ عام 1815م واقام سلاما في اوربا استمر نحو مائة عام ، تمكنت اوربا في ظل هذا الوضع من الإتفاق على تقسيم القارة الأفريقية واحتلالها واستعمارها بعد مرحلة طويلة من الكشوف الجغرافية والمحاولات الفردية من قبل بعض الدول الاوربية ، إذ عقد مؤتمر برلين أو "مؤتمر أفريقيا " 1884-1885م والذي وضع اسس التقسيم ، إذ تمكنت القوى الأوربية من اخضاع القارة الأفريقية كلها تقريبا للإستعمار الأوربي في غضون أقل من عشرين عاما .

ينظر ، د. محمود أبو العينين : العلاقات الأوربية- الأفريقية بعد إنتهاء الحرب الباردة ، السياسة الدولية ، القاهرة ، العدد 140 ، نيسان/ أبريل 2000م ، ص 12 .

كغيرها من القوى العالمية لم تهمل هذا الجزء من العالم ، فقد حققت وجودا محدودا في أنحاء مختلفة من القارة الأفريقية ، واستند هذا الوجود في معظم مراحله على دوافع ومعطيات خاصة[3] غير أن انتهاء الحرب الباردة أدى إلى انغماس أمريكي مكثف في أفريقيا وذلك في إطار ستراتيجية الولايات المتحدة الأمريكية لمرحلة ما بعد الحرب الباردة ، التي قوامها تحقيق الوجود الأمريكي عالمياً عبر الاستحواذ على مناطق نفوذ جديدة ، سواء تلك التي نشأت عن انهيار الإتحاد السوفيتي أو تلك التي تندفع نحوها القوى الكبرى البازغة[4] فالإدراك الأمريكي للقارة الأفريقية دفع بالولايات المتحدة الأمريكية إلى التأسيس لبناء علاقات جديدة مع هذه القارة بحسبانها فضاءً مهماً للمصالح الأمريكية آنياً ومستقبلياً . ويبدو الاهتمام الأمريكي بالقارة الأفريقية واضحا من خلال تصريحات وزيارات المسؤولين الأمريكيين ، فالرئيس وليم جيفرسون كلينتون هو أول رئيس أمريكي يزور القارة السوداء مرتين خلال مدة رئاسته[1] فقد قام في المدة من 23 آذار/ مارس وحتى 2 نيسان/ أبريل 1998م بجولة افريقية شملت كلاً من غانا- أوغندا- رواندا- جنوب أفريقيا- بوتسوانا- والسنغال معرباً عن سروره بالقول " إن أفريقيا هي أجمل هدية قدمت إلى الولايات المتحدة الأمريكية"[2]

---

[3] مثلما كان الوجود الأمريكي في أفريقيا محدودا بسبب سياسة العزلة التي أنتهجتها الولايات المتحدة الأمريكية في مرحلة ما قبل الحرب العالمية الثانية فقد اسهمت اجواء الحرب الباردة كذلك في محدودية التدخل الأمريكي في القارة الأفريقية ، وذلك بسبب الإتفاق الأمريكي- الأوربي حول تقسيم العمل الدولي ، إذ تركزت اهتمامات الولايات المتحدة الأمريكية في امريكا اللاتينية ، لكنها قامت بمساعدة الوجود الأوربي في أفريقيا .

ينظر، د. محمود أبو العينين : المصدر نفسه ، ص 12 .

[4] د. أبراهيم أبوخزام : الولايات المتحدة الأمريكية وسياسة مفاتيح التدخل ، مجلة العلوم السياسية ، كلية العلوم السياسية- جامعة بغداد ، العدد 21 ، 2000م ، ص 65 .

[1] قام الرئيس كلينتون بجولة أفريقية ثانية في أواخر آب/ أغسطس 2000م شملت كلا من نايجيريا- تنزانيا- ومصر وعدت بمثابة إستكمال للجولة الأولى .

ينظر ، طارق عادل الشيخ : كلينتون وجولته الأفريقية الثانية ، السياسة الدولية ، القاهرة ، العدد 142 ، تشرين الأول/ أكتوبر 2000م ، ص 158 .

[2] نقلاً عن رينيه نبعة : الهوية الفرنسية في مخاض التحول ، القدس العربي ، لندن ، 12- 13 حزيران/ يونيو 1999م ، ص 18 .

وأضاف " نريد أن نعمل مع أفريقيا وإقامة شراكة معها ... ينبغي الدفاع عن الديمقراطية ... آن الأوان لوضع أفريقيا جديدة على خارطتنا"[3] كما ذهب الرئيس كلينتون إلى تقديم الاعتذار عن سابق السياسات الأمريكية تجاه القارة الأفريقية ، مبدياً اهتماما أمريكيا جديدا بالمشكلات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تثقل كاهل القارة ، ووعد بالسعي لإيجاد الحلول لها[4] كما قامت وزيرة خارجية الولايات المتحدة الأمريكية مادلين أولبرايت بزيارات إلى القارة في آب/ أغسطس 1998م وتشرين الأول/ أكتوبر 1999م . فضلا عن زيارات مختلف المسؤولين الأمريكيين ، إذ أكد هؤلاء المسؤولون على أهمية ربط القارة الأفريقية بالمصالح الأمريكية عبر الشعار الذي طرحه الرئيس كلينتون التجارة بدلاً عن المساعدات "Trade not aid "[5] بمعنى تشجيع حركة التجارة والاستثمار الأمريكيين مع بلدان القارة كافة ، ما يدل على أن الولايات المتحدة الأمريكية مقبلة على مرحلة جديدة في سياستها تجاه أفريقيا جوهرها ليس الاستحواذ على ثروات أفريقيا الهائلة فحسب وإنما على مقدراتها السياسية كذلك[6] فالولايات المتحدة الأمريكية أكدت عزمها على تشجيع الديمقراطيات الوليدة في أفريقيا- وان لم تكن تلك الديمقراطيات على المستوى المطلوب - إذ تسعى الإدارة الأمريكية إلى الترويج للتعددية السياسية والحزبية والخيار الديمقراطي/ الليبرالي المتماهي مع القيم الغربية والمتجاوز للخصوصيات المحلية والتراث السياسي الأفريقي.[7] ليصب ذلك في محصلة التوجه الأمريكي الرامي إلى فرض

---

[3] نقلاً عن توفيق المديني : جولة كلينتون الأفريقية ، شؤون الأوسط ، مركز الدراسات الإستراتيجية والبحوث والتوثيق ، بيروت ، العدد 72 ، أيار/ مايو 1998م ، ص117 .

[4] الشيماء علي عبد العزيز : أهداف جولة كلينتون في أفريقيا ، السياسة الدولية ، القاهرة ، العدد 133 ، تموز/ يوليو 1998م ، ص ص 194- 198 .

[5] توفيق المديني : مصدر سابق ، ص 117 .

[6] د. عبد السلام بغدادي : (التحديات التي تواجه افريقيا ...) ، مصدر سابق ، ص 4 .

[7] المصدر نفسه .

اقتصاديات السوق الحرة المدعومة بالديمقراطية التعددية .[8] لذا فقد اتخذت الإدارة الأمريكية في كثير من الأحيان مواقف سلبية ضد الانقلابات العسكرية في بلدان العالم الثالث ومنها الدول الأفريقية ، إذ تقضي قوانين المساعدات الخارجية الأمريكية بوقف المساعدات عن الأنظمة العسكرية التي تقوم بإسقاط الحكومات الديمقراطية المنتخبة .[9] إن دعوة الولايات المتحدة الأمريكية إلى تبني التعددية/ الليبرالية يأتي ضمن الشروط الأمريكية لتقديم المعونات للبلدان الأفريقية التي تتمثل في إزالة الحواجز من جانب الدول الأفريقية أمام التجارة ، وتقليص تدخل الدولة في الاقتصاد ، وتقويض القطاع العام وتمليكه للقطاع الخاص ، وإصلاح أجهزتها وأنظمتها الإدارية والمالية والمصرفية - بحيث تتقبل الاستثمارات الأجنبية الخاصة ، وتضمن للشركات المتعددة الجنسية الضخمة إخراج الأرباح والرساميل المستثمرة في الصناعة والتجارة ، واندماج الدول الأفريقية في عجلة الاقتصاد الرأسمالي العالمي .[1] وتعتقد سوزان رايس Susan Rice مسؤولة الشؤون الأفريقية السابقة* في وزارة الخارجية الأمريكية إن أفريقيا تشكل سوقا غير مستغلة قوامها 600- 700 مليون مستهلك لا يصلهم سوى 7% من صادرات الولايات المتحدة الأمريكية .[2] إن هاجس الشراكة والتجارة مع أفريقيا والذي يسيطر على التفكير الأمريكي ناجم عن القناعة الأمريكية بأهمية الثروات بالنسبة إلى الولايات المتحدة الأمريكية ، ولاسيما الثروات المعدنية ذات الأهمية

---

[8]) عامر حسن فياض : الديمقراطية الليبرالية في مركبات وتوجهات السياسة الخارجية الأمريكية ازاء الوطن العربي ، (ملف) المستقبل العربي ، بيروت ، العدد 261 ، تشرين الثاني/ نوفمبر 2000م ، ص ص 147 وما بعدها

[9] د. عبد السلام بغدادي : (السياسة الأمريكية المعاصرة ...) ، مصدر سابق ، 41 .

[1] لقد أعلن الرئيس نيلسون مانديلا عن تحفظ بلاده ازاء سياسة الولايات المتحدة الأمريكية التجارية تجاه افريقيا لأنها لن تحقق ما يسميه الأمريكيون المشاركة الفعالة ، محاولا اقناع الرئيس كلينتون بأن مبدأ الشراكة التجارية لا ينبغي ان يلغي المعونات او يكون بدلا عنها .
ينظر ، توفيق المديني : مصدر سابق ، ص ص 118- 120 .

* تولى هذه المهمة من بعدها والتر كانستاينر.

[2] الصدر نفسه ، ص 118 .

البالغة للصناعات العسكرية . فقد صرح ن . ف . اندروز الناطق بإسم صناعة المعادن الأمريكية في عام 1981م "إذا حرمنا من معادن أفريقيا فيتعين علينا ان نعود الى الوراء 40 أو 50 عاما من حيث مستوى معيشتنا ، ومستوى التكنولوجيا لدينا ، فبدون هذه المعادن الإستراتيجية سيتوقف تماما انتاج الصلب والطائرات والصواريخ والدبابات والمراكب البحرية والسيارات والأسلحة من كافة الأنواع " .[3] وتصدق هذه المخاوف إذا ما علمنا ان أفريقيا تحتوي على نحو 34% من الإنتاج العالمي من الكروم ، وتختزن نحو 68% من الإحتياطي العالمي للمعدن نفسه ، كما تنتج القارة 24% من الإنتاج العالمي من المنغنيز وتحتوي على 43% من الإحتياطي العالمي منه ، وكذلك البلاتين الذي يبلغ انتاج القارة منه نحو 66% من الإنتاج العالمي بينما تبلغ حصتها من الإحتياطي العالمي منه نحو 54% ، هذا فضلا عن الغاناديوم والذهب .[4]

ولتهيئة مناخ إستثماري موات في القارة الأفريقية ، تدعي الولايات المتحدة الأمريكية اهتمامها بحل النزاعات في أفريقيا بالتصدي لها والحد منها ، إذ تزعم الإدارة الأمريكية من خلال تأكيدها على الاصلاح الإقتصادي واهتمامها بتشجيع الديمقراطية تجنب الأزمات التي عانت منها القارة كالمجاعات والحروب الأهلية ، وتعود غالبية هذه النزاعات إلى انعدام التجانس الإثني في افريقيا اجمالا ، وداخل كل دولة فيها على حدة .[5] كما أن الإختلافات في الدين التي تتراوح بين الإسلام والمسيحية والمعتقدات الإرواحية ، تفصل بين الشعوب التي عاش العديد منها

---

[3] نقلا عن عبد الرحمن عناد : المعادن تجذب واشنطن إلى أفريقيا ، الجمهورية ، بغداد ، 12 نيسان/ أبريل 1998م .

[4] نقلا عن المصدر نفسه .

[5] تعود معظم النزاعات الأفريقية إلىالإختلافات الاثنية والقبلية والدينية ، إذ لم يراع الإستعمار حين تقسيم القارة إلى دول متعددة مثل هذه الإعتبارات الأمر الذي انعكس سلبا على الإستقرار السياسي والإجتماعي الذي تعاني منه القارة الأفريقية حتى اليوم .

ينظر ، د. عبد السلام بغدادي : الوحدة الوطنية ومشكلة الأقليات في أفريقيا ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، سلسلة اطروحات الدكتوراة 23 ، ط2 ، كانون الثاني/ يناير 2000م .

أصلا- أو لا يزالون- حياة قبلية بدوية لا تساعد في رسم الحدود الدولية .[1] وفي إطار البحث عن الاستقرار – حسب الادعاء الأمريكي – والتصدي للمنازعات فقد اقترحت الإدارة الأمريكية إنشاء مركز أفريقي للدراسات الأمنية مهمته التدريب والإرتقاء بمستوى القادة الأفارقة مدنيين وعسكريين.[2] فضلا عن إنشاء قوات حفظ السلام الأفريقية لمعالجة الأزمات ، وقد قام وزير الخارجية الأمريكي الأسبق وارن كريستوفر بالترويج لهذه الفكرة في أثناء جولة أفريقية له في تشرين الأول/ أكتوبر 1996م ، إذ تبغي الولايات المتحدة الأمريكية إنشاء هذه القوة تحت إشراف أمريكي .[3] بيد أن هذا التوجه قد جوبه بالتحفظ من قبل أطراف أفريقية تزعمها الرئيس مانديلا ، الذي رأى أن القوة الأفريقية المزمع إنشاؤها لمعالجة الأزمات ينبغي أن تكون تحت إشراف هيئة الأمم المتحدة أو منظمة الوحدة الأفريقية (آنذاك) وليس الولايات المتحدة الأمريكية .[4] وقد توافق رأي الإتحاد الأوربي مع راي الرئيس مانديلا في هذا الشأن .[5] ذلك أن هذه الأطراف تدرك خفايا القصد الأمريكي من وراء الترويج لهذه الفكرة وهو تأمين الوجود الأمريكي في القارة الأفريقية .

وإن أبدت الولايات المتحدة الأمريكية اهتماما بالقارة الأفريقية بعامة ، إلا أن منطقتي القرن الأفريقي وحوض النيل حظيتا باهتمام امريكي متزايد قد يفوق ما عداهما من مناطق القارة الأخرى . إذ تمثل المنطقتان المذكورتان حلقة مهمة في إستراتيجية الولايات المتحدة الأمريكية تجاه القارة ، وتتبدى هذه الأهمية من خلال رؤية الإدارة الأمريكية التي لم تشأ الفصل بينهما ، فقد اطلقت في عقد

---

[1] مارجريت سي . هارل : أفريقيا ، في التقييم الإستراتيجي ، مركز الأمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية ، أبوظبي ، 1997م ، ص ص 327- 328 .

[2] توفيق المديني : مصدر سابق ، ص ص 116- 117 .

[3] د. عبد السلام بغدادي : الهيمنة الأمريكية على القارة الأفريقية ، الجمهورية ، بغداد ، 23 تشرين الثاني/ نوفمبر 1996م .

[4] توفيق المديني : مصدر سابق ، ص ص 116- 117 .

[5] المصدر نفسه .

التسعينيات اسم (القـرن الأفريقـي الكبـير) ليجمـع بـين المنطقتـين ، والـذي ضـم فضـلا عـن دول القـرن الأفريقي التقليدية دول كلا من رواندا ، بوروندي ، اوغندا ، الكونغـو الديمقراطيـة ، و(جنـوب السـودان المستقل) .[6] وقد اسـتحدثت الإدارة الأمريكيـة منصـبا لشـؤون القـرن الأفريقـي ضـمن دائـرة الشـؤون الأفريقية في وزارة الخارجية الأمريكية .[7]

إن الإهتمام الأمريكي بمنطقة شرقي أفريقيا ووسطها يؤشر – حسب آراء – سـعي الولايـات المتحـدة الأمريكية إلى إعادة رسم الخريطة الإقليمية بما يتوافق والتوجهات الأمريكية للسـيطرة عـلى المنطقـة .[8] فقد حرص الرئيس كلينتون في زيارته االأفريقية الأولى على عقد إجتماع قمة ضم إلى جانبه رؤوساء سـبع دول في شرقي القارة الأفريقية ووسطها وهم : يـوري موسـيفني (اوغنـدا) ، دانيـال أراب مـوي (كينيـا) ، باسـتور بيزيمونغـو (روانـدا) ، بنيـامين مكايـا (تنزانيـا) ، لـوران ديزيريـه كـابيلا (جمهوريـة الكونغـو الديمقراطية) ، فضلا عن رئيس الوزراء الأثيوبي مليس زيناوي ، وهيربرت موريرا وزيـر المـال في زيمبـابوى ممثلا للرئيس روبرت موغابي [1] وقد وجدت الإدارة الأمريكية مخرجا من مأزق التعامل مع مـن تعـدهم (أفضل قادة أفريقيا) على الرغم من سجلهم غير النظيف في ما يتعلـق بالديمقراطيـة وحقـوق الإنسـان ، وذلك بالإتفاق على أن لا وجود لـ (أنموذج فريد) للديمقراطية .[2] وقد قدمت الولايات المتحدة الأمريكية معونات اقتصادية ومساعدات مالية بلغت نحو 180 مليون دولار لاوغندا ، و30 مليون

---

[6] د. حمدي عبد الرحمن حسن : التوازن الإقليمي في البحيرات العظمى والأمن المائي المصري ، السياسة الدوليـة ، القـاهرة ، العـدد 135 ، كـانون الثاني/ يناير 1999م ، ص 32 .

[7] يعد هذا المنصب حديثا ويعكس الإهتمامات المريكية .

[8] رميح طلعت : إعادة رسم الخريطة الإقليمية من حنيش إلى البحيرات العظمى ، شؤون الأوسط ، بيروت ، العدد 60 ، أذار/ مارس 1997م ، ص ص 9- 16 .

[1] لقد رفض الرئيس الزيمبابوي حضور القمة المذكورة احتجاجا على عدم إنعقادها في بلاده التي كانت ترأس منظمة الوحدة الأفريقية آنذاك .

[2] المصدر نفسه ، ص 120 ؛ صحيفة بابل ، بغداد ، 1998/3/28م.

دولار لرواندا ، فضلا عن المساعدات التي خصصتها الإدارة الأمريكية لكل من رواندا وبورندي ، ونحو 20 مليون دولار لأثيوبيا وأرتيريا .[3]

وإن مثلت منطقة شرقي افريقيا ووسطها اهمية كبيرة للولايات المتحدة الأمريكية في أثناء الحرب الباردة لمواجهة التحرك الشيوعي في أفريقيا ، فإن اهمية هذه المنطقة في الستراتيجية الأمريكية لمرحلة ما بعد الحرب الباردة اكتسبت ابعادا جديدة .فالسعي الأمريكي للسيطرة على هذه المنطقة يتجلى في التدخل الأمريكي في الصراعات والمشكلات الإقليمية التي ما فتئت تفتك بهذه المنطقة ،ويبدو ذلك واضحا بدءا بالتدخل الأمريكي في المشكلة الصومالية في ما عرف بعملية"إعادة الأمل" التي جاءت كمحاولة أمريكية للسيطرة على القرن الأفريقي برمته ، فالعالم لايزال يتذكر الحملة الأمريكية المركزة التي نظمتها الولايات المتحدة لإظهار المأساة الصومالية ، فقد كان منظر الضحايا والمنكوبين الصوماليين هي المادة الدائمة في الإعلام الأمريكي ، وذلك بقصد إعداد الأذهان للتدخل الأمريكي وتبريره .[4] واستمرارا لهذه السياسة التدخلية جاءت محاولة الولايات المتحدة لتوريط دول المنطقة في نزاع آخر ، كان مدخله الاحتلال الأرتيري لجزر حنيش عام 1995م .[5]

ومحاولة جر اليمن لحرب مع أرتيريا تتيح تدخل أمريكا لفض النزاع وتأمين المرور في هذه المنطقة الحيوية ، في ظل حماية الأسطول الخامس الأمريكي .[1] بيد أن هذه القضية قد حلت عبر وساطة فرنسية مكثفة قامت بها فرنسا لإنهاء التوتر بين الطرفين في هذه المنطقة الحساسة والمهمة من مدخل

---

[3] محمد ابو الفضل : النظام السوداني عنصر للتطور او الإستقرار ، (ملف) السياسة الدولية ، القاهرة ، العدد 128 ، نيسان/ أبريل 1997م ، ص 93 .

[4] د. عبد السلام بغدادي : التدخل الدولي في الصومال ، مجلة العلوم السياسية - جامعة بغداد ، العدد 13 ، 1995م .

[5] د. إبراهيم أبو خزام : مصدر سابق ، ص ص 73- 74 .

[1] د. إبراهيم أبوخزام ، المصدر نفسه .

البحر الأحمر الجنوبي ، فقد حسمت في التاسع من تشرين الأول / أكتوبر 1998م ، عندما اصدرت هيئة التحكيم الدولية بالإجماع حكمها بأحقية سيادة اليمن على مجموعة جزر حنيش الكبرى ، بما ذلك جزر هايكوك ، وجبل الطير المتنازع عليها بين اليمن وأرتيريا .[2]

ويمكن الإشارة كذلك إلى الحرب الإثيوبية - الأرتيرية كأحد النزاعات التي احرجت الإدارة الأمريكية كثيرا ، بحسبان ان الطرفين يعدان من ركائز السياسة الأمريكية في المنطقة وقد شهدت مجريات هذا الصراع ميلا أمريكيا واضحا تجاه اثيوبيا التي تعول عليها الإدارة الأمريكية لأداء دور إقليمي مميز عن باقي دول المنطقة .[3] فإندلاع القتال بين الجارتين المرتبطتين بالحليف الأكبر - الولايات المتحدة الأمريكية - شكل ضربة كبرى للمخططات الأمريكية في القرن الأفريقي والبحر الأحمر ومنابع نهر النيل ، ذلك أن هذه الحرب اندلعت على ما يبدو بخلاف ما ترغب به الإدارة الأمريكية ، لأنها ستترك أثارا لن تندثر في وقت قصير ، وربما أدت كذلك بالطرفين لمراجعة حساباتهما الإقليمية ، ولا سيما تجاه العرب ، الأمر الذي قد يصب في غير صالح الستراتيجية الأمريكية في المنطقة بكاملها ، فقد كان لإندلاع هذه الحرب أثارا إيجابية على الحكومة السودانية ، إذ تسابق البلدان المتحاربان في تحسين العلاقات مع السودان ، الأمرالذي عد ضربة للتخطيط الأمريكي الرامي إلى عزل الحكومة السودانية والضغط عليها عبر جيران السودان .[4]

إن تخطيط الولايات المتحدة الأمريكية تجاه القرن الأفريقي وضرورة السيطرة عليه لا يزال قائما ، لذا ترجح بعض المصادر أن يكون مفتاح التدخل الأمريكي

---

[2] سعد ناجي جواد وعبد السلام ابراهيم بغدادي : الأمن القومي العربي ودول الجوار الأفريقي ، مركز الأمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية - أبوظبي ، سلسلة دراسات ستراتيجية 31 ، 1999م ، ص 115 .

[3] مختار شعيب : الصراع الأرتيري - الإثيوبي على الحدود ، السياسة الدولية ، القاهرة ، العدد 133 ، تموز/ يوليو 1998م ، 199- 201 .

[4] موسى يعقوب : العلاقات الأمريكية - السودانية في ضوء المستجدات ، الوطن ، الدوحة ، 2000/5/27م .

في المنطقة هذه المرة هو جنوب السودان ، ذلك أن إصرار الولايات المتحدة على استمرار اشتعال هذا الصراع الإقليمي لا يهدف إلى إضعاف الحكومة السودانية حسب ، وإنما استخدام هذا الصراع كمفتاح تدخل في منطقة شرقي أفريقيا والبحيرات العظمى وربما كان هذا هو السر الكامن وراء جولات المسئولين الأمريكيين في المنطقة ، واهتمامهم المتزايد بمشكلات السودان ، لاسيما الجولات التي قامت بها وزيرة الخارجية الأمريكية "مادلين أولبرايت" إلى المنطقة ورفضها للمبادرة الليبية – المصرية المشتركة بشأن حل النزاع السوداني .[1]

يتأتى الاستعداد الأمريكي لاستغلال الصراعات الإقليمية في المنطقة والسيطرة عليها ، وإحكام النفوذ الأمريكي فيها ، من ما تمثله منطقة شرقي أفريقيا من أهمية في سياسة الولايات المتحدة الأمريكية بعد الحرب الباردة سواء على صعيد القارة الآسيوية ، لاسيما منطقة جنوبي شرقي آسيا أو على صعيد المنطقة العربية ، فمنطقة القرن الأفريقي تحتل موقعا جغرافيا متميزا يشرف على الممرات المائية المهمة ممثلة في المحيط الهندي والبحر الأحمر .[2]

وتستطيع الولايات المتحدة الأمريكية عبر السيطرة على منطقة القرن الأفريقي ، أن تؤمن النقل من المحيط الأطلسي والبحر الأبيض المتوسط إلى المحيط الهندي ، حيث ضرورة السيطرة على منطقة جنوبي وجنوبي شرقي آسيا ، بكل ما تمثله من أهمية اقتصادية وستراتيجية ، ولعل جزيرة دييغوغارسيا وهي أحد أركان المثلث الستراتيجي الأمريكي في منطقة "الشرق الأوسط" إلى جانب الكيان الصهيوني وتركيا دليل واضح على ذلك .[3]

---

[1] سامية بيبرس : الأبعاد الإقليمية والدولية للمشكلة السودانية ، شؤون عربية ، جامعة الدول العربية ، القاهرة ، العدد 105 ، أذار/ مارس 2001م ، ص ص 175- 178 .

[2] المصدر نفسه .

[3] د. خليل السامرائي (وآخرون) : تطور المفاهيم الستراتيجية الأمريكية تجاه الوطن العربي ، في العرب والقوى العظمى ، العرب والولايات المتحدة الأمريكية ، بيت الحكمة – بغداد ، سلسلة المائدة الحرة 19 ، شباط/ فبراير 1998م ، ص 18 .

فالولايات المتحدة الأمريكية وفي سبيل ضمان تفوقها على الصعيد العالمي تهدف إلى التغلغل في منطقة اسيا لضرب التجارب الآسيوية ، وتحاول أن توجه ضربة قاصمة لنهوض ما يعرف بالجنس الأصفر ، الذي تتنبأ الدراسات بإمكانية تفوقه وتحوله إلى قلب للعالم .[4]

وتنطوي آسيا على خصائص فريدة ، فهي تضم قوى اقتصادية تتصدر الصف الأول (اليابان – الصين – النمور الآسيوية) . وإن حققت الولايات المتحدة الأمريكية نجاحا في جمهورية إندونيسيا التي يبدو إنها تخطو في اتجاه الفخ الأمريكي ، فإن مناطق آسيوية أخرى لا تزال عصية على الولايات المتحدة ، فالصين بحكم حجمها الديمغرافي الكبير ، واقتصادها الأكثر نموا ، وعضلتها العسكرية القابلة للتطور السريع تعد العملاق الأكثر إثارة للقلق والطرف الأكثر تحديا للستراتيجية الأمريكية هناك .[1] ويشكل البحر الأحمر بموقعه المتميز ومزاياه الستراتيجية والعسكرية والإقتصادية أهمية كبيرة ، إذ يعد نقطة إلتقاء قارات ثلاث أوربا وآسيا وأفريقيا ، كما يعد نقطة وصل بين البحر الأبيض المتوسط والمحيط الهندي عبر قناة السويس من جهة الشمال ومضيق باب المندب من جهة الجنوب ، وتكمن أهمية البحر الأحمر في أنه يعد حاليا أهم طريق ملاحي ستراتيجي عالمي لنقل أهم سلعة ستراتيجية في العالم وهي النفط .[2] وعلى الصعيد الأمني والعسكري فإن أمن البحر الأحمر يرتبط بأمن المحيط الهندي من جهة وبأمن الخليج العربي من جهة ثانية ، وهو حلقة وصل بين الأسطولين البحريين الأمريكيين الخامس والسادس في المحيط الهندي والبحر

---

[4] د. إبراهيم أبو خزام : مصدر سابق ، ص 69 .

[1] المصدر نفسه .

[2] عماد قدورة : نحو أمن عربي للبحر الأحمر ، مركز الإمارات للبحوث والدراسات الإستراتيجية ، أبوظبي ، 1999م ، ص ص 11- 12 .

الأبيض المتوسط .[3] كما يعد البحر الأحمر أخطر بحر داخلي لموقعه المتوسط ، فضلا عن أنه المركز الرئيس من حيث كثافة الملاحة وأحجام الأساطيل التجارية والبحرية التي تمر فيه .[4] كما أن وجود قناة السويس في شمال البحر الأحمر ووقوع مضيق باب المندب في جنوبه يزيد من الأهمية الستراتيجية له ، فالسيطرة على هذين الموقعين المهمين تمكن من التحكم في الملاحة الإقليمية والتأثير في حركة الملاحة الدولية .[5]

ويلاحظ أن الولايات المتحدة الأمريكية عمدت إلى تعزيز وجودها العسكري في منطقة جنوبي البحر الأحمر سواء على سواحلها أو على جزرها ، هذا فضلا عن استخدام الولايات المتحدة لقاعدة ممباسا الكينية ذات العلاقة المباشرة بجزيرة دييغو غارسيا في المحيط الهندي .[1] وكذلك القواعد التي أقامتها في أرتيريا مثل القاعدة الجوية – البحرية في مصوع .[2] ويرتبط أمن البحر الأحمر في التفكير الأمريكي بضمان أمن الكيان الصهيوني وتفوقه ، لذا فقد ظلت السياسات الأمريكية تؤيد سياسات الكيان الصهيوني ومطامعه التوسعية في البحر الأحمر ومضايقه وجزره على الرغم من تعرض السياسة الأمريكية للانتقادات بشكل مستمر .

لقد تماثل اهتمام الةلايات المتحدة الأمريكية بمنطقة القرن الأفريقي باهتمامها بمنطقة البحيرات العظمى في وسط القارة الأفريقية ، إذ يأتي التحرك الأمريكي في

---

[3] عبد الـله عبد المحسن السلطان : البحر الأحمر والصراع العربي – الإسرائيلي : التنافس بين إستراتيجيتين ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، سلسلة اطروحات الدكتوراة 7 ، ط3 ، ص ص 27 وما بعدها .

[4] المصدر نفسه .

[5] أحمد ياسين السامرائي : مشكلة جزيرة حنيش الكبرى : أبعادها الجيوبولتيكية ، نشرة تحليلات سوقية ، مركز دراسات الشرق الأوسط ، الجامعة المستنصرية ، بغداد ، العدد 1 ، أيار/ مايو 1996م ص 51 .

[1] سعد ناجي جواد وعبد السلام إبراهيم بغدادي : مصدر سابق ، ص ص 36 – 37 .

[2] طارق عبد الـله ثابت : الجزر الجنوبية للبحر الأحمر وإنعكاساتها على مستقبل الأمن القومي العربي ، رسالة ماجستير (غير منشورة) ، معهد القائد المؤسس للدراسات القومية والإشتراكية العليا ، الجامعة المستنصرية ، بغداد ، 2000م ، ص 95 .

هذه المنطقة في إطار الرتيبات الأمريكية لعالم ما بعد الحرب الباردة وبما يتوافق وعصر العولمة الأمريكية ، وقد انتهجت الولايات المتحدة سياسة هدفت إلى : [3]

1. إعادة ترتيب الأوضاع الإقليمية في وسط أفريقيا .
2. محاربة وعزل حكومة الجبهة الإسلامية في السودان .

ولتحقيق ذلك عمدت الولايات المتحدة الأمريكية إلى تقوية وتعزيز الروابط العسكرية والاقتصادية مع دول المنطقة لاسيما أوغندا ورواندا وبوروندي .[4]

ويلاحظ أن التحرك الأمريكي في المنطقة بغض النظر عن ادعاءاته الأيدلوجية * قد ارتكن إلى نمط من التوازن الإقليمي يعتمد أساسا على قادة أفارقة ينتمون إلى جماعات عرقية تشكل أقلية في مجتمعاتها مثال : موسفيني (أوغندا) ، كاجامي (رواندا) ، مليس زيناوي (إثيوبيا) ، أسياس أفورقي (أرتيريا) ، وجون قرنق (جنوب السودان) .[1]

ويمكن تناول الأهداف الأمريكية من وراء سياستها في منطقة البحيرات العظمى وعلى النحو الآتي :

أولا : السيطرة على وسط القارة وضمان الوصول إلى مناطق التعدين والثروات الطبيعية بما يعضد من شعار الشراكة الأمريكية – الأفريقية القائم على مبدأ التجارة بدلا عن المساعدات .[2]

ثانيا : التأثير على الخزين المائي في المنطقة بحسبان ان قضية المياه تعد ورقة ضغط يمكن إثارتها في إطار الترويج لمقولة حروب المياه القادمة .[3]

---

(3) نقلا عن د.حمدي عبد الرحمن حسن : مصدر سابق ، ص 31 .

(4) د. عبد السلام بغدادي : (الهيمنة الأمريكية ...) ، مصدر سابق .

* تحاول الولايات المتحدة الأمريكية تغليف دعوتها في المنطقة بطابع سياسي أيدلوجي من خلال المناداة بالديمقراطية وحقوق الإنسان .

(1) لمزيد من التفاصيل بشأن ذلك ينظر ، سعد ناجي جواد وعبد السلام إبراهيم بغدادي : مصدر سابق ، ص ص 41 – 43 ؛ الشيماء على عبد العزيز : مصدر سابق ، ص 196 .

(2) توفيق المديني : مصدر سابق ، ص 19 .

(3) د. حسن بكر : حروب المياه في الشرق الأوسط الجديد ، ميريت للنشر والمعلومات ، القاهرة ، 2000م ، ص ص 88 وما بعدها .

ثالثا : التخلص من النفوذ الفرنسي في المنطقة ، ولاسيما في ظل اعتلاء التوتسي سدة السلطة في كل من رواندا وبوروندي ، وكذلك (موسفيني) أوغندا ، وهم ذوو ارتباطات أنجلوسكسونية بدلا من الهوتو ذوي الارتباط الفرانكفوني .[4] ويرتبط الوجود الأمريكي في المنطقة دائما بالوجود الصهيوني إذ يسعى الكيان الصهيوني من خلال رؤيته لمنطقة البحيرات العظمى مع امتداداتها الجغرافية في القرن الأفريقي والبحر الأحمر إلى تحقيق اهداف متعددة ، يأتي في مقدمتها محاصرة الأمن القومي العربي ولاسيما في امتداده المصري والسوداني على وفق ستراتيجية حلف المحيط Periphery Alliance ، أو حلف المظلة ، أي إقامة تحالفات مع الدول والجماعات الإثنية والدينية المعادية للعرب .[5]

إن تحليل السياسة الأمريكية تجاه السودان في إطار الأهداف الأمريكية في منطقتي القرن الأفريقي والبحيرات العظمى يبين اهمية السودان كأحد اللاعبين المؤثرين في المنطقتين المذكورتين ، فالولايات المتحدة الأمريكية تهدف من بسط نفوذها في وسط القارة الأفريقية إلى خلق حزام فاصل يقسم القارة إلى قسمين : أفريقيا العربية من جهة وباقي دول القارة من جهة أخرى ، وذلك لغرض ضرب التعاون العربي الأفريقي ليسهل عملية استهداف وإضعاف الكتلتين معا ، وبذلك يسهل على الولايات المتحدة والكيان الصهيوني تحقيق مخططاتهما عربيا وأفريقيا .[1] وترى الولايات المتحدة الأمريكية في

---

[4] عبد السلام بغدادي : (الهيمنة الأمريكية ...) ، مصدر سابق .

[5] هي خطة قدمها رئيس وزراء الكيان الصهيوني الأسبق"ديفيد بن غوريون" إلى الرئيس الأمريكي الأسبق آيزنهاور بعد عشرة أيام من قيام ثورة 1958/7/14م في العراق ، وقضت الخطة بخلق محيط يطوق الوطن العربي يتكون من إثيوبيا- إيران- الكيان الصهيوني- السودان- تركيا ، وبنهاية ذلك العام تم تنفيذ الخطة إذ وقع الكيان الصهيوني اتفاقيات سرية مع كل الأنظمة في البلدان المذكورة ما عدا السودان .

ينظر الزين إبراهيم حسين : الغارة على السودان – ستراتيجية الإعلام الدولي لعزل السودان ،(د .م) ، (د . د) ، (د. ن) ، ص ص 9- 10 .

[1] ينظر ، حال الأمة العربية 1996م ، وقائع المؤتمر القومي العربي السابع ، الوثائق ، القرارات ، البيانات ،مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، آذار/ مارس 1997م ، ص 65 .

السودان جسرا فاعلا لحركة التعاون العربي الأفريقي بحكم موقعه الجغرافي وتكوينه الديمغرافي ، لذا كان هدف احتواء الحكومة السودانية ذات التوجهات الإسلامية العروبية من اهم اهداف الولايات المتحدة في تلك المنطقة ، وقد عمدت الولايات المتحدة إلى تأليب دول الجوار ضد السودان بحجة قيام السودان بتصدير الأصولية الإسلامية .[2] فضلا عن إذكاء الحروب الأهلية في جنوبي البلاد .

ويأتي موضوع المياه بوصفه أحد الأوراق المهمة التي تسعى الولايات المتحدة الأمريكية إلى السيطرة على منابعها لتتمكن من إشهار سلاح المياه عند الضرورة ضد كل من السودان ومصر البلدان اللذان يعتمدان على مياه النيل ويتجلى هنا بوضوح إلتقاء الستراتيجيتين الأمريكية والصهيونية في العمل على تهديد امن البلدين عبر التأثير على إمدادات المياه ، الأمر الذي ينعكس على قدراتهما التنموية صناعيا وزراعيا واستهلاكيا .[3] وتصب جهود الولايات المتحدة الأمريكية في هذا الصدد إلى حمل البلدين (السودان ومصر) إلى الموافقة على امداد الكيان الصهيوني بمياه النيل .

وفي إطار التنافس الأمريكي – الفرنسي * في القارة الأفريقية يبرز دور السودان وموقعه في الستراتيجية الفرنسية الراهنة الساعية إلى التصدي للجهود الأمريكية الرامية إلى التغيير الستراتيجي والثقافي في أفريقيا ، التي ترى فيها

---

[2] ينظر ذلك بالتفصيل لاحقاً .

[3] ينظر د. حسن بكر : مصدر سابق ، ص ص 88 وما بعدها .

* تعد فرنسا الدولة الأوربية الأولى من حيث قوة نفوذها وإرتباطها بمستعمراتها السابقة ولاسيما في أفريقيا ، فقد ساعدت أفريقيا إلى جانب القدرة النووية لفرنسا ، والمقعد الدائم لها في مجلس الأمن في بلورة المكانة الدولية لفرنسا ، وقد حافظت فرنسا على علاقاتها بالدول الأفريقية التي استقلت عنها منذ عام 1960م ، عبر سلسلة من الإرتباطات الدفاعية والعسكرية والإقتصادية والثقافية ، ومن اهم مظاهر الإرتباط التي ما زالت قائمة ، المنظمة الفرانكفونية التي تربط فرنسا بالدول الأفريقية الناطقة بالفرنسية . كما أن فرنسا عضو في منتدى شركاء الإيقاد- IGAD Partners Fourum – الذي يعمل على مساعدة دول القرن الأفريقي ، ومنذ انتهاء الحرب الباردة تأثر الفوذ الفرنسي في أفريقيا بانخفاض الأهمية الستراتيجية لأفريقيا لدي الدول الغربية ، إذ أصبحت فرنسا أقل قدرة على ممارسة النفوذ بمفردها وكذلك النشاط الأمريكي المتزايد والمنافس لفرنسا في القارة .
لمزيد من التفاصيل ينظر، د. محمود أبو العينين : مصدر سابق ، ص ص 23- 24 .

فرنسا مصدرا لتهديد مصالحها الأفريقية .[1] وتفيد بعض المصادر ان تصاعد اهمية السـودان السـتراتيجية بالنسبة لفرنسا تعود إلى منتصف الثمانينيـات ، إذ قامـت فرنسـا بالتنسـيق الأمنـي مـع السـودان بشـأن المتمردين التشاديين الذين اتخذوا من اقليم دارفور الواقع على الحدود السودانية - التشـادية مقـرا لهـم .[2] كما وأن السودان يمكن أن يؤدي دورا في ستراتيجية فرنسا ضـد أنظمـة (التوتسي) في أوغنـدا وروانـدا وبورندي المدعومة أمريكيا . لذا فإن الولايات المتحدة الأمريكية قامت بالمقابل بدعم المعارضة السودانية وكذلك بعض دول الجوار الجغرافي للسودان أوغندا - إثيوبيا - أرتيريا .[3]

إن التواجد الأمـريكي في منطقـة شرقـي أفريقيـا ووسـطها يهـدف إلى تحقيـق المصـالح الأمريكيـة ، ولاسيما المصالح الاقتصادية ، وقد عبر الرئيس صدام حسين عن ذلك بـالقول :(إني أعتقـد أن الرأسـمالية الأمريكية ستظل تخلق المشاكل وحملات الإبادة السكانية والمجاعات .. ولن تـدع أفريقيـا تسـتقر إلى أن تستلمها أرضا بدون قدرات بشرية ... لأنها تريدها أن تكون بمثابة - العالم الجديد - للرأسـمالية .. بعـد أن انتهت من اكتشاف القارة الأمريكية وأبادت سكانها الأصليين ...) [4]

---

[1] أشرف راضي : ادارة العلاقات السودانية- الغربية (ملف) السياسة الدولية ، القاهرة ، العدد 128 ، نيسان/ أبريل 1997م ، ص ص 111- 112 .

[2] المصدر نفسه .

[3] سامية بيبرس : مصدر سابق ، ص ص 175- 178 .

[4] من حديث الرئيس صدام حسين في الجلسة السابعة لمجلس الوزراء لعام 1997م ، نقلا عن د. عبد السلام بغدادي : مضامين السياسة الأمريكية المعاصرة تجاه أفريقيا ، الجمهورية ، بغداد ، 14/4/ 1997م .

المبحث لثاني
تطور السياسة الأمريكية تجاه السودان

درجت الولايات المتحدة الأمريكية على اتخاذ خطوات تجاه الحكومات الجديدة التي تصل إلى السلطة في مختلف بلدان العالم ، إذ تتحدد السياسات الأمريكية من هذه الحكومات باعتبارات خاصة ، منها طريقة الوصول إلى السلطة ، فضلا عن الاعتبارات الداخلية المؤثرة في صنع واتخاذ القرار السياسي الخارجي الأمريكي تجاه هذه الحكومة أو تلك . وسنعرض هنا دراسة الموقف الأمريكي من انقلاب 30 حزيران/ يونيو 1989م في السودان ، ومن ثم العوامل المؤثرة في تطور الموقف الأمريكي تجاه السودان .

أولا : الموقف الأمريكي من انقلاب 30 حزيران/ يونيو :

تعد مهمة الدفاع عن الوطن ضد التهديدات الخارجية الوظيفة الأساسية للمؤسسة العسكرية في بلدان العالم كافة . إلى جانب بعض التأثير الذي تمارسه هذه المؤسسة في القرار السياسي حول القضايا التي تتعلق بأمور الخدمة وحجم القوات ونوعية التسلح ، وتنمية القدرات بعامة .[1] بيد أن واقع الحال يبدو مختلفا في كثير من بلدان العالم الثالث التي تتمتع فيها المؤسسة العسكرية بنفوذ واضح وتأثير كبير في الحياة السياسية يصل إلى حد القيام بإسقاط الأنظمة القائمة وتسلم السلطة ، ذلك أن المؤسسة العسكرية هي صاحبة القوة المادية التي تمثل العامل الحاسم الذي يمكنها من السيطرة على المواقف وتوجيهها .[2] غير أن تدخل المؤسسة العسكرية في السياسة أمر له بواعث ذاتية وأخرى موضوعية

---

[1] عبد الجبار أحمد : الديمقراطية والوحدة الوطنية في العالم الثالث ، أطروحة دكتوراة (غير منشورة) ، كلية العلوم السياسية – جامعة بغداد ، 2000م ص 108 .

[2] الدول النامية – هل تشهد نهاية الدور السياسي للمؤسسة العسكرية ، محطات ستراتيجية ، مركز الدراسات الدولية ، جامعة بغداد ، العدد 32 ، (د. ت) ، ص ص 1- 3 .

.[3] وإن كانت الدوافع الذاتية تتمثل في طبيعة المؤسسة العسكرية نفسها ، فإن الظروف المحيطة السياسية والاقتصادية والاجتماعية تمثل باعثا يدفع بالمؤسسة العسكرية إلى التدخل أو القيام بالتغيير ، لذا يكاد قادة الانقلابات العسكرية يتفقون حول وصف الظروف المحيطة وما تمثله من تهديد للوحدة الوطنية والأمن في البلاد .[4]

لقد شهد السودان كأحد بلدان العالم الثالث ومنذ استقلاله في عام 1956م ثلاث تجارب ديمقراطية مقابل ثلاثة عهود عسكرية * فكلما قامت تجربة ديمقراطية انقض عليها الجيش تحت ذريعة فشل الديمقراطية وضعف القيادات الحزبية في قيادة البلاد .[1] وهي الحجج نفسها التي استند عليها العميد ** عمر حسن احمد البشير لقيادة الانقلاب صباح يوم الجمعة 30 حزيران/ يونيو 1989م ، والوصول إلى السلطة كثالث النظم الانقلابية العسكرية في السودان .[2]

---

[3] عبد المنعم المشاط : العسكريون والتنمية السياسية في العالم الثالث ، السياسة الدولية ، القاهرة ، العدد 92 ، 1988م ، ص 4 .

[4] عبد الجبار احمد : مصدر سابق ، ص 108 .

* كانت التجارب الديمقراطية كالآتي : الأولى 1956- 1958م ، الثانية 1964- 1969م ، والثالثة 1986- 1989م . أما العهود العسكرية فهي : الأول 1958- 1964م ، الثاني 1969- 1985م ، والثالث 1989 ولايزال .

[1] يمكن ملاحظة ذلك من خلال البيانات التي أذاعها الانقلابيون في المرات الثلاث .
ينظر ، ساجد أحميد عبل العائدي : دور الجيش في الحياة السياسة السودانية 1958- 1989م ، رسالة ماجستير (غير منشورة) ، كلية العلوم السياسية – جامعة بغداد ، 1990م ؛ الدستور ، لندن ، العدد 593 ، 1989/7/10م ، ص ص 18- 20 .

** العميد عمر حسن احمد البشير محمد عثمان ، من مواليد قرية (حوش بانقا) جنوب مدينة شندي محافظة النيل في الإقليم الشمالي عام 1944م ، تلقى دراساته الوسطى والثانوية في السودان ، ثم التحق بالكلية الحربية عام 1956م وتخرج برتبة ملازم ثان عام 1967مفي سلاح المظلات ، وتدرج في المناصب العسكرية ، وعمل ضمن وحدة سلاح المظلات (اللواء الثامن) في جنوبي السودان ، تمت ترقيته في اليوم الأول للإنقلاب إلى رتبة فريق ، وتعيينه قائدا عاما للقوات المسلحة ، وهو الآن برتبة (مشير) .

[2] حول تفاصيل الانقلاب ينظر : بشير محمد بشير : الزبير محمد صالح – الشهيد – الأمة ، (د.د) الخرطوم ، شباط/ فبراير 2000م ،ص ص 33 وما بعدها .

أن صعود النخبة الحاكمة في السودان إلى السلطة عن طريق الانقلاب المذكور ، لم يكن بسبب الظروف المحيطة فحسب .[3] وإنما أدت الظروف الذاتية لقادة الانقلاب دورا في ذلك ، فانتماء هؤلاء العسكريين إلى حزب الجبهة القومية الإسلامية فرض عليهم تنفيذ أوامر قيادة حزبهم في القيام بالانقلاب وتسلم السلطة في البلاد .[4] ويؤشر تأريخ الجبهة القومية الإسلامية التي حملت أسماء مختلفة في السابق .[5] أنها بدأت منذ منتصف السبعينيات في إعداد خطة لقيام دولة إسلامية في السودان ، وقد ترسخت علاقة هذه الجبهة بالجيش عقب الانفتاح الواسع لها للعمل في أوساط كبيرة من القوات المسلحة ، والطلاب ، والمثقفين ، لاسيما عقب المصالحة مع نظام الرئيس الأسبق جعفر نميري عام 1977م ، وتطبيق قوانين أيلول/ سبتمبر 1983م المشار إليها بقوانين الشريعة الإسلامية ، إذ تم استيعاب أعداد من الجيش في الجامعات للتأهيل للدراسات الإسلامية .[6]

إن ستراتيجية الجبهة القومية الإسلامية في الوصول إلى السلطة كانت قد عبرت عنها كثير من المؤشرات ، جاء على رأسها رفض الجبهة التوقيع على ميثاق الدفاع عن الديمقراطية ، ذلك الميثاق الذي أعدته ووقعت عليه القوى والأحزاب السياسية والنقابات المهنية التي ناهز عددها 18 حزبا ونقابة ، فضلا

---

[3] تقول آراء – إن الظروف المحيطة التي تمثلت في الأزمات السياسية المتكررة ، وعرقلة جهود السلام مع حركة التمرد في الجنوب ، فضلا عن الأزمة الإقتصادية الخانقة ، كلها كانت نتاج ممارسات حزب الجبهة القومية الإسلامية بهدف تهيئه المناخ للإنقضاض على السلطة .

ينظر مثلا ، المقابلة مع بدر الدين مدثر : منشورة في الدستور ، لندن ، العدد 641 ، 1999/6/11م .

[4] يقول الرئيس البشير : "نحن نفذنا قرار تسلم السلطة دون تردد" .

ينظر ، صحيفة الشارع السياسي ، الخرطوم ، 1999/6/16م .

[5] حملت الحركة في المدة 1949 – 1989م أسماء حركة التحرير الإسلامي ، ثم الأخوان المسلمين ، ثم جبهة الميثاق الإسلامي ، ثم الإتجاه الإسلامي ، وأخيرا الجبهة الإسلامية القومية وذلك قبل إنشقاق البشير – الترابي في 1999/12/12م.

[6] د. حسن عبد اللـه الترابي : (الندوة) التي عقدها في جامعة القرآن الكريم بأم درمان ، منشورة في صحيفة الخليج ، الدوحة ، 2000/2/13م ؛ حيدر إبراهيم علي : الجبهة القومية الإسلامية من المعارضة إلى السلطة ، (ملف) السياسة الدولية ، القاهرة ، العدد 128 ، نيسان/ أبريل 1997م ، ص 59 .

عن القوات المسلحة وذلك في 17تشرين الثاني/ نوفمبر 1985م ، بهدف صون الديمقراطية وعدم الإجهاز عليها من أي طرف ، وقد تضمن الميثاق أن تقوم الأطراف الموقعة عليه بمقاومة أي انقلاب عسكري ، والدخول في إضراب سياسي وعصيان مدني في حال حدوث ذلك .[1] وقد تم إيداع نسخة منه لدى هيئة الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية (آنذاك) ، وجامعة الدول العربية .[2] يضاف إلى ذلك أن هذا الانقلاب قد قطع الطريق على عقد اجتماع استثنائي لمجلس الوزراء برئاسة الصادق المهدي لتجميد جملة القوانين التي صدرت في عهد الرئيس الأسبق جعفر نميري على أنها قوانين الشريعة الإسلامية ، فضلا عن قطعه الطريق على عقد المؤتمر الدستوري الذي كان من المؤمل أن يحسم مصير الثروة والسلطة في السودان .[3] وقد أسس للمؤتمر الدستوري اتفاق تم بين زعيم الحزب الاتحادي الديمقراطي محمد عثمان الميرغني وزعيم التمرد في جنوبي السودان جون قرنق دي مابيور عرف باتفاق (الميرغني – قرنق) ، وذلك في تشرين الثاني/ نوفمبر 1988م .[4] استولت الجبهة القومية الإسلامية على السلطة ، وبدأت خطوات تأمين موقفها ، فقامت بتعطيل قوانين الأحزاب والنقابات والصحافة وحلت كل التنظيمات القائمة .[5] كما قامت كل القادة السياسيين والنقابيين .[1] وفرضت قوانين الطوارئ ومنع التجول ليلا .[2] وقد ركز الخطاب الإعلامي للحكم الجديد على أن الديمقراطية والتعددية الحزبية لا يصلحان للسودان

---

[1] المصدر نفسه .

[2] د.حيدر إبراهيم علي : المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في السودان ، مركز أبن خلدون للدراسات الإنمائية ، القاهرة ، (د.ت) ،ص ص 94- 95 .

[3] من أوراق الصادق المهدي : مصدر سابق ، ص 27 .

[4] المصدر نفسه .

[5] د. حيدر إبراهيم علي : (الجبهة ...) ،مصدر سابق ، ص ص 58- 61 .

[1] المصدر نفسه .

[2] د. حيدر إبراهيم علي : التيارات الإسلامية وقضية الديمقراطية ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، 1996م ، ص 309 .

.[3] وتبرر الجبهة القومية الإسلامية استيلائها على السلطة عن طريق انقلاب عسكري بأنها لن تتمكن من الوصول إلى الحكم عن طريق صناديق الاقتراع . وأن هناك تآمرا دوليا يهدف لإلغاء الشريعة الإسلامية في السودان ، وإبعاد الجبهة القومية الإسلامية وحظرها عن العمل السياسي .[4]

بيد أن انتقادات واسعة قد وجهت إلى الجبهة القومية الإسلامية بسبب هذه التبريرات، فقد شهد الواقع الديمقراطي السوداني مشاركة هذه الجبهة في انتخابات عام 1986م وحصلت على 51 مقعدا جعلت منها القوة البرلمانية الثالثة بعد حزبي الأمة 105 مقاعد ، والحزب الاتحادي الديمقراطي 63 مقعدا ، وأحزاب صغيرة أخرى كسبت باقي المقاعد ، وذلك من مجموع عدد المقاعد الذي بلغ 260 مقعدا .[5] وقد وصفت هذه الآراء إقدام الجبهة القومية الإسلامية على الإنقلاب ضد التجربة الديمقراطية بالمغامرة الخاسرة ، والتي تتناقض مع تطور الجبهة والظروف المحيطة التي ساعدت على ذلك التطور ، وقد عزت الآراء نفسها خطوة الجبهة المتمثلة في الانقلاب إلى ما يأتي :

1- قيام الجبهة القومية الإسلامية بتعبئة كثير من قواعدها على شعار الإسلام الفوري ، فتحول هؤلاء إلى تيار جارف يشكل خطورة على قيادته نفسها .
2- تطلع الجبهة إلى اختصار الطريق للسلطة ، على غرار ما فعله الحزب الشيوعي الذي حاول اختصار الطريق إلى السلطة كذلك بالمشاركة في انقلاب 1969م .[6]

ولما كانت الحكومة الجديدة فاقدة للشرعية الدستورية ، عمدت الجبهة القومية الإسلامية إلى نفي أي صلة لها بالانقلاب للتمويه من أجل كسب التأييد

---

[3] ينظر البيان الأول لقادة الإنقلاب ، منشور في الدستور ، لندن ، 1989/7/10م .
[4] د.حيدر إبراهيم علي : (الجبهة ...) ، مصدر سابق ،ص 60 .
[5] من أوراق الصادق المهدي : مصدر سابق ، ص 23 .
[6] المصدر نفسه ، ص 15 ؛ د. حيدر إبراهيم علي : (التيارات ...) ، مصدر سابق ، ص ص 301 وما بعدها .

الشعبي والاعتراف الدولي بالحكم الجديد .[1] وقدا تسمت ردود الأفعال الخارجية تجاه الحكومة السودانية الجديدة بالتنوع ، فبعض الأقطار العربية (السعودية - مصر - اليمن) كانت من أوائل الحكومات التي رحبت بهذه الحكومة ، بينما عد العراق التغيير الذي حدث شأنا داخليا .[2]

وعلى الصعيد الدولي جاء رد فعل الإدارة الأمريكية في أول يوم من تغيير الحكم الديمقراطي القائم ، فقد ذكرت المتحدثة باسم البيت الأبيض الأمريكي أن الولايات المتحدة الأمريكية تأسف لما جرى ، وتأمل في عودة سريعة إلى الأوضاع الديمقراطية ، واستمرار عمليات الإغاثة في جنوبي السودان .[3] وقد عقد الرئيس البشير لقاءين مع السفير الأمريكي في الخرطوم نورمان اندرسون : الأول في 1989/7/1م في إطار اجتماع مع الدبلوماسيين المعتمدين في الخرطوم ، وجاء الثاني لقاءا منفردا في 1989/7/2م ، إذ عبر الرئيس البشير عن رغبته في إقامة علاقات دبلوماسية وثيقة مع الولايات المتحدة الأمريكية .[4] ويعد اللقاء المذكور بين الرئيس البشير والسفير الأمريكي بادرة طيبة لبدء علاقات طبيعية بين الحكومة السودانية الجديدة والولايات المتحدة الأمريكية ، ويؤيد على نحو قوي القول الذي يشير إلى أن الحكومة السودانية لم تكن هي التي بادرت باتخاذ موقف معاد للولايات المتحدة .[5] فقد جاء الانقلاب العسكري في ظل تصاعد موجة الديمقراطية وحقوق الإنسان التي اجتاحت العالم ، وأصبحت ظاهرة العقدين

---

(1) الطيب زين العابدين : تجربة الحركة الإسلامية في السودان ، قضايا شرق أوسطية ، مركز دراسات الشرق الأوسط ، عمان ، آذار/ مارس 1999م ، ص ص 26- 27 .

(2) صرح طارق عزيز نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية سنتئذ " إن التغيير الذي جرى في السودان لا يتطلب في تقديرنا ما يدعى بالإعتراف ، فنحن نتعامل مع الأوضاع الجديدة بصورة عملية ، ولدينا سفارة في السودان تؤدي واجباتها في تمثيل العراق " .
ينظر ، الدستور ، لندن ، 1989/7/10م ، مصدر سابق ، ص 21 .

(3) نقلا عن أشرف راضي : مصدر سابق ، ص 115 .

(4) الدستور ، 1989/7/10م ؛ الوطن العربي ، باريس ، 1989/7/14م .

(5) أشرف راضي : مصدر سابق ، ص ص 114- 115 .

الأخيرين من القرن العشرين ، إذ انهارت الكثير من النظم الشمولية وأنظمة الحزب الواحد ، فيما اتجهت النظم الشمولية المماثلة التي بقيت في السلطة إلى التخلي عن التوجه الشمولي وبدء رحلة الانفتاح الديمقراطي داخل حدودها .[6] لذا فقد كانت مهمة قبول الانقلاب السوداني في البيئة الدولية المذكورة أمرا تعتريه الصعوبات .

لقد تجاوبت الحكومة السودانية على الفور مع جهود الوساطة الأمريكية بشأن جنوبي السودان ، ووافقت على الدخول في محادثات سلام مع المتمردين الجنوبيين ، وبدأت هذه المحادثات في العاصمة الإثيوبية أديس أبابا في 1989/8/19م ، ثم في العاصمة الكينية نيروبي في 3 كانون الثاني/ ديسمبر من العام نفسه ، وقد أعلن الرئيس الأمريكي الأسبق جيمي كارتر الذي توسط في هذه المحادثات عن موافقة الحكومة السودانية على استئناف الرحلات الجوية لتقديم معونات غذائية للمناطق الجنوبية التي تضررت من الحرب .[1] بيد أن هذه المحادثات قد انهارت بعد يومين من بدئها بسبب تمسك الحكومة في الخرطوم بتطبيق الشريعة الإسلامية ، الأمر الذي عارضته حركة التمرد .[2]

تصاعدت درجات التوتر بين الحكومة السودانية والولايات المتحدة الأمريكية عقب اللقاء الذي تم بين الرئيس عمر البشير وهيرمان كوهين مساعد وزير الخارجية الأمريكي للشؤون الأفريقية الأسبق في كانون الأول/ ديسمبر 1992م ، فقد كانت مهمة كوهين في السودان هي شرح مبررات إرسال قوات أمريكية إلى الصومال .[3] وتجدر الإشارة إلى أن الولايات المتحدة الأمريكية كانت قد اتهمت السودان بتقديم دعم لوجستي للتحالف الذي يقوده الجنرال محمد فرح عيديد في الصومال

---

[6] مبارك علي : السودان- الأزمة الإقتصادية الأبعاد والحجم ، (ملف) السياسة الدولية ، القاهرة ، العدد 128 ، نيسان/ أبريل 1997م ، ص ص 62-63 .

[1] المصدر نفسه .

[2] أشرف راضي : مصدر سابق ، ص 115 .

[3] الرأي ، عمان ، 1992/12/10م.

.[4] لقد أوضح السفير الأمريكي في الخرطوم آنذاك بيترسون* جملة السباب التي أدت إلى تدهور العلاقات بين البلدين ، فقد جاء الانقلاب العسكري على الحكومة المدنية المنتخبة ، وانعدام أي تحرك حقيقي لإعادة الحكومة الديمقراطية إلى الحكم كأحد هذه السباب .[5] وقد قررت الولايات المتحدة الأمريكية وقف المساعدات العسكرية والاقتصادية والفنية التي كانت تقدمها إلى السودان ، إذ تنص القوانين الأمريكية لمخصصات المساعدات الأجنبية 86- 1988م في البند (513) على وقف المساعدات عند إسقاط أي حكومة منتخبة .[1]

لقد التزمت الولايات المتحدة الأمريكية بعدم دعم الحكومة السودانية وفقا للقانون المذكور ولم يستخدم الرئيس الأمريكي جورج بوش (الأب) حقه في استثناء السودان من القرار * ومن ثم أوقفت الولايات المتحدة كل معوناتها الاقتصادية والعسكرية والفنية للسودان ، واشترطت العودة للديمقراطية والسلام واحترام حقوق الإنسان .[2] كما جمدت معوناتها " الإنسانية " بعد الاتهام الذي وجهته للحكومة السودانية بإعاقة جهود الإغاثة داخل السودان .[3] هذا فضلا عن تأليب الولايات المتحدة للمجتمع الدولي لوقف مساعداته ، إذ اتخذ البرلمان الأوربي الموقف نفسه اثر قرار في حزيران/ يونيو 1990م .[4]

يمكن القول إن الموقف الأمريكي من الانقلاب العسكري الذي نفذته الجبهة الإسلامية في السودان لم يكن نتاج التزام مبدئي بالقانون الأمريكي المذكور ، وإنما استند في ما يبدو على إدراك صانع القرار الأمريكي لطبيعة الحكومة السودانية وتوجهاتها ، لذا جاء رد الفعل الأمريكي تجاه هذه الحكومة سلبيا في

---

[4] الدستور ، عمان ، 1993/10/18م .

* لقد خلف السفير الأمريكي دونالد بيترسون سلفه نوزمان اندرسون للعمل في الخرطوم .

[5] المصدر نفسه .

[1] د.عبد السلام بغدادي : (السياسة الأمريكية المعاصرة ...) ، مصدر سابق ، ص 41 .

* تخول الصلاحيات للرئيس الأمريكي حق التدخل لنقض قرار الكونغرس في هذا الشأن ، وقد سبق للرئيس الأسبق بوش (الأب) استخدام هذا الحق حيال بعض دول أمريكا اللاتينية .

[2] من اوراق الصادق المهدي : مصدر سابق ، ص 154 .

[3] المصدر نفسه .

[4] المصدر نفسه .

محاولة لإبلاغها أن الولايات المتحدة قد تذهب بعيدا في محاربة الحكم الجديد في حال تعارضت سياساته مع المصالح والتوجهات الأمريكية ، ولا نذهب بعيدا في التأكيد على حقيقة الموقف الأمريكي ، إذ يمكن الإشارة إلى أنموذج بوروندي الذي لم تتخذ الإدارة الأمريكية إجراءات جادة حيال الانقلاب الذي جرى هناك عام 1996م بقيادة الرئيس بيير بويويا .[5]

ثانيا : العوامل المؤثرة في تطور الموقف الأمريكي تجاه السودان :

جاءت سياسة الولايات المتحدة الأمريكية مرتبطة بمجموعة عوامل ذاتية وأخرى موضوعية حكمت تطور الموقف الأمريكي تجاه السودان منذ 1989/6/30م ، ويمكن تأشيرها على النحو الآتي :

1- المصالح الأمريكيـــــة :

لعل من نافلة القول أن الدول تتحرك حيال غيرها وبصيغ التعاون أو الصراع تبعا لحركة مصالحها ، إذ ترتبط حركة الدول بأهداف تصب في محصلة السعي إلى تحقيق المصالح الوطنية ، وقد تكون الأهداف السياسية الخارجية محدودة لا تستدعي الاجتهاد لتفسيرها . وقد تكون عامة تتميز بالغموض وتعدد احتمالات التفسير .[1] وتكون بعض مضامين المصلحة الوطنية خاضعة للتفسير تبعا للتغيير الذي قد يطرأ على البيئة الداخلية والخارجية للدولة وإدراك صانع القرار لها .[2] ومن هنا يمكن استشفاف الأهداف والمصالح الحقيقية التي تسعى الولايات المتحدة الأمريكية إلى تأمينها من وراء سياستها

---

[5] حول ذلك ينظر ، عبد اللـه صالح : الصراع في شرق زائير وسيناريوهات المستقبل ، السياسة الدولية ، القاهرة ، العدد ، 127 ، نيسان/ أبريل 1997م ، ص ص 146- 148 .

[1] تقول آراء – إن للهدف العام أهمية تفوق الهدف المحدد لأنه ينطوي على إمكانية تفسيره بالشكل الذي يرضي الجميع ، فضلا عن أنه يربك الأعداء ويخدم أغراض النفاق الإجتماعي على مستوى الدول .

ينظر ، مازن إسماعيل الرمضاني : السياسة الخارجية – دراسة نظرية ، كلية العلوم السياسية ، جامعة بغداد ، 1991م ، ص 325 .

[2] المصدر نفسه ، ص 321 .

تجاه السودان ، إذ جاءت هذه الأهداف مغلفة بأطر السلام وحقوق الإنسان ومكافحة الإرهاب والديمقراطية .

إن أهداف السياسة الأمريكية تجاه السودان لا تنفصل عن مجمل أهدافها في المنطقتين العربية والأفريقية ، وإن سبقت الإشارة إلى حركة الولايات المتحدة ومبتغاها في منطقة شرقي أفريقيا فإن هذا التحرك نفسه يصب في محصلة هدف الولايات المتحدة في الالتفاف والسيطرة على الوطن العربي . فقد عد الوطن العربي من أكثر مناطق العالم أهمية وحساسية بالنسبة للولايات المتحدة ، وفي مختلف الحقب الزمنية ، إذ كانت المنطقة العربية من أهم المناطق التي عدت ساحة للصراع على النفوذ بين القطبين في حقبة الحرب الباردة .[3] بيد أن المنطقة اكتسبت أهمية مضافة بالنسبة للولايات المتحدة عقب انتهاء الحرب الباردة .

ويمكن تلمس المصالح التي يصفها الأمريكيون بالحيوية ، أي أنها ذات ارتباط واضح بالأمن القومي الأمريكي وعلى النحو الآتي :

1-1 المصالح السياسية :

لا جديد في القول إن غياب الإتحاد السوفيتي كقوة مناهضة أيدلوجيا وستراتيجيا للولايات المتحدة الأمريكية سهل على الأخيرة توظيف الفرصة السانحة الناجمة عن ذلك لتحقيق مشروعها الكوني للهيمنة على العالم .[1] ففي ضوء انهيار الإتحاد السوفيتي وزوال الخطر الشيوعي ، واجهت الولايات المتحدة الأمريكية صعوبات تحديد طبيعة وحجم الأخطار التي تواجهها في سعيها نحو إنجاز ما سمي

---

[3] مازن إسماعيل الرمضاني : الواقع الدولي الراهن في ظل الهيمنة الأمريكية ، شؤون سياسية ، مركز الجمهورية للدراسات الدولية ، بغداد ، العدد2 ، آيار/ مايو 1994م ، ص ص 29- 30 .

[1] المصدر نفسه .

بـ " أمركة العالم " .[2] والحفاظ على مركز الصدارة العالمي وضمان التفوق الأمريكي .

وتقول آراء – إن وجود الإتحاد السوفيتي – قبل انهياره – قد سهل على الولايات المتحدة الأمريكية الاستمرار في سياسة التسلح النوعي وتكريس التبعية الأمنية الغربية لها ، فضلا عن التدخل في العالم الثالث .[3] ولوظيفة التي اعتاد " وجود عدو " على تأديتها في السياسة الأمريكية داخليا وخارجيا ، فإن الولايات المتحدة مضت إلى البحث عن عدو جديد والترويج لمخاطره [4] وتؤشر المعطيات أن الغرب الأمريكي والأوربي أضحى يرى هذا العدو في العرب والإسلام ، ولاسيما أن العروبة والإسلام يعدان معا بمثابة النقيض للغرب ومشروعه ، فضلا عن أنهما يمثلان الأنموذج الصالح لقيادة الممانعة الحضارية التي تبديها دول عربية وإسلامية ضد تسلط عالم الشمال على عالم الجنوب .[5]

ويبرز هنا مثال العراق كأنموذج بارز في قيادة الرفض العربي والإسلامي لتسلط الولايات المتحدة الأمريكية ومحاولاتها إحكام قبضتها على الوطن العربي ، فقد أسهم الإدراك الأمريكي للعراق في تكريس الخشية الغربية من الدور المستقبلي الذي يمكن أن يقوم به العراق في الوطن العربي والعالم الثالث . وحسب بعض المصادر – فقد أعلمت الإدارة الأمريكية رسميا القيادة العراقية بالذات وبالحرف الواحد ، أن العراق تجاوز الخط الأحمر المسموح به لدول العالم

---

[2] د. حسن الحاج علي : السياسة الخارجية الأمريكية – أجندة ما بعد الحرب الباردة ، دراسات إستراتيجية ، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية ، الخرطوم ، العدد 4 ، آب/ أغسطس 1995م ، ص 48 .

[3] د. مازن إسماعيل الرمضاني : (الواقع الدولي ...) ، مصدر سابق ، ص 30 .

(4) Issues on sudan , The Clinton Administration's Policy Towards Sudan, p p 36-37.

[5] عدي صدام حسين : عالم ما بعد الحرب الباردة – دراسة مستقبلية ، اطروحة دكتوراة (غير منشورة) ، كلية العلوم السياسية ، جامعة بغداد ، 1998م ، ص ص 109- 110 .

الثالث .[1] وذلك قبل القيام بشن العدوان الثلاثيني عليه في كانون الثاني/ يناير 1991م .

إن تنامي الرفض العربي والإسلامي للتسلط الأمريكي والغربي بعامة ، وتعدد أقطابه في الوطن العربي يعد من الأخطار التي تروج لها الولايات المتحدة الأمريكية ، لذا فقد جاءت السياسة الأمريكية تجاه السودان في إطار محاربة تنامي قوى عربية وإسلامية تشكل إلى جانب العراق ترياقا تحرريا واستقلاليا مضادا للسياسات الأمريكية في المنطقة العربية .[2] فالخطاب السياسي للحكومة السودانية ذو المضمون العربي – الإسلامي أسهم في تكوين الرؤية الأمريكية ضد السودان ، لذا تنامى الإدراك الأمريكي لهذه الحكومة على أنها مشروع يهدد المصالح الأمريكية عبر استنهاض ودعم قوى الإسلام السياسي للوثوب إلى السلطة في الأقطار العربية ودول الجوار الأفريقي .[3]

إن الموقف الأمريكي تجاه السودان يأتي في جانب منه بسبب السعي الغربي إلى تصفية حسابات التأريخ والحضارات والثقافات والأديان .[4] فتصوير الإسلام كخطر ، نابع من تلقاء الإحساس الأمريكي بالرهاب الإسلامي أو الإسلام فوبيا "Islam phobia " .[5] فالإسلام عند الغرب يماثل في خطورته على السلام العالمي الشيوعية والنازية .[6]

---

[1] نقلا عن عدي صدام حسين ، المصدر نفسه ، ص 100 .

[2] د. غانم الجاسم : ملامح السياسة الأمريكية في الخليج ، قضايا دولية ، مركز الدراسات السياسية ، اسلام اباد ، العدد 235 ، 1994/7/4م ،ص ص 4 -5 .

[3] د. وليد عبد الناصر : النظام السوداني والحركات الإسلامية والقومية ، (ملف) السياسة الدولية ، القاهرة ، العدد 128 ، نيسان/ أبريل 1997م ، ص ص 104- 109 .

[4] د.مازن إسماعيل الرمضاني : (الواقع ...) ، مصدر سابق ، ص 29 .

[5] يعرف مصطلح فوبيا أو الرهاب في علم النفس بأنه الخوف غير المبرر من شئ .

ينظر ،أمجد حداد : المواجهة بين الإسلام السياسي والولايات المتحدة في الشرق الأوسط ومستقبل العلاقات العربية الأمريكية ، دراسات دولية ، مركز الدراسات الدولية ، جامعة بغداد ، العدد 10 ، كانون الأول/ ديسمبر 2000م ، ص 235 .

[6] المصدر نفسه .

فالأصولية الإسلامية تمثل – حسب الرؤية الأمريكية – عقبة كأداء في طريق الولايات المتحدة الأمريكية إلى تصفيف أوضاع المنطقة العربية عبر احتواء وتحجيم حركة ما تبقى من قوى عربية مناهضة للسياسة الأمريكية في الوطن العربي ، وتسعى الولايات المتحدة لإلغاء أي تهديد ، حتى ولو كان محتملا لمصالحها الاقتصادية والستراتيجية في المنطقة ، إذ تعمل على توظيف هذه المصالح لرفد ديمومة الرفاهية الأمريكية ، ومن ثم التحكم في حاضر ومستقبل القوى الدولية المنافسة لها ، أو تلك التي في طور النهوض .[1]

2-1 : المصالح الاقتصادية :

كانت المنطقة العربية من أهم المناطق التي عدت ساحة للصراع على مناطق النفوذ بين القطبين ، بحكم ما تتضمنه من ثروات وموارد طبيعية تعد على قدر كبير من الأهمية في التحكم بمجريات الصراع الدولي ، ويأتي على رأس هذه الثروات النفط ، وهو المادة الأساسية لعالم الاقتصاد المتطور لما يمثله من مادة منفردة للحصول على الطاقة التي بقيت دون بديل عملي حتى الآن .[2] ويمثل النفط العربي دورا أساسيا في عجلة الاقتصاد الأمريكي بخاصة وعالم الشمال بعامة ، ولاسيما نفط الخليج العربي ، لذا فلا غرابة أن تكمن المصالح الستراتيجية الأمريكية في الحؤول دون خضوع منطقة الخليج العربي لسيطرة أي قوة دولية أو إقليمية . ويعد قول هنري كيسنجر " إن السيطرة على نفط الخليج يمثل الروح التي تظل بها أمريكا على قيد الحياة " دليلا على أهمية النفط العربي في الاقتصاد الأمريكي .[3]

---

[1] د. إبراهيم أبو خزام : مصدر سابق ، ص 65 .

[2] د. نادية عبد القادر المختار (وآخرون) : النفط والهيمنة العالمية ، في العرب والقوى العظمى ، العرب والولايات المتحدة الأمريكية ، بيت الحكمة ، بغداد ، سلسلة المائدة المستديرة 19 ، شباط/ فبراير 1998م ، ص ص 43 وما بعدها .

[3] نقلا عن د. حميد الجميلي : رؤية ستراتيجية للإشكالية الراهنة والمستقبلية للنفط العربي ، مجلة الزحف الكبير ، بغداد ، العدد 1 ، حزيران/ يونيو 1999م ، ص 69 .

لقد أضحت الولايات المتحدة الأمريكية أكبر دولة مستوردة للنفط بعد أن كانت أكبر مصدر لـه قبـل الحرب العالمية الثانية ، وتشير الإحصاءات إلى تزايد اعتماد الولايات المتحدة على استيراد النفط ، ولاسيما نفط الخليج العربي . إذ تستورد الولايات المتحـدة الأمريكيـة أكـثر مـن 25% مـن احتياجاتهـا مـن هـذه المنطقة .[4]

لذا يتنـامى الإدراك الأمـريكي بـأن انقطـاع الـنفط أو ارتفـاع أسـعاره يرتـب أضرارا كبـيرة بالاقتصـاد الأمريكي والعالمي ، ولذلك عملت الولايات المتحدة الأمريكية - كـما قـال أنطـوني ليـك مستشـار الـرئيس كلينتون للأمن القومي – على ضمان التفوق الحر للنفط من منطقة الخلـيج وبأسـعار معقولـة .[1] ومـن هنا تعد الهيمنة الأمريكية على منابع النفط من بين ابرز الـدوافع الاقتصـادية للولايـات المتحـدة في شـن عدوانها على العراق عام 1991م .[2] وينسحب السبب نفسه على عدوان الولايـات المتحـدة المتكـرر عـلى العراق ومن ثم احتلاله في عام 2003م . وإن جاءت العوامل الداخلية المتعلقة بتدهور الاقتصاد الأمريكي .[3] كدافع للسعي الأمريكي للسيطرة على نفط الخليج العربي ، فإن العوامـل الخارجيـة المتمثلـة في بـروز الكتل الاقتصادية العملاقة على مسارح الاقتصاد الدولي (أوربا الموحدة واليابان وبلدان جنوبي شرق آسيا) حدت بالولايات المتحدة الأمريكية للامساك بورقة النفط للحد من القوة اليابانية والأوربية والآسـيوية في حـال الابتعـاد عـن الـنهج الأمـريكي المرسـوم ، وذلـك تحسـبا لأي تغيـير محتمـل في مـوازين القـوى الاقتصادية الدولية .[4]

---

[4] عدي صدام حسين : مصدر سابق ،ص 107 .

[1] امجد حداد : مصدر سابق ، ص 240 .

[2] د. حميد الجميلي : الدوافع الاقتصادية للعدوان دوليا واقليميا على العراق ، شـؤون سياسـية ، مركـز الجمهوريـة للدراسـات الدوليـة ، بغـداد ، العدد 2 ، 1994م ، ص 136 .

[3] بشأن تفاصيل الاختلالات في الاقتصاد الأمريكي ينظر ، المصدر نفسه ، ص ص 133- 136 .

[4] المصدر نفسه .

أمام هذه المصلحة الحيوية للولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة العربية تـأتي المخـاوف الأمريكيـة من قوى الرفض والممانعة للهيمنة الأمريكية ، فقـد حـدد أنطـوني ليـك في مقـال لـه في مجلـة Foreign Affairs بعنوان "الدول الإرهابية" ، أهدافا رئيسة للولايات المتحدة في المنطقة وعلى النحو الآتي :[5]

1- الحد من قدرة إيران والعراق على تهديد الاستقرار في المنطقة

2- تعزيز القدرات الدفاعية لأصدقائنا في المنطقة .

3- حاجتنا لاحتواء إيران وليبيا والسودان ، وهي الدول الخارجة على القانون Rough States في المنطقة .

إن ورود السودان ضمن قائمة الدول المستهدفة أمريكيا يأتي في اطار الحـرص الأمـريكي عـلى المصـالح الحيوية الأمريكية في الوطن العربي ، إذ يسود اعتقاد غالب في العديد مـن المنـابر السياسـية والأكاديميـة الأمريكية إن هذه المصالح قد تتعرض لخطر نابع من التهديد الأصولي .[1] يقـول ريتشـارد مـيرفي مسـاعد وزير الخارجية الأمريكي الأسبق " إن الانبعاث الإسلامي هـو أحـد القـوى السياسـية واسـعة الانتشـار في العالم ، ومصدر التهديدات للمصالح الأمريكية في المنطقـة " .[2] وتمضي- آراء – إلى عـد الموقـف الأمـريكي العدائي تجاه السودان ينبع من سبب حقيقي مؤداه الإحساس الأمريكي بأن أنموذج السـودان وإنعكاسـته في المنطقـة العربيـة النفطيـة يشـكل أمـلا ورجـاء في الانتقـال بأوضـاع المنطقـة السياسـية والاقتصـادية والاجتماعية من الحالة الآنيـة إلى حالـة جديـدة قوامهـا رفـض التبعيـة وتحقيـق الاسـتقلال ، واسـتخدام الأموال العربية للنهضة المحلية .[3] وإن

---

[5] العناصر الأساسية لسياسة الولايات المتحدة الأمريكية في الخليج العربي ، قضايا دولية ، مركز الدراسـات السياسـية ، اسـلام ابـاد ، العـدد 229 ، 1994/5/23م ، ص ص 20- 21 .

[1] يراجع في ذلك ، د. أحمد إبراهيم خضر : الإسلام والكونغرس ، حقائق ووثائق ... حول ما أسماه الأمريكيـون بحركـة الأصـولية الإسـلامية ، دار المعالم الثقافية ، الرياض ، ط1 ، 1994م .

[2] نقلا عن أمجد حداد : مصدر سابق ، ص 242 .

[3] السفير مهدي إبراهيم محمد : (ندوة) العلاقات الأمريكية – السودانية ، أمام لجنة العلاقات الخارجية ، المجلس الـوطني ، الخرطـوم ، أكتـوبر 1999م .

هذه الأنموذج قد يكون معديا في المنطقة الغنية بالنفط والمفتوحة كأسواق أمام فائض منتجات البضائع الأمريكية من الأسلحة والتقنيات والإنتاج التكنولوجي الغربي ، فضلا عن خروج العائدات النفطية العربية للاستثمار في أوربا والولايات المتحدة الأمريكية .[4]

لقد اكتسب الوطن العربي أهمية اقتصادية مضافة بدخول السودان إلى قائمة الدول العربية المنتجة للنفط ، فقد أصبح السودان بلدا منتجا منذ العام **1999**م ، إذ بلغ إنتاجه **162** ألف برميل يوميا للعام نفسه .[5] كما يعد احتياطي السودان من النفط رصيدا جديدا يعزز كميات الاحتياطي النفطي في الوطن العربي ، إذ تؤشر تقديرات الخبراء وجود نحو **5** مليارات برميل . وعلى الرغم من أن هذه التقديرات تعد أولية إلا أن مستقبل السودان النفطي يبشر بإمكانية الإسهام الكبير في النسبة العربية من الاحتياطيات النفطية مستقبلا .[6] وتعد آراء - المستقبل الواعد للسودان في مجال إنتاج وإستثمار النفط سببا في تصعيد السياسة الأمريكية العدائية تجاه السودان .[7]

ولاسيما أن الأوساط المريكية تلم بحقيقة توافر السودان على كميات كبيرة من النفط الخام غير المستغل ، فقد عملت شركة شيفرون الأمريكية في مجال التنقيب عن النفط في السودان منذ تشرين الثاني/ نوفمبر **1974**م ، إذ منحت الشركة المذكورة وقتذاك منطقة امتياز مساحتها **516** ألف كم2 ، وتم تعديل الاتفاق عام **1979**م تم بموجبه منح الشركة **73** ألف كم2 إضافي .[1] بيد أن هذه الشركة توقفت عن مواصلة أعمالها في السودان تحت ذريعة عدم توفر المناخ الآمن لممارسة نشاطها بسبب الحرب الأهلية ، فضلا عن تدني أسعار

---

[4] المصدر نفسه .

[5] الحياة ، لندن ، 1999/12/2م.

[6] صحيفة ألإنقاذ الوطني ، الخرطوم ، 1999/6/30م .

[7] ينظر مثلا رأي ، الصادق المهدي ، الحوادث ، بيروت ، 2001/3/8م .

[1] الدستور ، لندن ، 10/24/ 1988م .

النفط عالميا .[2] غير أن آراء – مضت إلى القول إن الشركة المذكورة توقفت عن مواصلة أعمالها في السودان بتوجيه من الإدارة الأمريكية بقصد تأجيل عملية استخراج النفط السوداني ، والإبقاء عليه كخزين ستراتيجي تعود إليه الولايات المتحدة مستقبلا .[3] وتعد الولايات المتحدة الأمريكية نفسها صاحبة الريادة في اكتشاف النفط السوداني ، وينبغي تبعا لذلك أن تكون الدولة الأكثر أحقية في استثماره .[4] وذلك بعد أن منحت الحكومة السودانية مجموعة من الشركات الأجنبية امتياز استخراج النفط السوداني وتصديره ، مثل شركة (تاليسمان أنرجى) التي تعد أكبر الشركات الكندية الناشطة في الأسواق الخارجية في بحر الشمال واندونيسيا والسودان ، وكذلك الشركة الوطنية الصينية للنفط ، وشركة بتروناس الماليزية ، فضلا عن الحكومة السودانية .[5]

وتمارس الولايات المتحدة ضغوطا كبيرة سبيلا لعرقلة إنتاج النفط في السودان ، فقد هددت قوات التمرد الجنوبية التي تخضع للإملاءات الأمريكية مناطق الإنتاج ، كما قامت عناصر من المعارضة الشمالية التي تتواجد في أرتيريا بتفجير الأنبوب الناقل للنفط مرات عدة .[6] وقد ذهبت الولايات المتحدة الأمريكية إلى حد مطالبة الحكومة الكندية بفؤض عقوبات على شركة (تاليسمان أنرجي) ، وحركت في الوقت نفسه جماعات ومنظمات كندية انتقدت نشاط الشركة المذكورة في السودان .

---

[2] المصدر نفسه .

[3] صحيفة أخبار اليوم ، الخرطوم ، 2001/4/4م .

[4] قام الرئيس الأمريكي الأسبق جورج بوش (الأب) في بداية عقد السبعينيات حينما كان يشغل منصب سفير الولايات المتحدة الدائم في الأمم المتحدة بتزويد السودان بصور للأقمار الصناعية أوضحت وجود شواهد نفطية في غربي وجنوبي السودان .
ينظر ، الدستور لندن ، 1990/4/2م .

[5] الحياة ، لندن ، 1990/4/2م .

[6] ينقل هذا الأنبوب النفط الخام من مناطق الإنتاج إلى مناطق التصدير في ميناء بشاير على البحر الأحمر ، يبلغ طوله 1610 كم ، وتم افتتاحه والعمل به في 1999/6/30م .
الحياة ، لندن ، 1999/10/1م.

وقد وجهت وزيرة الخارجية الأمريكية آنذاك مادلين أولبرايت انتقادات مباشرة لإسهام الصين وماليزيا إلى جانب الشركة الكندية في مشروع النفط السوداني ، إذ زعمت بأن هذه الدول التي تعتقد بأن الاستثمار في السودان سيكون لمصلحة السوداني ، وقالت :" لن يحدث ذلك ، وعلى هذه الدول أن تقتنع بأن هذه الأموال تذهب فقط إلى جيوب أولئك الذين يريدون مواصلة سيطرتهم على الشعب " .[1] وأثارت الإدارة الأمريكية موضوع استخدام الحكومة السودانية لعائدات تصدير النفط في تمويل الحرب ضد سكان الجنوب .[2]

إن ما تطمح إليه الولايات المتحدة الأمريكية في السودان هو وجود حكومة مستقرة – معتدلة ، بمعنى حكومة لا تتعارض في سياساتها مع المصالح الأمريكية في المنطقة . وقد أفصح السفير الأمريكي السابق في الخرطوم دونالد بيترسون عن ذلك بالقول : " إن مصالحنا الذاتية في السودان ليست جيوبولتيكية وليست ستراتيجية وهي في كل الأحوال ليست مصالح آنية وإنما مصالح على المدى البعيد ، وما يهمنا هو أن يكون السودان كجزء من المنطقتين العربية والأفريقية مكانا مستقرا ، لأنه باكتمال الاستقرار في العالم تزدهر التجارة الدولية وهذا أمر في صميم مصلحة الولايات المتحدة الأمريكية ، ولكي يتحقق الاستقرار في السودان لابد من تحقيق الديمقراطية وإنهاء الحرب ، والمحافظة على حقوق الإنسان ، وإطلاق الحريات " .[3] وحسب وجهة النظر الأمريكية فإن هذه السمات لا تتوافر في النظام السياسي السوداني الحالي ، ما أدى إلى تقاطع حاد بين السياستين في المرحلة المعاصرة .

---

[1] أخبار اليوم ، الخرطوم ، 1999/10/25م ؛ الحياة ، لندن ، 1999/4/2م .

[2] أخبار اليوم ، الخرطوم ، 2001/4/4م .

[3] نقلا عن ، المحرر ، باريس ، 1993/6/7م.

1- 3 : الكيان الصهيوني :

على الرغم من أن الولايات المتحدة الأمريكية لم تكن صاحبة الفكرة الرئيسة في إنشاء الكيان الصهيوني ، ولا كانت هي الدولة الوحيدة التي طرحت مشروع تأسيس هذا الكيان في قلب الوطن العربي ، إلا إن السياسة الأمريكية قد أدركت الأهمية الفائقة لوجود مثل هذا الكيان في هذه المنطقة بالذات ، لذا فقد قامت الولايات المتحدة بدور كبير في تثبيت الكيان الصهيوني ورعايته .[1] وقد ربطت بين الولايات المتحدة والكيان الصهيوني علاقات عدت – خلال مسيرتها طوال أكثر من خمسة عقود – ظاهرة فريدة من نوعها ، إذ ترتبط قوة عالمية كبرى بـ (دولة) صغيرة ارتباطا لم يحدث له مثيل في تأريخ العلاقات الدولية .[2]

لقد فرضت مجموعة مصالح الولايات المتحدة الأمريكية والكيان الصهيوني نوعا من العلاقة الخاصة ، فقد ارتبط الطرفان بشبكة وثيقة من العلاقات السياسية والاقتصادية والعسكرية والأمنية .[3] وتعد الولايات المتحدة الكيان الصهيوني هدفا ستراتيجيا على درجة قصوى من الأهمية التي عبر عنها مختلف المسؤولين الأمريكيين في تصريحاتهم ، فمثلا حدد الرئيس الأسبق ريتشارد نيكسون الرؤية الستراتيجية الأمريكية للكيان الصهيوني كهدف ووسيلة في آن واحد بقوله : " ... إن التزامنا بإسرائيل نابع من مصلحتنا الأخلاقية والأيدلوجية ... وإننا سوف نجد أنفسنا بما يقارب اليقين مشاركين في نزاع مستقبلي في الشرق الأوسط ولن يسمح أي رئيس للولايات المتحدة الأمريكية بأن تهزم إسرائيل " .[4] ويقول وزير الخارجية الأمريكي الأسبق وارن كريستوفر " إن العلاقة بين الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل هي علاقة خاصة لأسباب خاصة ، إنها قائمة على المصالح

---

[1] د. خليل السامرائي (وآخرون) : مصدر سابق ، ص 20 .

[2] د. هشام الدجاني : العلاقات الخاصة بين الولايات المتحدة وإسرائيل ، قضايا ستراتيجية ، المركز العربي للدراسات الستراتيجية ، دمشق ، العدد 16 ، 1998م ، ص 6 .

[3] المصدر نفسه .

[4] نقلا عن د. خليل السامرائي (وآخرون) : مصدر سابق ، ص 20 .

المشتركة والقيم المشتركة ، والالتزام المشترك بالديمقراطية والتعددية واحترام الفرد " .[5] وقد دفعت ضرورات الحفاظ على المصالح الأمريكية في المنطقة ، الولايات المتحدة إلى إبرام اتفاق التعاون الستراتيجي مع الكيان الصهيوني في عام 1981م .[6]

وإن مثل الكيان الصهيوني أهمية قصوى للولايات المتحدة الأمريكية في أثناء الحرب الباردة ، فإن المرحلة الحالية وما أفرزته من معطيات جديدة ، عززت من هذه الأهمية ، وقادت الولايات المتحدة لإبداء المزيد من الاهتمام بالكيان الصهيوني .[1] إن عدم استقرار المنطقة ونظم الحكم في البلدان الموالية للغرب ، يؤكد للخبراء والستراتيجيين الغربيين أهمية دور الكيان الصهيوني الستراتيجي في المنطقة ، ولاسيما في أوقات الأزمات ، أو لمواجهة ما يهدد مواطئ القدم التي استحوذت عليها الولايات المتحدة في المنطقة .[2] فالكيان الصهيوني حليف مستقر دائم ومضمون وسهل التفاهم معه ، ويمتلك القدرات التي تجعله الحليف الستراتيجي الأول لواشنطون في المنطقة ، وذو موقع متميز في الستراتيجيات الأمريكية الإقليمية والكونية ، ولهذا فإن الولايات المتحدة تسعى إلى ضمان أمنه وتفوقه النوعي على العرب .[3]

---

[5] نقلا عن أمجد حداد : مصدر سابق ، ص 243 .

[6] لمزيد من التفاصيل ينظر ، د. حامد ربيع (وآخرون) ، علاقات إسرائيل الدولية ، مركز الدراسات الفلسطينية ، جامعة بغداد ، سلسلة دراسات فلسطينية ، (د.ت) ص ص 105- 109م .

[1] عدت الولايات المتحدة الأمريكية الكيان الصهيوني آنذاك قاعدة أمريكية متقدمة تقف في مواجهة الحدود الجنوبية للإتحاد السوفيتي ، وتملك من الوسائل والقدرات العسكرية ما يجعلها تختصر الكثير من الوقت والتكاليف اللازمة لتهيئة قوات أمريكية ونقلها إلى (الشرق الأوسط) في حال حدوث مواجهة مع الإتحاد السوفيتي ، هذا فضلا عن مواجهة النظم (الراديكالية) في المنطقة .

لمزيد من التفاصيل ينظر : د. حامد ربيع (وآخرون) : المصدر نفسه .

[2] د. نادية المختار : العلاقات الأمريكية- الإسرائيلية ، شؤون سياسية ، مركز الجمهورية للدراسات الدولية ، بغداد ، العدد 3 ، 1993م ، ص ص 101- 102 .

[3] المصدر نفسه .

أما في ما يخص الكيان الصهيوني والحركة الصهيونية فإن علاقات هذا الكيان مع الولايات المتحدة الأمريكية تمثل ضرورة حيوية لبقائه وأمنه بسبب أهمية المساعدات العسكرية والاقتصادية والقروض الأمريكية له ، وعلاقات العمل والتجارة والروابط السياسية والثقافية التي تربطاهما ، فروابط الكيان الصهيوني مع الولايات المتحدة تمثل الشريان الذي يوصله بالمجتمع الدولي والعالم الخارجي .[4]

2- جماعات الضغط :

تتأثر السياسة الخارجية لأي دولة في حركتها تجاه الدول الأخرى بجملة من المتغيرات الداخلية والخارجية . وتعد المتغيرات الموضوعية ، والاقتصادية ، والعسكرية ، والمجتمعية ، من أهم المتغيرات الداخلية المؤثرة في إدراك صناع القرار ، والدافعة بهم إلى تبني أنماط سلوكية معينة .[5]

وتعد جماعات الضغط أحد هذه المتغيرات ذات التأثير الكبير على عملية صنع وتوجيه السياسة الخارجية لأغلب الدول .[1] ويبرز اللوبي الصهيوني في الولايات المتحدة الأمريكية كمثال بارز للدور الذي تمارسه جماعات الضغط على صانع القرار من أجل تبني مطالبها والسعي لتحقيقيها .

فاللوبي الصهيوني ليس جديدا على الحياة السياسية الأمريكية * إذ إن بدايات قيام أول جماعة ضغط صهيونية في الولايات المتحدة الأمريكية تعود إلى عام

---

[4] المصدر نفسه .

[5] د. مازن إسماعيل الرمضاني : (السياسة الخارجية ...) ، مصدر سابق ، ص ص 141 وما بعدها .

[1] المصدر نفسه ، ص ص 219- 224 .

* لقد اكتشف الرؤساء الأمريكيون المتعاقبون ضغوط اليهود على مواقع إتخاذ القرار في الولايات المتحدة الأمريكية منذ مراحل مبكرة ، فقد قال عنهم الرئيس نيكسون : واشنطون تعج باليهود ، وغالبيتهم باستثناء وزير الخارجية السابق كيسنجر ، غير مخلصين لأمريكا ، ويستحيل الإعتماد على (أبناء الزنا) ، مع الإعتراف بأنهم أذكياء ولديهم القدرة على عمل ما يريدون ، وإلحاق الأذى بنا . أما الرئيس جورج واشنطون فقال : " إن اليهود يعملون بصورة منظمة ومؤثرة ضدنا ، أكثر مما تعمله جيوش العدو ... وهم أكبر أعداء سعادة الشعب الأمريكي "

1887م ، وقام بتأسيسها رجل دين بروتستانتي يدعى هوبلاتستون لصالح إنشاء (دولة يهودية) في فلسطين .[2]

إن عملية صنع السياسة الخارجية في الولايات المتحدة هي عملية معقدة فرضتها طبيعة النظام السياسي الأمريكي ، إذ تتم هذه العملية عبر أجهزة وقنوات حكومية متعددة تضم : وزارة الخارجية ، ووزارة الدفاع (البنتاغون) ، ووكالة المخابرات المركزية C.I.A ، والكونغرس ، ومجلس الأمن القومي ، فضلا عن الرئيس . وربما سهل تعدد هذه الأجهزة من مهمة اللوبي الصهيوني في الاختراق والتأثير على عملية صنع القرار السياسي الخارجي الأمريكي وتوجيهها .[3] واللوبي الصهيوني في الولايات المتحدة قوة متشعبة الفروع ، لكنها منسقة الأعمال .[4] وتأتي في مقدمة فروع هذا اللوبي ، اللجنة الأمريكية – الإسرائيلية للشؤون العامة (AIPAC) أي American Israel Public Affairs Committee وتعد هذه اللجنة الأكثر أهمية ، إذ توسعت وعمقت في تأثيرها على القرار الأمريكي الذي يتعلق بسياسة الولايات المتحدة الأمريكية تجاه المنطقة العربية .[5]

ومن المنظمات اليهودية الأخرى ذات النفوذ والعمل الدؤوب من أجل ضمان الموقف الأمريكي لصالح الكيان الصهيوني ما يأتي :[1]

= وإلى ذلك مضى الرئيس فرانكلين روزفلت إذ قال : " هناك خطر عظيم يتهدد الولايات المتحدة الأمريكية ، وهو اليهود ، ففي كل أرض حلوا فيها أطاحوا بالمستوى الخلقي ، وأفسدوا الفرص التجارية فيها ... " .

ينظر ، غازي السعدي : رؤوساء أمريكيون يكتشفون متأخرين إشكالية الوجود اليهودي في الولايات المتحدة ، الرأي ، عمان ، 1999/10/25م .

[2] أمجد حداد : مصدر سابق ، ص 246 .

[3] جانيس تيري : دور جماعات الضغط في تشكيل سياسة الولايات المتحدة في الشرق الأوسط ، المستقبل العربي ،مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، العدد 261 ، 2000/11م ، ص ص 9 وما بعدها .

[4] أثمار لطيف نصيف : جماعة الضغط اليهودية في أربع إدارات أمريكية ، شركة المنصور للطباعة المحدودة ، بغداد ، 1989م ، ص ص 38- 39 .

[5] المصدر نفسه .

[1] نقلا عن أمجد حداد : مصدر سابق ، ص ص 245- 246 .

1- لجان العمل السياسي : ووظيفتها دعم المرشحين .
2- اللجنة القومية للعمل السياسي .
3- مؤتمر رؤساء المنظمات اليهودية : ويمثل قناة الاتصال مع الإدارة الأمريكية .
4- المعهد اليهودي لشؤون الأمن القومي : يشرف عليه عدد من المحللين العسكريين المؤيدين للكيان الصهيوني .

وتقدر بعض المصادر عدد المنظمات الصهيونية بنحو 32 منظمة ومؤسسة يهودية فاعلة في الساحة الأمريكية تخدم مصالح الكيان الصهيوني وتحارب القضايا العربية .[2] وذلك عبر وسائل متقدمة ومؤثرة في توجيه إدراك صانع القرار الأمريكي ، ومن هذه الوسائل :[3]

1- استخدام التقنية الحديثة للاتصال بالبيت الأبيض أو فروع أخرى للحكومة .
2- اتصالات مباشرة وشخصية مع أعضاء الكونغرس ومعاونيهم ، بما في ذلك إقامة علاقات طويلة الأمد ، وعلاقات مع صغار المسؤولين أو المعاونين لإمكانية الاستفادة منهم مستقبلا عندما يصبحون مسؤولين كبار في مراكز رئيسة لصنع القرار .
3- اتصالات شخصية مع الرئيس وكبار المسؤولين .
4- ممارسة الضغط على البيت الأبيض والكونغرس .
5- الوصول إلى وسائط الإعلام ، وكسب نفوذ داخلها يساعد على كسب شعبية ودعاية لجداول أعمال محددة .
6- حملات شعبية لكسب دعم شعبي .

[2] المصدر نفسه .
[3] نقلا عن جانيس تيري : مصدر سابق ، ص 13 .

وفي عهد الرئيس وليم جيفرسون كلينتون كان اللوبي الصهيوني متغلغلا في هذه الإدارة عبر شخصيات يهودية تحتل مفاصل مهمة ومناصب مؤثرة على عملية صنع القرار السياسي الخارجي ، فيذكر مثلا أن سبعة من أصل أحد عشر عضوا في مجلس الأمن القومي الأمريكي في إدارة كلينتون كانوا يهودا . كما أن سبعة أشخاص يعملون كمستشارين وموظفين بارزين في مكتبه كانوا يهودا ، هذا فضلا عن مناصب حساسة في وزارة الخارجية والوزارات الأخرى شغلها اليهود كذلك .[1] ويبرز هنا مثال وزيرة الخارجية في إدارة كلينتون مادلين أولبرايت التي كانت تتباهى بانتمائها اليهودي .[2] إن النفوذ الصهيوني الواضح على إدارة الرئيس كلينتون ، أسهم في أن تخرج السياسة الأمريكية تجاه القضايا العربية موجهة نحو تحقيق المصالح الأمريكية والصهيونية على حساب الحق العربي ، سواء على صعيد الصراع العربي – الصهيوني أو على صعيد الحصار والعدوان المستمر على العراق ، فقد ورثت إدارة الرئيس كلينتون السياسة نفسها التي انتهجتها سابقتها إدارة الرئيس (بوش الأب) .

وعلى صعيد توجيه سياسة الولايات المتحدة الأمريكية تجاه السودان يقول مهدي إبراهيم محمد الذي شغل منصب سفير السودان في واشنطون في أواخر التسعينيات : " إن هناك مراكز وقوى ضغط داخل الولايات المتحدة الأمريكية هي التي تعادي السودان ، فالعنصر الصهيوني المتغلغل داخل الكيان الأمريكي هو الذي يصور الخطر الإسلامي على أنه خطر على الكيان الصهيوني " .[3] ويمارس اللوبي الصهيوني نشاطه المعادي للعرب والإسلام في تحالف واضح مع اللوبي المسيحي ، فالكيان المسيحي النشط أضحى يمارس دورا مؤثرا وفاعلا على صانع

---

[1] أمجد حداد : مصدر سابق ، ص 247 .

[2] تقول بطاقتها التعريفية إن إسمها الأصلي ماري جانا كوربيلوفا ، يهودية (كاثوليكية) ولدت في عاصمة تشيكوسلوفاكيا (براغ) عام 1937م ، وغادرت إلى الولايات المتحدة الأمريكية مع عائلتها عام 1948م .
الحياة ، لندن ، 2001/1/21م.

[3] نقلا عن مهدي إبراهيم محمد : (الندوة) ، مصدر سابق .

القرار الأمريكي ، إذ تشيع هذه الجماعات (المسيحية واليهودية معا) في المجتمع الأمريكي أن الخطر يكمن في النهوض الإسلامي .[4] ويوضح السفير مهدي إبراهيم كذلك : أن الصورة العامة عن السودان في الولايات المتحدة هي صورة قاتمة لأنها من نسج اللوبي الصهيوني والمراكز الكنسية والإعلام الذي تسيطر عليه هذه الجماعات .

ويأتي ذلك ضمن الدور الذي تقوم به جماعات الصهيونية والمسيحية في التحريض على الإسلام السياسي ، وإلى تجديد الصورة المرعبة عن الإسلاميين في نفوس قادة الغرب وشعوبه وكل ذلك بهدف توجيه السياسة الأمريكية لمناصرة الكيان الصهيوني أولا ، وإفشال أية مشاريع إسلامية قد تسهم في عملية النهوض العربي الإسلامي ثانيا .[1]

ويأتي نشاط اللوبي الصهيوني والجماعات المسيحية في التأثير على القرار الأمريكي تجاه العرب والمسلمين في ظل غياب عربي وإسلامي لتكوين وجود مشابه في الولايات المتحدة الأمريكية والدول الغربية الأخرى للتأثير على سياسات هذه الدول ، ومواجهة اللوبي الصهيوني والجماعات المسيحية ، ولاسيما أن الوجود العربي والإسلامي في الولايات المتحدة وجود كبير ، إذ تشير الإحصاءات إلى وجود نحو ثلاثة ملايين عربي .[2] وما بين 6- 7 ملايين مسلم .[3] وعلى الرغم من هذا الوجود العربي والإسلامي إلا إنه ظل وجودا ضعيفا في ممارسة التأثير في صنع القرار السياسي الأمريكي . وتقول آراء - إن ضعف الجماعة العربية والإسلامية وعدم فاعليتها تحكمت فيه بعض المعطيات :

---

[4] أنجمار كارلسون : الإسلام وأوربا - تعايش أم مجابهة ؟ (ترجمة) سمير بوتاني ، وولستروم وودستراند ، ستوكهولم ، 1994م ، ص ص 12 وما بعدها .

[1] مهدي إبراهيم : (الندوة) ، مصدر سابق ؛ أمجد حداد : مصدر سابق ، ص 248 .

[2] العرب اليوم ، عمان ، 2000/4/12م .

[3] الرأي ، عمان ، 2000/3/11م ؛ صحيفة بابل ، بغداد ، 2000/4/28م .

1- اهتمام الفرد العربي والمسلم في المقام الأول بتأمين حياته الشخصية عب تحسين وضعه المعاشي والحياتي بعد الحصول على الجنسية الأمريكية في ظل ارتفاع مستوى دخل الفرد السنوي في الولايات المتحدة ، لذا فإن القضايا العربية والإسلامية لا تتمتع بالأولوية ولا تجد ما ينبغي من الاهتمام والمتابعة .[4]

2- ضعف الرابطة القومية لدى العرب الأمريكيين ، إذ حملوا معهم تأثير النظرة القطرية إلى هناك ، وقد تعددت تبعا لذلك اهتماماتهم وتشتت جهودهم ، فالمصريون ينشغلون بقضايا مصر ، والسودانيون يهتمون بمشاكل السودان ، والعراقيون كذلك ، وأمام هذا الوضع ضاعت وحدة النضال العربي لهذه الجالية وأضحت عاجزة عن خلق لوبي عربي ضاغط تجاه القضايا العربية كافة لجعلها قضية واحدة ، وربما القضية الفلسطينية هي الوحيدة التي تحظى بتأييد وإجماع هذه الجماعة .[1]

3- عدم تركيز هذه الجماعة على الاستثمار الاقتصادي ، فالاقتصاد كما هو معلوم ذو أثر حاسم في تشكيل لوبي مؤثر ، وذلك على خلاف الجماعات الأخرى (الآسيوية مثلا) التي أصبحت مؤثرة إلى حد ما بفضل امتلاكها لمقومات التأثير مثل الأموال والمؤسسات الاقتصادية .[2]

4- ضعف الجماعة العربي والإسلامية في العموم مقارنة باللوبي الصهيوني المؤثر بشكل فاعل في السياسة الأمريكية لصالح الكيان الصهيوني ، وذلك بسبب تجذر الوجود اليهودي في السياسة الأمريكية ، بينما يعد العرب حديثي عهد بالسياسة الأمريكية .[3]

---

[4] آراء حول دور الجماعة العربية في الولايات المتحدة الأمريكية ، إذاعة لندن باللغة العربية ، 2000/11/9م .

[1] إذاعة لندن ، المصدر نفسه .

[2] المصدر نفسه .

[3] الرأي ، عمان ، 2000/3/11م .

وعلى الرغم من البيات المأخوذة على الوجود العـربي والإسـلامي في الولايـات المتحـدة الأمريكيـة ، إلا إن كثيرا من الآراء – تؤشر الرغبـة الكبـيرة عنـد الشـباب العـرب الأمـريكيين لاقتحـام المؤسسـات المـؤثرة في السياسة الأمريكية ، الإعلامية والسياسية والاجتماعية ، ربما يسفر عن ذلك مسـتقبلا شـئ إيجـابي ومـؤثر .[4]

ويمكن القول إن اللوبي الصهيوني والجماعات المسـيحية أسـهمت ولا تـزال في توجيـه السياسـة الأمريكيـة تجاه السودان ، إذ تم استغلال الخطاب السـياسي للحكومـة السـودانية ذو المضـمون العـربي والإسـلامي للتأثير في السياسـة الأمريكيـة عـبر إبـراز خطـورة توجهـات الحكومـة في السـودان ، ويبـدو أن الحكومـة السودانية كانت قد أدركت مدى فاعلية التأثير الصهيوني والمسيحي ، فلجأت – حسب بعض المصـادر- إلى تأجير شركة أمريكية متخصصة لكي تقـوم بالمقابـل بالعمـل لصـالح السـودان في داخـل الولايـات المتحـدة الأمريكية .[5]

---

[4] العرب اليوم ، عمان ، 2000/4/12م .

[5] الشرق الأوسط ، لندن ، 1992/11/8م .

الفصل الثاني
المآخذ الأمريكية على سياسة السودان الداخلية

قوبلت السياسات التي إنتهجتها حكومة الإنقاذ الوطني في السودان على صعيد الحياة السياسية الداخلية بانتقادات واسعة وحادة من قبل الأوساط السياسية الداخلية المعارضة أو الأوساط الخارجية ، فقد كانت السياسات المذكورة التي تمثلت في النهج الإسلامي (الأصولي) ، والإجراءات التي قامت بها الحكومة السودانية في ما يتعلق بالحريات العامة ، والكرامة الشخصية ، والديمقراطية وحقوق الإنسان ، فضلا عن طريقة تعاطي هذه الحكومة مع قضية الأقليات في (جنوبي السودان) والمناطق الأخرى ، عرضة للانتقادات الأمريكية والغربية . فقد قام الإعلام الأمريكي والغربي بالترويج ضدها وعلى نطاق واسع ، وقد عدت هذه السياسات بمثابة مآخذ أمريكية على النظام السياسي السوداني وقد قسم الفصل على أربعة مباحث : اهتم المبحث الأول بتناول النهج الإسلامي (الأصولي) ، بينما عالج المبحث الثاني موقف الحكومة السودانية من الديمقراطية ، وجاء المبحث الثالث ليعالج موضوع حقوق الإنسان ، واختص المبحث الرابع بتناول موقف هذه الحكومة من قضية الأقليات في جنوبي السودان والمناطق المهمشة .

المبحث الأول :
النهج الإسلامي (الأصولي)
للنظام السياسي الحاكم

تباينت التسميات التي تشير إلى نهج حركات الإسلام السياسي فكرا وممارسة .[1] فبينما تطلق الحركات الإسلامية تسميات – الصحوة الإسلامية ، والمشروع الحضاري الإسلامي المعاصر – على منطلقاتها الفكرية وتوجهاتها السياسية وحركتها الكلية ، تعمد أوساط أخرى ولاسيما الغربية وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية إلى إقران وصف الأصولية **Fundamentalism** بتوجهات هذه الحركات ، ولكل تسمية أبعادها ودلالاتها الواضحة .

وإن كانت مفاهيم الصحوة الإسلامية والمشروع الحضاري الإسلامي المعاصر عند الحركات الإسلامية تمثل المنهاج أو المخطط الذي يعالج مشكلات العصر الأساسية ويحقق الحضور والتواصل والانفتاح والتبادل والمشاركة والتعاون ، وينطلق في أسسه وركائزه ، في أصوله وفروعه ، في ثوابته ومتغيراته ، في مقاصده وأهدافه ، في نظمه وقوانينه من الإسلام بحيث يجئ مستوعبا للعصر وحاجاته الأساسية .[2] فإن الغرب ربط حركات الإسلام السياسي بالأصولية التي نشأت في بيئته ، أي الأصولية المسيحية المتعصبة التي ظهرت

---

[1] الإسلام السياسي مصطلح شابه كثير من الغموض وعدم اتفاق الباحثين حول إيجاد معنى محدد له ، وتقول آراء – بوجود ثلاثة متغيرات منعت الفقه الإسلامي ولاسيما الفقه العربي من تحديد مضمون واضح للمصطلح المذكور وهي :

1- صعوبة الفصل بين الإسلام السياسي وغير السياسي .

2- تعدد نماذج التطبيق الإسلامي .

3- عدم تقبل مبدأ المقارنة المنهجية .

ينظر ، د. حامد ربيع ، مستقبل الإسلام السياسي ، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ، معهد البحوث والدراسات العربية ، بغداد ، 1983م ، ص 13 .

[2] زكي الميلاد : المسألة الحضارية – كيف نبتكر مستقبلنا في عالم متغير ، المركز الثقافي العربي ، بيروت – الدار البيضاء ، 1999م ، ص ص 92- 98 .

في الولايات المتحدة الأمريكية في القرن التاسع عشر وبكل ما تميزت به من سلبيات واضحة تركت أثارا سلبية في الضمير الأمريكي والغربي تجاه هذه الحركات .

فالأصولية المسيحية البروتستانتية ظهرت في الولايات المتحدة الأمريكية في ظل ظروف دينية وسياسية واجتماعية جعلت منها حركة ممقوتة ومكروهة من قبل دعاة الرقي والتقدم والحرية ، بحسبانها حركة جانحة للماضي بصورة حرفية ، ومعادية للحريات الإنسانية والتطور الاجتماعي والسياسي ، وتميل إلى استخدام العنف سبيلا لفرض ما تؤمن به من آراء ومعتقدات .[3] والأصولية اشتقاقا من الأصل والذي يعني المنبع ترد في فكر الحركات الإسلامية بمعنى الالتزام بالدين ، أي كتاب اللـه وسنة الرسول محمد صلى اللـه عليه وسلم .[4] لذا دعا كثير من المفكرين وعلماء المسلمين إلى إنقاذ الأصولية الإسلامية من التهم التي تنسب إليها .[5]

وتأسيسا على ما تقدم فإن الدوائر الغربية عمدت إلى ربط حركات الإسلام السياسي بتعبير الأصولية بقصد الإيحاء إلى الرأي العام ولاسيما الرأي العام الغربي بمدى خطورة وسلبية هذه الحركات ، وذهبت إلى حد إلصاق العديد من التهم بالحركات المذكورة مثل التعصب والتطرف والإرهاب – ونجحت إلى حد

---

[3] د. عبد اللـه الشيخ : سياسة الولايات المتحدة الأمريكية الخارجية في أعقاب الحرب الباردة – احتواء الحركات الإسلامية ، المركز القومي للإنتاج الإعلامي ، الخرطوم ، سلسلة رسائل البعث الحضاري 39 ، 1999م ، ص ص 32- 38 ؛ فكرت رفيق بن سيد علي أفندي : الأصولية الإسلامية – دراسة نظرية ، اطروحة دكتوراة (غير منشورة) ، كلية العلوم السياسية ، جامعة بغداد ، 1998م ، ص 15 .

[4] حسن عقيل أبوغزالة : النظام الدولي الجديد والأصولية ، إشكالية العلاقة ، عمان ، (د.د) ، 1996م ، ص 16 .

[5] د. حسن عبد اللـه الترابي (وآخرون) : العمل الإسلامي المعاصر- نظرات وعبر ، في : المشروع الإسلامي السوداني قراءات في الفكر والممارسة ، معهد البحوث والدراسات الاجتماعية ، الخرطوم ، ط2 ، 1995م ، ص ص 19- 20 .

كبير -[*] حتى كاد لفظ الإسلام يكون مرادفا لمثل هذه التهم فكرياً وعملياً . واستنادا إلى آراء – فقد أسهمت سياسات بعض الحركات الإسلامية في دفع العديد من الأوساط إلى الاستشهاد بهذه السياسات لإثبات أن التيار الإسلامي بكل روافده غير ذي جدوى في مسيرة العمل الوطني في أي مكان ، ولم تنحصر الاتهامات الموجهة للحركات الإسلامية في الغرب فحسب ، وإنما برزت آراء من داخل الأوساط العربية والإسلامية تتهم الحركات المذكورة بالجمود والانغلاق والانتهازية .[1]

لقد أدى انتهاء مرحلة الباردة وزوال الخطر الشيوعي إلى تزايد اهتمام الغرب وفي مقدمته الولايات المتحدة الأمريكية بالإسلام بحسبانه الخطر البديل عن الشيوعية الذي يهدد مصالح القوى الغربية ، وقد تجلى هذا الاهتمام في كتابات الساسة والكتاب الغربيين التي تناولت ظاهرة الأصولية الإسلامية . فالرئيس الأمريكي الأسبق ريتشارد نيكسون يشير إلى ذلك بالقول:(... وفي العالم الإسلامي من المغرب إلى إندونيسيا حلت الأصولية الإسلامية محل الشيوعية بحسبانها الأداة الأساسية للتغيير العنيف) .[2] وإن كان الكاتب الأمريكي الياباني الأصل فرنسيس فوكوياما قد قلل من أهمية دور الإسلام في الصراع العالمي ، ووصف الإسلام بأنه لا يمثل نهجا حضاريا ولا تحديا حقيقيا خارج محيط مجتمعاته ، وعلل ذلك بالقول:(... فالإحياء الحالي للأصولية الإسلامية ، يمكن أن يبدو كرد فعل لفشل المجتمعات الإسلامية عامة في الحفاظ على كرامتها أمام

---

[*] في دراسة أجرتها مجلة الوسط اللندنية عن رأي بعض الأمريكيين في المسلمين ، وهل هم متعصبون أم لا ؟ كانت إجابات 21% منهم بالموافقة وهي نسبة غير قليلة ، بينما أجاب 32,9% بغير متأكد .
ينظر قضايا دولية ، مركز الدراسات السياسية ، اسلام اباد ، العدد 260 ، 1994/12/26م ، ص 15 .

[1] ينظر مثلا ، د. أحمد البغدادي : تجديد الفكر الديني- دعوة لاستخدام العقل ، دار المدى للثقافة والنشر ، دمشق ، 1999م ، ص ص 49- 56 ؛ د. منصور خالد : الفجر الكاذب- نميري وتحريف الشريعة الإسلامية ، دار الهلال ، عمان ، (د.ت) ، ص ص 11- 13 .

[2] ريتشارد نيكسون : 1999 نصر بلا حرب ، (إعداد وتقديم) المشير محمد عبد الحليم أبو غزالة ، مطابع الأهرام التجارية ، القاهرة ، 1989م ، ص 307 .

الغرب غير المسلم) .[3] فإن صموئيل هنتنغتون أستاذ العلوم السياسية في جامعة هارفارد انتمى لمعسكر المتوجسين من الخطر الإسلامي والمشروع الحضاري الإسلامي ، وعدّه أكثر الحضارات قربا من الصراع مع الحضارة الغربية .[4] إن الصراع الحضاري بين العرب والمسلمين من جهة والغرب من جهة أخرى هو صراع ممتد عبر القرون ، وكان قد استشعره كثير من مفكري العالم العربي والإسلامي منذ فترة ليست بالقصيرة ، ومؤداه (إن الغرب ما زال يشعر بأن له حضارة معادية للعرب والإسلام كحضارة أخرى ، وإن حضارة الغرب هي المتفوقة وهي التي استطاعت عبر القرون الأخيرة أن تفرض نفسها على العالم إلى حد كبير) .[1]

ويبدو إن الحفاظ على التفوق الحضاري شكل أحد هواجس الغرب الذي يستبطن في نفسه شكوكا قوية حول سمو ثقافته ، ومن ثم يشعر بضرورة الدفاع عن ذاته ضد الخطر الداهم الآتي من بعيد .[2] لذا فقد مثل العدوان الثلاثيني ضد العراق عام **1991**م حدثاً جديداً وفريداً في ميدان العلاقات الدولية حينها ، إذ تجلت فيه سمات الصراع الحضاري تجاه الحضارة والهوية العربية والإسلامية . وحسب آراء - فقد كانت (أم المعارك) تجسيداً للصراع بين المثل والقيم

---

[3] فرنسيس فوكوياما : نهاية التاريخ ، (ترجمة وتعليق) د. حسن الشيخ ، دار العلوم العربية ، بيروت ، 1993م ، ص 264 .

[4] صموئيل هنتنغتون : صراع الحضارات ، (ترجمة) طلعت الشايب ، القاهرة ، (د.د) 1997م .

[1] أنظر : ثلاثة تحديات تواجه الواقع العربي ، في سبيل عمل عربي مستقبلي ، دار الحرية للطباعة ، بغداد ، 1986م ، ص 30 .

[2] أنجمار كارلسون : مصدر سابق ، ص ص 26- 27 .

الحضارية وبين عوامل الطمع الاستعماري بأشكاله كافة .[3] ولعل احتلال العراق لاحقا أضفي على هذه الآراء قدراً عالياً من المصداقية .

إن تنامي المد الإسلامي عقب صعود "الثورة الإسلامية في إيران" عام 1979م ، ونجاح الإسلاميين في طرد الاحتلال السوفيتي من أرض أفغانستان ، والنجاحات التي حققتها جبهة الإنقاذ الإسلامية في الجزائر ، والحراك العنيف للجماعات الإسلامية في مصر واليمن والسعودية وعدد من الدول العربية والإسلامية الأخرى ، إلى جانب صعود الجبهة الإسلامية القومية إلى سدة الحكم في السودان عام 1989م ، دفع الولايات المتحدة الأمريكية والغرب لمواجهة التيارات الإسلامية المتصاعدة في المنطقة ، وحسب آراء - فإن ما يزعج الولايات المتحدة هو صعود حركات الإسلام السياسي إلى سدة الحكم في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ، ومخاوف الولايات المتحدة الأمريكية من المخاطر الستراتيجية التي قد تنجم جراء قيام تكتل إسلامي له أذرع عسكرية واقتصادية يشكل محور استقطاب ومنافسة ، مما يهدد توجهات الولايات المتحدة الأمريكية ونزوعها نحو السيطرة على المنطقة كأحد أهم مرتكزات الهيمنة على العالم ، وتحقيق المشروع الأمريكي الكوني في ما أضحى يعرف (بالأمركة) .[4]

إن صعود الجبهة الإسلامية القومية إلى الحكم في السودان ، وإعلان الحكومة السودانية عن توجهاتها الإسلامية بشكل تدريجي مثل أحد أهم نقاط الخلاف بينها وبين الولايات المتحدة الأمريكية ، فقد أضحى الموقف من تبني الحكومة السودانية للخيار الإسلامي موقفاً من المواقف الأمريكية المتعددة ضد

---

[3] لمزيد من التفاصيل ينظر ، برهان غليون (وآخرون) : حرب الخليج والمواجهة الإستراتيجية في المنطقة العربية ، في أزمة الخليج وتداعياتها على الوطن العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، تشرين الاول/ أكتوبر 1991م ، ص ص 17- 21 ، وقارن مع د. مازن إسماعيل الرمضاني : البيئة الدولية والحرب ضد العراق ، مجلة آفاق عربية ، العدد 1- 2 ، يناير/ فبراير 1996م ، ص 8- 10 .

[4] د. حسن الحاج علي : مصدر سابق ، ص 62 .

هذه الحكومة .[5] وانطلاقا من إدراك الانقلابيين بضرورة إخفاء توجهاتهم الإسلامية حتى يتسنى لهم إنجاز مرحلة التمكين التي عني بها السيطرة على السلطة ، حاول الحكم الجديد ممارسة التمويه ونفي أي صلة له بالجبهة الإسلامية القومية .[6] بيد ان العديد من المؤشرات كانت توحي بأن الجبهة الإسلامية القومية تقف وراء التغييرالذي أطاح بالتجربة الديمقراطية .[1] وقد أماط الخلاف الذي نشب بين الرئيس عمر البشير والدكتور حسن الترابي في أواخر عام 1999م اللثام عن حقيقة دور الجبهة الإسلامية القومية ، إذ كشف الدكتور حسن الترابي أن الجبهة الإسلامية القومية بدأت منذ منتصف السبعينيات في إعداد خطة لقيام دولة إسلامية في السودان .[2]

لقد برزت حقيقة التوجهات التي حملها العسكريون من خلال الحكومة الجديدة منذ عام 1991م ، إذ اتضحت ملامح هذه التوجهات بتبني الحكومة للمشروع الحضاري الإسلامي ومن ثم بدأت عملية التأصيل وتطبيق أحكام الشريعة الإسلامية . وقد عبر الرئيس عمر البشير عن هذه التوجهات في إحدى خطبه صراحة بالقول :(إن الرجوع إلى الأصل قد استحق موعده مع ثورة الإنقاذ الوطني فتبنت الثورة المشروع الحضاري الإسلامي) .[3] وعلى الرغم من ظهور

---

[5] د. عبد السلام بغدادي : (السياسة الأمريكية ...) ، مصدر سابق ، ص 44 .

[6] ينظر القابلة مع الرئيس عمر البشير في : الوسط ، لندن ، 1996/5/13م ، ص ص 16- 28 .

[1] تمثلت هذه المؤشرات في :

1- قيام إتحاد طلاب جامعة الخرطوم المحسوب على الإسلاميين بتأييد الانقلاب علناً .

2- جاءت التعيينات المهمة والكثيرة للمدنيين في مواقع عديدة في الحكم لصالح الإسلاميين .

3- فشل الأحزاب والتنظيمات التي سعت لتجميع المعارضة ضد النظام في الحصول على موافقة الإسلاميين الذين كانوا ناشطين في دعمهم له .

ينظر ، عبد الوهاب الأفندي : مصدر سابق ، ص 44 .

[2] د. حسن الترابي : (الندوة) ، مصدر سابق .

[3] من كتاب ، خطابات السيد الفريق عمر حسن أحمد البشير رئيس الجمهورية ، في احتفالات البلاد بأعياد الإستقلال ، صادر عن رئاسة الجمهورية ، اللجنة العليا للإحتفالات بالعيد العاشر لثورة الإنقاذ الوطني ، الخرطوم ، (د.ت) ، ص 6 .

بوادر العداء الغربي والأمريكي وحتى الإقليمي ، بسبب هذه التوجهات ، إلا أن قادة الحكم الجديد في السودان مضوا إلى مقابلة التهديدات والضغوط بمزيد من التحدي ، والتأكيد على أن الحكومة لن تتخلى عن مشروعها الحضاري الإسلامي.

إن النزعة الإسلامية الأممية للحكومة السودانية قد أثارت هواجس الدوائر الغربية ولاسيما الولايات المتحدة الأمريكية ، مثلما استدعت مخاوف بعض الأطراف الإقليمية ، فالخطاب السياسي للحكومة السودانية قد انطوى على دعوة وحدوية للأقطار العربية والإسلامية ، إذ يبدأ المشروع السياسي المطروح من قبل الحكومة السودانية بالانفتاح على العالم العربي ، فالوحدة العربية حسب قول د. حسن الترابي : مرحلة مندوبة أو واجبة في طريق بناء الوحدة الإسلامية .[4] وهنا يقول الترابي :(لابد لفقه الدعوة التوحيدي في الوطن العربي أن يعقد حواراً مع مذاهب القومية العربية التي تتجه نحو الوحدة كذلك ، وقد قدمنا أن المناظرة كانت سلبية في الماضي نظراً لما لاحظ دعاة الصحوة في الدعوة القومية من إدارة الظهر للأمة الإسلامية والافتتان بالمذهبيات الغربية اللادينية من علمانية ومادية في العقيدة أو السياسة ، ومن كيد واضطهاد للحركة الإسلامية ، هكذا علقت شبهة العنصرية وتهمة الكفر وصفة العداوة بالقومية العربية المتجسدة في مختلف التيارات والحركات والنظم السياسية) .[5] ولمحاولة جعل السودان نقطة انطلاق لمثل هذا الدور الإسلامي والأممي تم في تشرين الأول/ أكتوبر 1991م إنشاء المؤتمر الشعبي العربي الإسلامي بوصفه إطاراً جامعاً بين الحركات الإسلامية في العالم وبعض تيارات القومية العربية ، إذ ضم المؤتمر شخصيات عربية غير إسلامية مثل السيد جورج حبش ، وكذلك شخصيات قومية على النمط

---

[4] ينظر المقابلة مع د. حسن الترابي في : صحيفة الرأي الآخر ، الخرطوم ، 1998/11/1م .

[5] نقلا عن د. حسن الترابي : الصحوة الإسلامية والدولة القطرية في الوطن العربي ، (تحرير وتقديم) سعد الدين إبراهيم : الصحوة الإسلامية وهموم الوطن العربي ، منتدى الفكر العربي ، عمان ، ط2 ، 1997م ، ص ص 309 وما بعدها .

الناصري .[1] وكان المؤتمر المذكور نقطة انطلاق للسودان لأداء دور إقليمي أقر به د. حسن الترابي بالقول :(... ومن هذا ، السودان موّلت انتخابات أقامت حكومات إسلامية في دول أفريقية ، ما كان يعلم هؤلاء الأغبياء من الأوربيين أن هذا الرئيس المنتخب لهذه الدولة كان مسلماً ومضى يوطد أركان الإسلام في بلده الذي حرم من الإسلام بهجمة استعمارية متطاولة) .[2] وعزز الترابي للدور الأممي بالقول :(إن حركتنا حركة إنقاذ حضاري لكل العالم لكي ينهض ، لأننا نحمل أمانة لابد وأن نؤديها كوديعة) .[3]

إن الرؤية الأمريكية للحكومة السودانية تنطوي على اتهام لهذه الحكومة بزعزعة الاستقرار في المنطقة عبر تبنيها للنهج الإسلامي (الأصولي) الداعم للحركات الأصولية في دول المنطقة ، لاسيما دول الجوار وشمال أفريقيا .[4] ويقر د. غازي صلاح الدين عتباني أحد أعمدة الحكم بأن السودان ليس بريئاً من التعاطف مع قضايا المسلمين على صعيد العالم .[5]

إن الطموح الأممي للحكومة السودانية ذا المضمون الإسلامي كان سبباً في تحديد نوعية السياسة الأمريكية تجاه السودان بحسبان أن هذا التوجه يهدد المصالح الأمريكية ، وإن كانت الولايات المتحدة الأمريكية قد أعلنت أنها ليست ضد الإسلام بدليل علاقاتها المتميزة مع بعض الحكومات العربية ذات التوجهات الإسلامية ، إلا أن المصلحة الأمريكية تمثل العامل الحاسم في تحديد طبيعة السياسة الأمريكية تجاه هذا البلد أو ذاك ، وقد عبّرت آراء أمريكية عن ذلك ، إذ

---

[1] د. وليد عبد الناصر : النظام السوداني والحركات الإسلامية والقومية ، (ملف) السياسة الدولية ، القاهرة ، العدد 128 ، نيسان/ أبريل 1997م ، ص 108 .

[2] نقلا عن ، د. حسن الترابي : (الندوة) ، صحيفة الخليج ، مصدر سابق ، ص 18 .

[3] نقلا عن ، د. منصور خالد : مغامرات الترابي وعزلة السودان ، (ملف) السياسة الدولية ، القاهرة ، العدد 141 ، تموز/ يوليو 2000م ، ص ص 125- 126 .

[4] يقول أنتوني ليك مستشار الأمن القومي الأمريكي الأسبق بشأن العلاقة بين موريتانيا والسنغال : إن ما يشغل بال الرئيس السنغالي ليس موريتانيا ، بل التطرف الإسلامي في الجزائر ونحن مصممون على احتوائه .

[5] ينظر المقابلة مع د. غازي صلاح الدين في : عوض عبده محمد ، مصدر سابق ، ص 111 .

يؤشر جون ل. سبوزيتو تهديد - من يسميهم - بالمتطرفين للمصالح الأمريكية إما بشكل مباشر عن طريق الهجوم على السفارات والأفراد الأمريكيين ، وإما بشكل غير مباشر وذلك بتهديد القادة المسلمين الموالين للولايات المتحدة الأمريكية . وأن هذين النوعين من التحديات يمثلان خطراً غير عادي على المصالح الأمريكية ولاسيما أن الدعاية المكثفة تغطي أحداثها وتؤثر على الرأي العام ، مما يعقد أمر السياسة الأمريكية .[6]

قامت الولايات المتحدة الأمريكية بتشديد الضغوط على السودان بسبب تبني النهج الإسلامي (الأصولي) ، وقد أرغمت الضغوطات الدولية المتزايدة الحكومة السودانية على طي صفحات طموحها الأممي بشكل كامل ، لا سيما بعد أن انفض سامر المؤتمر الشعبي العربي والإسلامي الذي تتفق القوى الدولية الكبرى على عدّه تجمعاً لرافضين إسلاميين وراديكاليين يعوقون مصالح الغرب في المنطقة ، ويعملون على إذكاء (الإرهاب) وتشجيعه ونقل الصراع ووسائله الإرهابية إلى داخل الولايات المتحدة الأمريكية ، والمعاقل الغربية الأخرى .[1] وتفيد آراء - بأن التخوف الأمريكي من الحكومة السودانية لم ينتج عن النهج الإسلامي (الأصولي) فحسب ، بل يتأتى من تلقاء الإحساس الأمريكي القوي بأن أنموذج السودان يمكن أن يكون معدياً في هذه المنطقة . وتمضي الآراء نفسها إلى التأكيد - لو أن الأنموذج السوداني كان شيوعياً ، أو قومياً عربياً ، بعثياً أو فكرة ناصرية تستجمع القوى العربية حول معاني النهوض والاستقلال ورفض التبعية ، لكان ذلك سبباً لكي تحاربه الولايات المتحدة الأمريكية ، إذ تقضي وجهة النظر الرسمية للحكومة الأمريكية بمحاربة أي مشروع يهدد المصالح الحيوية الأمريكية [2] أما العداء للإسلام فتقوده جماعات الضغط المنتشرة داخل الكيان الأمريكي ،

---

[6] ينظر ، د. أحمد إبراهيم خضر : مصدر سابق ، ص 323 ، وقارن مع :

Dr.John L. Esposito: Political Islam, The Challenges Of The Change, United Association For Studies And Research, Annandale,Vergenia,USA, April . 1995

[1] الوسط ، لندن ، 1996/6/23م ، ص 18 .

[2] السفير مهدي إبراهيم محمد : (الندوة) ، مصدر سابق .

فاللوبي الصهيوني ذو الأثر البالغ يوهم الآخرين بالخطر الإسلامي ، كما أن اللوبي المسـيحي النشـط الـذي أصبح يمارس دوراً على صانع القرار الأمريكي هو الذي يصور الخطـر الإسـلامي عـلى المصـالح الأمريكيـة ، هذا فضلاً عن الدور الذي تقوم به العناصر العلمانية المتطرفـة في أوربـا .[3] لـذلك فقـد سـاد نهـج غـربي ترسخ على نطاق واسع يدعو إلى مواجهة التوجهات الإسلامية الأصولية ، حتـى وإن تطلـب الأمـر توجيـه ضربات للإسلام السياسي الذي تعبر عنه الحركات الأصولية ، وقد نجح هـذا الـنهج في التـأثير عـلى تفكـير المؤسسات القيادية والإدارات الحاكمة في الدول الغربية والولايات المتحدة الأمريكية .

---

[3] المصدر نفسه .

المبحث الثاني
قضية الديمقراطية

حظيت الديمقراطية باهتمام مقدر على الصعيد الإنساني ، إذ شغلت الفضاء الفكري والمجال السياسي لعهود طويلة من الزمن ، خضعت خلالها الديمقراطية للإغناء والتطور فكراً وممارسة ، واختزنت تجاربها آمال وخبرات الشعوب والأمم وخصوصياتها الحضارية والقومية والروحية حتى أضحت واحدا من ثوابت الفكر الإنساني .[1]

إن الديمقراطية النيابية التعددية – كمنهاج للحكم – في شكلها الحديث والمعاصر قد نشأت في الغرب مقترنة بتطور علاقات اقتصادية واجتماعية معينة ، فقد جاءت مستجيبة لظروف وأوضاع تلك المجتمعات خلال القرون الأخيرة . وعلى الرغم من إسهامات الشعوب والمجتمعات الأخرى في ما يتعلق بالديمقراطية والحكم ، وما تعرضت له الديمقراطية الغربية من انتقادات بسبب العيوب النظرية والتطبيقية التي تعتريها ، إلا إنها لاقت جاذبية وشيوعاً كبيرين .[2] ونتيجة للتطورات العالمية التي حدثت ابتداءً من العام 1989م ، ونقصد بها انهيار الإتحاد الأنظمة الشيوعية في أوربا الشرقية ، جاء هذا المتغير الدولي ليلقي بثقله إلى جانب عوامل أخرى خارجية وداخلية في صالح السير في ركاب الديمقراطية الغربية بعامة والأمريكية بخاصة للعودة إلى تبني الديمقراطية

---

[1] بشأن ذلك ينظر ، د. رياض عزيز هادي : العالم الثالث والديمقراطية والتعددية ، مجلة العلوم السياسية ، كلية العلوم السياسية ، جامعة بغداد ، العدد 21 ، 2000م ، ص 1 .

[2] تلاحق الديمقراطية الغربية انتقادات واسعة ابتداءً من أنها تستند إلى السيادة الشعبية كأساس في حين أن هذه السيادة ليس لها وجود ، كما تحولت عبارة حكومة الشعب بواسطة الشعب إلى حكومة الشعب بواسطة نوابه الذين قد يمثلون الأقلية ، كما أنتقد فيها مبدأ التصويت المتساوي الذي يقوم على أساس تساوي أفراد الشعب في الكفاءة ، وأنتقدت كذلك لأنها تغلّب الكم على الكيف ، فضلاً عن أنها تؤدي إلى انقسام بوجود الأحزاب المختلفة ، ولما يشوبها كذلك من عيوب السياسة المعهودة من فساد وانحراف وتشويه .

ينظر ، محمد فريد حجاب : أزمة الديمقراطية الغربية وتحدياتها في العالم العربي ، (ملف) المستقبل العربي ، بيروت ، العدد 164 ، تشرين الأول/ أكتوبر 1992م ، ص ص 69- 73 .

التعددية في كثير من المناطق في العالم ولاسيما بلدان العالم الثالث .[3] وقد نشطت السياسة الأمريكية بصورة أكبر منذ انتهاء الحرب الباردة من خلال التسويق لفكرة (النظام الدولي الجديد) في الترويج للقيم الديمقراطية في العالم ، بحسبانها من القضايا ذات الارتباط المباشر بستراتيجية الأمن القومي الأمريكي .[4]

لقد أفصح الرئيس الأمريكي السابق وليم جيفرسون كلينتون عن الاهتمام الأمريكي بالقيم الديمقراطية بالقول :(إن انتهاج العملية الديمقراطية ، أو الظاهرة الديمقراطية ستسهم كقوة فاعلة وحيوية في استتباب الاستقرار والأمن الدولي ، نظرا لأن الانفتاح والتعددية السياسية سيوفران طرقاً بعيدة عن العنف في تسوية المنازعات) .[5] وفي السياق نفسه مضى وزير الخارجية الأمريكي الأسبق وارن كريستوفر إلى التأكيد على أن تشجيع الديمقراطية يوسع من نفوذ ومصداقية الولايات المتحدة الأمريكية عالمياً ، على أساس أن مصالح الولايات المتحدة سوف تكون أكثر أمناً في عالم يحترم الحقوق السياسية واقتصاديات السوق الحر .[1] أما مستشار الرئيس الأمريكي الأسبق لشؤون الأمن القومي انتوني ليك فقد أكد أن الولايات المتحدة الأمريكية تسعى نحو تحقيق هدف توسيع إطار الدول الديمقراطية من خلال :[2]

1- تشجيع الديمقراطيات واقتصاديات السوق وتعزيزها لاسيما في الدول التي لها أهمية خاصة .

---

[3] د. رياض عزيز هادي : مصدر سابق ، ص 6 .

[4] د. حسن الحاج علي : مصدر سابق ، ص ص 59- 60 .

[5] نقلا عن عامر حسن فياض : مصدر سابق ، ص 149 .

[1] عبير بسيوني : الولايات المتحدة الأمريكية والتدخل لحماية حقوق الإنسان والديمقراطية ،(ملف) السياسة الدولية ، القاهرة ، العدد 127 ، كانون الثاني/ يناير 1997م ، ص 114 .

[2] محمد سعيد طالب : النظام العالمي الجديد والقضايا العربية الراهنة ، دار الأهالي للنشر والتوزيع ، دمشق ، 1994م ، ص ص 25- 26 .

2- **دعم مجموعة الديمقراطيات الكبرى بدءاً من حاجات الولايات المتحدة الأمريكية نفسها .**

3- **مواجهة العدوان من جانب الدول المعادية للديمقراطية وحرية السوق ، لأن الديمقراطية هي خير نظام ، والولايات المتحدة الأمريكية هي أقوى دولة ديمقراطية ، ولهذا فهي مؤهلة أكثر من غيرها لقيادة نشرها .**

إن سعي الولايات المتحدة الأمريكية لنشر الديمقراطية على نطاق العالم – سواء عبر وسائل الدعم والترغيب أو الضغط والترهيب – كقدر محتوم ينبغي أن تؤول إليه المجتمعات والأمم كافة ، أمر يتعارض مع ما تتميز به المواريث الثقافية والحضارية لهذه الشعوب من خصوصيات . لذا فقد تنامى الصراع بين الولايات المتحدة الأمريكية والدول الأخرى ، ولاسيما على الصعيد العربي والإسلامي . فالصراع بين الغرب وبعض التيارات السياسية في العالم العربي والإسلامي يعود في جزء منه إلى مسائل الخلاف حول الديمقراطية مفاهيمياً وتطبيقياً .[3] وتدخل التيارات الإسلامية حلبة هذا الصراع باختلافات واضحة ، فبينما ترفض بعض الأحزاب والحركات الإسلامية الديمقراطية الغربية جملة وتفصيلا ، ذهبت أخرى إلى حد المشاركة في العمليات الديمقراطية ترشيحاً وانتخابا ، مثل حزب الرفاه الإسلامي في تركيا وجبهة الإنقاذ الإسلامية في الجزائر ، فضلاً عن الجبهة الإسلامية القومية في السودان قبل قيامها بانقلاب

---

[3] تتعدد نقاط الخلاف بين الغرب والإسلام بشان الديمقراطية : فمثلا تقوم الديمقراطية الغربية على مبدأ فصل الدين عن الدولة وتستند على أساس أن السيادة للشعب ، بينما يأخذ الإسلاميون بعدم فصل الدين عن الدولة وأن الحاكمية (السيادة) لله وحده ، لذا فهم يؤمنون بالشورى استنادا إلى آيات وردت في القرآن الكريم .
لمزيد من التفاصيل ينظر ، سامي عوض الذيب أبو ساحلية : حقوق الإنسان المتنازع عليها بين الغرب والإسلام في : حقوق الإنسان العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، سلسلة كتب المستقبل العربي 17 ، تشرين الثاني/ نوفمبر 1999م ، ص 157 وما بعدها .

30 حزيران/ يونيو 1989م .[4] ومن هنا ربما توالت الإنتقادات ضد الجبهة الإسلامية القومية في السودان ممثلة في حكومة الإنقاذ ، إذ قيل بأنها قد جمعت بين طرفي نقيض ، فبعد أن شاركت في انتخابات عام 1986م وامتدح زعيمها آنذاك الشيخ حسن الترابي الديمقراطية وأسماها نهج الأنبياء إلا إنها عادت بالانقلاب على النظام الديمقراطي .[1]

لقد بنى الحكم الجديد في السودان عام 1992م نظاماً سياسياً جديداً على أنقاض النظام الديمقراطي يتيح – حسب اعتقاد الرئيس عمر البشير- مجالاً واسعاً لمشاركة الجميع في العملية السياسية ، وهو نظام المؤتمرات الشعبية .[2] وقد تم عدّه نظاماً مفتوحاً لكل من تتوافر فيه شروط الوطنية بلا حظر أو قيود ، ويمثل حالة الإنعتاق من التجربة الغربية المستغلة (بكسر الغين) وتطوير التجارب المحلية النافعة .[3]

---

[4] برر د. حسن الترابي للإنقلاب بما يأتي : إن الدول الغربية لا تأذن للديمقراطية أن تلد نظاماً إسلامياً ، وهذا ما حدث في الجزائر وتركيا ، ونحن في السودان ضربنا وطردنا من قبل بقوة أجنبية ، وإن لم يسمح للإسلام بالنهوض فعليه حمل السلاح .

ينظر ، د. منصور خالد : (مغامرات الترابي ...) ، مصدر سابق ، ص 125 .

[1] د. منصور خالد : المصدر نفسه ؛ الصادق المهدي : سقوط الأجندات الأيدلوجية في السودان ، (ملف) السياسة الدولية ، القاهرة ، العدد 141 ، تموز/ يوليو 2000م ، ص 71 .

[2] انعقد المؤتمر التأسيسي للنظام السياسي في المدة 4/29- 5/3/ 1991م ، إذ درس المؤتمرون تجارب السودان السياسية السابقة والتجارب المقارنة ، وبعد التداول توصل المؤتمر إلى اختيار أحد البدائل الآتية :

1- الصيغة التعددية المقننة . 2- صيغة الحزب الواحد . 3- نظام المؤتمرات الشعبية . وقد تم اختيار واجازة الخيار الثالث ، إذ تبدأ العملية السياسية على وفق نظام المؤتمرات الشعبية من القرى والأحياء ، ثم المؤتمرات المحلية (المحافظات) ، ثم مؤتمرات الولايات حتى وصولها إلى المؤتمر الوطني في المجلس الوطني ، ويلتزم المجلس الوطني كسلطة تشريعية ، والحكومة الإتحادية كسلطة تنفيذية بالتوجهات العامة والآراء التي تصل إليها من القواعد الأدنى .

لمزيد من التفاصيل ينظر ، الشفيع أحمد محمد (تقديم) : تقرير أمانة المؤتمر الوطني المقدم للدورة الأولى للمؤتمر الوطني ، رئاسة الجمهورية ، الخرطوم ، كانون الأول/ يناير 1996م ، ص ص 1- 4 .

[3] د. التيجاني عبد القادر حامد (وآخرون) : السودان وتجربة الانتقال للحكم الإسلامي ، في : المشروع الإسلامي السوداني- قراءات في الفكر والممارسة ، معهد البحوث والدراسات الاجتماعية ، الخرطوم ، ط2 ، 1995م ، ص 65 .

بيد أن الانتقادات قد لاحقت النظام الجديد ولاسيما من الولايات المتحدة الأمريكية التي مضت في نهجها الضاغط تجاه السودان وقد أفصح السفير الأمريكي في الخرطوم دونالد باترسون عام 1993م عن معوقات محددة تعترض طريق تحسين العلاقات بين السودان والولايات المتحدة الأمريكية وهي :[4]

1- الديمقراطية .
2- حقوق الإنسان بمفهومها العريض .
3- الحرب في الجنوب .

ولمواجهة تنامي الضغوطات الداخلية من جهة ، واستمرار الحصار الدولي وزيادة حدة السياسات الأمريكية والغربية الموجهة ضد الحكومة السودانية من جهة ثانية ، تم في عام 1998م إصدار ما عرف بقانون التوالي السياسي الذي يتيح – حسب مصادر مسؤولة – ممارسة تعددية حزبية منضبطة وهو قانون يسمح بممارسة التعددية على نمط جديد ، إذ يتم تأسيس الأحزاب وتسجيلها لدى السلطات ويسمح لها بالعمل ضمن التوجهات العامة للدولة .[5] وقد احتوت المادة 26 من دستور جمهورية السودان الذي تم الاستفتاء عليه وإجازته في العام 1998م على حق المواطنين في التوالي والتنظيم على وفق القانون الجديد .[6]

بيد أن الولايات المتحدة الأمريكية لم ترض عن هذه الإجراءات ، إذ عدّت أن الأمر لا يتعلق بصدور قانون جديد فحسب ، بل ما يحدث فعليا على أرض الواقع ، فقد ورد على لسان مسؤول أمريكي : "هذا القانون يقول صراحة إن الأحزاب التي تشارك في العنف ضد الحكومة ليست مسموحاً لها بممارسة نشاطها ، وهذا شئ مضحك" .[1]

---

[4] نقلا عن د. عبد السلام بغدادي : (السياسة الأمريكية ...) ، مصدر سابق ، ص 43 .

[5] ينظر ، أيمن شعيب : التوالي ومستقبل الحكم في السودان ، السياسة الدولية ، القاهرة ، العدد 136 ، نيسان/ أبريل 1999م ، ص ص 181- 184 .

[6] دستور جمهورية السودان لعام 1998م .

[1] الوسط ، لندن ، 1999/9/6م .

ومضت الولايات المتحدة الأمريكية إلى عد النظام السياسي في السودان نظاماً تسلطياً تقوده الجبهة الإسلامية القومية التي تعمل على استغلال المؤسسات الوطنية في البلاد لفرض رؤاها وتوجهاتها ، إذ قامت الجبهة باعتماد نظام المؤتمرات الشعبية الذي يشابه الأنموذج الليبي ، كما أقرت عام 1995م النظام الفدرالي الذي قسمت بموجبه البلاد إلى 26 ولاية ، وذلك – حسب أراء - من أجل ضمان سيطرة أكبر على البلاد .[2]

ن قيام انقلاب 1989/6/30م بإلغاء الأحزاب ومحاولاته المتعددة لاحقاً التوصل إلى صيغة بديلة عن التعددية الكلاسيكية ، سواء عبر قانون التوالي السياسي أو غيره ، أمر- راى كثيرون - أنه أدخل السودان في أزمة كبيرة بين الحكومة من جهة والمعارضة السودانية المتمثلة في الأحزاب والنقابات التي شكلت التجمع الوطني الديمقراطي المعارض ، والأحزاب والقوى الأخرى التي بقت خارج إطار هذا التجمع ، أو تلك التي انسحبت منه من جهة ثانية .

وقد أدت الأزمة المتفاعلة والمستمرة إلى التوجه نحو إيجاد صيغة توفيقية تصالحية بين الفرقاء السودانيين ، وتبدو رغبة الأطراف في الحكومة والمعارضة واضحة للتوصل لمثل هذه الصيغة تحت مسمى (الوفاق الوطني) كحل سياسي بديلاً عن العمل المسلح الذي قاده التجمع الوطني الديمقراطي من الخارج .

وتؤشر آراء – أن الحل السياسي ربما يرد بقوة كاحتمال تتسابق عليه أطراف محددة هما زعامتا حزبي الأمة والاتحادي الديمقراطي بإرادة ودفع قوى دولية نافذة وبمساعدة من بعض اللاعبين الإقليميين .[3] وإن هذه القوى الدولية والإقليمية وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية – تعمل على تجاوز الصعوبات التي تعترض مثل هذا الاحتمال إذا جاء ملبياً لمخططاتها في السودان ، والتي

---

(2) U.S.Department Of State, Sudan Country Report On Human Rights Practices For 1997, p.7.

(3) المقابلة مع محمد عثمان إدريس أبو راس : صحيفة الصحافة ، الخرطوم ، 2000/4/28م .

تتجه نحو احتواء الحكم القائم وضمان تناغمه مع سياسات هذه القوى في المنطقتين العربية والأفريقية [4].

إن اهتمام الولايات المتحدة الأمريكية بالديمقراطية في السودان لا ينفصل عن إطار السعي الأمريكي لفرض الديمقراطية على بلدان العالم ومن بينها بلدان العالم الثالث والوطن العربي سبيلا لتحقيق مصالحها الحيوية التي عبر عنها صموئيل هنتنغتون "بأن الولايات المتحدة الأمريكية هي الدولة الديمقراطية الأولى في العالم الحديث ، وهويتها كأمة لا تنفصل عن التزامها بالقيم التحررية والديمقراطية ، وقد تغير الدول الأخرى نظمها السياسية وتستمر في وجودها كدول ، أما الولايات المتحدة الأمريكية فلا تمتلك هذا الاختيار لذا فإن الأمريكيين يولون أهمية خاصة لتنمية البيئة العالمية الصالحة للديمقراطية ، لأن مستقبل الحرية والاستقرار والسلام والولايات المتحدة الأمريكية تتوقف على مستقبل الديمقراطية" .[1]

وعلى الرغم من هذا الزعم إلا أن الولايات المتحدة الأمريكية قد وقفت في وجه بعض التجارب الديمقراطية ، فتجربة الجزائر عام 1991م لا تزال ماثلة في الأذهان ، إذ قامت الولايات المتحدة بدعم ومساندة إجهاض العملية الديمقراطية فعلياً في هذا البلد والتي أفرزت نتائج لصالح جبهة الإنقاذ الإسلامية عبر تشجيع فرنسا ومؤسسات نقدية دولية على تقديم مساعدات للنظام الذي ألغى نتائج الانتخابات وقوّض الديمقراطية .[2] هذا فضلا عن العلائق الوثيقة التي تربط الولايات المتحدة الأمريكية بدول ذات أنظمة ديكتاتورية وشمولية .

إن سعي الولايات المتحدة الأمريكية إلى نشر الديمقراطية ليس هدفه توفير حرية التعبير والتنظيم لشعوب الدول الأخرى أو ضمان مشاركتها السياسية في

---

[4] المصدر نفسه .

[1] صموئيل هنتنغتون : الموجة الديمقراطية الثالثة في أواخر القرن العشرين ، مصدر سابق ، ص 90 .

[2] عامر حسن فياض : مصدر سابق ، ص 159 .

إطار النظام الليبرالي ، وإنما مقصده تفتيت الإرادة الوطنية لتلك الدول ، وبذلك تتحول القيادات إلى شراذم وجماعات لا تستطيع الاتفاق على قرار حاسم ، فتتحول المعركة من مجابهة العدو الخارجي إلى الاقتتال والتناحر الداخلي ، وينجم عن ذلك بالضرورة انشغال تلك الدول بمشكلاتها الداخلية تاركة الساحة العالمية مهيأة أمام التدخل الأمريكي .[3]

ويمكن القول إن السياسة الخارجية الأمريكية تتخذ من الديمقراطية ذريعة للضغط على الحكومة السودانية ، وذلك في إطار مجمل سياستها تجاه المنطقة العربية التي تنطوي على الرغبة في الهيمنة وتبعية الأقطار العربية للولايات المتحدة الأمريكية التي تدعي حرصها على الديمقراطية في السودان . فالولايات المتحدة الأمريكية لم تكن راضية عن حكومة الصادق المهدي المنتخبة ديمقراطياً بسبب العلاقة آنذاك مع ليبيا والإتحاد السوفيتي فضلا عن إيران ، وقد رفضت الولايات المتحدة الأمريكية سياسة عدم الانحياز التي حاولت حكومة المهدي السير على هداها ، ورغبت في تبعية سودانية نحوها ، لذا فقد مارست الولايات المتحدة الأمريكية آنذاك ضغوطا على تلك الحكومة وقادت الحملات الإعلامية بشان الإغاثة في الجنوب ولعبت بالأوراق الضاغطة التي تستخدم بعضها اليوم ضد حكومة الإنقاذ الوطني .

[3] د. حسن الحاج علي : مصدر سابق ، ص 59 .

المبحث الثالث

قضية حقوق الإنسان

كان الإنسان على مر العصور ولا يزال مثار اهتمام الفكر الإنساني بحثاً عن التشريعات والقوانين التي تهب هذا المخلوق حقوقه التي ترتقي بإنسانيته بحسبانه قيمة عليا في الحياة . وقد سبقت الرسالات السماوية وفي خاتمتها الإسلام الجهود البشرية كافة في هذا الشأن . فقد جعل الإسلام الإنسان موضع عنايته الكاملة حين كرّمه الـلـه تعالى على سائر المخلوقات :(ولقد كرمنا بني آدم وحملناهم في البر والبحر ورزقناهم من الطيبات وفضلناهم على كثير ممن خلقنا تفضيلا) .[1]

وفي خطبة الوداع التي حملت معاني إنسانية عظيمة جاء قول الرسول الكريم محمد صلى الـلـه عليه وسلم :(يأيها الناس إن ربكم واحد ، وإن أباكم واحد ، كلكم لآدم وآدم من تراب ، إن أكرمكم عند الـلـه اتقاكم ، ولا فضل لعربي على عجمي ولا لأبيض على أسود إلاّ بالتقوى) .[2]

كما اهتمت الدوائر الحضارية المختلفة بموضوع حقوق الإنسان وأصدرت تشريعاتها المنظمة لهذه الحقوق استناداً إلى معطياتها الفكرية وحاجاتها الحياتية ، فتعددت تبعاً لذلك المواثيق الصادرة من مختلف الجهات .[3] وعلى الرغم من التقاء التشريعات السماوية والقوانين الوضعية في هدف صون حقوق الإنسان ، إلاّ أن هذه الحقوق غدت ساحة للمواجهة في كثير من الأحيان بين الغرب

---

[1] سورة الإسراء ، الآية 70 .

[2] لمزيد من التفاصيل بشأن حقوق الإنسان في الإسلام ينظر ، د. حسن سيد سليمان : حقوق الإنسان في الفكر الإسلامي ، دراسات إستراتيجية ، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية ، الخرطوم ، العدد 4 ، آب/ أغسطس 1995م ، ص ص 108 وما بعدها ؛ عبد الـلـه سلمان الظاهري : (ندوة) حقوق الإنسان في الإسلام بين الشريعة والحياة ، القدس العربي ، لندن ، 2000/1/5م .

[3] بشأنها ينظر ، أمير موسى : حقوق الإنسان- مدخل إلى وعي حقوقي ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، سلسلة الثقافة القومية 24 ، تموز/ يوليو 1994م ، ص 23 .

والآخرين ولاسيما في العالم العربي والإسلامي ، إذ تصاعدت وتائر الخلاف بين الغرب بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية وعدد من الأقطار العربية والإسلامية بشان درجة التزام الأنظمة الحاكمة في هذه البلدان بصون حقوق الإنسان فيها على وفق التقييم الأمريكي ، إذ تقوم الولايات المتحدة الأمريكية بإصدار تقارير سنوية تصنف فيها الدول التي تنتهك حقوق الإنسان .

ويمكن رصد كثير من مواضع الخلاف بين الغرب والإسلام في فهمهما لحقوق الإنسان . مثل الاختلاف حول مفاهيم حرية العقيدة ، المساواة ، الديمقراطية ، فضلا عن الخلاف بشأن الإطار المرجعي لحقوق الإنسان ، فالإسلام يعتمد القرآن في حين يستند الغرب على القانون الطبيعي .[4]

لكن الولايات المتحدة الأمريكية تبدي اهتماماً خاصاً بهذه الحقوق ، وتمضي في الدعوة إلى الالتزام بها . وقد تعرضت الولايات المتحدة الأمريكية لانتقادات كبيرة بشأن تعاملها مع قضية حقوق الإنسان في أكثر من مكان ، وسجلت بعض الجهات انتهاكات فاضحة لحقوق الإنسان داخل الولايات المتحدة الأمريكية نفسها ، مثل التمييز الاجتماعي ضد الملونين في المجتمع الأمريكي ، فضلاً عن المعاملة القاسية والتعذيب الذي يتعرض له السجناء والمعتقلين في السجون الأمريكية .[1] وتصاعدت حدة هذه الانتقادات بعد تنامي دور الولايات المتحدة الأمريكية في التدخل الدولي سواء عبر هيئة الأمم المتحدة أو التدخل المباشر . فقد أثار هذا الأمر جدلا واسعا حول المفهوم التقليدي للسيادة وحدود الدول في ممارسة هذه السيادة ، وذلك في وقت تتعالى فيه الأصوات لاسيما داخل هيئة الأمم المتحدة تدعو إلى دور جديد لهذه المنظمة ، إذ وصف الأمين العام السابق للأمم المتحدة

---

[4] لتفاصيل أكثر نحيل القارئ إلى محمد عبد الملك المتوكل (وآخرون) : الإسلام وحقوق الإنسان ، في : حقوق الإنسان العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، سلسلة كتب المستقبل العربي 17 ، تشرين الثاني/ نوفمبر 1999م ، ص ص 93 وما بعدها ؛ حيدر إبراهيم علي : التيارات الإسلامية وقضية الديمقراطية ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، 1996م ، ص 179 .

[1] ينظر ، بلال حسن التل : حقوق الإنسان على الطريقة الأمريكية ، الرأي ، عمّان ، 2000/3/7م .

كوفي عنان مفهوم السيادة بأنه لم يعد يلبي تطلعات الشعوب للاستفادة من الحريات الأساسية ، وأكد أمام لجنة حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة ، بأن حقوق الإنسان لا تعرف حدوداً ، وإن الأسرة الدولية لها حق وواجب التدخل من أجل الضحايا ، إذ إن حقوق الإنسان ليست مرتبطة بالشؤون الداخلية للدول . وتؤكد آراء – بأنه لم يعد من السهل في عالم اليوم الاحتماء بالخصوصية في ضوء عالمية حقوق الإنسان ، إذ إن حقوق الإنسان التي تنتهك في كثير من دول العالم ويحتمي منتهكوها بذرائع السيادة الوطنية بحسبان أن هذه السيادة من الشؤون الخاصة التي لا يحق للآخرين التدخل فيها ، قد سقطت عقب تبدل معطيات الواقع الدولي ، إذ انفتح المجال واسعاً لتدخل الدول الكبرى ولاسيما الولايات المتحدة الأمريكية في جعل موضوع حقوق الإنسان ظاهرة عالمية تتخطى حدود السيادة الوطنية .[2]

وإن أبدى المجتمع الدولي بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية (حرصاً) على حقوق الإنسان ، إلاّ أن الولايات المتحدة الأمريكية تنطلق في ذلك من مصالحها الذاتية ، ويمكن رصد ذلك من خلال التحول الكبير الذي طرأ على سياسة الولايات المتحدة الأمريكية منذ عام 1990م ، من التركيز على سياسة احتواء الإتحاد السوفيتي سابقاً إلى الاهتمام بعناصر أخرى حددتها وزارة الخارجية الأمريكية عام 1992م بوصفها تحديات مهمة ، فقد جاء على رأس قائمة هذه التحديات تشجيع القيم الديمقراطية وحقوق الإنسان .[3] ويرى نائب وزير الخارجية الأمريكي للديمقراطية وحقوق الإنسان والعمل السابق Gare- A smith أن أهم أسباب تشجيع احترام حقوق الإنسان في السياسة الخارجية الأمريكية تكمن في :[4]

---

[2] مثلا ، د. أحمد البغدادي : مصدر سابق ، ص 395 ، وقارن مع د. بطرس بطرس غالي : نحو دور أقوى للأمم المتحدة ، السياسة الدولية ، القاهرة ، العدد 111 ، كانون الأول/ يناير 1993م ، ص 11 .

[3] عبير بسيوني : مصدر سابق ، ص 114 .

[4] نقلا عن المصدر نفسه .

1- إن الشعوب تنظر للولايات المتحدة الأمريكية كمثال للحرية ولاحترام حرية وكرامة الإنسان وللعدالة ، ومن ثم فإن تشجيع احترام حقوق الإنسان هو بمثابة تطبيق لهذه المثل .
2- الالتزام تجاه القيم العالمية كمصدر أساسي للنفوذ والمصداقية الأمريكية.
3- الالتزام الأخلاقي لتخفيف معاناة أولئك الذين يرزحون تحت حكم قمعي وغير ديمقراطي .

والواقع أن الغرب بعامة والولايات المتحدة الأمريكية بخاصة تتعامل مع قضايا حقوق الإنسان بانتقائية واضحة ، ويمكن رصد ذلك عبر التشدد الذي تبديه الولايات المتحدة ضد الحكومات التي تكون في حالة خصومة سياسية معها ، في حين تتجاهل هذا التشدد مع حكومات تابعة – بعض الأقطار العربية – أو حليفة مثل الكيان الصهيوني وكوريا الجنوبية ، وجمهورية جنوب أفريقيا العنصرية سابقاً .[1]

لقد أضحى السودان ومنذ بدايات عقد التسعينيات أحد ضحايا التعامل الانتقائي للولايات المتحدة الأمريكية تجاه حقوق الإنسان ، إذ مثلت انتهاكات حقوق الإنسان **Human Rights Violations** أحد أهم المآخذ الأمريكية على سياسات الحكومة السودانية ، فقد وثّقت الولايات المتحدة الأمريكية اتهامها للسودان رسمياً من خلال استصدار قرار من الكونغرس الأمريكي حمل الرقم 140 لسنة 1993م أدان في فقرته الأولى السودان لانتهاكه – على وفق ما يدعي – حقوق الإنسان في السودان .[2] كما وظفت الولايات المتحدة الأمريكية هيئة الأمم المتحدة لإدانة السودان ، إذ قامت لجنة حقوق الإنسان في الجمعية العامة بتعيين كاسبار بيرو مبعوثاً خاصاً لحقوق الإنسان في السودان ، وقدم المذكور تقريراً إلى الأمم المتحدة يفتقر إلى النزاهة ويسئ للإسلام ، إذ تضمن

[1] د. عبد السلام بغدادي : حقوق الإنسان ثغرات في الجدار الغربي ، مجلة ألف باء ، بغداد ، 1993/12/8م .
[2] د. عبد السلام بغدادي : (السياسة الأمريكية ...) ، مصدر سابق ، ص 44 .

التقرير بنوداً عدة بشأن القانون الجنائي السوداني الذي ذهب إلى أنه يتضمن عناصر تشكل خرقاً واضحاً للمعايير العالمية لحقوق الإنسان في ما يتعلق بالحدود الإسلامية مثل حد السرقة والزنا وشرب الخمر وعبّر عن استخفافه بالقول :(ليس مهماً من الذي صاغ هذا القانون وما مصدر وحيه طالما إنه يخالف المعيار العالمي لحقوق الإنسان) .[3] وبناءاً على التقرير المذكور والذي رفعه بيرو في 1993/11/23م ، صدر قرار من الجمعية العامة للأمم المتحدة في 1993/12/14م ، يدين – ما أسماه – انتهاكات حقوق الإنسان في السودان ، وقد أقر المشروع بأكثرية 103 أصوات مقابل 7 أصوات وامتناع 27 عضواً عن التصويت .[4] فضلا عن ذلك قامت الأمم المتحدة بتعيين ثلاثة مراقبين لحقوق الإنسان في السودان يقيمون في ثلاث دول مجاورة هي أرتيريا وإثيوبيا وأوغندا . ثم قادت الولايات المتحدة الأمريكية حملات إعلامية شرسة لتشويه صورة السودان في ما يتعلق بحقوق الإنسان ، وقد نجحت في تأليب كثير من الدول الغربية التي قامت بدورها بتسخير أجهزة إعلامها في هذا الشأن .[5] وقد صدرت تقارير سنوية من وزارة الخارجية الأمريكية تدّعي انتهاك السودان لحقوق الإنسان .[6] إذ عددت الإدارة الأمريكية مجالات هذه الانتهاكات ، فعلى صعيد مشكلة جنوبي السودان تمحورت الاتهامات حول عمليات الإغاثة (الإنسانية) التي يقدمها المجتمع الدولي لسكان جنوبي السودان المتضررين من الحرب ، إذ قامت الولايات المتحدة الأمريكية بالتدخل والتحريض على التدخل في جنوبي السودان تحت ذريعة توصيل إمدادات الإغاثة لهؤلاء المتضررين ، وقد سعت الولايات المتحدة إلى إنشاء مركز للتنسيق تابع للأمم المتحدة يقوم بالإشراف على هذه

---

[3] نقلا عن ، قضايا دولية ، مركز الدراسات السياسية ، أسلام أباد ، العدد المزدوج 220- 221 ، 1994/3/28م ، ص 14 .

[4] د. عبد السلام بغدادي : (السياسة الأمريكية ...) ، مصدر سابق ، ص 44 .

[5] الزين إبراهيم حسين : مصدر سابق ، ص 61 .

[6] Sudan Country Report On Human Rights Practices For 1997,Op.Cit, pp.1-8.

الإمدادات ، وتعيين منسق بهذا الخصوص . وعلى الرغم من موافقة الحكومة السودانية على برنامج عمليات شريان الحياة Operation Lifeline الذي ينظم عمليات الإغاثة في جنوبي البلاد ، إلا أن الولايات المتحدة الأمريكية قامت باتهام الحكومة السودانية بعرقلة جهود الإغاثة . ولأجل ذلك اقترحت الولايات المتحدة الأمريكية فكرة قيام المناطق الآمنة التي تقول إنها لحماية المدنيين .[1]

وفي إطار إثارة قضية حقوق الإنسان ، فقد وجهت الولايات المتحدة الأمريكية تهمة ممارسة الرق في السودان .[2] إذ بدأت الحملات الإعلامية والسياسية منذ عام 1993م تقريباً واتخذت شكلاً منظماً ومنسقاً منذ بدايات عام 1995م ضد ما يسمى بالرق Slavery والممارسات الشبيهة به .[3] وقد اتسع نطاق هذه الحملات ضد السودان لتشمل دولا أوربية عديدة مثل هولندا والنرويج وبريطانيا .[4] كما أسهمت بعض المنظمات غير الرسمية المتربصة بالترويج ضد السودان في هذا الشأن ، مثل منظمة العفو الدولية في تقريرها المشهور دموع اليتامى Tears Of Orphans ، ومنظمة التضامن المسيحي Christian Solidarity International بزعامة البارونة كارولين كوكس .التي قامت بتزويد مراكز اتخاذ القرار في الدول الغربية والولايات المتحدة الأمريكية بمعلومات غير دقيقة حول ممارسة الرق في السودان ، إذ زعمت هذه المنظمة أنها قامت بشراء 4300 جنوبي وحررتهم بعدما كانوا يباعون رقيقاً .[4] كما أدت قيادة التمرد في جنوبي السودان أنذاك دوراً في هذه الاتهامات ، إذ أدخلت قضية محاربة الاسترقاق ضمن أهداف الحركة وذلك في محاولة لإضفاء بعد إنساني

---

[1] د. عبد السلام بغدادي : (السياسة الأمريكية ...) ، مصدر سابق ، ص ص 45- 46 . ولمزيد من التفاصيل حول جنوبي السودان ينظر ، د. منصور خالد : جنوب السودان في المخيلة العربية – الصورة الزائفة والقمع التاريخي ، دار تراث للنشر ، لندن ، ط2 ، 2000م .

(2) Sudan Country Report On Human Rights Practices For 1997,Op.Cit, pp.1-8.

[3] الزين إبراهيم حسين : مصدر سابق ، ص ص 51- 53 .

[4] بشأن الدور البريطاني ينظر ، ملحق رقم (6) .

[4] صحيفة بابل ، بغداد ، 1999/10/9م .

بهدف استمالة الأوساط الغربية واستدعاء مساعداتها ، وقال الراحل جون قرنق زعيم الحركة :(... إنه خيار بين العبودية والحرية ، فماذا تعني الحياة عندما نعيش في كنف السلام ونحن عبيد) .[5] كما أسهمت بعض دول الجوار المعادية للسودان في تشويه صورته بمزاعم ممارسة الرق بحملة كبيرة قادها الرئيس الأوغندي يوري موسفيني امتداداً للحملات الغربية والأمريكية . وكان السناتور الأمريكي وولف قد قاد حملة ضاغطة داخل الكونغرس الأمريكي ضد السودان يتهمه بممارسة الرق إذ قال :(يجب عزل هذا النظام في المحافل الدولية حتى يجبر على تغيير سلوكه) .[6]

كما قدم كاسبار بيرو المبعوث الخاص لحقوق الإنسان في السودان في 1995/4/16م تقريراً ورد فيه (إن النساء في جنوبي السودان يتعرضن للاختطاف ويتم استرقاقهن) . وإلى ذلك مضى تقرير حقوق الإنسان في السودان لعام 1996م الذي طالبت على أثره لجنة حقوق الإنسان في الأمم المتحدة في قرار صادر في 1996/4/23م الحكومة السودانية بفتح تحقيق عاجل حول وجود صادرات رق واستخدام قسري .[1] وعلى الرغم من قيام المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان في السودان بزيارات ميدانية في عامي 1996/1995م إلى مناطق جبال النوبة وجنوبي السودان ، وكذلك زيارة عدد من المسؤولين الأمريكيين والدوليين الآخرين ومنهم المسؤولة الأمريكية عن شؤون القرن الأفريقي في وزارة الخارجية الأمريكية باربرا بودين إلى السودان عام 1996م ومناقشة المسؤولين السودانيين ، ونفي التهمة من جانب السودان ، إلا إن الاتهامات قد تجددت من جانب الولايات المتحدة الأمريكية في أذار/ مارس 1999م ، إذ اتهم الكونغرس الأمريكي السودان بأنه يمارس العبودية والإبادة

---

[5] نقلا عن الزين إبراهيم حسين : مصدر سابق ، ص 61 .

[6] نقلا عن المصدر نفسه ، ص 81 .

[1] المصدر نفسه .

الجماعية والتطهير العرقي Ethnic Cleasing في جنوبي السودان .[2] وفي آذار/ مارس 1997م ، قدمت الحكومة الأمريكية إلى الكونغرس الأمريكي مشروع قانون أسمته (قانون التحرر من الاضطهاد الديني) ، يسمح للولايات المتحدة الأمريكية فرض عقوبات شاملة على بعض الدول ومن بينها السودان ، بدعوى اضطهاد الجماعات المسيحية في جنوبي السودان ، وممارسة الأسلمة القسرية لهؤلاء السكان .[3] ويبدو أن ستراتيجية الحكومة السودانية في هذا الخصوص كانت واضحة ، إذ نقلت بعض المصادر قول الدكتور حسن الترابي :(لما اعتمدت الحركة الإسلامية ستراتيجية إيجابية نحو الجنوب تقضي استيعابه في المشروع الإسلامي السوداني لا إهماله ولا فصله ، توجهت عناصر من الحركة لتأسيس منظمة الدعوة الإسلامية تبشيراً منهجياً يخاطب المناطق غير المسلمة في السودان بالدعوة والخدمة الاجتماعية ليدخلوا في ملة الإسلام) .[4]

وتعلق آراء – إن تأسيس منظمة الدعوة الإسلامية وإسناد رئاستها للفريق السابق عبد الرحمن حسن سوار الذهب رئيس المجلس العسكري الانتقالي الذي حكم السودان للمدة 1985- 1986م قصد منه إضفاء وجاهة تنفي التهم عن هذه المنظمة ، وكذلك الوكالة الأفريقية للإغاثة .[1]

---

[2] لقد نجم عن النزوح الكبير للسكان من مناطق الحرب إلى العاصمة الخرطوم والمدن الأخرى ، قيام هؤلاء النازحين بإنشاء تجمعات سكنية عشوائية حول هذه المدن تفتقر للتنظيم والخدمات ، وقامت السلطات بمضايقة هؤلاء السكان بحسبان مناطق سكناهم هي مناطق لممارسة الرذيلة والجريمة ، وقد أصدرت وزارة الخارجية الأمريكية بياناً حول إحدى هذه المناطق (الخدّير) في ضواحي أم درمان عام 1994م ، أدانت فيه موقف الحكومة السودانية .

ينظر ، عبد العظيم إسماعيل عبد العال : السودان بين الإنفراج الإقليمي والضغوطات الأمريكية المتزايدة ، قضايا دولية ، مركز الدراسات الدولية ، جامعة بغداد ، العدد 37 ، 1999م ، ص ص 21- 22 ؛ الجمهورية ، بغداد ، 1995/10/25م .

[3] حيدر طه : شرعية النظام تسقط في حرب بلا قضية ، (ملف) السياسة الدولية ، القاهرة ، العدد 141 ، تموز/ يوليو 2000م ، ص 110 .

[4] نقلاً عن المصدر نفسه .

[1] د. منصور خالد : (مغامرات الترابي ...) ، مصدر سابق ، ص 128 .

وفي إطار الحقوق المدنية فقد وجهت الولايات المتحدة الأمريكية الاتهام للحكومة السودانية بانتهاك هذه الحقوق ، مثل انتهاك كرامة الإنسان * بتعرضه للاعتقالات السياسية ، وتنامي حالات اختفاء الأفراد وحبسهم من دون محاكمات عادلة . فضلا عن التمييز بين السكان لأسباب عرقية ودينية ولغوية وسياسية .[2] وقد أخذت الولايات المتحدة الأمريكية على الحكومة السودانية حزمة الإجراءات التي اتخذتها بحق عدد كبير من المدنيين والعسكريين ، ومن بينها فصلهم من الخدمة تحت مسمى (الصالح العام) .[3]

إن التعاطي الأمريكي مع حقوق الإنسان في السودان يؤشر خطط الولايات المتحدة الأمريكية في الضغط على الحكومة السودانية من أجل ضمان احتوائها ، إذ تركز الإدارة الأمريكية على جنوبي السودان بحسبانه أحد المفاتيح المهمة التي تستخدم من قبل الولايات المتحدة الأمريكية عند الضرورة .

---

* لعل ما تعرض له بعض الزوار الأجانب مثل سفيري السويد وفنلندا المقيمين في القاهرة في أثناء زيارة قاما بها للسودان من معاملة مهينة على يد صغار ضباط الأمن والجمارك في مطار الخرطوم ، قد أسهمت في تشويه سمعة حقوق الإنسان وكرامته ، إذ أصرّ هؤلاء الضباط على تفتيش أمتعتهما في مخالفة واضحة للأعراف الدبلوماسية .
ينظر ، عبد الوهاب الأفندي : مصدر سابق ، ص 137 .

(2) Sudan Country Report On Human Rights Practices For 1997, Op. Cit, pp.

(3) أشارت بعض الإحصائيات إلى أعداد الذين تم فصلهم من الخدمة ، إذ قدرتهم بأكثر من 10 آلاف من الخدمة المدنية و 5 آلاف من الخدمة العسكرية .
القدس العربي ، لندن ، 2000/3/10م .

المبحث الرابع
قضية الأقليات
جنوبي السودان والمناطق المهمشة

استندت الولايات المتحدة الأمريكية خلال العقود الأخيرة تجاه السودان بعامة ومسالة جنوبي السودان بخاصة على واقع الحرب الباردة ومعطيات الصراع الدولي على مناطق النفوذ في العالم . لذا كان اقتراب الولايات المتحدة الأمريكية أو ابتعادها عن التدخل في جنوبي السودان يتحدد بطبيعة توجهات الحكومة السودانية وموقفها من الصراع بين الولايات المتحدة والإتحاد السوفيتي . فقد قامت الولايات المتحدة الأمريكية مثلا بتقديم الدعم إلى حركة التمرد عند بدايات حكم الرئيس جعفر نميري عام 1969م ، حين بدأ يسارياً مناهضاً للمعسكر الرأسمالي ، ثم تراجعت الإدارة الأمريكية عن هذا الدعم حين تحوّل النميري صوب المعسكر الغربي .[1] بيد أن انتهاء الحرب الباردة أدى بالنتيجة إلى بروز الولايات المتحدة الأمريكية كقوة عظمى ووحيدة ، لذا فقد سعت إلى اكتساب المزيد من النفوذ ، وتبني ستراتيجية جديدة قوامها ليس ملء الفراغ الناشئ عن انهيار الإتحاد السوفيتي حسب ، بل خلق مناطق فراغ جديدة تتيح لها التدخل ثم السيطرة على مناطق النفوذ ، والمتابع لسياسة الولايات المتحدة في البلقان وآسيا والوطن العربي والقرن الأفريقي وسواها يخرج بحصيلة وافرة عن هذه السياسة .[2] إنّ تشجيع منطق الأقليات في السياسة الدولية الحالية أضحى أحد المفاتيح المهمة للتدخل الأمريكي على صعيد العالم من أجل السيطرة ، وأمامنا نموذجي كوسوفو وتيمور الشرقية ماثلان .[3] وضمن هذا السياق يأتي الاهتمام

---

[1] د. عبد السلام بغدادي : (السياسة الأمريكية ...) ، مصدر سابق ، ص ص 37- 38 .

[2] د. إبراهيم أبوخزام : (الولايات المتحدة الأمريكية ...) ، مصدر سابق ، ص 65 .

[3] بشأن كوسوفو ينظر ، عزّة جلال : جذور الصراع في البلقان ، (ملف) السياسة الدولية ، القاهرة ، العدد 137 ، تموز/ يوليو 1997م ، ص ص 80- 83 .

الأمريكي بقضية الأقليات في السودان ، سواء على صعيد مشكلة جنوبي السودان أو على صعيد المناطق الأقل حظاً (المهمشة) في جبال النوبة جنوبي كردفان أو مناطق البجا في شرقي السودان . لقد أدى صعود الحكومة الحالية إلى السلطة في 1989/6/30م إلى إفراز معطيات جديدة فرضت نفسها بقوة ، تمثلت في تعدد أطراف الحرب الأهلية من جهة ، واتساع نطاق الحرب لتشمل فضلا عن جنوبي السودان مناطق أخرى في شرقي وغربي البلاد من جهة ثانية ، وتعددت الخيارات المطروحة لتسوية هذه المشكلات من جهة ثالثة . وقد نبّهت بعض الآراء – إلى خطورة مثل الوضع الذي ينذر بإمكانية انهيار الدولة السودانية و"صوملتها" .[4] وفي خضم هذه المستجدات ألقت الولايات المتحدة الأمريكية بثقلها على الوضع الجديد ، إذ أولت السودان أهمية كبيرة تمثلت في وضع تصور خاص للتعامل معه يستند إلى نظرية "التفكيك المزدوج" بهدف تفجير التناقضات السودانية على أنواعها بإثارة النعرات العرقية والدينية بين الزنوجة والعروبة ، وبين الإسلام والمسيحية ، وبين الدول المجاورة والسودان .[1] ولأجل تطبيق هذه النظرية قامت الولايات المتحدة الأمريكية بإجراءات وممارسات عديدة ضد السودان. فقد أثارت الولايات المتحدة الأمريكية تحت عنوان حقوق الإنسان كثيراً من الاتهامات التي تحمل في ظاهرها – كما سبقت الإشارة إلى ذلك – دفاعاً عن هذه الحقوق ، بينما تستبطن أجندة أمريكية خفية .[2] وقد أدت المنظمات الدولية التطوعية دوراً مشبوهاً وكبيراً في هذا الخصوص ، فبحجة إغاثة متضرري الحرب تم دعم المتمردين عسكرياً ولوجستياً ، فضلاً عن نهب خيرات الجنوب

[4] مثلاً ، إبراهيم أحمد نصر الدين : سيناريو الإنقاذ الحقيقي للسودان ، الإتحاد ، الإمارات ، 2000/2/5م .

[1] كريم بقرادوني : شهادة من السودان وفيه ، نظرية التفكيك المزدوج ، صحيفة التلغراف "النسخة العربية" ، سدني ، 1997/4/21م ؛ محمد جواد علي : أفريقيا وسياسة التفكيك المزدوج ، الثورة ، بغداد ، 1997/5/19م

[2] لكثير من تفاصيلها ينظر ، دهام محمد العزاوي : الأقليات والأمن القومي العربي- دراسة في البعد الداخلي والإقليمي والدولي ، أطروحة دكتوراة (غير منشورة) ، كلية العلوم السياسية ، جامعة صدام ، 1999م ، ص ص 260- 266 .

.[3] لقد قامت الولايات المتحدة الأمريكية بإجراءات خطيرة في سبيل (حماية) المدنيين ، إذ اقترحت ما سمي في حينه بالمناطق الآمنة .[4] بيد أن أكثر الإجراءات خطورة تمثلت في إقرار حق تقرير المصير لشعب جنوبي السودان . فقد أسهمت الولايات المتحدة الأمريكية عام 1993م وبتدخل مباشر من الكونغرس الأمريكي في دعوة الجنوبيين إلى تبني حق تقرير المصير ، وذلك في أثناء ندوة عقدت في واشنطون تحت عنوان السودان- المأساة المنسية – لمناقشة أوضاع السودان .[5] وقد ضغطت الحكومة الأمريكية على المعارضة السودانية ممثلة في "التجمع الوطني الديمقراطي" من أجل تبني حق تقرير المصير ، وقد تم بالفعل الإقرار بحق تقرير المصير للجنوب في مؤتمر القضايا المصيرية الذي عقده التجمع المذكور في العاصمة الأرتيرية "أسمرا" في المدة 15- 1995/6/23م ، إذ حوت ديباجة قرار ذلك التجمع بشأن تقرير المصير 14 بنداً أقرت بضرورة تحقيق السلام والوحدة الوطنية بإرادة طوعية ، ورأت في حق تقرير المصير حق إنساني ديمقراطي أساسي للشعوب يحق لأي شعب ممارسته .[6] ومن جانبها فقد لوحت الحكومة السودانية لدعاة الانفصال من الفصائل الجنوبية بحق تقرير المصير وتمكنت من التوصل إلى اتفاقية سلام معهم عام 1997م عرفت باتفاقية الخرطوم للسلام .[7] بيد أن هذه الاتفاقية لم تؤت

---

[3] مثلاً قامت المنظمات الأمريكية والأجنبية الأخرى باصطياد الأفيال عن طريق تخديرها واقتلاع أنيابها ومن ثم شحنها إلى الخارج في صناديق مكتوب عليها قطع غيار عاطلة .

لمزيد من لتفاصيل ينظر ، جون قاي نوت يوه : جنوب السودان- آفاق وتحديات ، الأهلية ، عمّان ، 2000م ، ص 234 .

[4] القادسية ، بغداد ، 1993/3/13م .

[5] جون قاي نوت يوه : مصدر سابق ، ص ص 230- 231 .

[6] وثائق مؤتمر القضايا المصيرية ، التجمع الوطني الديمقراطي ، أمانة التنظيم والإدارة ، أسمرا ، (د.د) ، (د.ت) ، ص ص 25- 27 .

[7] عقدت هذه الإتفاقية بين الحكومة السودانية من جهة والفصائل الجنوبية الآتية من جهة أخرى :

1- جبهة الإنقاذ الديمقراطية المتحدة لجنوب السودان وتضم :

أ- حركة استقلال جنوب السودان (SSIM) بقيادة رياك مشار .

ب_ إتحاد الأحزاب السودانية الأفريقية (USAP) بقيادة صموئيل أرو بول .

ثمارها وسرعان ما عاد موقعوها الجنوبيون إلى التمرد وحمل السلاح ضد الحكومة مرة أخرى . لقد قامت الولايات المتحدة الأمريكية بعرقلة جهود المصالحة الوطنية في ما عرف بـ (الوفاق الوطني) والذي تمت الدعوة إليه من قبل أطراف عديدة سواء على صعيد الفرقاء السودانيين أو بعض دول الجوار ذات الاهتمام الكبير بالشأن السوداني مثل مصر والجماهيرية الليبية . فقد تقدمت كل من ليبيا ومصر بمبادرة مشتركة بهدف حل أو تطويق النزاع السوداني- السوداني ، وذلك بسبب انعكاسات الأوضاع في السودان على البلدين .[1] بيد أن الولايات المتحدة الأمريكية أعلنت على لسان وزيرة خارجيتها آنذاك مادلين أولبرايت معارضتها لتلك المبادرة ، وإعلان تأييدها ومساندتها لمبادرة منظمة الإيقاد .[2] ويبدو حسب آراء – أن الولايات المتحدة الأمريكية ساندت مبادرة الإيقاد بسبب قناعتها بأن أطرا ف المبادرة تعمل لحل المشكلة السودانية بما يتناسب والطروحات والرؤى الأمريكية لحل أزمة السودان بما يحقق بالنتيجة

2- الحركة الشعبية لتحرير السودان (SPLM) بقيادة كاربينو كوانجين بول .

3- قوة دفاع الإستوائية (EDF) بقيادة ثيوفلوس أوشانق .

4- مجموعة جنوب السودان المستقلة (SSIG) كواج مكوي كواج . =

= وقد اختص الفصل السابع من هذه الإتفاقية بتفاصيل ممارسة حق تقرير المصير بعد مرحلة إنتقالية مدتها أربع سنوات .

للتفاصيل ينظر ، وثائق السلام ، المجلس الأعلى للسلام ، الخرطوم ، 1997م ، ص ص 3 وما بعدها .

(1) تضمنت المبادرة المذكورة النقاط الآتية :

1- الوقف الفوري للعمليات العسكرية كافة من جميع الأطراف ووضع آلية لمراقبة ذلك .

2- الوقف الفوري للحملات الإعلامية كافة المتبادلة بين جميع الأطراف .

3- الشروع في حوار مباشر بيم الحكومة والمعارضة عبر ملتقى عام للحوار الوطني السوداني ، بهدف التوصل إلى حل سياسي شامل للمشكلة السودانية يستند إلى وحدة السودان ويؤمن الإعتراف بالتعدد العرقي والديني والثقافي للشعب السوداني .

4- تشكيل لجنة تحضيرية للملتقى بمشاركة ممثلين عن التجمع الوطني الديمقراطي وممثلين عن الحكومة السودانية برعاية العقيد معمر القذافي تتولى تحديد مكان الملتقى وتاريخه والمدعوين للمشاركة في أعماله ، وتحديد جدول الأعمال ، ووضع الأسس التي يستند إليها الحوار .

نقلا عن سامية بيبرس : مصدر سابق ، ص 165 .

(2) الصحافي الدولي ، الخرطوم ، 1999/10/25م .

أهداف الولايات المتحدة في فرض نفوذها في السودان . وكذلك فهي تريد إبعاد أي حل عربي للمشكلة السودانية .[3] إن التعاطي الأمريكي مع مشكلة الجنوب في السودان يطرح للمتابع كثيراً من التساؤلات الموضوعية ، ماذا تريد الولايات المتحدة الأمريكية في جنوبي السودان ؟ وإن كان القيام بفصل ذلك الجزء يمثل هدفاً أمريكياً فلماذا لا تقوم الولايات المتحدة الأمريكية بالتدخل المباشر وتحقق ذلك الهدف ؟ إن الإجابة على مثل هذه التساؤلات تكتنفها صعوبات كبيرة ، ولعل من المفيد طرح التصورات الآتية :

1- إن تحديد مصير جنوب السودان كان ولا يزال على ما يبدو مثار خلاف داخل الأوساط الأمريكية ، ففي بدايات التسعينيات رأى الجمهوريون ضرورة إنجاز انفصال جنوبي السودان حالاً ، في وقت كانت رؤية الديمقراطيين تصب في صالح التريث – في الأقل حيال هذا الأمر .[4]

2- إن مخاوف دول الجوار من انفصال جنوبي السودان يعد أمراً لا يمكن إغفال أهميته ، ذلك أن الانفصال ربما يلقي بظلاله على خريطة المنطقة برمتها ، لاسيما في ظل وجود جماعات انفصالية نشيطة داخل بعض دول الجوار مثل أوغندا وإثيوبيا .[5]

3- إن انفصال الجنوب ربما يسهم بقدر كبير في باقي السودان في الشمال إلى مزيد من التلاحم مع مصر ، الأمر الذي يؤدي بالنتيجة إلى خلق كيان قوي إقليميا في مواجهة الكيان الصهيوني وباقي الدول الأخرى .[1]

4- إن الولايات المتحدة الأمريكية تهدف إلى إضعاف السودان وتعطيل دوره على الصعيدين الوطني والقومي ، لذا فإن تصاعد مشكلات السودان

---

[3] مقابلة للباحث مع د. إبراهيم أبو خزام سفير الجماهيرية العربية الليبية في بغداد ، 2001/2/21م .

[4] حزب البعث العربي الاشتراكي ، قيادة قطر السودان ، مجلة الرسالة ، العدد 21 ، حزيران/ يونيو 2001م ، ص ص 26- 30 .

[5] إجلال محمود رأفت : العرب وأفريقيا ، في : حال الأمة العربية ، المؤتمر القومي السابع ،الوثائق – القرارات- البيانات ، آذار/ مارس 1997م ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، حزيران/ يونيو 1997م ، ص ص 204- 205 .

[1] جون قاي نوت يوه : مصدر سابق ، ص 153 وما بعدها .

واستمرارها أمر يخدم الولايات المتحدة الأمريكية كثيراً ، فالخيار الأمريكي كان وربما لا يزال يتجه إبقاء الحال على ما هو عليه ، أو ترتيب الأمور بما يخدم المصالح الأمريكية .[2]

وانطلاقا مما تقدم ، وفي إطار السعي الأمريكي للتدخل بالشأن السوداني وزعزعة استقراره ، قامت الولايات المتحدة الأمريكية بإثارة مشكلات المناطق القل حظاً أو المهمشة في جبال النوبة وآبيي وجبال الأنقسنا وجماعة البجا في شرقي السودان . فقد رددت الولايات المتحدة الأمريكية الاتهامات نفسها .

---

[2] الحوادث ، بيروت ، 1999/11/5م .

الفصل الثالث
المآخذ الأمريكية على مضامين
السياسة السودانية الخارجية

كان للولايات المتحدة الأمريكية تقييمها الخاص بالتوجهات الخارجية للحكومة السودانية ، فقد برزت علاقات السودان ببعض الأطراف الخارجية التي تقود معارضة سعي الولايات المتحدة الأمريكية لفرض هيمنتها على مقدرات المنطقة العربية ، ويبرز هنا الدور القومي التحرري الذي كان يقوم به العراق ، فقد أضحت علاقة السودان بالعراق أحد الأمور التي تثير قلق الإدارة الأمريكية .

وفضلاً عن ذلك فإن علاقات السودان بكل من ليبيا وإيران ذواتا الاختلاف الواضح مع الولايات المتحدة الأمريكية شكلت بدورها مآخذ أمريكية على سياسة السودان الخارجية في التسعينيات .

ولا ننسى كذلك علاقة السودان بالشخصيات والتنظيمات التي تعدّها الإدارة الأمريكية (إرهابية) . وكذلك موقف السودان من الصراع العربي – الصهيوني . فقد جاء المبحث الأول من هذا الفصل ليتناول علاقة السودان بالعراق ، وعالج المبحث الثاني علاقة السودان بإيران ، بينما انصرف المبحث الثالث إلى الاهتمام بعلاقات السودان مع ليبيا ، وجاء المبحث الرابع ليعالج علاقة السودان بالشخصيات والتنظيمات التي تعدّها الولايات المتحدة الأمريكية (إرهابية) ، إذ يمثل الذي يبرز اتهام الولايات المتحدة الأمريكية للسودان (بالإرهاب) .

أما المبحث الخامس فيبين موقف السودان من الصراع العربي- الصهيوني في ظل سعي الولايات المتحدة الأمريكية لتحقيق ما يسمى بـ (التسوية) بين العرب والكيان الصهيوني ، وتسريع عملية (التطبيع) بين هذا الكيان والأقطار العربية .

المبحث الأول

العلاقة السودانية مع العراق

لاقت علاقات السودان بالعراق طوال عقد التسعينيات مـن القـرن المنصرم اهتماماً غـير مسـبوق ، سواء من الدولتين طرفي العلاقة بسبب أوضاعهما المعروفة التي دفعـتهما إلى توطيـد العلاقـة بيـنهما ، أو من الأطراف الإقليمية والدولية الأخرى التـي ذهبـت إلى وضـع العلاقـات بـين السـودان والعـراق موضـع تمحيص ودراسة ، فقد تمكن البلدان على الرغم من ما تعرضا له مـن قيـود تمثلـت في العقوبـات الدوليـة المتلاحقة ، والحصار المحكم ، والاعتداءات المتلاحقة من بناء علاقة وصفتها مصادر مسؤولة بأنها متميـزة وممتازة .[1] وقد مثلت هذه العلاقة هاجساً لهذه الأطراف لاسيما الولايات المتحدة الأمريكية ، التي تعد ذلك من أهم المآخذ الأمريكية على سياسة السودان الخارجية .

وقد أضحى ذلك مدعاة لطرح أكثر من سؤال : لماذا تخرج العلاقة السودانية مع العراق عنـد الـبعض عن نطاق العلاقات التقليدية التي تنشأ بين أي دولتين ؟ ولماذا ينظر إليهـا بكـل هـذا الاهـتمام ؟ وتقـود الإجابة عن هذه الأسئلة إلى تتبع سياسات البلدين ، وموقع كل مـنهما عـلى خريطـة السياسـة الإقليميـة والدولية . فالسودان في إدراك الأطراف المعادية لحكومته يمثل بأيدلوجيته وسياسـاته خطـراً عـلى أوضـاع كثير من البلدان ولاسيما على الصعيد الإقليمي .[2]

أما العراق فقد ظل قبل إحتلاله عام 2003م في صراع متصل مع دوائر الاسـتعمار وركـائزه في الـوطن العربي ، وحسب بعض المصادر – فقد قاد العراق

---

[1] بشرى الشيخ دفع الـلـه ، سفير جمهورية السودان في بغداد ، مقابلة للباحث معه ، 2001/2/13م .

[2] بشأن ذلك ينظر ، د. منصور خالد : (مغامرات الترابي ...) ، مصدر سابق ، ص ص 125- 129 ؛ معتز سلامة : مصدر سابق ، ص ص 85- 89 .

وتشير بعض المصادر - إلى أن أحداث الخليج 1990م مثّلت نقطة مهمة في مسيرة العلاقة بين البلدين ، إذ أسهم الموقف السوداني في دفع هذه العلاقة إلى آفاق أكثر رحابة .[1] وعلى الرغم من وصف الرئيس البشير موقف السودان من تلك الأحداث بالمتوازن .[2] إلاّ أن دول التحالف الدولي وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية ، فضلاً عن المملكة العربية السعودية والكويت ، عدّته مؤيداً للعراق .[3] فأم المعارك أو (حرب الخليج الثانية) هي- حسب وصف البعض – من نمط الأحداث الكبرى الفريدة في التأريخ ، ولا تكمن فرادتها في أنها ليست من نمط معظم الحروب التي اندلعت في العالم الثالث خلال الحرب الباردة حسب ، وإنما لندرة أمثالها في تأريخ السياسة الدولية كذلك .[4] فهي أول حرب حضارية

= وفي المجال العسكري قدّم العراق للسودان مساعدات مختلفة ، فقد وقّع الطرفان برتوكولاً عسكرياً يتركز على مساعدة عراقية في إعادة هيكلة الجيش السوداني ، كما قدّم العراق منح تدريب وتأهيل الضباط السودانيين في بغداد . أما في المجال القضائي فقد وقّعت وزارتا العدل في البلدين في 1993/8/16 على اتفاق لتعزيز التعاون القضائي بينهما ، كما أتفق في نيسان/ أبريل 1995 على التعاون في المجالات القانونية وتبادل السجناء . وفي المجال التشريعي اتفق البلدان في كانون الثاني/ يناير 1995 في أثناء زيارة سعدي مهدي صالح رئيس المجلس الوطني العراقي سنتئذ للسودان على دعم وتطوير العلاقات على المستوى البرلماني والمجالات التشريعية . وفي مجال التعليم اتفق البلدان في حزيران/ يونيو 1996 على إعارة عدد من الأساتذة العراقيين للعمل في الجامعات السودانية ، كما استوعبت الجامعات العراقية أعداداً كبيرة من الطلاب السودانيين في جميع التخصصات سواء على مستوى الدراسات الأولية أو الدراسات العليا ، إذ بلغ عدد الطلاب في الدراسات العليا أكثر من 40 مبعوثاً . وأكدت مصادر مسؤولة أن هذه الاتفاقيات قد أطرت ضمن عمل اللجنة الوزارية العليا المشتركة التي كانت تعقد دوراتها بانتظام ، فقد كانت آخر هذه الدورات هي الدورة 12 في عام 1998 ، والدورة 13 في عام 1999 ، والدورة 14 في عام 2000 ، والدورة 15 في عام 2001 .

ينظر ، مقابلة الباحث مع السفير بشرى الشيخ دفع اللـه ، مصدر سابق ؛ مجلة الوقائع العراقية ، 2001/2/5م ، وقارن مع معتز سلامة : مصدر سابق ، ص 89 .

[1] د. عبد السلام بغدادي : السودان وأحداث الخليج 1990- 1998 ، دراسات ستراتيجية ، مركز الدراسات الدولية ، جامعة بغداد ، العدد 6 ، 1999م ، ص 12 وما بعدها .

[2] ينظر المقابلة مع الرئيس عمر البشير في : عوض عبده محمد ، مصدر سابق ، ص ص 43- 44 .

[3] معتز سلامة : مصدر سابق ، ص 87 .

[4] نقلا عن عدي صدام حسين : مصدر سابق ، ص 96 .

بين عالمي الشمال والجنوب في مرحلة ما بعد انتهاء الحرب الباردة .[5] لذا فقد ارتبط الموقف منها ولاسيما موقف الأطراف المعارضة للحرب ومن بينها السودان بدلالات عميقة دفعت أطراف العدوان للقيام بمحاولات الضغط المتواصلة على هذه الأطراف لتغيير مواقفها . فقد تعرض السودان إلى حملات إعلامية نتيجة لموقفه من العدوان الثلاثيني ضد العراق ، وقد حذّر الرئيس عمر البشير الأطراف التي تشن تلك الحملات .[6]

غير أنه لا يمكن الجزم بالقول إنّ موقف السودان من أحداث الخليج التي أعقبت الثاني من آب/ أغسطس 1990م جاء في مجمله مؤيداً للعراق ، ذلك أن هذا الموقف كان قد أنطوى على بعدين :[7]

الأول : يشير إلى ضرورة احترام المواثيق الدولية وميثاق جامعة الدول العربية وعدم حل المنازعات العربية عن طريق استخدام القوة ، وتبعاً لذلك فإن السودان لم يؤيد دخول القوات العراقية إلى الكويت ، وقد عبّر عن ذلك الرئيس عمر البشير في وقت مبكر من وقوع الأحداث :" قلنا إننا لا نؤيد العراق في اجتياحه للكويت " .[8]

أما الثاني : فقد حمل رؤية سودانية ثبت عليها السودان طوال السنوات التي أعقبت تلك الأحداث ، وهو ما أفصح عنه الرئيس عمر البشير بوضوح قائلاً :"...

---

[5] المهدي المنجرة : الحرب الحضارية الأولى ، مستقبل الماضي وماضي المستقبل ، الدار البيضاء ، عيون ، 1991م ،ص 69 وما بعدها .

[6] الثورة ، بغداد ، 1990/10/30م .

[7] د. عبد السلام بغدادي : (السودان وأحداث الخليج ...) ، مصدر سابق ، ص 112 .

[8] نقلاً عن المصدر نفسه . وقارن مع الحديث الذي أدلى به مصطفى عثمان إسماعيل وزير الدولة للشؤون الخارجية وقتذاك – إن بلاده لم تدعم العراق في حرب الخليج ، وإنها كانت ضد الاجتياح العراقي للكويت ، وأن كل ما قامت به بلاده هو أنها عارضت طريقة إخراج العراق من الكويت .

إنصات ، إذاعة مونت كارلو ، 1996/2/28م .

لكن في نفس الوقت نحن ضد الوجود الأجنبي في الخليج لأنه ... أمريكا على الأقل هي حليفة عدوّنا الصهيوني ، فلا يعقل أن نستعين بعدونا لحل مشاكلنا " .[9]

وتأسيساً على ما تقدم فقد تمحور الموقف السوداني باتجاه حل عربي جماعي ، لأن حل هذه المشكلة في رأي الرئيس البشير وحكومته يتطلب حلاً عربياً من دون تدخل أي جهات أجنبية ، وقد نالت دعوة السودان هذه موافقة القيادة في العراق ، وذلك غداة الزيارة التي قام بها الرئيس البشير إلى بغداد عقب اندلاع تلك الأحداث ، إذ أعلن الرئيس العراقي صدام حسين استعداده للالتزام بالحل العربي .[1] وقد جسد السودان موقفه خلال مؤتمر القمة العربي غير العادي الذي عقد في القاهرة يومي 9و1990/8/10م حينما أبدى السودان تحفظه على القرار الذي صدر من المؤتمر المذكور ، إذ تضمن ذلك القرار في الفقرة (6) منه دعوة صريحة للأقطار العربية للاستجابة لطلب المملكة العربية السعودية وأقطار الخليج العربي الأخرى لنقل قوات عربية لمساندة قواتها المسلحة . وقد ورد في النص الأصلي (لتنضم إلى القوات المسلحة الموجودة فيها) وهي كما هو معروف قوات أمريكية وأوربية أخرى .[2] وقد تواصل التناغم السياسي والتعاون الواسع بين البلدين طوال سنوات عقد التسعينيات .

ومهما يكن الأمر فإن العلاقات بين البلدين لم ترق للولايات المتحدة الأمريكية وحليفاتها في المنطقة ، فقد تعرض السودان إلى مساءلات أمريكية قدمتها لجنة من الكونغرس الأمريكي للدكتور حسن الترابي في أثناء زيارته للولايات المتحدة الأمريكية عام 1992م بشان تأييد بلاده لدخول القوات العراقية للكويت الأمر.[3]

---

[9] المقابلة مع الرئيس عمر البشير في : اليوم السابع ، باريس ، 1990/9/10م .

[1] د. عبد السلام بغدادي : (السودان وأحداث الخليج ...) ، مصدر سابق ، ص 113 .

[2] ينظر نص القرار في ، محمد حسنين هيكل : حرب الخليج أوهام القوة والنصر ، مركز الأهرام للترجمة والنشر ، مؤسسة الأهرام ، القاهرة ، 1992م ، ص 428 .

[3] ينظر محمد طه محمد أحمد : محاولة اغتيال الترابي – أسرار وخفايا ، دار الإعلام للطباعة والنشر ، الخرطوم ، (د.ت) ، ص 49 .

الذي يبين الحنق الأمريكي بسبب موقف السودان الرافض للعدوان على العراق . وفضلاً عن ذلك يعد موقف السودان من العدوان الثلاثيني ضد العراق أحد الأسباب التي حدت بالولايات المتحدة الأمريكية إلى إدراج السودان ضمن قائمة الدول التي ترعى الإرهاب . إذ رددت إذاعة صوت أمريكا على مدى يومين متتاليين 12- 1992/3/13م تصريحات الناطق الرسمي باسم وزارة الخارجية الأمريكي ريتشارد باوتشر التي مفادها : أن الإدارة الأمريكية قلقة من النظام القائم في السودان وعلاقاته الوثيقة مع دول ترعى الإرهاب مثل ليبيا وإيران والعراق .[4] وقد تعرض السودان إلى اتهامات عديدة من الولايات المتحدة الأمريكية والدول الغربية وبعض الأطراف العربية لاسيما مصر ، بوجود أسلحة وصواريخ عراقية في السودان .[5] بيد أن هذه الاتهامات وصفت من الجانب السوداني بالسخيفة ، فنقل مثل هذه الأسلحة أمر يصبح متعذراً في ظل وجود رقابة جوية وبحرية صارمة ضد العراق .[6] كما اتهمت الولايات المتحدة الأمريكية والكيان الصهيوني السودان بالتعاون مع العراق في مجال إنشاء صناعات للأسلحة الكيميائية في السودان . فضلاً عن اتهامه ببناء مصنع للصواريخ في ضواحي العاصمة الخرطوم تحت إشراف خبراء من كوريا الشمالية وبتمويل عراقي . وفضلاُ عن ذلك فقد كشفت بعض المصادر عن مفاوضات سرية تمت بين الحكومتين السودانية والأمريكية بدأت في العاصمة الكينية نيروبي ، ثم انتقلت إلى لندن حول عقد صفقة مصالحة بين البلدين ، إذ ورد ضمن المطالب الأمريكية من الحكومة السودانية توسيع دائرة التعاون لتشمل تقديم معلومات عن العراق ، ومدى إسهام الحكومة السودانية في مشروع الأسلحة المحظورة وتبادل التهريب بينها وبين بغداد .[1] بيد أن السودانيين حرصوا في ما يبدو على حصر تعاونهم في الجانب

---

[4] القادسية ، بغداد ، 1992/3/14م.

[5] الحرية ، تونس ، 1992/3/13م .

[6] مقابلة الباحث مع السفير بشرى الشيخ دفع اللـه ، مصدر سابق .

[1] الوطن العربي ، باريس ، 1999/3/19م .

الأصولي ، وعدم التورط في الأزمة العراقية – الأمريكية ، واعدين بكشف ما يملكون من معلومات عن العلاقة بين العراق وبعض التنظيمات الإسلامية وحتى أسامة بن لادن .[2]

يمكن القول إنّ سياسة البلدين (السودان – العراق) التي تقوم على قناعة راسخة بإبعاد المنطقة عن هيمنة القوى الكبرى ، وضرورة توظيف القدرات العربية لصالح النهوض الحضاري والإنساني للأمة العربية والإسلامية ، الأمر الذي يتقاطع كلياً مع أهداف وسياسات الدولة الأكبر في العالم – الولايات المتحدة الأمريكية – دفع بهذه الأخيرة إلى انتهاج أسلوب الاعتداء المباشر على كلا البلدين .[3] وقد أضحى ذلك مدعاة للتقارب والتعاون والتنسيق بينهما لمواجهة السياسات العدوانية التي تستهدفهما معاً .

إنّ مسيرة العلاقة بين السودان والعراق سارت خلال عقد التسعينيات بخطى متسارعة نحو رسم آفاق أكثر تعاوناً وفي المجالات كافة ، لاسيما في ظل توافر عوامل متعددة أسهمت في دفع هذه العلائق إلى الأمام ، فقد كان لوجود جالية سودانية كبيرة في العراق دور مؤثر في التفاعل الحي بين الشعبين الشقيقين ، وقد ساعدت القوانين العراقية آنذاك التي ساوت بين العرب وأشقائهم العراقيين انطلاقاً من الإيمان بوحدة أبناء الأمة العربية في خلق أجواء التفاعل وإزالة الحواجز الوهمية التي يسعى الاستعمار على فرضها وتكريسها على الأمة العربية بقصد تفتيتها .

---

[2] المصدر نفسه .

[3] د. عبد السلام بغدادي : الولايات المتحدة الأمريكية واستهداف الحلقات العلمية في الوطن العربي ، الجمهورية ، بغداد ، 2001/1/15م .

المبحث الثاني

العلاقة السودانية مع إيران

في إطار حركة السودان التفاعلية على الصعيد الخارجي ، برزت وبشكل واضح علاقات حكومة الإنقاذ الوطني منذ بدايات عقد التسعينيات مع حكومة الثورة الإسلامية في إيران ، فقد تصاعدت وتائر التعاون بين البلدين لتصل في مراحل متقدمة إلى درجة التحالف الستراتيجي .[1] وإن مثّلت إيران أحد المنافذ المهمة التي نجحت الحكومة السودانية في الوصول إليها سبيلاً لكسر العزلة الدولية والإقليمية التي فرضت على السودان ، فضلاً عن آمال الحكومة السودانية في الحصول على المساعدات الإيرانية لمواجهة المشكلات التي يعاني منها السودان سواء على صعيد الأزمة الاقتصادية أو على صعيد مشكلة جنوبي السودان .[2] إلاّ أن تلك العلاقة عدّت بمثابة أحد المآخذ الأمريكية على سياسات السودان الخارجية . ويشير تأريخ العلاقات السودانية الإيرانية إلى أن حكومة الإنقاذ لم تكن أول من فتح الباب أمام تواجد إيراني على الساحة السودانية ، إلاّ أن هذه العلاقات تميزت كثيراً عن العهود السابقة .على الرغم من أنها كانت قد شهدت في الأيام الأولى من تولي حكومة البشير مقاليد السلطة توتراً ملحوظاً بسبب قيام الإعلام الإيراني ببث تقرير مفاده أن الثورة السودانية من صنع الغرب . ويبدو أن ذلك جاء نتيجة التأييد الذي حظي به النظام السياسي الجديد في السودان من قبل بعض الأنظمة العربية ، ما دفع حكومة الرئيس البشير إلى

---

[1] وصف التقرير السنوي لوزارة الخارجية الإيرانية في عام 1996م دعم طهران لحكومة البشير بأنه يمثل أولى أولويات السياسة الخارجية الإيرانية . ينظر ، لواء. طه المجدوب : أزمة السودان والبعد الستراتيجي العسكري (ملف) السياسة الدولية ، القاهرة ، العدد 128 ، نيسان/ أبريل 1997م ، ص 124 .

[2] جعفر رائد : العلاقات العربية – الإيرانية وآثارها على الاستقرار داخل العالم العربي ، في : تحديات العالم العربي في ظل النظام العالمي الجديد ، مركز الدراسات العربي- الأوربي ، بيروت ، ط2 ، 1997م ، ص 289 .

سحب سفيرها من طهران .[3] وعلى أثر ذلك مرّت العلاقات بين البلدين بمرحلة من الركود الذي يدم طويلا ، فقد تحسنت العلاقات بشكل غير معلن في بادئ الأمر ، ويبدو - حسب بعض الآراء - أن النظام السياسي السوداني ظل يتحرّج من الإفصاح عن وجود علاقات طبيعية أو تعاون مع النظام الإيراني في ظل التوترات العديدة التي تعتري علاقات إيران بكثير من الأطراف العربية ولاسيما بعض دول الخليج العربي .[4] بيد أن السودان اتجه إلى توثيق علاقاته مع إيران على مستويات عدة اقتصادية وسياسية وعسكرية ، وقد تعزز التنسيق بين البلدين إلى الحد الذي - وصفه البعض - إنه توجه نحو تكوين محور جديد .[5]

وبدأت خطوات التنسيق السوداني - الإيراني بشكل معلن عندما قام الرئيس عمر البشير بزيارة طهران في كانون الأول/ ديسمبر 1990م بناءً على دعوة رسمية وجهت له من نظيره الإيراني علي أكبر هاشمي رافسنجاني .[1] وبلغ التنسيق بين البلدين ذروته مع زيارة الرئيس الإيراني رافسنجاني إلى الخرطوم في 1992/12/12م على رأس وفد كبير ، إذ تم التوقيع على عدد من اتفاقيات التعاون بين البلدين شملت مجالات متعددة ، ففي الجانب الاقتصادي تم الاتفاق على حجم للتبادل التجاري يصل إلى أكثر من 300 مليون دولار سنوياً ، وتم بموجبه تزويد السودان بنحو 100 ألف طن من النفط الإيراني شهرياً وبأسعار

---

[3] ورد في تصريح ناطق رسمي سوداني باسم مجلس قيادة الثورة : إن على إيران أن تفهم إجراء السودان بسحب سفيرها من طهران ، وأن تقوم فوراً بإصلاح الخطأ الذي ارتكبته تجاه السودان . وأضاف : إن السودان قطر عربي يتمسك بكرامته ولا يفرّط بحقوقه ولا يسمح بأن يتطاول عليه أحد .

ينظر ، د. عبد السلام بغدادي : السياسة الإيرانية المعاصرة تجاه السودان ، دراسات دولية ، مركز أبحاث الجمهورية ، بغداد ، العدد 1 ، 1992م ، ص 18 ؛ عبد الوهاب الأفندي : مصدر سابق ، ص 194 .

[4] د. عبد السلام بغدادي : المصدر نفسه ، ص 18 .

[5] مثلا ، د. صلاح سالم زرنوقة : النظام السوداني من منظور علاقاته مع إيران ، (ملف) السياسة الدولية ، القاهرة ، العدد 128 ، نيسان/ أبريل 1997م ، ص 97 . وقارن مع : الوطن العربي ، باريس ، تشرين الثاني/ نوفمبر 1994م ، ص 23 .

[1] الجمهورية ، بغداد ، 1990/12/12م .

خاصة ، مقابل تزويد إيران بالماشية واللحوم السودانية ، وتم الاتفاق كذلك على إرسال وفد من الخبراء الإيرانيين للعمل في مجال التنقيب عن النفط في السودان .[2] أما الجوانب الأخرى فقد تم في عام 1995م الاتفاق على آلية جديدة لتنفيذ الاتفاقيات المتعثرة فيها ، ففي الجانب الأمني حصلت إيران على تسهيلات في ميناء بورتسودان لأغراض التموين والإمداد ، وبالمقابل حصل السودان على التزام أمني إيراني بإمداد السودان بأنواع مختلفة من الأسلحة تضمنت طائرات ميغ مستعملة ، وطائرات هليوكوبتر ، وقطع مدفعية ورادارات وجسور متحركة ، كما موّلت إيران صفقة للسلاح بين السودان والصين بلغت نحو 300 مليون دولار ، فضلاً عن توفير منح إيرانية لتدريب نحو 100 من الضباط السودانيين في المعاهد العسكرية الإيرانية .[3] وفي الجانب الثقافي تم افتتاح مركز ثقافي إيراني في السودان .[4] وعلى الرغم من التعاون والتنسيق الكبير بين البلدين إلاّ أن علاقاتهما لم تكن دائماً على قدر من الدفء المتصور ، فقد انتقدت إيران بعض خطوات الحكومة السودانية مثل استقبال السودان للبابا يوحنا بولس الثاني عام 1994م ، وكذلك وضع قيود على حرية حركة الجهاد الإسلامي الأرتيرية المدعومة من إيران* وقد بدت مثل تلك الخلافات واضحة بعد بروز الصراع بين جناحي السلطة في السودان (البشير – الترابي) ، فبعدما كان حسن الترابي سبباً في تمتين العلاقة مع إيران عاد ليصبح شخصاً غير مرغوب فيه لدى إيران منذ أن تجرّأ على التشكيك في الزعامة الدينية لآية الله علي خامنئي الزعيم الروحي للثورة الإسلامية في إيران .[5]

---

[2] التقرير الإستراتيجي العربي ، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية ، القاهرة ، 1996م ، ص ص 114- 115 .

[3] التقرير الإستراتيجي العربي ، المصدر نفسه ؛ جعفر رائد : مصدر سابق ، ص 289 .

[4] د. عبد السلام بغدادي : (السياسة الإيرانية ...) ، مصدر سابق ، ص 18 .

* تضمنت تلك القيود ، وقف نشاطات الحركة في مناطق شرقي السودان المتاخمة للأراضي الأرتيرية ، وإغلاق مكاتب الحركة في الخرطوم . ينظر ، التقرير الإستراتيجي العربي ، مصدر سابق ، ص 115 .

[5] الوطن العربي ، مصدر سابق ، ص 23 .

ومهما يكن الأمر فقد مثّل المتغير الإيراني أحد أبرز مآخذ الولايات المتحدة الأمريكية تجاه السودان ، إذ تنظر الإدارة الأمريكية إلى التقارب السوداني – الإيراني كخطر يهدد ترتيبات ومصالح الولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة ، فالطرفان في التقييم الأمريكي يهددان الأمن والاستقرار في المنطقة ، لذا تجئ سياسة الولايات المتحدة الأمريكية تجاه السودان وإيران في إطار خطتها لمجابهة ما يسميه الغرب عموماً بالأصولية الإسلامية ، إذ لا تخفى أهداف السياسة الخارجية الإيرانية منذ عام 1979م التي يأتي في طليعتها تصدير الثورة الإسلامية .[1] ويأتي التحرك الإيراني تجاه السودان – حسب آراء - سبيلا لتكوين قاعدة لإيران في السودان تنطلق من خلالها صوب دول عربية وأفريقية ، ولاسيما دول شمالي وشرقي أفريقيا مثل مصر* وتونس والجزائر وتشاد وسواها ، وقد كشفت الأحداث اللاحقة عن مسعى إيراني لإقامة أنظمة حكم مشابهة إن لم تكن تابعة في هذه الدول .[2] كما تقول آراء أخرى – إن إيران تسعى لجعل وجودها في السودان نقطة ارتكاز لها باتجاه الضغط على السعودية ودول الخليج العربي من ناحية الغرب ، أي وضع دول الخليج العربي بين فكي كماشة إيرانية من الشرق والغرب ، لاسيما في ظل استبعاد إيران من المشاركة في الترتيبات الإقليمية أو شبه الإقليمية في منطقة الخليج العربي .[3] مثل (إعلان دمشق) الذي انبثق بين دول الخليج العربي الست وكل من مصر وسوريا بعيد وقف العمليات العسكرية التي شنها الحلف الثلاثيني ضد العراق ، إذ تضمن الإعلان المذكور

---

[1] د. عبد اللـه الشيخ : مصدر سابق ؛ د. عبد القادر محمد فهمي : الصراع الدولي وانعكاساته على الصراعات الإقليمية ، بيت الحكمة ، بغداد ، 1990م ، ص 254 .

* سيرد ذلك بالتفصيل لاحقاً .

[2] الوطن العربي ، باريس ، 1998/8/21م ، ص 26 .

[3] مثلاً ، د. عبد السلام بغدادي : (السياسة الإيرانية ...) ، مصدر سابق ، ص 19 .

أسساً ومبادئ لبناء نوع من التحالف والتنسيق بين الأعضاء الثمانية .[4] فإيران – حسبما ترى آراء – تشكل خطراً كامناً للتوازن الذي تميل الولايات المتحدة الأمريكية إلى تطبيقه في المنطقة ، وذلك لأن إيران تتوافر على قوة كبيرة ، الأمر الذي يمكنها من معارضة الترتيبات الأمريكية في الشرق الأوسط ولاسيما منطقة الخليج العربي .[5] وتجدر الإشارة هنا إلى دأب إيران على زعزعة استقرار دول الخليج العربي عبر سجل إيراني حافل بالخلافات بينها وبين هذه الدول من ناحية ، وتدخل إيران لخلق الوقيعة بين دول الخليج العربي من ناحية أخرى ، ففضلاً عن خلافات إيران مع كل من المملكة العربية السعودية ودولة الإمارات العربية المتحدة ، يشار إلى دور إيراني بارز في الخلاف الحدودي الذي كان قائماً بين قطر والبحرين .[6]

وقد زادت آراء الدكتور حسن الترابي بشأن بلدان الخليج العربي من المخاوف على مستقبل هذه البلدان من التقارب السوداني – الإيراني .[7]

فضلا عن ذلك فإن اندفاع إيران تجاه السودان تفسره مؤشرات الأزمات التي تكررت في مسيرة علاقات إيران بسوريا ، فقد مرت العلاقات بينهما بأزمتين

---

[4] بشان تفاصيله ينظر ، د. قحطان أحمد سليمان و(آخرون) : النتائج السياسية المترتبة على الحرب العدوانية ضد العراق ، في : حرب الخليج ، منشورات الجمعية العراقية للعلوم السياسية ، بغداد ، العدد 4 ، تشرين الأول/ أكتوبر 1992م ، ص ص 182- 186 .

[5] مثلاً ، مي شرتوني : التوازن الجيوبولتيكي الدولي بعد تفكك الإتحاد السوفيتي وتأثيراته على السلام والأمن في العالم العربي ، في : تحديات العالم العربي في ظل النظام العالمي الجديد ، مركز الدراسات العربي- الأوربي ، بيروت ، ط2 ، 1997م ، ص 309 .

[6] د. محمد سعد أبو عامود : واقع العلاقات السعودية- الإيرانية ، رؤية مستقبلية ، السياسة الدولية ، القاهرة ، العدد 141 ، تموز/ يوليو 2000م ، ص ص 152- 157 .

[7] نقلت بعض المصادر قول الترابي حول المملكة العربية السعودية مثلاً : على الرغم من عمق جذور العائلة الملكية في المجتمع بالمصاهرات والإمتيازات والهبات السخية فإن الملك في حيرة من أمره . وأضاف : لا أقول النظام سيتغير غداً أو بعد غد ولكن العملية التغيرية تجري على قدم وساق لتحقق أهدافها عاجلا أو آجلا . وحول الكويت يقول الترابي : الكويت دولة غنية حيث عائلة حاكمة مبذّرة سيئة السلوك .
د. منصور خالد : (مغامرات الترابي ...) ، مصدر سابق ، ص 127 .

حادثتين جوهرهما استئناف المفاوضات السورية مع الكيان الصهيوني من ناحية ، وهو ما يتناقض والسعي الإيراني في تشكيل جبهة لرفض مسيرة التسوية بين بعض الأقطار العربية والكيان الصهيوني عبر التحالف مع بعض القوى الرئيسة في المنطقة ولاسيما القوى الأصولية في العالم العربي .[1] وكذلك إدانة دول إعلان دمشق المتكررة لموقف إيران من قضية جزر الإمارات العربية التي تحتلها إيران من جهة ثانية .[2]

ولا يمكن إغفال التقارب السوري – العراقي الذي برز عام 1998م كمتغير يجعل إيران تتحسب للتعامل مع هذا الواقع الجديد ، وتذهب في طريق تعزيز علاقاتها بالسودان ، لاسيما وأن إيران سعت من جانبها لإبعاد السودان عن العراق .[3]

وعلى صعيد التحرك الإيراني تجاه أفريقيا ولاسيما في شرق القارة ووسطها ، فإن إيران تمضي قدماً في تنفيذ ستراتيجيتها في تلك المنطقة ، وقد برهنت جولة الرئيس هاشمي رافسنجاني الأفريقية في أيلول/ سبتمبر 1996م على ذلك ، وقد شملت تلك الزيارة إلى جانب السودان ، دول أوغندا وكينيا وجمهورية جنوب أفريقيا وموزمبيق .[4]

---

[1] مي شرتوني : مصدر سابق ، ص 309 .

[2] نيفين مسعد : العرب وإيران ، في : حال الأمة العربية ، المؤتمر القومي العربي السابع ، الوثائق ، القرارات ، البيانات ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، حزيران/ يونيو 1997م ، ص 192 .

[3] د. عبد السلام بغدادي : (السياسة الإيرانية ...) ، مصدر سابق ، ص 19 .

[4] أسفرت هذه الجولة عن الاتفاق مع جنوب أفريقيا على زيادة حجم التبادل التجاري بينهما ، علماً بأن جنوب أفريقيا تغطي نحو 65% من احتياجاتها النفطية من إيران بقيمة (1,1) مليار دولار سنوياً ، فيما تصدر جنوب أفريقيا لإيران سلعاً قيمتها (32,5) مليون دولار سنوياً ، وطرح رافسنجاني فكرة تخزين النفط الإيراني في جنوب أفريقيا تحسباً لأي حصار بحري محتمل ، فضلاً عن الحصول على تسهيلات في موانئ جنوب أفريقيا ، ووقعت إيران اتفاقاً آخر مع موزمبيق لتحويل القاعدة العسكرية الموزمبيقية في بوانا إلى أكاديمية عسكرية يدرب فيها المتخصصون الإيرانيون الضباط الموزمبيقيين والأفارقة عموماً ، كما وقعت إتفاقاً لتصدير النفط إلى كينيا . ينظر ، نيفين مسعد : مصدر سابق ، ص ص 194- 195 .

وفي ظل كل هذا الحراك الإيراني لا تخفى العلاقات المتوترة بين الولايات المتحدة الأمريكية وإيران إلى الحد الذي لاح معه احتمال توجيه ضربة عسكرية أمريكية إلى إيران في نهايات 1997م ، ولاسيما بعد فشل سياسة الاحتواء المزدوج (Dual Containment) التي أقرتها الولايات المتحدة الأمريكية ضد كل من العراق وإيران .[5] وكذلك إصدار قانون داماتو الخاص بتقييد الاستثمارات الأجنبية في إيران .[6]

لقد كان ثمرة التقارب الإيراني – السوداني إدراج السودان من قبل الإدارة الأمريكية منذ عام 1993م ضمن قائمة الدول التي ترعى الإرهاب الدولي ، إذ لم تتردد الأوساط الأمريكية في الإشارة إلى الخطر الأكبر وهو إيران .[1] وتخشى الولايات المتحدة الأمريكية من الوجود الإيراني في السودان ، إذ كشفت بعض المصادر عن وجود اتفاقيات سرية بين إيران والسودان بشان تدريب عناصر مسلحة في الأراضي السودانية في عدد من معسكرات التدريب التي فاق عددها الـ 20 معسكراً ، وقد قدّرت بعض المصادر عدد أفراد الحرس الثوري الإيراني في السودان آنذاك بنحو 5 آلاف عنصر ، في حين لم يتجاوز هذا الرقم المئات

---

[5] د. صلاح المختار : سياسة الاحتواء المزدوج بين الوهم والحقيقة ، (دراسة نقدية) ، شؤون سياسية ، بغداد ، العدد 3 ، 1994م ، ص 10 وما بعدها .

[6] صدر هذا القانون في آب/ أغسطس 1996م ، بموافقة الكونغرس الأمريكي ومؤداه حرمان الشركات التي تتعاون مع إيران من دخول السوق الأمريكية أو الحصول على ضمانات تزيد على 10 ملايين دولار في السنة من بنك الاستيراد والتصدير الأمريكي ، وكذلك حظر الاشتراك بالعقود الحكومية أو الاتجار بالسندات التي تصدرها الخزانة الأمريكية ، فضلاً عن إمكان منع مسؤولي هذه الشركات من دخول الأراضي الأمريكية ، وذلك بهدف إضعاف الاستثمار الأجنبي سبيلاً لتحقيق محاصرة واحتواء إيران وإضعافها اقتصادياً .

ينظر ، سفير أحمد طه محمد : إيران بين التكتلات الإقليمية والتحولات الدولية ، السياسة الدولية ، القاهرة ، العدد 127 ، كانون الثاني/ يناير 1997م ، ص 213 ؛ روبرت بلليترو : الإتجاه المحتمل لسياسة العقوبات الأمريكية ضد إيران ، الحياة ، لندن ، 2001/1/21م .

[1] الوفد ، القاهرة ، 1993/8/24م .

حسب التقديرات الأمريكية ، ويعد ذلك في نظر الإدارة الأمريكية أن السودان يقدم الملاذ الآمن للإرهابيين من إيران ودول أخرى .[2]

وقد استفسرت الإدارة الأمريكية من الحكومة السودانية عن طبيعة العلاقات بين طهران والخرطوم في ضوء زيارة الرئيس الإيراني علي أكبر هاشمي رافسنجاني للسودان في 1991/12/13م ، إذ تراقب الإدارة الأمريكية تطور هذه العلاقات عن كثب لمعرفة مضاعفاتها على الدول المجاورة للسودان سواء في حوض النيل ولاسيما مصر ، أو على الدول الأفريقية المطلة على البحر الأحمر في منطقة القرن الأفريقي وسواها . وقامت الإدارة الأمريكية بإجراء مشاورات مع الدول المعنية لتقييم الوضع الناتج عن دخول إيران إلى الساحة الأفريقية عن طريق السودان .[3] وتعبيراً عن القلق الأمريكي حيال العلاقات السودانية – الإيرانية طلبت الإدارة الأمريكية من الحكومة السودانية إبعاد السفير الإيراني في الخرطوم ماجد كمال الذي أوردت بصدده بعض التقارير الأمريكية معلومات تفيد بتورطه في حادث الاستيلاء على السفارة الأمريكية في طهران عام 1979م ، كما نقل عن دبلوماسي أمريكي في الخرطوم أن السفير المذكور كان قد عمل في بيروت خلال عقد الثمانينيات وكان أحد مؤسسي حزب الله الموالي لإيران ، وأسهمت بعثته في العملية الانتحارية التي قتلت نحو (241) من أفراد مشاة البحرية الأمريكية في بيروت .[4] بيد أن الحكومة السودانية رفضت الطلب الأمريكي واصفة ذلك بأن فيه مساس بسيادة السودان .[5]

كما وجهت لجنة في الكونغرس الأمريكي مجموعة من الاستفسارات للدكتور حسن الترابي في أثناء زيارته التي سبقت الإشارة إليها للولايات المتحدة

---

[2] الوفد ، المصدر نفسه ؛ الوطن العربي ، مصدر سابق .

[3] الحياة ، لندن ، 1992/1/7م .

[4] الحياة ، المصدر نفسه ؛ محمد طه محمد أحمد : مصدر سابق ، ص ص 18- 19 .

[5] الحياة ، لندن ، 1993/7/24م .

الأمريكية عام 1992م حول طبيعة علاقات السودان بإيران .[6] مما تقدم يتضح أن العلاقات السودانية – الإيرانية قد استدعت المخاوف الأمريكية بسبب التهديد الذي يمكن أن يتولد من مثل هذا التقارب ضد ركائز وحلفاء الولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة سواء مصر أو السعودية أو جيران السودان في شرقي أفريقيا ، لاسيما وأن الولايات المتحدة الأمريكية كانت تثير الاتهام ضد السودان وإيران بتقديم الدعم إلى أحد رموز الحرب الأهلية في الصومال محمد فرح عيديد .[7] فضلاً عن الدعم الذي يقدمانه إلى حركة الجهاد الإسلامي الأرتيرية وجبهة الأرومو الإثيوبية .[1] إن الشكوك التي تنتاب الولايات المتحدة الأمريكية من علاقات السودان بإيران تأتي ضمن مخاوفها من تنامي المد الإسلامي الأصولي من جهة ، والخشية على مصالحها الحيوية وخططها الآنية والمستقبلية في المنطقة العربية والقارة الأفريقية من جهة أخرى .

---

[6] محمد طه محمد أحمد : مصدر سابق ، ص ص 45- 46 .

[7] الوفد ، القاهرة ، مصدر سابق .

[1] لتفاصيل ذلك ينظر ، إدريس أبعري : أرتيريا ورهان الإسلام السياسي- حركة الجهاد الإسلامي نموذجاً ، مركز الدراسات السودانية ، القاهرة ، 1998م ، (عرض) عاصم المشرف : السياسة الدولية ، القاهرة ، العدد 135 ، كانون الثاني/ يناير 1999م ، ص ص 304- 305 .

المبحث الثالث

العلاقة السودانية مع ليبيا

تكتسب علاقة السودان مع ليبيا أهمية كبيرة للطرفين ، إذ يفصح إدراك كل منهما للآخر عن أهمية هذه العلاقة ، وتفيد آراء – أن للسودان خصوصية في السياسة الليبية لاعتبارات عديدة أهمها :[1]

1- بحكم الجوار فإن كل بلد يمثل عمقاً ستراتيجياً حقيقياً للبلد الآخر .

2- إن السودان قطر عربي ذو خاصية فريدة تتمثل في طابعه العربي – الأفريقي .

3- إن السودان يتوافر على إحدى أهم الثروات الرئيسة للأمة وهي المياه .

4- إن السودان بلد عربي يقوم على التنوع العرقي والديني ، ويمثّل ذلك حساسية كبيرة ينبغي تقديرها .

وقد شهدت العلاقة بين البلدين أنماط مختلفة من التفاعل جسدتها سنوات التقارب الودّي التي تخللتها مراحل التراجع أو القطيعة الكاملة . ويشير تأريخ العلاقات بين البلدين إلى دور الظروف الداخلية والإقليمية والدولية في التأثير على مجريات هذه العلاقات . فعند مجئ الرئيس السوداني السبق جعفر نميري إلى الحكم أثر انقلاب 1969/5/25م متحالفاً مع الشيوعيين وبعض القوميين العرب ، وأبدى انحيازاً واضحاً تجاه المعسكر الشرقي وقتذاك ، تم اتخاذ خطوات ايجابية لتحقيق الوحدة مع مصر وليبيا .[2] بيد أن فرص تحقيق تلك الوحدة ضاقت بعد أن نجح النميري في التوصل لاتفاقية أديس أبابا مع المتمردين الجنوبيين عام 1972م الذين طالبوا حينها بإبعاد السودان عن الأقطار العربية ، كما أسهم التحول الحاد للرئيس جعفر نميري من المعسكر الشرقي إلى المعسكر

---

[1] د. إبراهيم أبو خزام : مقابلة الباحث معه ، مصدر سابق .

[2] عبد الوهاب الأفندي : مصدر سابق ، ص ص 190- 192 .

الغربي عقب نجاحه في إجهاض الانقلاب الشيوعي ضده عام 1971م في تراجع العلاقة مع ليبيا .[3] بعد سقوط نظام الرئيس جعفر نميري عام 1985م ، سعى الحكم الانتقالي بقيادة عبد الرحمن سوار الذهب 1985- 1986م ، ومن بعده الحكومة الديمقراطية المنتخبة برئاسة الصادق المهدي إلى إعادة التوازن لعلاقات السودان الخارجية ، ومن جانبها فإن القيادة الليبية بادرت إلى تشجيع الحكم الجديد في السودان ، وقدمت له الدعم الاقتصادي والعسكري .[1] وبمجئ حكومة الإنقاذ الوطني عام 1989م تواصلت العلاقة بين البلدين ، لاسيما وأن هناك حزمة من نقاط التشابه التي أسهمت في التقارب بينهما ، مثل معاداة الغرب ، والحصار المفروض على البلدين ، فضلاً عن تبني نظام اللجان الشعبية ، وأخذت علاقة البلدين في التنامي المضطرد منذ حزيران/ يونيو 1991م ، حينما أتفق الرئيس البشير والعقيد معمر القذافي في الخرطوم على بحث خطوات تحقيق الوحدة الاندماجية و/أو التكامل بين البلدين .[2] بيد أن التراجع بدأ يعتري علاقة

---

[3] كان للرئيس نميري سجل حافل بالعداء مع ليبيا بسبب التوجهات المختلفة للبلدين ، فقد اتقد النميري سياسة العقيد القذافي التي تميل إلى المعسكر الشرقي آنذاك ، وتخوفه من النفوذ السوفيتي الكبير في ليبيا ، وعدّه تهديداً للسودان ، كما أعرب عن تخوفه من الوجود العسكري الليبي في تشاد إبان مشكلة شريط أوزو بين ليبيا وتشاد ، وأعرب أنه غير راغب في الدخول في الإمبراطورية الإسلامية التي يدعو لها القذافي . وقد كان التوتر بين البلدين مثار اهتمام الولايات المتحدة الأمريكية التي قدمت دعماً عسكرياً متواصلاً لكل من مصر والسودان لمواجهة تهديدات سوفيتية ليبية ضدهما ، تضمن تجهيز البلدين بأنواع مختلفة من الأسلحة ، وإجراء مناورات عسكرية مشتركة مع الولايات المتحدة الأمريكية ، فضلاً عن طائرتي إنذار مبكر (أواكس) لمراقبة الحدود المصرية – السودانية – الليبية . وعند زيارة زعيم التمرد الجنوبي إلى ليبيا عام 1984م تم الاتفاق على التنسيق بين ليبيا والتمرد السوداني من أجل الإطاحة بنظام الرئيس جعفر نميري .

جون قاي نوت يوه : مصدر سابق ، ص ص 211- 217 ؛ السياسة ، الكويت ، 1981/9/17م ؛ التقرير ، نشرة خاصة نصف شهرية تصدر عن مؤسسة ساتلايت بلوط ليمتد ، قبرص ، 1988/4/15م .

[1] سبق وأن قدمت ليبيا دعماً لوجستياً للقوات التي شكلتها الجبهة الوطنية المعارضة (الشريف حسين الهندي والصادق المهدي) واستخدمتها لإسقاط حكم الرئيس نميري عام 1976م ، إذ تمكنت هذه القوات من دخول الخرطوم وخوض القتال لمدة ثلاثة أيام ، بيد أن محاولتها انتهت إلى الفشل .

ينظر ، عبد الوهاب الأفندي : مصدر سابق ، ص 192 .

[2] معتز سلامة : مصدر سابق ، ص 88 .

البلدين على أثر الاتهامات التي أثارتها ليبيا بشأن التنسـيق بـين الجبهـة الإسـلامية القوميـة في السـودان والأخوان المسلمين في ليبيا ، فقد نقلت بعض المصادر – أسماء عناصر إسلامية ليبية (فـايز محمـد و عـلي رمضان و كمال الشامي) كانت قد عقدت اجتماعاً مع قيادات في الجبهة الإسلامية القومية للتشاور حول مستقبل الإسلام في ليبيا ، وكان لهذه العناصر قيادة معسكرات للتدريب في منطقة (قوز رجب) في شرقي السودان .[3] ويبدو أن الهواجس الأمنية الليبيـة كانـت تغـذيها الاسـتخبارات المصريـة ، هـذا فضـلاً عـن الديون الليبية المتراكمة على السودان والتي تجاوزت نصف مليار دولار .[4] قد ألقت بظلالها على العلاقة بين الطرفين . وعلى الرغم من الكوابح المعرقلة لمسيرة علاقات السودان وليبيا التي يشخصها البعض بعدم تفهم البيروقراطية في البلدين لأهمية هذه العلاقات ، إلاّ أن الطرفـان يصـفانها بالمتناميـة .[5] والواقـع أن ليبيا – حسب بعض المصادر – كانت ترى أن الإنجاز ينبغي أن يكون أكبر من ذلك حتى يـتمكن البلـدان من تعضيد دور الأمة العربية في مواجهة التحديات الخطيرة التي تمر بها المنطقة العربية بعامة .[6] وعـلى الرغم من اللقاءات المتكررة والزيارات المتبادلة لقادة البلـدين في كثـير مـن المناسـبات ، وتبـادل الوفـود الرسمية والشعبية ، وكذلك الدور الليبي في الوساطة لحل الخلافات بين السودان وبعض جيرانـه [7] فضـلاً عن موقف السودان المؤيد لليبيا بشأن قضـية لـوكربي وتـداعياتها ، إلاّ إن العلاقـة بـين البلـدين مـرّت في ظروف حرجة نجم عنها توقف ليبيا عن تزويد السودان بالنفط ، وقامت بترحيل آلاف

---

[3] د. منصور خالد : (مغامرات الترابي ...) ، مصدر سابق ، ص 127 .

[4] التقرير الإستراتيجي السنوي ، مركز الدراسات الإستراتيجية ، الخرطوم ، 1996م ، ص 130 .

[5] مقابلة الباحث مع د. إبراهيم أبو خزام ، مصدر سابق .

[6] المصدر نفسه .

[7] قامت ليبيا مثلاً بالتوسط بين السودان وأوغندا من جانب ، ودعمت الوساطة التي قامت بها قطر بين السودان وأرتيريا من جانب آخر . ينظر ، عبد العظيم إسماعيل : العلاقات السودانية – الأرتيرية ومحاولات تعزيز الأمن والاستقرار في منطقة القرن الأفريقي والبحر الأحمـر ، أوراق أفريقية ، مركز الدراسات الدولية ، جامعة بغداد ، العدد 10 ، آب/ أغسطس 1999م ، ص ص 1- 4 .

السودانيين العاملين فيها إلى بلادهم .[1] بيد أن ذلك يعد مواقف عارضة لا تلغي رغبة البلـدين في تنميـة العلاقات ، وتجاوز مثل هذه العقبات . وقد ظلت علاقة السودان مـع ليبيـا تلقـي بظلالهـا عـلى علاقاتـه بالولايات المتحدة الأمريكية التي كانت تعد ليبيا دولة داعمة للإرهاب الدولي . وقامت الولايات المتحدة الأمريكية عام 1986م بعدوان عسكري جوي على ليبيا ، كما حذّرت رعاياها من السفر إلى ليبيـا .[2] وقـد عبّر الناطق الرسمي لوزارة الخارجية الأمريكية ريتشارد باوتشر الذي سبقت الإشارة إليه عن قلـق بـلاده من النظام السوداني وعلاقاته الوثيقة مع دول ترعى الإرهاب الدولي مثل ليبيا وإيران والعراق . وتنطلـق حساسية الموقف الأمريكي القلق من تنامي العلاقة بين السـودان وليبيـا مـن مجمـل التفكـير والتخطـيط الأمريكي وتوجهاته في المنطقة العربية والقارة الأفريقية . فالسودان وليبيا بلدان عربيان مسـلمان ، وعـلى الرغم من صغر البلدين وضعف إمكانياتهما ، إلاّ إن الولايات المتحدة الأمريكية تـرفض تنـامي العلاقـات بينهما ، لأنها تـدخل ضـمن نطـاق توحيـد وتنميـة القـدرات العربيـة والإسـلامية سـبيلاً لخـوض الصراع الحضاري ضد الغرب والولايات المتحـدة الأمريكيـة ، فالسياسـة الأمريكيـة القائمـة عـلى وراثـة السياسـة البريطانية القديمة ، لا تـزال تعتمـد المبـدأ التقليـدي المعـروف (فـرّق تسـد) Divide And Rule.[3] أمـا أفريقياً فإن السودان وليبيا بلدان قريبان مـن منـاطق الصراع الـرئيس بـين الولايـات المتحـدة الأمريكيـة والقوى الأوربية التقليدية في أفريقيا ، إذ إن الولايات المتحدة الأمريكية حديثة العهد بأفريقيا ، وتسـعى إلى توسيع نفوذها على حساب القوى الأوربية الأخرى ، لاسيما فرنسا .[4] وبما أن السودان وليبيـا يـدركان طبيعة التوجه الأمريكي ويقومان

---

[1] التقرير الإستراتيجي 1996م ، مصدر سابق ، ص 35 .

[2] الدستور ، لندن ، 1990/4/2م .

[3] مقابلة الباحث مع د. إبراهيم أبو خزام ، مصدر سابق .

[4] بشأن التنافس الأمريكي- الفرنسي في أفريقيا ينظر ، د. إبراهيم أبو خزام : (الولايات المتحدة الأمريكية ...) ، مصدر سابق ، ص ص 73 – 79 .

بالمقابل بدور أفريقي قوامه نشر الدين والثقافة العربية الإسلامية في الدول الأفريقية جنوب الصحراء ، فإن الولايات المتحدة الأمريكية تسعى لتحجيم دور كل من البلدين .[5] وجاء الرفض الأمريكي للمبادرة الليبية – المصرية المشتركة لتحقيق الوفاق الوطني في السودان * في سياق هدفها بعدم السماح لليبيا بأداء دور إيجابي في السودان سواء كان هذا الدور منفرداً أو بالاشتراك مع مصر ، لأن الولايات المتحدة الأمريكية تدرك قدرة هذه المبادرة على إيجاد حل للصراع السوداني – أو عدم تناميه في الأقل – مع وجود قناعة أمريكية ربما بعدم جدوى مبادرة منظمة الإيقاد التي ستبقي الصراع قائماً ليكون للولايات المتحدة الأمريكية الدور الأساس في التدخل في السودان . ومن هنا ربما فهمنا حقيقة الموقف الأمريكي من العلاقات السودانية – الليبية .

---

[5] مقابلة الباحث مع د. إبراهيم أبو خزام ، مصدر سابق . وحول الانغماس الليبي في أفريقيا ينظر ، بدر حسن شافعي : سياسة ليبيا تجاه أفريقيا في التسعينيات ، السياسة الدولية ، القاهرة ، العدد 140 ، نيسان/ أبريل 2000م ، ص ص 109- 112 .

*** هي مبادرة ليبية في الأصل هدفها تحقيق مصالحة وطنية سودانية للخروج من مأزق التوتر والصراع والحرب الأهلية ، وقد انضمت مصر لهذه المبادرة إذ رحبت ليبيا بذلك ، وتقول آراء – إن انضمام مصر للمبادرة يأتي في إطار التنافس المصري – الليبي حول السودان ، بيد أن مصادر ليبية تؤكد – أن ليس لليبيا مصالح في السودان تتناقض مع المصالح المعروفة لمصر فيه ، وتنطلق ليبيا من سياسة قومية لصالح السودان ومصر معاً ، فاستقرار السودان يمكنه من القيام بدوره الوطني والقومي ، كما أن الإضرار بالسودان ينعكس سلباً على مصر والعكس صحيح ، لاسيما وأن الحصار المفروض على ليبيا والسودان الهدف منه – فضلا عن إضعاف البلدين - الإضرار بمصر ، لاسيما وأنها تحاصر من الشرق من قبل الكيان الصهيوني بغض النظر عن اتفاقية السلام الهش والمؤقت بينهما ، وتحاصر بحرياً من الشمال بواسطة الأسطول السادس الأمريكي ، وجاء حصار ليبيا والسودان لإكمال الطوق على مصر من الجهات كافة .**
مقابلة الباحث مع د. إبراهيم أبو خزام ، مصدر سابق .

المبحث الرابع
العلاقة السودانية
مع التنظيمات والشخصيات التي تعدّها الولايات المتحدة الأمريكية (إرهابية)

أضحى الإرهاب السياسي * يمثل خطراً حقيقياً يواجه الوجود البشري وحضاراته وإنجازاته ، لاسيما وأن الأنشطة الإرهابية أصبحت ظاهرة آخذة في النمو ، وتمارس على نطاق واسع من العالم . وقد حظي موضوع الإرهاب Terrorism بأهمية قصوى - ولا يزال – على الصعيد الدولي إلى درجة أنه تصدر قائمة هواجس كثير من دول وحكومات العالم .[1]

وتقود الولايات المتحدة الأمريكية ما تسميه حملات مكافحة الإرهاب الدولي ، بعد أن استهدفت معظم هذه النشاطات "الإرهابية" الأهداف والمصالح والأشخاص الأمريكيين ، وذلك في إطار الصراع القائم بين الولايات المتحدة الأمريكية والأطراف المعارضة للسياسة الأمريكية في مناطق مختلفة من العالم .

ويشير الخطاب السياسي الأمريكي إلى حال الصراع المذكور بشكل لا يتضمن الحقيقة ، يقول الرئيس الأمريكي السابق وليم جيفرسون كلينتون " إن أمريكا تبقى مستهدفة لأننا موجودون بشكل مميز حول العالم ، ولأننا نسعى لتطوير السلام والديمقراطية ، ولأن مواقفنا متشددة ضد الإرهاب ، ولأننا أكثر المجتمعات انفتاحاً وحرية حول العالم " .[2]

---

* تعددت التعريفات التي وردت بشان مصطلح الإرهاب ، فقد أسهم كثير من المتخصصين في محاولات تعريف هذه الظاهرة ، الأمر الذي أفضى إلى عدم اتفاق ، بل وتداخل بين مفهوم الإرهاب والمفاهيم القريبة منه في المعنى ، ويمكن الأخذ بتعريف عبد الناصر حريز مثلا الذي يذهب إلى تعريف الإرهاب بأنه : كل استخدام أو تهديد باستخدام عنف غير مشروع وقسري يخلق حالة من الخوف والرعب بقصد تحقيق التأثير أو السيطرة على فرد أو مجموعة من الأفراد أو حتى المجتمع بأسره وصولاً إلى هدف معين يسعى الفاعل إلى تحقيقه .
ينظر ، عبد الناصر حريز : الإرهاب السياسي – دراسة تحليلية ، مكتبة مدبولي ، القاهرة ، 1996م ، ص 36 .

[1] المصدر نفسه .

[2] نقلاً عن عبد اللـه خليفة الشا يجي : إرهاب الدولة في النظام العالمي المعاصر ، المستقبل العربي ، بيروت ، العدد 226 ، كانون الأول/ ديسمبر 1997م ، ص ص 14- 15 .

والحقيقة إن استهداف الولايات المتحدة الأمريكية ينجم عن إحساس كثير من الشعوب والمجتمعات بالظلم من التعسف الأمريكي الذي تفسره الأوضاع الدولية غير العادلة ، لا سيما عقب انتهاء الحرب الباردة .[3] وتسعى الولايات المتحدة الأمريكية في ما تسميه حملات مكافحة الإرهاب إلى خلق أوضاع ملائمة تمكنها من رعاية وتأمين مصالحها الحيوية في مختلف بقاع العالم .[4] ولعل ما قاله وزير الدفاع الأمريكي الأسبق وليم بيري " إن الإرهاب يستهدف ثلثي احتياطي النفط في الخليج " يمثل دليلاً على ذلك .[5]

وفي إطار الصراع العنيف بين الولايات المتحدة الأمريكية وما تسميه التيار الإسلامي الأصولي المتشدد ، عدّت الولايات المتحدة الأمريكية السودان ضمن التيار المذكور ، ويتلخص الاتهام الأمريكي للسودان في أنه بلد داعم للإرهاب الدولي ، فالسودان – حسب الرؤية الأمريكية – يمثل ملاذاً آمناً Safe haven لبعض المجموعات الإرهابية ، وتقول الإدارة الأمريكية إن الحكومة السودانية لا تنفذ عمليات إرهابية لكنها توفر الملاذ الآمن والدعم للإرهابيين مثل تنظيم القاعدة الذي أسسه ويقوده أسامة بن لادن ، والمجموعات الإيرانية ذات الأهداف والنشاطات الإرهابية ، فضلاً عن حركة حماس الفلسطينية ، والجماعات الإسلامية في مصر ، وحزب الله اللبناني .[1] واستناداً إلى ذلك فقد توجهت الإدارة الأمريكية رسمياً إلى الحكومة السودانية في 1993/8/18م بتهمة الإرهاب ، وهو ما عنى ضم السودان إلى قائمة الدول التي ترعى الإرهاب ، إذ أصبح السودان – ومنذ ذلك الحين – يرد في كل اللوائح التي تصدر عن وزارة الخارجية الأمريكية سنوياً بحسبانه إحدى الدول الداعمة للإرهاب .[2] ولعل

---

[3] بروفيسور خورشيد حمد : الصحوة الإسلامية والغرب ، قضايا دولية ، مركز الدراست السياسية ، اسلام أباد ، العدد 212 ، 1994/1/24م ، ص 16 .

[4] د. عبد الله الشيخ : مصدر سابق ، ص 48 .

[5] نقلاً عن عبد الله خليفة الشايجي : مصدر سابق ، ص 15 .

(1) Pattern of Global terrorism, op. cit, p.1.

[2] د. عبد السلام بغدادي : (السياسة الأمريكية المعاصرة ...) ، مصدر سابق ، ص 42 .

تأسيس المؤتمر الشعبي العربي والإسلامي في 1991م في السودان والذي عدّه الدكتور حسن الترابي إطارا شعبياً فاعلاً وبديلاً عن منظمة المؤتمر الإسلامي .[3] قد ألقى بظلاله على رؤية العالم للسودان ، إذ استندت عليه الولايات المتحدة الأمريكية في حملاتها التشويهية ضد السودان بحسبانه تجمعاً للإرهابيين ، لا سيما وأن الترابي قال : " جاء المهاجرون من كل الأرض إلى السودان ... واعتقد البعض أن بعض الوجوه هي التي تحمل المدد المالي والإرهابي ... و الله يقول ترهبون به عدو الله وعدوكم ، دعنا نرهبهم حتى لا تفارق العزّة المسلمين " .[4] ومضت التقارير الأمريكية الرسمية في اتهام السودان بالتقصير وعدم الالتزام تجاه قرارات مجلس الأمن الدولي التي حملت الأرقام (1044و1054و1070) والتي صدرت جميعها عام 1996م عقب محاولة الاغتيال الفاشلة التي تعرض لها الرئيس المصري محمد حسني مبارك في أديس أبابا في حزيران 1995م .[5] وقد أدت الولايات المتحدة دوراً كبيراً في استصدار هذه القرارات لإثبات تهمة الإرهاب ضد السودان . كما سعت الإدارة الأمريكية إلى اتهام السودان في محاولة تفجير مبنى مركز التجارة العالمي في نيويورك عام 1993م ، وكان ذروة سنام المساعي الأمريكية لإثبات تهمة الإرهاب على السودان هو الهجوم العسكري الصاروخي على مصنع الشفاء لإنتاج الدواء في آب/ أغسطس 1998م .[6]

ولمحاولة استشفاف قيام الولايات المتحدة بإدراج السودان ضمن قائمة الدول التي ترعى الإرهاب وذلك بسبب علاقاته مع بعض التنظيمات والشخصيات التي تعدّها الولايات المتحدة الأمريكية إرهابية نمضي إلى دراسة علاقة السودان مع بعض هذه التنظيمات والشخصيات لتبيان أسباب الانزعاج الأمريكي من هذه العلاقات .

---

[3] د. حسن الترابي : (الندوة) ، جريدة الخليج ، مصدر سابق .

[4] نقلا عن المصدر نفسه .

(5) Pattern of Global terrorism, op. cit, p.2.

[6] سيأتي ذلك بالتفصيل لاحقاً .

1- الجماعات الإسلامية المصرية (الجهاد) :

تعد الجماعات الإسلامية في مصر من أكثر الجماعات الإسلامية نشاطاً ، وذلك في ضوء ما تقوم به من نشاطات معارضة مسلحة تستهدف رموز ومؤسسات النظام السياسي أو أفواج السيّاح الذين يتدفقون على مصر سنوياً ويشكلون عائداً مهماً للخزينة المصرية .[1] وأشرت علاقة السودان مع هذه الجماعات ولاسيما الشيخ عمر عبد الرحمن الذي عُدّ زعيماً روحياً لها ، أن أطرافاً إقليمية "مصر" ودولية "الولايات المتحدة" كانت قد إستندت إلى هذه العلاقة لتقود حملة شرسة إتهمت السودان بدعم ورعاية "الإرهاب الدولي" .[2] والواقع إن ظاهرة العنف السياسي أضحت من أكثر معالم الحياة السياسية والإجتماعية بروزاً في مصر خلال عقد التسعينيات ، الأمر الذي اثار مخاوف الحكومة المصرية التي سارعت في أيار/مايو 1990م إلى إخطار الحكومة السودانية بقلقها من تزايد أعداد افراد الجماعات الإسلامية الوافدين إلى السودان هرباً من أحكام صدرت بحقهم من

---

[1] تقدر الإحصائيات أن عائدات السياحة في مصر انخفضت في العام 1993م جرّاء العمليات الإرهابية وتناقص أعداد السياح الوافدين بنسبة 50% عن العام 1992م الذي بلغت عائداته 3 مليارات دولار .
الجمهورية ، بغداد ، 1993/8/4م

[2] الشيخ عمر عبد الرحمن ، ولد في مدينة دمياط عام 1938م ، أكمل دراسته الإبتدائية والإعدادية والثانوية فيها ، ثم إلتحق بجامعة الأزهر بالقاهرة وحصل على شهادة الدكتوراة في تفسير القرآن الكريم وعلومه ، عيّن بعد ذلك أستاذاً في جامعة الأزهر في أسيوط حتى أعيرت خدماته إلى المملكة العربية السعودية إذ قام بالتدريس في جامعاتها الإسلامية ، تم إعتقاله مرات عدّة في مصر ، وقّم للمحاكمة في قضية المنصة التي تم فيها إغتيال الرئيس أنور السادات عام 1981م ، وكذلك في قضية الشعب في محافظة الفيوم ، لكن المحكمة كانت تجده بريئاً في كل مرة ، تم حجزه في منزله لمدة ثلاث سنوات تحت الإقامة الإجبارية . عدّته السلطات المصرية زعيماً لحركة الجهاد الإسلامي في مصر. وكان من أشد لإنفتاح مصر وإستقبال السياح الأجانب فيها ، إذ إعتقد بأنهم ينشرون الأخلاق الفاسدة والخصال الهابطة ، ومن أشد المعارضين كذلك لمسيرة التسوية مع الكيان الصهيوني ، ودعا كثيراً لرفع الحصار عن الشعب العربي المسلم في ليبيا والعراق والسودان ، كما دعا الشعوب الإسلامية لإسقاط حكامها الين وصفهم بـ (الخونة) الذين وقفوا ضد الراق في العدوان الأطلسي عليه عام 1991م .
ينظر ، صحيفة القادسية ، بغداد ، 22 أذار/مارس 1993م ؛ صحيفة بابل ، بغداد ، 7 أذار/مارس 1993م .

القضاء المصري .[3] وسماح السودان لهذه الجماعات بتلقي التدريبات العسكرية والمحاضرات الدينية والتعبوية في معسكرات الجبهة القومية الإسلامية بزعامة الدكتور حسن الترابي .[4] وكان الشيخ عمر عبد الرحمن قد سافر إلى السودان وقضى هناك مدة من الزمن ، إذ أعلن إبراهيم آدم عضو المجلس العسكري الحاكم آنذاك إن إستضافة عمر عبد الرحمن في السودان تماثل إحتضان القاهرة للمعارضة السودانية ، وسمحت الحكومة السودانية للشيخ عمر عبد الرحمن بإلقاء المحاضرات العامة والأحاديث الإعلامية متناولاً مشروع الدولة الدينية في مصر والسودان ، كما ساعدته السلطات السودانية في الحصول على تأشيرة دخول إلى الولايات المتحدة الأمريكية .[5] وقد اسهم حادث محاولة إغتيال الرئيس حسني مبارك * في تصعيد التوتر بين السودان ومصر بسبب الإتهام الذي سارعت مصر بتوجيهه للسودان ، إذ طالبت كل من مصر وأثيوبيا والولايات المتحدة الأمريكية السودان عبر مجلس الأمن الدولي بتسليم المتهمين الذين – يعتقد – إنهم فروا إلى السودان .[1] وقد تصاعدت حدة الإتهامات المصرية والأمريكية للسودان في ظل تأثير المتغير الإيراني في علاقات السودان بكل من مصر

[3] حول تفاصيل سياسة النظام المصري تجاه الجماعات الإسلامية ينظر ، د. حسنين توفيق إبراهيم : النظام السياسي والأخوان المسلمون في مصر : من التسامح إلى المواجهة 1981- 1996م ، دار الطليعة ، بيروت ، 1998م ، (عرض) د. سيد بخيت ، السياسة الدولية ، القاهرة ، العدد 140 ، نيسان/أبريل 2000م ، ص ص 247- 248 .

[4] د. محمد سعد أبو عامود : النظام السوداني من منظور علاقاته مع مصر ، (ملف) السياسة الدولية ، القاهرة ، العدد 128 ، نيسان/أبريل 1997م ، ص 80

[5] أفادت بعض المصادر بحصول الشيخ عمر عبد الرحمن على تأشيرة دخول إلى الولايات المتحدة الأمريكية من السفارة الأمريكية في الخرطوم ، وبجواز سفر سوداني .

ينظر ، د. عبد السلام بغدادي : الإشكالية السياسية المعاصرة في العلاقات المصرية – السودانية . في مجموعة باحثين ، العلاقات العربية – العربية ، مركز الدراسات الدولية ، جامعة بغداد ، 1993م .

* فضلاً عن هذه المحاولة تم توجيه الإتهام للجماعة الإسلامية في مصر بإغتيال الرئيس الراحل أنور السادات عام 1981م ، وإغتيال الكاتب العلماني فرج فودة عام 1992م ، ومحاولة إغتيال وزير الداخلية المصري الأسبق حسن الألفي .

[1] ينظر ، قرار مجلس المن الدولي ضد السودان ذو الرقم (1044) ، ملحق رقم 1 .

والولايات المتحدة ، إذ أتهم السودان بالتنسيق رسمياً مع إيران من أجل تقويض دعائم الحكم في مصر- عبر دعم الجماعات الإسلامية المتطرفة فيها ، وقد نبعت هذه القناعة من إدراك مصري بأن التحرك الإيراني تجاه السودان ينصب على فكرة تحريض التيارات الإسلامية الأصولية على التمرد والثورة ضد النظم الحاكمة سواء في مصر- أو الدول الأخرى المجاورة للسودان . وتزايدت الحملات الدولية من الولايات المتحدة الأمريكية على السودان والجماعات الإسلامية الأصولية عقب حادث محاولة تفجير مركز التجارة العالمي – World Trade Center - في نيويورك عام 1993م ، إذ وجه مركز التحقيقات الفدرالي F.B.I الإتهام إلى الشيخ عمر عبد الرحمن وجماعته .[2] وقد زجّت السلطات الأمريكية باسماء بعض السودانيين الذين إتهمتهم بالمشاركة في هذه العملية والتخطيط للقيام بعمليات أخرى مثل تفجير مبنى الأمم المتحدة وخطف وإغتيال شخصيات سياسية بارزة .[3]

يمكن القول إن علاقة السودان مع الجماعات الإسلامية في مصر قد القت بظلالها على سمعة السودان ، وعززت من أدلة الولايات المتحدة الأمريكية وبعض القوى الإقليمية لإتهام السودان بدعم الإرهاب ورعايته حسب الرؤية والتصنيف الأمريكيين .[4]

---

[2] لقد ورد إسم السوداني إبراهيم صديق علي 32 عاماً ، وتصفه السلطات الأمريكية بأنه أحد معاوني الشيخ عمر عبد الرحمن ، وشريك في التخطيط لعمليات إرهابية تزمع هذه الجماعات القيام بها داخل الولايات المتحدة الأمريكية .

[3] أعلن مكتب التحقيقات الفدرالي F.B.I أن الشخصيات المستهدفة هي الرئيس المصري حسني مبارك ، والأمين العام للأمم المتحدة وقتها بطرس بطرس غالي ، والسناتور الأمريكي ألفونسو داماتو وغيرهم .

[4] قال د. غازي صلاح الدين "نحن نتعاطف مع الحركات الإسلامية في مصر ونعتبر أن لها قضية ، وأن العنف هو مسؤولية الدولة التي رفضت لهذا العنفوان الإسلامي أن يعبّر عن نفسه بطريقة مشروعة فعبّر عنها بالإنفجار
ينظر المقابلة معه في ، عوض عبده محمد : مصدر سابق ، ص 123 .

2- أسامة بن لادن :

مثلت علاقة السودان بالثري السعودي أسامة بن لادن أحد الأسباب المهمة التي دفعت الولايات المتحدة الأمريكية إلى إدراج السودان ضمن قائمة الدول التي ترعى (الإرهاب) إذ تعد الولايات المتحدة أسامة بن لادن أخطر رجل في العالم ، وتتابع تحركاته ونشاطاته منذ أوائل التسعينيات ، وتكمن خطورة أسامة بن لادن لدى الولايات المتحدة في أطروحاته التي يروجها والأهداف التي يسعى إلى تحقيقها ، وقد إتضح ذلك من خلال الإدراك الأمريكي لمجمل تفكير وحركة أسامة بن لادن . فقد ورد في احد التقارير الأمريكية أن المذكور يرمي إلى إخراج الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها من الأقطار العربية والإسلامية ، وقام بتكوين الجبهة الإسلامية العالمية سبيلاً لتحقيق هذا الهدف .[5] إذ يؤكد أسامة بن لادن ضرورة ضرب المصالح والأشخاص الأمريكيين في كل مكان من العالم ، وذلك كما يقول : "لتحرير أرضنا من الأعداء الأمريكان ، إذ نسعى لتحريض الأمة للعمل على تحرير الأرض وتحقيق الشرع لتكون كلمة الله هي العليا" . [6] وقد تزايد الإهتمام الأمريكي بأسامة بن لادن عقب تفجير سفارتي الولايات المتحدة في العاصمتين الكينية "نيروبي" والتنزانية "دار السلام" عام 1998م ، فقد وجهت الولايات المتحدة الإتهام إلى منظمة القاعدة التي أسسها إبن لادن بالهجوم على السفارتين المذكورتين ، وقامت مقابل ذلك بقصف صاروخي ضد أهداف في كل من السودان وأفغانستان عدتهما الولايات المتحدة الأمريكية أهدافاً ذات صلة بنشاطات أسامة بن لادن ، ومضى الإدراك الأمريكي إلى عد اسامة بن لادن نموذجاً جديداً من التهديد منذ إنتهاء الحرب الباردة ، وقد عبّر جورج تينيت مديروكالة المخابرات المركزية الأمريكية (C.I.A) عن ذلك بالقول : "لقد إعتبرناه دائماً فاعلاً مستقلاً ذا موارد مستقلة وغير قابل للتأثر بالضغوط التي

---

(5) Patterns of Global Terrorism ,OP. Cit, p. 1

[6] ينظر ، المقابلة معه ، مصدر سابق .

تمارسها على دول راعية للإرهاب ، ولذلك فإنه يمثل ظاهرة جديدة تماماً وصعبة للغاية تتجاوز مفهوم الدولة" ويضيف "لكن لا ينبغي التهوين في قدراته ولا ينبغي التقليل من تطور مجموعته وأتباعه ، وأنا يساورني القلق بإستمرار تجاه أعمال إرهابية أخرى ضد الأمريكيين وحلفائنا" .[1] وتنقل بعض المصادر- أن المخاوف الأمريكية من نشاطات اسامة بن لادن لا تنجم عن ما يشكله من أخطار على أرواح وأهداف أمريكية حسب ، وإنما تتعدى ذلك إلى القلق من أهدافه السياسية التي تتمثل في رسم خطط اصولية للتغير السياسي في منطقة الخليج العربي عبر الإستيلاء على الحكم وإقامة نظم حكم يسيطر عليها أصوليون .[2] وإستناداً إلى ماتقدم فقد أدرجت وزارة الخارجية الأمريكية في 8 تشرين الأول/أكتوبر 1999م إسم منظمة القاعدة ضمن لائحة المنظمات الإرهابية الأجنبية .[3] كما قامت الولايات المتحدة الأمريكية بملاحقة أسامة بن لادن في سعي محموم للقبض عليه ومحاكمته ، ففي 20 آب/أغسطس 1998م قام الرئيس الأمريكي الأسبق بيل كلينتون بتعديل الأمر الوزاري رقم 12947 إذ أضيف إسم اسامة بن لادن إلى قائمة الإرهابيين المطلوبين أمريكياً ، فضلاً عن تعيين فريق من الـ C.I.A للقيام بوضع خطة لملاحقة وتصفية إبن لادن ، وفي هذا السياق فقد كلفت الإدارة الأمريكية حكومتي المملكة العربية السعودية ومصر بالتوسط لدى طالبان الأفغانية لتسليم أسامة بن لادن ، بيد أن الجهود السعودية إنتهت إلى الفشل أمام رفض

---

[1] تعتقد المخابرات المركزية الأمريكية أن إبن لادن يموّل نشاطاته العنيفة المدعومة من خلال ثروته الخاصة التي قدرتها بنحو (250- 300) مليون دولار ، بينما ذهبت مصادر أخرى إلى القول إنها فاقت بكثير مبلغ ملياري دولار .

ينظر ، القدس العربي ، لندن ، العدد 3363 ، في 3 أذار/مارس 2000م ، ص 4 وقارن مع الوطن العربي ، مصدر سابق ، ص 25 .

[2] أبدى السعوديون إستياءهم وشكواهم من نشاطات أسامة بن لادن فقامت الحكومة السودانية بوقف هذه النشاطت .

ينظر ، المقابلة مع الرئيس عمر البشير في ، الوسط ، لندن ، العدد 224 ، 3 ايار/مايو 1996م ، ص 27 ؛ المجد ، عمّان ، العدد 273 ، 6 أيلول/سبتمبر 1999م ؛ الوطن العربي ، مصدر سابق ، ص 26 .

[3] حول تفاصيل تأسيس منظمة القاعدة وتمويلها ونشاطاتها ، ينظر ، الحياة ، لندن ، العدد 13363 ، في 9 تشرين الأول/أكتوبر 1999م ، ص 6 .

حركة طالبان التي تعد أن تسليم أسامة بن لادن أمر صعب يتساوى وصعوبة التخلي عن ركن من أركان الدين ، في حين نأت مصر بنفسها عن الموضوع .[3]

وحول العلاقة بين اسامة بن لادن والسودان تأخذ الولايات المتحدة على السودان إرتباطاته مع أسامة بن لادن ، إذ تؤشر بعض التقارير الأمريكية أن السنوات التي قضاها إبن لادن مقيماً في السودان 1991-1996م شهدت تنسيقاً بينه وبين الدكتور حسن الترابي زعيم الجبهة القومية الإسلامية ومهندس الحكم السوداني وقتذاك حول بناء الصناعات العسكرية المتنوعة ، والسعي لإمتلاك الأسلحة الكيميائية والبايولوجية . وقد قامت الولايات المتحدة بقصف مصنع الشفاء لإنتاج الدواء في الخرطوم بتاءاً على هذا الإتهام .[1] في سعي أمريكي واضح لتوريط السودان في عمليات الإرهاب التي شنتها الجماعات الأصولية ضد المصالح والوجود الأمريكي في مناطق مختلفة من العالم . وأكد كينيث كاتزمان الخبير في شؤون الشرق الأوسط في شعبة أبحاث الكونغرس حول علاقة إبن لادن بالسودان ، بان اسامة بن لادن يتطابق في رؤيته للعالم تطابقاً تاماً مع الدكتور الترابي [2] وأكد خبراء أمريكيون آخرون إنه على الرغم من خروج أسامة بن لادن من السودان عام 1996م – بسبب الضغوط الدولية على السودان – إلا إنه فضّل إستمرار مشاريعه التجارية والصناعية في السودان .[3] هذا فضلاً عن أن هناك معلومات من مصدر عسكري أمريكي أفادت أن إبن لادن قدّم مساهمات مالية

---

[3] القدس العربي ، مصدر سابق ، ص 4 . وقارن مع القادسية ، بغداد ، في 20 تشرين الأول/أكتوبر 1998م ؛ العرب اليوم ، عمّان ، العدد884 ، في 19 تشرين الأول/ أكتوبر 1999م .

[1] يقول أسامة بن لادن "نحن نطالب بحق الدفاع عن النفس ، لأن الكيان الصهيوني العدو الأول لنا يمتلك الأسلحة النووية ، ولنا كل الحق في إمتلاك هذا السلاح بفضل اللـه تعالى ، إلا إنه مضي إلى نفي صلته التمويلية بمصنع الشفاء السوداني ، وإستنكر قيام الولايات المتحدة بقصفه . ينظر ـ المقابلة معه ، مصدر سابق .

[2] الوطن العربي ، مصدر سابق ، ص 24 .

[3] أقرت الحكومة السودانية بوجود إستثمارات لإبن لادن في السودان مثل غيره من المستثمرين العرب الذين قدموا بأموالهم وهيأت لهم الحكومة مناخاً إستثمارياً جيداً . ينظر المقابلة مع الرئيس عمر البشير ، في الوسط ، مصدر سابق .

وعسكرية كبيرة إلى حكومة السودان .[4] اشارت بعض المصادر غلى إجتماع سري تم عقده بين مسؤولين أمريكيين وآخرين سودانيين بوساطة طرف أوربي عام 1995م حذر فيه المسؤولون الأمريكيون رصفائهم السودانيين من مغبة وجود إبن لادن بالسودان ، إذ تم إتخاذ أمر ترحيله من السودان كأحد الشروط التي وضعتها الولايات المتحدة من أجل حصول الحكومة السودانية على براءة دولية . وهكذا ألقت علاقة أسامة بن لادن بالسودان بظلالها على مسيرة السياسة الأمريكية تجاه السودان ، إذ مثّل إبن لادن هاجساً للولايات المتحدة الأمريكية حتى إنتقلت ضغوط ملاحقاته إلى أفغانستان في معسكراته في إقليم خوست ومرتفعات قندهار متحصناً بعيداً من أن تطاله أيدي الأعداء الأمريكيين .

3- **كارلوس :**

عدّ إيليتش راميريز سانشيز* من أكثر الشخصيات المثيرة للجدل والتي إعتراها غموض كبير . إرتبط إسم كارلوس بالعديد من الحركات الثورية والنشاطات العنيفة في العالم ، فقد كان ذو إرتباط وأعمال مع بعض قيادات حركات التحررالفلسطينية ، لاسيما الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين بزعامة الدكتور جورج حبش ، إذ تعرّف كارلوس على نضال الثوريين العرب في قضيتهم ضد الكيان الصهيوني ، وقد قام بعمليات تناصر القضية الفلسطينية لفتت إليه إنتباه كثير من الأوساط الأوربية والدولية الأخرى ، وأضحى مثار إهتمام أجهزة الأمن والإستخبارات التابعة لهذه الأوساط ، فقد قام بالتعاون مع الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين بإغتيال ثري صهيوني صاحب محلات "مارك أند سبنسر" في لندن ، فضلاً عن إحتجاز وزراء النفط العرب أثناء إجتماع لهم في فينا عام 1975م . [1]

---

[4] القدس العربي ، لندن ، العدد 2901 ، 8 أيلوا/سبتمبر 1998م ، ص 4 .

* ولد في فنزويلا عام 1949م من أسرة ثرية مكنته من الطواف والإقامة في لندن ، وهافانا ، وموسكو ، كما اقام ولمدة قصيرة في بعض العواصم العربية مثل بيروت وعمّان . ينظر ، حسن مكي ، صحيفة الإنقاذ الوطني ، الخرطوم ، في 23 آب/أغسطس 1996م ، ص 3 .

[1] المصدر نفسه .

دخل كارلوس السودان قادماً مـن العاصـمة الأردنيـة عـمّان في 14 تشر-ين الأول/أكتـوبر 1994م ، وكـان يحمل جواز سفر دبلوماسي صادر من اليمن الجنوبي وقتذاك ، ولكن بإسم عـربي مـزور هـو (عبـد اللــه بركات) ، واقام في السودان لمدة عام واحد تقريباً . وأفـادت مصـادر رسـمية سـودانية أن كـارلوس دخـل البلاد من دون علم بشخصيته الحقيقية مسـتغلاً الإجـراءات السـودانية التـي تسـمح بـدخول العـرب إلى السودان من دون شرط الحصول على تأشيرة دخول مسبقة .[2] لكن كارلوس افاد بإنه دخل إلى السـودان بعلم من السلطات السودانية وبصحبة وزير الخارجية السوداني .[3] وافادت بعض المصادر – إن كارلوس ذهب إلى السودان إعتقاداً بأن السلطة هناك (سلطة ثوريـة) تبحـث عـن خـبراء في العمـل الثـوري وإنـه سيجد منها كل ترحاب .[4] وبالفعل فقد عرض كارلوس عـلى أجهـزة الأمـن السـودانية التـي كانـت تقـوم بمراقبته إستعداداً كبيراً لتنفيذ ما يوكل إليه من مهام تريدها السلطة (الثورية) في السودان مسخراً لـذلك إمكانياته ومواهبه وعلاقاته ، وحاول كارلوس الإتصال ببعض الشخصيات القياديـة والرسـمية السـودانية من أمثال الدكتور حسن الترابي ، والرئيس عمر البشير ، ووزير الداخلية عبد الـرحيم محمـد حسـين ، بيـد أن مسؤولاً أمنياً سودانياً نقل إلى كارلوس وجهة النظر الرسمية التـي لا تقـر فكريـاً بأسـاليب الإرهـاب ، وترفض مواقفه سياسياً ، ومن ثم فهي لا تستطيع التعامل معه ، بل طلبت منه مغادرة البلاد إلى اي جهة يختارها .[5]

---

[2] الوسط ، لندن ، العدد 388 ، في 5 تموز/يليو 1999م ، ص 11 .

[3] قال د. غازي صلاح الدين المستشار السياسي لرئيس الجمهورية السوداني : نحن فتحنا الأبواب أمـام كـل العـرب بمثاليـة شـديدة وكنـا نعلـم مـا سيصيبنا ، فمثلاً أرسل إلينا بلد عربي الإرهابي كارلوس ... وللأسف الشديد هناك دول عربية تبعث بمجرميها وتجار المخـدرات وبحـالات الأيـدز إلى السودان . ينظر المقابلة معه في ، عوض عبده محمد : مصدر سابق ، ص ص 123- 124 .

[4] الوسط ، مصدر سابق .

[5] المصدر نفسه .

إن وجود كارلوس في السـودان سـواء تـم بعلـم السـلطات السـودانية أو مـن دون علمهـا كـان أحـد المؤشرات التي إستندت عليها الأطراف المعادية للحكومة السودانية في حملتها لإثبات تهمة الإرهاب ضـد السودان ، ولاسيما الولايات المتحدة الأمريكيـة التـي زارت مندوبتهالـدى الأمـم المتحـدة آنـذاك مـادلين أولبرايت السودان ضمن جولة أفريقية ، وتوقفت في محطتها التالية - أديس ابابا - لتعلن بـأن للولايـات المتحدة أدلة دامغة على وجـود شخصـيات إرهابيـة داخـل السـودان ، وقـد قامـت الحكومـة السـودانية بإعتقال كارلوس وتسليمه غلى فرنسا مقابل تعهد فرنسي بالدفاع عن السودان في حال تعـرّض لأي حملـة بسبب كارلوس . [6] ويبدو أن كارلوس أراد إستغلال السودان لتنفيذ بعـض أهدافـه المبهمـة لاسـيما ضـد الولايات المتحدة الأمريكية والكيان الصهيوني ، وذلك في ظل العلاقـات المتـدهورة بـين الولايـات المتحـدة والسودان ، الأمر الذي أثار إنتباه الأجهزة الأمنية الأمريكية والصهيونية ، وربما قامت الحكومة السودانية بتسليم كارلوس غلى فرنسا أملاً في الحصول على براءة دولية من رعاية الإرهاب ، والحصول على مساعدة فرنسا في تحسين علاقات السودان مع الدول الأوربية والولايات المتحدة الأمريكية . ومهما يكن الأمر فإن تسليم كارلوس عُدّ خسارة للقضية الفلسطينية بالدرجة الأولى ، لاسيما وإنه كـان مـن الشخصـيات التـي تناصر الحق الفلسطيني . وقد كتب كارلوس وصية من سجن لاسانتيه الفرنسيـ أوصى فيهـا "بقتـل عـدو أمريكي أو صهيوني عن كل يوم قضيته في السجن وفلسطين واحدة لا تتجزأ و اللـه أكبر" . [1]

لقد حاولت الحكومة السودانية درء الإتهامات الأمريكية ضـدها بشـأن الإرهـاب ، وذلـك بإتخاذهـا خطوات عملية تمثلت في الأمر الذي أصدرته السلطات

[6] قال د. حسن الترابي "إن كارلوس دخل السودان دون علم سلطاته التي سارعت غلى الطلب إليه بالمغادرة ... وإن إمتناعه كان السبب في تسـليه إلى فرنسا" . ينظر المصدر نفسه .

[1] نقلاً عن المجد ، عمّان ، العدد233 ، 23 تشرين الثاني/نوفمبر 1998م .

بمغادرة كل من له نشاطات معادية ضد حكومة بلاده ، أو الحكومات الأخرى ويقيم داخل السودان ، وقال الرئيس البشير : "لقد إنطبق على بعض الأشخاص الذين أحسسنا بأن لديهم نوعاً من هذه النشاطات وطلبنا منهم مغادرة البلاد" . [2] والمعروف أن الشخصيات التي صنّفت بـ (الإرهابية) كانت قد غادرت السودان ربما حتى قبل صدور الطلب السوداني ، فالشيخ عمر عبد الرحمن زعيم الجماعات الإسلامية المصرية غادر إلى الولايات المتحدة الأمريكية ، كما رحل أسامة بن لادن إلى أفغانستان ، وسلّم كارلوس إلى فرنسا فضلاً عن إلغاء نشاطات المؤتمر الشعبي العربي والإسلامي .

لقد فسّر الرئيس الأمريكي الأسبق وليم جيفرسون كلينتون الهجمة الأمريكية الشرسة ضد الإرهاب بالقول "نريد الإرتقاء بالحياة حول العالم ، ونسعى لتحقيق السلام ، وأن أي حملة للسلام لا تنجح دون عقد العزم على مكافحة الإرهاب ... إننا نسعى لبناء تحالف دولي ضد الإرهاب" .[3] إن قول الرئيس كلينتون وإن حمل كثيراً من المضامين المثالية إلا أن هناك العديد من المآخذ على السياسة الأمريكية سواء على صعيد التعامل مع ظاهرة الإرهاب أو الظواهر الأخرى ، فالولايات المتحدة تتعامل مع الإرهاب حسب تفسيرها ومن منطلقها ومصالحها ، فهي تعتمد في ذلك على المعايير المزدوجة **Dual Standards** ولاسيما تجاه القضايا العربية والإسلامية ، ففي الوقت الذي تنشط فيه الولايات المتحدة والغرب في تصنيف بعض الدول وتضمينها لائحة الإرهاب مثل العراق وليبيا وإيران والسودان ، فإنها تتجاهل وتصمت عن الأفعال الأكثر إرهاباً وإنتهاكاً لحقوق الإنسان في دول أخرى حليفة لها ، ونستدعي إلى الذاكرة هنا ما يقوم به الكيان الصهيوني في فلسطين المحتلة ، فما تقوم به امريكا وحلفائها يسمى ضربات إستباقية أو إنتقامية هدفها تفادي الإرهاب ، أما ما يقوم به العرب من جهاد

---

[2] المقابلة معه في ، الوسط ، مصدر سابق ، ص ص 26- 28 .

[3] ينظر ، وثائق البيت الأبيض ، خطاب موجه إلى الأمة ، في 20 آب/أغسطس 1998م .

ونضال من أجل نيل حقوقهم فيصنف في خانة الإرهاب ، ولنتذكر قيام الكيان الصهيوني بتدمير المفاعل النووي العراقي عام 1981م ، وما تقوم به بشكل يومي ضد الفلسطينيين ، وتدمير أمريكا لمصنع الشفاء لإنتاج الدواء في السودان 1998م.

المبحث الخامس
موقف السودان
من الصراع العربي – الصهيوني

شهد عام 1948م تأسيس الكيان الصهيوني على أرض فلسطين العربية ، وذلك بتآمر الإمبريالية والصهيونية العالميتين لتنفيذ مشروع (الوطن القومي لليهود) ، وتحقيق أهداف القوى الإستعمارية في السيطرة على المنطقة العربية لحماية المصالح الحيوية الغربية . وإن كانت بريطانيا – الدولة المنتدبة على فلسطين – قد قدمت جل الخدمات للحركة الصهيونية ، ومهدت الطرق كافة أمام قيام ذلك الكيان ، فإن الولايات المتحدة الأمريكية لم تكن أقل شأناً من نظيرتها في هذا الخصوص ، فبعد أن سبقت دول العالم قاطبة لتصبح اول دولة تعترف بالكيان الصهيوني في 15 أيار/مايو 1948م ، تبنت ذلك الكيان وأحاطته برعاية إستثنائية ناجمة – حسب التصريحات الأمريكية – عن إلتزام أخلاقي تجاه الكيان الصهيوني .[1] فبد أن أفرزت نتائج الحرب العالمية الثانية الولايات المتحدة الأمريكية كأحد قطبي العالم ، بدأت معدلات الدعم الأمريكي للكيان الصهيوني تتنامى بحسبانه لاعباً إقليمياً مهماً في مواجهة الإتحاد السوفيتي وأصدقائه في المنطقة العربية . [2] وإن شهدت مجريات الصراع العربي – الصهيوني مواجهتين ساخنتين عامي 1967 ، 1973م ، فقد مثلت نهايات عقد السبعينيات تحولاً خطيراً في مجريات هذا الصراع ، وذلك بقيام بعض الأطراف العربية بنقل الصراع بينها والكيان الصهيوني من خاصية المواجهة إلى ما اصبح يعرف بـ (السلام) ومن ثم التطبيع مع الكيان الصهيوني ، فقد بدأت مصر في عام 1979م

---

[1] د. عمر الخطيب : العلاقات الإسرائيلية – الأمريكية في ظل التعاون الإستراتيجي ، شؤون عربية ، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية ، تونس ، العدد 36 ، 1984م ، ص 109 .

[2] د. نادية عبد القادر المختار : (العلاقات الأمريكية – الإسرائيلية ...) ، مصدر سابق ، ص 95 .

مسيرة ذلك (السلام) عبر إتفاقية كامب ديفيد ، وتبعتها أطراف عربية أخرى . وإنطلاقاً من قناعة الولايات المتحدة منذ منتصف السبعينيات بأن إستمرار الصراع العربي- الصهيوني والقضية الفلسطينية دون حل يسبب حالة عدم الإستقرار في المنطقة ، مما يشكل مصدراً لتهديدات خطيرة لمصالحها ومصالح الكيان الصهيوني معاً ، وضرورة البحث عن حلول مناسبة لهذه المشكلة . [3] مضت الولايات المتحدة قدماً في ستراتيجية تحقيق (التسوية والتطبيع) بين الأقطار العربية والكيان الصهيوني كعامل أساس في خلق المناخ السياسي الإقليمي الذي يخدم هذه المصالح ، إذ رعت معاهدة كامب ديفيد بين مصر والكيان الصهيوني ، تتالت مبادراتها التي أسفرت عن مؤتمر مدريد للإتفاق بين الفلسطينيين والصهاينة عام 1991م ، وإتفاقية وادي عربة بين الأردن والكيان الصهيوني عام 1994م ، فضلاً عن قيام علاقات إقتصادية بين الكيان الصهيوني وكل من سلطنة عمان ، قطر ، تونس ، المغرب ، والتطبيع الموريتاني – الصهيوني . والواقع أن الإهتمام الأمريكي بمجريات الصراع العربي – الصهيوني يتجلى في تعاطي الولايات المتحدة مع الأطراف العربية ، فقد أضحى موقف هذه الأطراف من مسيرة التسوية والتطبيع محدداً من محددات السياسة الأمريكية تجاه كل طرف ، فالعدوان الثلاثيني على العراق عام 1991م نجم في أحد أهم أسبابه من رفض العراق لمسيرة التسوية ، ومحاولات العراق تحقيق توازن في القوى مع الكيان الصهيوني ، في وقت تسعى فيه الولايات المتحدة لضمان تفوق هذا الكيان وعدم تهديده من أي طرف عربي . [1] ومن هنا يمكن فهم سياسة الولايات المتحدة الأمريكية تجاه السودان .

---

[3] د. جمال عبد الجواد : الشرق الأوسط بعد التسوية ، الأولويات الأمنية والعلاقات الجديدة للقوى ، (ملف) السياسة الدولية ، القاهرة ، العدد 140 ، نيسان/أبريل 2000م ؛ أنور الهواري : التطبيع بعد التسوية ، (ملف) السياسة الدولية ، القاهرة ، العدد 140 ، نيسان/أبريل 2000م .

[1] قال إسحق موردخاي وزير دفاع الكيان الصهيوني الأسبق : إن من الأحداث المهمة هو (حرب الخليج الثانية) التي أدت لفرط سعادتنا من قيام الولايات المتحدة بشل فاعلية الجبهة الشرقية – العراق – هذه الحرب قللت من

ويفيد تاريخ مواقف السودان تجاه الصراع العربي – الصهيوني ، بإنتماء السودان إلى جانب الحق العربي داعماً حقوق الشعب العربي في فلسطين – ما عدا عهد الرئيس جعفر نميري الذي كان من الزعماء العرب القلائل الذين أيدوا بشكل علني معاهدة السلام بين مصر والكيان الصهيوني – فقد قام السودان بدوره القومي في المساندة المستمرة لحقوق الشعب الفلسطيني في المحافل العربية والدولية .

إن تطور الصراع العربي- الصهيوني وولوجه مرحلة (العمل السلمي) لفت الأنظار ولاسيما الولايات المتحدة الأمريكية والكيان الصهيوني لما يجري في السودان الذي بدأ منذ مجئ حكومة الإنقاذ الوطني بإستقطاب قادة الحركات الإسلامية التي تعادي المصالح الأمريكية والصهيونية في المنطقة ، والذين وصفتهم الولايات المتحدة بقادة الإرهاب . [2] إذ خشي الكيان الصهيوني من هذا الإرهاب الذي تحركه أسباب دينية وأيدولوجية ومثّل خطراً كبيراً .

إن الإرهاب الذ تؤشره الولايات المتحدة والكيان الصهيوني هو كفاح الشعب العربي والمسلم من أجل تحرير الأراضي المقدسة وكامل التراب العربي من الإستعمار ، وتجئ الإشارة إلى السودان هنا بسبب إرتباطاته بالمنظمات الفلسطينية المختلفة ولاسيما حركتي حماس والجهاد الإسلامي المصنفتين أمريكياً من ضمن المنظمات الإرهابية .

ويأتي موقف السودات متسقاً مع موقف الحركات الإسلامية والقومية بعامة والتي ترى في القضية الفلسطينية صراعاً بين مشروعين ، المشروع الصهيوني الذي يهدف إلى تغيير هوية العرب والمسلمين ، وجعلهم قاعدة لإختراق الأرض

التهديدات التي تواجهها (إسرائيل) ، فالتهديد الشرقي طالما أثار مخاوفنا قد تراجع وربما تلاشى ، ينظر ، إسحق موردخاي و(آخرون) : نظرية الأمن القومي الإسرائيلي – (ترجمة وعرض) عادل شهبون ، الأهرام العربي ، القاهرة ، بلا .

[2] د. يوسف نور عوض : العلاقات الأمريكية – السودانية في عهد الإنقاذ ، القدس العربي ، لندن ، العدد 3363 ، 18 كانون الثاني/يناير 2001م ، ص 19 .

العربية والسيطرة عليها ، والمشروع الإسلامي الذي يرى أن تحرير الأرض وتدمير الكيان الصهيوني فريضة شرعية لإزالة التآمر على العرب والمسلمين .[3] ووصف د. حسن الترابي مسيرة السلام بأنها أزمة تاريخية لن تدفع حركتنا إلى الأمام وإنما تقهقرها إلى الخلف ، ذلك أن ما يسميه البعض سلاماً هو في واقع الأمر إستسلام للكيان الصهيوني الذ يطمع أن يحول الجامعة العربية التي لا تجمع شيئاً إلى جامعة شرق أوسطية لتمزيق أقطارنا الكبيرة وتحويلها إلى دويلات يكون الكيان الصهيوني هو قائدها إقتصادياً وسياسياً وإعلامياً وعسكرياً .[1]

ويتجلى موقف السودان من الصراع العربي – الصهيوني بوضوح في خطب الرئيس عمر البشير الذي يخلص إلى أن أي حل للقضية الفلسطينية ينبغي أن يقود إلى نيل الشعب الفلسطيني لحقوقه كاملة وفي مقدمتها حقه في تقرير مصيره وإقامة دولته المستقلة على أرضه ، وإن أي حل خلاف ذلك يعد ناقصاً .[2] وحث الأقطار العربية على ألا تتخلى عن أسلحتها التي تمتلكها وفي مقدمتها الإنتفاضة الفلسطينية ، ورفض التطبيع مع الكيان الصهيوني .[3]

إن موقف السودان من الصراع العربي – الصهيوني ظل متغيراً ذو اثر محسوس على صعيد مشكلة جنوبي السودان ، فالتدخل الأمريكي والصهيوني في جنوب السودان للضغط على الحكومة المركزية في الخرطوم تحدد – من بين جملة من المتغيرات – بموقف الحكومة السودانية من هذا الصراع ، وفي ظل موقف الحكومة السودانية تصاعدت وتائر الدعم الأمريكي والصهيوني لحركة التمرد للضغط على السودان ولجم أيدولوجيته الأصولية ، وتحجيم قدراته ومنعها

---

[3] فتحي يكن : المتغيرات الدولية والدور الإسلامي المطلوب ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ط2 ، 1995م ، ص 46 .

[1] ينظر ، المقابلة معه في عوض عبده محمد ، مصدر سابق ، ص 102 .

[2] ينظر ، المقابلة معه في الوسط ، مصدر سابق .

[3] في السياق نفسه ذكر د. غازي صلاح الدين أن لا مصلحة للسودان في التطبيع مع الكيان الصهيوني ، وأن حكومته تفضل التوصل إلى قرار عربي فيه إجماع بشأن التطبيع . ينظر ، الشرق الأوسط ، لندن ، العدد 7798 ، 4نيسان/أبريل 2000م ؛ الدستور ، عمّان ، العدد 1729 ، 3 نيسان/أبريل 2000 .

من النمو تحسباً من أن يصبح عنصراً مضافاً للقدرات العربية في اي مواجهة محتملة مع الكيان الصهيوني ، هذا فضلاً عن إشغاله عن الأهداف الأمريكية والصهيونية في شرق أفريقيا .[4] والبحيرات العظمى التي ترمي إلى السيطرة عليها لإحكام الضغط على مصر والسودان لأجل أحد أهم الأهداف الصهيونية وهو الحصول على مياه النيل .

لقد عدذ موقف الحكومة السودانية من الصراع العربي – الصهيوني مأخذاً من مآخذ الولايات المتحدة الأمريكية على السودان ، ليأتي ضمن سلسلة الانتقادات الأمريكية للسياسة السودانية ، فعلى الرغم من أن الحكومة السودانية لم تشكل خطراً على الكيان الصهيوني ، وإنها لم تخرج في علاقاتها بالقضية الفلسطينية عن إطار المألوف سواء بإقامة علاقات مع الحركات الفلسطينية ذات الوجود في عدد من البلدان العربية ، إلا أن ذلك كان مدعاة لضغوط أمريكية على السودان لتأمين خطط الولايات المتحدة في تشكيل المنطقة العربية على وفق النظام الشرق أوسطي الذي يضمن سيطرة صهيونية على أقطار الوطن العربي سبيلاً لضمان المصالح الحيوية للولايات المتحدة في هذه المنطقة الحساسة من العالم .

---

[4] د. إبراهيم أبوخزام : (الولايات المتحدة ...) ، مصدر سابق ، ص ص 73- 75 .

الفصل الرابع
الوسائل المباشرة في تنفيذ السياسية الأمريكية تجاه السودان

إن مضامين السياسة الخارجية الأمريكية تجاه النظام السياسي في السودان انطوي على قدر كبير من الضغط تمثل في التحرك في اتجاه تضييق الفرص أمام فعالياته ونشاطاته الرسمية سواء على النطاق الإقليمي أو الدولي ، بل وحتى على الصعيد المحلي .

ولتحقيق هدف حصار السودان وتقييد حركته ، لجأت الولايات المتحدة الأمريكية إلى استخدام العديد من الوسائل المتاحة التي عدت بمثابة وسائل مباشرة للفعل الأمريكي سبيلا لتصريف السياسة الأمريكية حيال هذا البلد .

فالقيود الدبلوماسية التي باشرت الولايات المتحدة الأمريكية بفرضها على السودان ، مروراً بممارسة الضغوط عبر المنظمات الدولية والإقليمية وعلى رأسها هيئة الأمم المتحدة ، فضلا عن استخدام القوة العسكرية المباشرة ولأول مرة في تأريخ العلاقات الأمريكية – السودانية ، كانت جميعها وسائل أمريكية مباشرة ، وقد خصص المبحث الأول من هذا الفصل لدراستها ومحاولة تتبع أثارها على السودان ، كما وتأتي الوسائل الاقتصادية لتلعب دوراً مؤثراً وكبيراً في سياق ممارسة الضغط لم تغفل الولايات المتحدة الأمريكية أهميتها ، فاختص المبحث الثاني بتناول الوسائل الاقتصادية متتبعاً تفاصيل الإجراءات الأمريكية والدولية في هذا الخصوص ، لاسيما في ظل أساليب الولايات المتحدة الأمريكية في مواجهة الخصوم عقب انتهاء الحرب الباردة

المبحث الأول

الوسائل السياسية والعسكرية

يبدو أن الولايات المتحدة الأمريكية أرادت استخدام الوسائل كافة ضماناً لتأمين أكبر قدر ممكن من الضغط على السودان سبيلا إلى تحقيق احتواء الحكومة السودانية ، ويمكن تتبع هذه الوسائل وعلى النحو التالي :-

أولا : الوسائل الدبلوماسية .

لقد فرضت ضرورات التفاعل والتأثير بين الدول وتحقيق المنفعة المتبادلة ، الاهتداء إلى وسائل فعالة لتولي مهمة إدارة تصريف الشؤون الخارجية للدول وصولاً لهذه الغاية ، وقد كانت الدبلوماسية ولا تزال هي الوسيلة الأولى إن لم تكن الوحيدة في تنفيذ سياسة أي دولة تجاه غيرها من الدول الأخرى .[1]

إن إدارة علاقات السودان مع الدول الغربية بعامة ، والولايات المتحدة الأمريكية بخاصة ومنذ عام 1989م شابها كثير من التعقيدات التي لم تفلح دبلوماسية الطرفين في حلها سبيلا للوصول إلى علاقات طبيعية .[2]

لقد بدأ حرص حكومة "الإنقاذ الوطني" واضحا منذ بداية عهدها على تأسيس علاقات دبلوماسية وثيقة وجيدة مع الولايات المتحدة الأمريكية ، إذ سعت

---

[1] حول أهمية دور الدبلوماسية ينظر ، د. مازن إسماعيل الرمضاني : (السياسة الخارجية ...) ، مصدر سابق ، ص ص 391 وما بعدها ؛ د. كاظم هاشم نعمة : العلاقات الدولية ، كلية العلوم السياسية – جامعة بغداد ، ج 1 ، 1979 ، ص ص 11- 17 .

[2] أشار النمط العام للسياسة الخارجية السودانية إلى سياسة خارجية ذات توجهين متمايزين ومرتبطين في آن واحد ، فهناك التوجه الرسمي الذي تضطلع بتنفيذه الدبلوماسية الرسمية ، وهناك التوجه غير الرسمي الذي تفصح عنه القيادات الحزبية والنقابية ، وكثيراً ما تحدث منظرو الحكومة السودانية ولاسيما الشيخ حسن الترابي عن علاقات عالمية – على الرغم من عدم وجودها- والتي تتيح للسودان حرية التحرك على المستويين الحكومي وغير الحكومي في آن واحد .
ينظر ، أشرف راضي : مصدر سابق ، ص 113 ؛ المقابلة مع د. مصطفى عثمان إسماعيل وزير الخارجية السوداني ، منشورة في مجلة بلادي ، الخرطوم ، العدد 17 ، أيار/ مايو – حزيران/ يونيو 1998 ، ص ص 12- 15 .

الحكومة السودانية إلى طمأنة الإدارة الأمريكية والتعبير عن إمكانية إقامة علاقات متميزة بين البلدين ، بعد أن عبّرت الإدارة الأمريكية عن حرصها على عودة الديمقراطية على الحياة السياسية في السودان ، الأمر الذي عد بمثابة رسالة إلى الحكم الجديد في السودان قد يفهم منها التخوف الأمريكي من هذا الحكم .[3] وفي سبيل التأسيس لمثل هذه العلاقة تم لقاء بين الرئيس عمر حسن البشير والسفير الأمريكي في الخرطوم آنذاك – نورمان أندرسون – في 2تموز/ يوليو 1989 عبّر فيه الرئيس البشير عن رغبته في إقامة علاقات وثيقة وجيدة مع الولايات المتحدة الأمريكية .[4]

لقد تعددت المبادرات الدبلوماسية من جانب الولايات المتحدة الأمريكية المتعلقة بالشؤون السودانية ، ولاسيما ما يخص قضية جنوبي السودان ، فقد وافقت الحكومة السودانية على مبادرة الولايات المتحدة الأمريكية التي تقدمت بها في آذار/ مارس 1990 لوقف إطلاق النار بين القوات الحكومية وقوات التمرد ، والتي قدمها هيرمان كوهين مساعد وزير الخارجية الأمريكي للشؤون الأفريقية وقتذاك .[1] بيد أن التطورات اللاحقة أشرت سير الأمور على نحو سلبي ، فقد ذهبت الولايات المتحدة الأمريكية إلى تبني سياسة تدخلية واضحة في الشأن السوداني الداخلي وعلى نحو خطير أثار حفيظة الحكومة السودانية ، وذلك حينما أقيمت ندوة كبرى في العاصمة الأمريكية واشنطون تحت عنوان – السودان المأساة المنسية – للمدة من 20- 22 تشرين الأول/ أكتوبر 1993 والتي نظمها المعهد الأمريكي للسلام ، وقد مثلت الندوة المذكورة عملا سياسيا موجها ضد السودان أكثر منه عملا أكاديميا ، وقد رعت هذه الندوة شخصيات سياسية ودبلوماسية أمريكية كان على رأسها هاري جونستون رئيس اللجنة الخاصة

---

[3] الوطن العربي ، باريس ، العدد 122 ، 14تموز/ يوليو 1989 .

[4] المصدر نفسه .

[1] صحيفة القبس ، الكويت ، 29 آذار/ مارس 1990 .

للشؤون الأفريقية التابعة للجنة العلاقات الخارجية بالكونغرس الأمريكي وكذلك جورج موس مساعد وزير الخارجية الأمريكي للشؤون الأفريقية آنذاك .[2]

وبرز تعثر التعامل الدبلوماسي بين البلدين بشكل حاد حينما اتخذ الرئيس عمر البشير قرارا بقطع الاتصالات بالسفير الأمريكي في الخرطوم – دونالد باترسون – مهما إياه بشتم السودان .[3]

تجدر الإشارة إلى أن السفير باترسون كان على خلاف مع الحكومة السودانية منذ الزيارة التي قام بها إلى جنوبي السودان في شباط/ فبراير 1994 الأمر الذي عدته الحكومة السودانية انتهاكا للسيادة الوطنية وانحيازا فاضحا من جانب الولايات المتحدة الأمريكية إلى المتمردين في جنوبي السودان .[4] وكانت السفارة الأمريكية في الخرطوم أصدرت بيانا تشير فيه إلى تدهور العلاقات بين البلدين .[5]

إن الاتهامات الأمريكية المتكررة التي صدرت ضد السودان في ما يتعلق برعاية الإرهاب الدولي ، كانت ذريعة لقيام الولايات المتحدة الأمريكية بإصدار قرار بتعليق وجودها الدبلوماسي في السودان ، إذ قررت سحب أكثر من 20 شخصاً من الدبلوماسيين والرعايا الأمريكيين بسبب – ما أسمته – قلقا مستمرا حول تحركات ونشاطات جماعات إرهابية تعمل في السودان ، وقد سلم السفير الأمريكي في الخرطوم رسالة بهذا الصدد إلى الرئيس عمر البشير في 1993/9/12 مفادها تخوف الولايات المتحدة على حياة السفير وأفراد الجالية الأمريكية في السودان .[1] وقد صدر بيان من وزارة الخارجية الأمريكية موضحا

---

[2] د. عبد السلام بغدادي : (السياسة الأمريكية ...) مصدر سابق ، ص ص 49- 50 ؛ الجمهورية ، بغداد ، 12تشرين الثاني/ نوفمبر 1993 .

[3] التقرير الإستراتيجي العربي ، مصدر سابق ، ص 110 ؛ صحيفة الرأي الآخر ، الخرطوم ، 2 شباط/ فبراير 1996 .

[4] شهريات السياسة الدولية ، القاهرة ، العدد 117 ، تموز/ يوليو 1994 ، ص 358 .

[5] صحيفة الإنقاذ الوطني ، الخرطوم ، 14 نيسان/ أبريل 1994 .

[1] المحرر ، باريس ، 20 أيلول/ سبتمبر 1993 .

أن تعليق الوجود الدبلوماسي في السودان لا يعني قطع العلاقات الدبلوماسية بين البلدين ولا تغييرا في سياسة الولايات المتحدة الأمريكية حيال السودان ، وأوضح البيان أن البعثة الدبلوماسية الأمريكية ستباشر عملها انطلاقا من العاصمة الكينية نيروبي . وفي رد فعل سوداني على هذا التصرف ارتفعت أصوات كثيرة داخل السودان تطالب بتصحيح وضع السفارة الأمريكية بحسبان أن ممارسة السفارة لأعمالها من نيروبي أمر لا يتوافق والأعراف الدبلوماسية .[2] وقد توزعت البعثة الدبلوماسية الأمريكية بين العاصمتين الكينية والمصرية ، وفي هذا الصدد فقد زار السودان في 7 شباط/ فبراير 1996 نائب وزير الخارجية الأمريكي لشؤون القرن الأفريقي لمدة 24 ساعة ، إذ تباحث مع الدكتور حسن الترابي بشأن تعليق العمل الدبلوماسي الأمريكي في السودان .[3] وفي أوائل نيسان/ أبريل 1996 اتخذت الولايات المتحدة الأمريكية قرارا بإبعاد الدبلوماسي السوداني أحمد يوسف محمد أحد أفراد البعثة السودانية في الأمم المتحدة ، إذ أمهلته مدة 24 ساعة لمغادرة أراضيها ، متهمة إياه بممارسة نشاطات لا تتناسب ووضعه الدبلوماسي وهو الوصف المهذب لتهمة التجسس ، وزاعمة كذلك ضلوعه في مؤامرة كانت تستهدف تفجير مبنى الأمم المتحدة إلى جانب زميله في البعثة المستشار سراج يوسف .[4]

لم تقتصر المقاطعة الدبلوماسية للسودان على الولايات المتحدة حسب ، بل ذهبت هذه الأخيرة إلى العمل على توسيع نطاق هذه المقاطعة لتشمل دول العالم المختلفة ، وتتحقق حينها عزلة السودان ، فقد قامت الولايات المتحدة باستغلال

---

[2] التقرير الإستراتيجي السوداني ، مركز الدراسات الإستراتيجية – الخرطوم ، 1998 ، ط1 ، أيار/ مايو 1999 ، ص ص 99-100 .

[3] موسى يعقوب : العلاقات الأمريكية- السودانية في ضوء المستجدات ، الوطن ، الدوحة ، 27 أيار/ مايو 2000 .

[4] يشار هنا إلى أن المستشار سراج يوسف كان قد غادر الولايات المتحدة منذ حزيران/ يونيو 1995 .

ينظر ، الرأي الآخر ، الخرطوم ، 12 نيسان/ أبريل 1996 .

نفوذها في مجلس الأمن ، ونجحت في استصدار قرار دولي حمل الرقم 1054 في 26 نيسان/ ابريل 1996 ، وأصبح نافذا منذ تأريخ 10 أيار/ مايو 1996 .

لقد حملت الفقرة 3 من قرار مجلس الأمن المذكور الإجراءات الآتية :

يقرر أن تقوم جميع الدول بما يأتي :

أ- إجـراء تخفـيض كبـير في عـدد ومسـتوى المـوظفين الموجـودين في البعثـات الدبلوماسـية والقنصليات السودانية ، وتقييد حركة كل من يبقى من هـؤلاء المـوظفين داخـل أراضـيها ، أو مراقبة هذه الحركة .

ب- اتخاذ خطوات لتقييد دخـول أعضـاء حكومـة السـودان وموظفيهـا وأفـراد القـوات المسـلحة السودانية إلى أراضيها وعبورهم لها . كـما ورد في الفقـرة 4 مـن القـرار نفسـه :(يطلـب مـن جميع المنظمات الدولية والإقليمية عدم عقد أي مؤتمر في السودان) .[1] وطلبت الفقرة 5 من القرار المذكور من دول العالم كافة الالتزام بتنفيذ هذا القرار إذ ورد فيها :(يطلب من جميـع الدول بما فيها الدول غير الأعضاء في الأمم المتحدة ، ومن الوكالات المتخصصـة التابعـة للأمـم المتحدة أن تتقيد على نحو صارم بهذا القرار بصرف النظر عـن وجـود أي حقـوق ممنوحـة أو التزامات منوطة أو مفروضة بموجب أي اتفـاق دولي أو أي عقـد مـبرم أو أي تـرخيص أو إذن ممنوح قبل بدء نفاذ الأحكام المبينة في الفقرة 3 أعلاه .[2]

سارعت الولايات المتحدة إلى تطبيق قرار مجلس الأمن الخاص بالعقوبـات الدبلوماسـية ، إذ أصـدر الرئيس بيل كلينتون قرارا بمنع دخول المسؤولين السودانيين إلى الولايات المتحـدة ، في حـين اكتفـت بطـرد دبلوماسي واحد من

---

[1] ينظر نص القرار ، ملحق رقم 2 .

[2] المصدر نفسه .

أعضاء السفارة السودانية فيها .[3] لقد هدف القرار 1054 إلى تعزيز العزلة الدبلوماسية ، فقد هدفت الولايات المتحدة من استمرار العقوبات الدبلوماسية واحتمالات تصعيدها في مجالات أخرى أن تجعل سفارات السودان في الخارج بؤرا معزولة عن محيطها الدبلوماسي وغير قادرة على ملاحقة الأحداث التي تطاول السودان من حين لآخر ومحاولة التأثير فيها .[4] إن العقوبات الدبلوماسية كما وصفها مندوب السودان لدى الأمم المتحدة آنذاك علي محمد عثمان ياسين "عقوبة غير حضارية حقاً من شأنها أن تعود بنا إلى القرون الوسطى" .[5] وعلى الرغم من تأكيد مجلس الأمن في حيثيات القرار ذي الرقم 1054 على ضرورة الالتزام الصارم لأعضاء المجلس الدولي بتنفيذ هذا القرار ، إلا أن تعامل الدول المختلفة مع القرار المذكور تم بصور متفاوتة ، ففي الوقت الذي لم تأبه غالبية الأقطار العربية بتنفيذ القرار الدولي ، اكتفت أكثر الدول بإبعاد عضو واحد من أعضاء السفارة السودانية فيها ، وكانت مصر أكثر الدول تشددا في تطبيق القرار إذ خفضت تمثيلها الدبلوماسي في السودان وطردت 3- 4 دبلوماسيين سودانيين من القاهرة .[6] أما من حيث إيقاف نشاطات المنظمات المختلفة وإيقاف عقد المؤتمرات فقد شهد السودان نشاطاً مكثفاً لمنظمات الأطباء العرب ، والقانونيين العرب ، والمهندسين العرب ، كما وعقد مؤتمر اللاجئين في أفريقيا الذي شاركت فيه نحو 44 دولة أفريقية في كانون الأول/ ديسمبر 1998 ، ومؤتمر الحضارة الأفريقية عام 1999 ، فضلاً عن زيارات الوفود والوزراء والسفراء من مختلف دول العالم .[1] إن العقوبات الدبلوماسية التي تم فرضها على السودان لم تأخذ

---

[3] د. الطيب زين العابدين : السودان تحت العقوبات الدولية ، قضايا دولية ، مركز الدراسات السياسية- إسلام أباد العدد 349 ، أيلول/ سبتمبر 1996 ، ص 15 ؛ صحيفة الإنقاذ الوطني ، 24 تشرين الثاني/ نوفمبر 1996 .

[4] الوسط ، لندن ، 24 حزيران/ يونيو 1996 .

[5] ينظر المقابلة مع المندوب السوداني ، منشورة في الوسط ، لندن ، 6 أيار/ مايو 1996 .

[6] الطيب زين العابدين : مصدر سابق ، ص 15 .

[1] عبد اللـه الشيخ : مصدر سابق ، ص 225 .

الأبعاد التي هدفت إليها الولايات المتحدة الأمريكية ، فالرؤية الأمريكية لا تسقط من حساباتها أن تشديد العقوبات بشكل خانق من جانب الولايات المتحدة وحلفائها سيدفع بالسودان إلى التوجه نحو تعزيز علاقاته بأطراف أخرى مثل روسيا والصين فضلاً عن فرنسا ذات العلائق الجيدة مع السودان .[2]

ثانياً : المنظمات الدولية والإقليمية .

لقد فرضت ظروف المرحلة الانتقالية التي يعيشها العالم عقب انتهاء الحرب الباردة على الولايات المتحدة الأمريكية تبني استراتيجية جديدة هدفها انفراد الولايات المتحدة بالقيادة العالمية وتحقيق الأمن القومي الأمريكي ، وقد تعددت اتجاهات الرأي داخل الولايات المتحدة بشأن دور الولايات المتحدة الأمريكية الكوني عقب زوال الخطر الشيوعي ، فبينما نادى أحد التيارات إلى ضرورة الانعزال النسبي للاستراحة والتركيز على القضايا الداخلية أولاً ثم الاهتمام بقضايا السياسة الخارجية لاحقاً ، رأى تيار آخر أن تحقيق الأمن على المستوى العالمي لايمكن أن تقوم به الولايات المتحدة الأمريكية منفردة مهما بلغت قوتها ، وذلك لتعدد الأخطار التي تهدد المصالح الأمريكية ، وتعتقد مادلين أولبرايت المتحدثة باسم هذا التيار أن العمل عبر التعددية المتمثلة في المنظمات الدولية كالأمم المتحدة هو أنجح الوسائل لخدمة المصالح الأمريكية والغربية عموماً .[3] وترأس هنري كيسنجر تياراً ثالثاً نادى بأن تعمل الولايات المتحدة بمفردها من أجل تحقيق المصلحة القومية ، وذلك بتعميم المعتقدات ذات الصفة العالمية التي ينبغي أن تسود العالم كله .[4] بيد أن الباحث في سياسة الولايات المتحدة الأمريكية منذ عقد التسعينيات يخلص إلى أنها لم العمل بأي من الاتجاهات الثلاثة المذكورة ، فقد كان اهتمام الولايات المتحدة بالمنظمات الدولية وحتى الإقليمية واضحاً في

---

[2] بشأن العلاقات السودانية- الفرنسية ينظر ، أشرف راضي : مصدر سابق ، ص ص 112- 113 .

[3] د. حسن الحاج علي : مصدر سابق ، ص ص 54- 55 .

[4] المصدر نفسه .

كثير من القضايا . ولنتذكر دور الولايات المتحدة في التأثير على هيئة الأمم المتحدة ولاسيما مجلس الأمن ، وكذا جامعة الدول العربية لتمرير شرعية عدوانها على العراق مثلاً منذ بدايات عقد التسعينيات ، وحشد الدعم الدولي في عديد القرارات والإدانات التي صدرت ضد السودان .

1- هيئة الأمم المتحدة :-

على مر الزمن عد تأمين التعاون بين الدول بديلا لصراعاتها مطلبا عمد الفكر الإنساني إلى البحث عن الآليات المناسبة لترجمته إلى واقع ملموس ، وأمام هذه الحاجة تسارع النمو في عدد المنظمات الحكومية الدولية إلى جانب المنظمات غير الحكومية حتى بلغ في العام 1993 نحو 4830 منظمة .[1] ولا يخرج تأسيس هيئة الأمم المتحدة عام 1945 عن إطار الجهود المبذولة في هذا الخصوص ، فما حدده ميثاق هذه المنظمة من مقاصد ، وما تميزت به المنظمة الدولية من اتساع في الاختصاص ، وعالمية من حيث ممارسة هذا الاختصاص ، يجعل منها المثال الأكثر بروزاً على الإطلاق .

بيد أن الآراء اختلفت بشأن دور هذه المنظمة الدولية ، وما إذا كانت تتوافر على إرادة مستقلة ، ولاسيما عقب انتهاء الحرب الباردة وسعي الولايات المتحدة الأمريكية للإنفراد بالقيادة العالمية . فقد أدركت الولايات المتحدة أن الاستناد إلى قرارات صادرة من الأمم المتحدة تمثل أحد السبل لإضفاء الشرعية على أنماط سلوكها ، ذلك أن اتخاذ هذه القرارات أضحى بسبب الانسياق النسبي للدول الدائمة العضوية وراء الولايات المتحدة الأمريكية أكثر سهولة بالمقارنة مع الماضي .[2] وانطلاقا من ذلك فقد غدت هيئة الأمم المتحدة أداة لتنفيذ السياسة الخارجية الأمريكية . وحسب آراء - فإن عدم توافر الأمم المتحدة على المستلزمات المادية لتنفيذ قراراتها ، واستعداد

---

[1] نقلاً عن عدي صدام حسين : مصدر سابق ، ص 167 .

[2] المصدر نفسه .

الولايات المتحدة الأمريكية لتقديم مثل هذه الاحتياجات ، أو حجبها ، جعل الأولى أسيرة للثانية ، وسحب عنها مصداقيتها ، ولاسيما لدى دول عالم الجنوب .[3] ويتمتع هذا الرأي بمصداقية عالية حين العلم بأن التقارير المختلفة أشارت إلى أن مديونية الأمم المتحدة تزيد عن 3 مليارات دولار ، إذ تأتي الولايات المتحدة الأمريكية على رأس قائمة الدول التي لم تسدد ما عليها من مستحقات مالية حتى بلغ حجم المتأخرات عليها نحو 1,6 مليار دولار ما شكل عامل ضغط حقيقي بيد الولايات المتحدة الأمريكية تجاه المنظمة الدولية ، مع الأخذ في الحسبان أنها أكبر مساهم مالي في هذه الهيئة الدولية .[4] إن التأثير الذي تمتعت به الولايات المتحدة الأمريكية على هيئة الأمم المتحدة ولاسيما مجلس الأمن كان سبباً في مناشدة الأمين العام السابق للأمم المتحدة بطرس بطرس غالي للولايات المتحدة الأمريكية أن تعمل مع الهيئة ومن خلالها ، ويذكر غالي إنه حينما عرض ذات مرة وبشكل لائق على مادلين أولبرايت مندوبة الولايات المتحدة الأمريكية لدى المنظمة الدولية فكرة منح الأمم المتحدة هامشاً للعمل بمعزل عن تأثير الولايات المتحدة الأمريكية ،هبت في وجهه قائلة "أنت هنا لتنفذ سياسة الولايات المتحدة حرفياً" .[1] ولعل الاستقلالية التي أرادها بطرس غالي للمنظمة الدولية بعيدا عن التأثير الأمريكي كانت سببا في وقوف الولايات المتحدة الأمريكية ضد إعادة انتخابه لشغل منصب الأمين العام لمرة ثانية عام 1996 ، إذ هددت الولايات المتحدة باستخدام الفيتو ضد إعادة انتخابه .[2] إن التأثير الأمريكي على الأمم المتحدة

---

[3] المصدر نفسه .

[4] أحمد بهي الدين : مشروع كوفي عنان لإصلاح الأمم المتحدة ، السياسة الدولية ، القاهرة ، العدد 130 ، تشرين الأول/ أكتوبر 1997 ، ص ص 179- 182 .

[1] للمزيد نحيل القارئ إلى بطرس بطرس غالي : خمس سنوات في بيت من زجاج ، مركز الأهرام للترجمة والنشر ، القاهرة ، 1999 .

[2] صحيفة الإنقاذ الوطني ، الخرطوم ، 15تشرين الثاني/ نوفمبر 1996 .

قد شل فاعلية المنظمة وبدد التفاؤل الذي ساد عقب انتهاء الحرب الباردة في انطلاقة جديدة للأمم المتحدة ومستقبل دور مجلس الأمن في حفظ السلم والأمن الدوليين مقارنة بمرحلة الحرب الباردة ، وتقول آراء – عن مجلس الأمن بطبيعته وتشكيله الحالي مازال لا يعبر عن إرادة المجتمع الدولي ولا يقدم خريطة عادلة للقوى في العالم ، كما أنه لا يزال يؤدي دورا سلبيا في المحافظة على السلم والأمن الدوليين .[3] لقد اضطلعت هيئة الأمم المتحدة عقب انتهاء الحرب الباردة بأدوار جديدة تحت عناوين متعددة منها التدخل الإنساني **Humanitarian Intervention** وهو ذلك المفهوم الذي يهتم بتسويغ التدخل في الشؤون الداخلية لدولة ما على أساس إنساني سواء أكان هذا التدخل من جانب منظمة دولية أو إقليمية ، أو أتخذ شكل تحالف يجمع عددا من الدول أو حتى من جانب دولة واحدة ، فقد قدم الأمين العام للأمم المتحدة كوفي عنان رؤية جديدة لدور الأمم المتحدة بشأن التدخل الإنساني .[4] وقد حمل مشروع عنان - الذي نال دعما غربيا كان الرئيس بيل كلينتون من أبرز المعبرين عنه – تصورا جديدا يمنح الأمم المتحدة ولاسيما مجلس الأمن حق التدخل في مجالات وعمليات جديدة مثل مراقبة الانتخابات تعبيرا عن الاهتمام بتعزيز الديمقراطية ، ومراقبة حقوق الإنسان ، ومحاربة الجريمة ، ومكافحة المخدرات وغسيل الأموال ، فضلاً عن طرح مفاهيم جديدة مثل حماية الأقليات ، وحقها في تقرير مصيرها .[5]

---

[3] ممدوح على منيع : مشروعية قرارات مجلس الأمن الدولي في ظل القانون الدولي المعاصر ، رسالة ماجستير ، جامعة القاهرة ، 1996 ، (عرض) محمد فايز فرحات ، السياسة الدولية ، القاهرة ، العدد 127 ، كانون الثاني/ يناير 1997 ، ص ص 311- 312 .

[4] للتفاصيل ينظر ، آنان يضع رؤية جديدة لدور الأمم المتحدة المستقبلي ، (تقرير) ، العرب اليوم ، عمان ، 5 تشرين الأول/ أكتوبر 1999.

[5] المصدر نفسه .

وانطلاقا مما تقدم فقد اهتمت هيئة الأمم المتحدة وبتأثير واضح من الولايات المتحدة الأمريكية بالشأن السوداني ، إذ جاء استغلال المنظمة الدولية لمشكلة الحرب الأهلية في جنوبي البلاد للتدخل بدعوى تقديم المساعدات الإنسانية للمتضررين من آثار تلك الحرب ، وقد روجت الأمم المتحدة في الأوساط الدولية – للحالة المأساوية – التي يعيشها المدنيون في جنوبي السودان ، وقامت الأمم المتحدة بإرسال المبعوثين إلى السودان الذين أثاروا توجس الحكومة السودانية ، فقد وصف الرئيس البشير مثلا كاسبر بيرو منسق الأمم المتحدة لحقوق الإنسان بأنه عدو للإسلام . وكان من بين هؤلاء كذلك مادلين أولبرايت حينما كانت سفيرة بلادها في الأمم المتحدة والتي زارت السودان في أواخر آذار/ مارس 1994 ، والتقت الرئيس البشير ، الأمر الذي عده البعض آنذاك مؤشر لتحسن قد يعتري العلاقات بين الجانبين . والواقع أن مادلين أولبرايت التي تولت منصب وزيرة الخارجية الأمريكية في عام 1997 كانت على دراية كبيرة بملف العلاقات السودانية – الأمريكية بحكم عملها السابق في المنظمة الدولية ، إذ لعبت دورا كبيرا في تنفيذ سياسة بلادها المعادية حيال السودان ، وأثمرت جهودها في قيام الأمم المتحدة بالتدخل في جنوبي البلاد ، ثم تصعيد المواقف الأمريكية والدولية من خلال هذه المنظمة بصدور قرارات مجلس الأمن الثلاثة ضد السودان في عام 1996 .[1]
لقد كان للتأثير الكبير الذي مارسته الولايات المتحدة الأمريكية على الأمم المتحدة – وكما سبقت الإشارة إليه – وما تعرض له السودان من ضغوط إلى تنادي الحكومة السودانية بإصلاح الأمم المتحدة وإعادة النظر في مجلس الأمن الدولي ليكون أكثر ديمقراطية .[2] وقد اتهمت الحكومة السودانية الولايات المتحدة الأمريكية بتشويه صورة السودان وإجبار الأمم

---

[1] التقرير الإستراتيجي السوداني 1998 ، مصدر سابق ص 229 .

[2] الإنقاذ الوطني ، الخرطوم ، 6 تشرين الثاني/ نوفمبر 1996 .

المتحدة على فرض عقوبات عليه وهو ما حدث بالفعل . ويمكن رصد ضغوطات المنظمة الدولية على صعيدين :

1-1 التدخل الإنساني :

ينبع هذا المفهوم الذي اضطلعت به الأمم المتحدة من رؤية مفادها تبدل النظرة إلى فكرة السيادة المطلقة للدول والتي سادت منذ قرون ، إذ فرضت مقتضيات الواقع الدولي الجديد إعادة التفكير في موضوعة السيادة ، لا من أجل إضعاف جوهرها وإنما بقصد الإقرار بأنها يمكن أن تتخذ أكثر من شكل وان تؤدي أكثر من وظيفة .[3] وجاء تدخل المنظمة الدولية في جنوبي السودان عبر منظمات الإغاثة الحكومية وغير الحكومية التي عملت هناك ، إذ ضغطت المنظمة الدولية باتجاه تطويع الإرادة السودانية في هذا الخصوص ، وتوصلت المنظمة الدولية إلى عقد اتفاق مع الحكومة السودانية لتنسيق عمل هذه المنظمات في ما عرف بعملية شريان الحياة **Operation Life Line** ، بيد أن السودان تضرر كثيرا من عمل هذه المنظمات ، هذا فضلا عن المقترحات الأمريكية الجادة في فرض ما يسمى بالمناطق الآمنة تحت إشراف الأمم المتحدة ، وقد جاءت فكرة المناطق الآمنة من حركة التمرد في ، حينما تقدم قائد التمرد الجنوبي جون قرنق بطلب قيام المناطق الآمنة في أثناء زيارة له للولايات المتحدة الأمريكية عام 1993 ، واتصالاته مع الإدارة الأمريكية ومع الأمين العام للأمم المتحدة ، وقد روج قرنق لهذه الفكرة في الأوساط الأمريكية من خلال ندوة السودان المأساة المنسية **Sudan Forgetton Tragedy** والتي سبقت الإشارة إليها وقد تبنى السفير الأمريكي في السودان هذه الفكرة وحاول إقناع الحكومة السودانية بأن فكرة المناطق الآمنة إنسانية في غرضها ولا صلة لها بالتدخل الأجنبي .[1] وفي

---

[3] بشأن ذلك ينظر ، د. بطرس بطرس غالي : (نحو دور ...) ، مصدر سابق ، ص ص 6- 13 .

[1] د. عبد السلام بغدادي : (السياسة الأمريكية ...) ، مصدر سابق ، ص ص 49- 50 .

المقابل فقد بعثت الحكومة السودانية بمذكرة رسمية إلى الأمم المتحدة ترفض فيها فكرة إقامة مناطق آمنة في جنوبي البلاد .[2]

2-1 قرارات مجلس الأمن ضد السودان :-

بدأت ملاحقة السودان بشبح العقوبات الدولية في أعقاب محاولة الاغتيال الفاشلة التي تعرض لها الرئيس محمد حسني مبارك في العاصمة الإثيوبية في 26 حزيران/ يونيو 1995 ، إذ مثل هذا الحادث فرصة مناسبة للأطراف الضاغطة على السودان لتعزيز وإحكام الاحتواء على الحكومة السودانية ، ولاسيما أن السودان قد وضع أصلا ضمن قائمة الدول الداعمة للإرهاب الدولي منذ عام 1993 . لقد التقت الأطراف الثلاثة إثيوبيا ومصر والولايات المتحدة الأمريكية في هدف اتهام السودان بأنه يقف وراء الحادث المذكور ، والسعي إلى إدانته ومن ثم فرض عقوبات دولية تؤمن الضغط على الحكومة السودانية ، ويتبين ذلك من خلال سيناريو اتخاذ القرارات التي صدرت عن مجلس الأمن ضد السودان .[3] تقدمت إثيوبيا بالشكوى إلى مجلس الأمن على الرغم من أنها قامت بعرض القضية أمام الدورة الاستثنائية الثالثة لآلية فض النزاعات التابعة لمنظمة الوحدة الأفريقية آنذاك المنعقدة في 11 أيلول/ سبتمبر 1995 ، وتجاوزت كذلك محاولات حل القضية في إطار اتفاقية تسليم المجرمين المعقودة بين السودان وإثيوبيا في عام 1964 ، والتي تنص المادة الأولى منها على – أن الدولتين الطرفين توافقان على تسليم الأشخاص المتهمين أو المحكوم عليهم بأي من الجرائم الواردة في الاتفاقية والتي تكون قد ارتكبت في ظروف تجعلها تدخل ضمن اختصاص إحدى الدولتين الطرف

---

[2] القادسية ، بغداد ، 5 حزيران/ يونيو 1993 .

[3] د. الطيب زين العابدين : السودان تحت العقوبات الدولية ، مصدر سابق ، ص 18 .

في الاتفاقية والذين يعثر عليهم في إقليم الدولة الطرف الأخرى .[1] أما مصر فقد استغلت ترؤسها لدورة مجلس الأمن آنذاك لتسعى بكل ما أوتيت من ثقل دبلوماسي على مستوى كتلة دول عدم الانحياز إلى تقديم مشروع القرار الأول الذي حمل الرقم 1044 وصدر في 31 كانون الثاني/ يناير 1996 ، وتبنت في سبيل ذلك تقديم قرار العقوبات المذكور بموجب الفصل السابع من الميثاق .[2]
وعلى الرغم من التشدد المصري الواضح في صدور هذا القرار إلا أن اعتدالا نسبيا كان قد طبع المواقف المصرية في ما تعلق بالقرارات التي تلت صدور هذا القرار ، وفسرت آراء – ذلك الاعتدال بأنه ربما نجم عن التخوف المصري من عواقب تشديد العقوبات ضد السودان والتي لن تقتصر تأثيراتها على السودان حسب وربما كان لها آثار إستراتيجية ضارة بمصر كذلك ، لاسيما إذا ما شملت حظر تصدير الأسلحة الذي يؤدي إلى إضعاف الجيش الحكومي الذي يقاتل مشروع الانفصال في جنوبي البلاد .[3] أما اهتمام الولايات المتحدة فقد بدا كبيرا ، وسوء النية بادياً ، منذ أن اجتمعت الوزيرة مادلين أولبرايت وقتذاك بالرئيس حسني مبارك بعيد الحادث المذكور وقالت "إننا قلقون بشأن هذا الحادث بحد ذاته ، وبشأن اتساع الإرهاب" .[4]
إن تقاسم الأدوار قد أدى إلى صدور قرارات مجلس الأمن التي تضمنت ضغوطات واضحة ، ومن ذلك ما ورد في القرار 1044 الذي سبقت الإشارة إليه .[5] وكذلك ما ورد في قرار مجلس الأمن ذي الرقم 1054 والذي صدر عقب انتهاء المهلة التي حددها مجلس الأمن في حيثيات القرار ذي الرقم

---

[1] ينظر، فاطمة سالم : قضايا في ميزان العدل الدولي ، قراءة في قراري مجلس الأمن 1044- 1054 ، المركز القومي للإنتاج الإعلامي ، الخرطوم ، أيار/ مايو 1996 ، ص 123 .
[2] الجلة ، باريس ، 2- 8 حزيران/ يونيو 1996 ، ص 42 .
[3] المصدر نفسه .
[4] الأسبوع العربي ، باريس ، 29 كانون الثاني/ يناير 1996 .
[5] لتفاصيل ما ورد فيه ينظر ، ملحق رقم 1 .

1044 ، إذ فشلت الحكومة السودانية في الامتثال للطلبات الواردة في ذلك القرار والمتعلقة بتسليم المتهمين الثلاثة المطلوبين وفق ما ورد في الفقرة 4 من القرار المذكور ، وقد تباحث مجلس الأمن بشأن اتخاذ خطوات جديدة في اتجاه فرض مزيد من الضغوط على الحكومة السودانية إلى أن تمكن من إصدار القرار 1054 في 26 نيسان/ أبريل 1996 ، وقد حمل هذا القرار على خلاف سابقه عقوبات دبلوماسية ضد السودان .[6]

ويأتي قرار مجلس الأمن ذو الرقم 1070 ضمن السياق نفسه ، إذ قدم الأمين العام للأمم المتحدة وقتذاك د. بطرس بطرس غالي تقريرا إلى مجلس الأمن بشأن تنفيذ السودان لقراري المجلس 1044 و1054 وركز الأمين العام في تقريره على أن الأوضاع ما تزال على ما كانت عليه بشأن تجاوب السودان مع القرارين السابقين .[1] وأشار الأمين العام للأمم المتحدة إلى الفقرة الخاصة باتخاذ تدابير أخرى لضمان امتثال السودان للقرارات الدولية ، وعلى أثر ذلك صدر قرار مجلس الأمن ذو الرقم 1070 في 16 آب/ أغسطس 1996 بموافقة 13 دولة وامتناع كل من روسيا والصين عن التصويت ، وقد تضمن هذا القرار عقوبات جديدة ضد السودان.[2] وتم إقحام شركة الخطوط الجوية السودانية في القضية هذه المرة تحت تهمة تورطها في نقل الأسلحة التي استخدمها المهاجمون المتهمون في القضية ، إذ قدمت الأطراف المعادية للسودان مشروع قرار بفرض الحظر على رحلات الخطوط الجوية

---

[6] لتفاصيل ما ورد فيه ينظر ،ملحق رقم 2 .

[1] د. الطيب زين العابدين : السودان تحت العقوبات الدولية ، مصدر سابق ، ص ص 18- 19

[2] ينظر نص القرار 1070 ملحق رقم 3 .

السودانية .[3] بيد أن الحكومة السودانية سارعت إلى نفي الاتهام عن الشركة الناقلة المذكورة وسعت إلى بيان الأضرار الإنسانية الجسيمة التي يمكن أن تصيب المواطن السوداني جراء تنفيذ الحظر على رحلات الخطوط الجوية السودانية ، وشرحت الشركة أنها تقوم ضمن أساسيات عملها بنقل المرضى للعلاج في الخارج ، فضلاً عن نقل الضروريات التي تمس حياة الملايين داخل السودان ، وأن القرار سيؤدي إلى تشريد نحو 11 ألف عامل في مجالات النقل الجوي المختلفة ، جدير بالذكر أن الشركة كانت تمتلك وقتذاك نحو 14 طائرة تقوم برحلات مختلفة حول العالم تبلغ نحو 2208 رحلات سنوياً ،فضلاً عن الرحلات فوق العادية أثناء مواسم الحج والعمرة ، ونقل المعلمين والعاملين في الخارج .[4]

إن القرارات الدولية الثلاث صدرت ضد السودان بسبب اتهام السودان في محاولة اغتيال الرئيس حسني مبارك ، واتهام السودان بإيواء ثلاثة من الأشخاص الذين نفذوا هذه العملية ، بيد أن الأحداث اللاحقة جعلت هذا الاتهام غير ذي جدوى وذلك حينما ظهر المتهم الأول في القضية مصطفى حمزة في ولاية كونر في أفغانستان ، وأجرى بعض اللقاءات الصحفية هناك ، وأكد عدم وجود أي من زملائه في السودان ، فقد أجرت صحيفة الحياة اللندنية وقناة mbc التلفزيونية في 22 نيسان/ أبريل لقاءات مع المذكور ، وقد نفى تورط السودان في هذه القضية ، وأبان أن المنفذين جاءوا من باكستان بجوازات سفر يمنية مزورة .[5] وعلى أثر ذلك سارعت الحكومة السودانية إلى مخاطبة مجلس الأمن الدولي لإسقاط التهم عن السودان ، والنظر في القرارات الصادرة عن المجلس ضد السودان .[6] ولكن الأمم المتحدة مضت قدماً في الضغط على الحكومة السودانية من أجل تنفيذ القرار 1070 وذلك بإيفاد مبعوث خاص من الأمين العام للأمم المتحدة د. بطرس بطرس غالي للتحقق

---

[3] ينظر المقابلة مع مندوب السودان الدائم لدى الأمم المتحدة ، مصدر سابق ، ص 16 .

[4] صحيفة الإنقاذ الوطني ، الخرطوم ، 17 تشرين الثاني/ نوفمبر 1996 .

[5] الرأي الآخر ، الخرطوم ، 25 نيسان/ أبريل 1996 .

[6] الرأي الآخر ، الخرطوم ، 23 نيسان/ أبريل 1996 .

من الجهود التي تبذلها الحكومة السودانية في هذا الخصوص ، وقد وصل الأخضر الإبراهيمي إلى الخرطوم في 12 تشرين الأول/ أكتوبر 1996 .

2- منظمة الإيقاد - IGAD :

تعد الإيقاد منظمة إقليمية ذات طابع اقتصادي وظيفي تسعى لتحقيق جملة أهداف أهمها :[1]

أ – تنسيق الجهود بين أعضائها لدرء آثار الجفاف والتصحر والكوارث الطبيعية وإيجاد الحلول المناسبة لها .

ب – الإعداد لمشاريع تنموية مشتركة بين أعضائها ودراسة الجدوى الاقتصادية لمثل هذه المشاريع .

ج – تنسيق الجهود على المستويين الحكومي والشعبي من اجل تسخير الموارد المتاحة لتأسيس برامج طوارئ لتخفيف العواقب الوخيمة الناجمة عن الجفاف والتصحر.

بيد أن واقع المنطقة والمشهد السياسي في دول القرن الأفريقي الذي يسوده التفكك وعدم الاستقرار والحروب بين دول المنطقة ، فضلاً عن الحروب الأهلية والنزاعات العرقية والقبلية فرض على المنظمة أداء دور تحول في جانب كبير منه إلى السعي نحو إيجاد تسويات سلمية لهذه الصراعات ، ومن أمثلة ذلك الخلاف السوداني مع كل من إثيوبيا ، كينيا ، أوغندا ، إرتيريا . وكذلك الحرب بين إثيوبيا وإرتيريا ، فضلا عن الحرب الأهلية في الصومال ، وكانت جميعها بمثابة تحديات كبيرة أمام المنظمة المذكورة .[2] لذا لم يكن مستغرباً اهتمام منظمة الإيقاد بالشأن السوداني ،

[1] د. عبد السلام بغدادي : منظمة إيقاد لدول القرن الأفريقي من الاهتمام بالتنمية ومكافحة الجفاف إلى الانشغال بالسياسة ومشكلات الاختلاف ، أوراق أفريقية ، مركز الدراسات الدولية ، جامعة بغداد ، العدد 34 ، نيسان/ أبريل 2000 ، ص ص 1- 2 .

[2] ينظر المقابلة مع د. عطا الله حمد بشير سكرتير عام منظمة الإيقاد – السوداني الجنسية – منشورة في صحيفة الرأي العام ، الخرطوم ، 24 نيسان/ أبريل 2000 .

فقد كونت المنظمة في تشرين الثاني/ نوفمبر 1993 لجنة من أربع دول أعضاء برئاسة كينيا وضمت إلى جانبها ، إثيوبيا ، إرتيريا ، أوغندا للبحث في تسوية سلمية للنزاع السوداني الداخلي المتمثل في الحرب الأهلية في جنوبي البلاد .[3] بيد أن المنظمة سرعان ما انفرط عقدها وسجلت فشلا واضحا بسبب الخلافات السياسية الحادة بين أعضائها من جانب ، وتدخل القوى الكبرى ولاسيما الولايات المتحدة الأمريكية في شؤون المنظمة والمنطقة عموما من جانب آخر ، هذا فضلا عن الضعف الهيكلي المتمثل في عدم ثبات رؤية هذه المنظمة للحلول التي يمكن الاتفاق بشأنها والتوصل إليها سواء على صعيد الملف السوداني أو على صعيد المشكلة الصومالية ، وتعزو آراء - كذلك فشل المنظمة إلى التنافس بين بعض أعضائها على الصعيد الإقليمي في ما يمكن تسميته بصراع التوجهات والأدوار.[1]

ويتبين أن أهم أسباب فشل منظمة الإيقاد على صعيد معالجة المشكلة السودانية يكمن في التدخل الدولي ، إذ عمقت هذه المنظمة من التدخل الدولي في الشؤون السودانية لاسيما بعد توسيع المنظمة بانضمام ما سمي _ شركاء الإيقاد - وهي بعض الدول الأوربية المانحة مثل إيطاليا وهولندا والنرويج والدنمارك ، فضلاً عن الولايات المتحدة الأمريكية واليابان ، إذ يحاول هؤلاء الشركاء صياغة أجندة تعكس الرؤية الأوربية المتناغمة مع توجهات الولايات المتحدة الأمريكية ، الأمر الذي جعل منظمة الإيقاد تبدو وكأنها منظمة ذات طابع دولي .[2] ويستشف تأثير الولايات المتحدة الأمريكية على منظمة الإيقاد

---

[3] الواثق كمير (تحرير وترجمة) : جون قرنق ورؤيته للسودان الجديد وقضايا الوحدة والهوية ، المجموعة الاستشارية لتحليل السياسات واستراتيجيات التنمية ، القاهرة ، 24تشرين الثاني/ نوفمبر- 5 كانون الأول/ ديسمبر 1997 ، ص 67 .

[1] د. عبد السلام بغدادي : (منظمة إيقاد ...) ، مصدر سابق ، ص 3 ؛ صحيفة الوفاق ، الخرطوم ، 16 كانون الأول/ ديسمبر 1999 ؛ الوسط ، لندن ، 17 آب/ أغسطس 1998 ؛ الحياة ، لندن ، 3 آذار/ مارس 1998 .

[2] الوفاق ، مصدر سابق .

من خلال الدعم المادي الذي تقدمه إلى هذه المنظمة ، فقد تعهدت وزيرة الخارجية الأمريكي مادلين أولبرايت آنذاك في أثناء زيارة قامت بها إلى كينيا في 22 تشرين الأول/ أكتوبر 1999 ضمن جولة أفريقية ، أن تقدم الولايات المتحدة أكثر من نصف مصروفات الشهور الستة الأولى من عمر الأمانة الدائمة الجديدة لهذه المنظمة والتي أنشئت في تموز/ يوليو 1999 في نيروبي .[3] وبفضل هذا التأثير اتجهت المنظمة نحو تبني خطة لحل المشكلة السودانية أقرب إلى مطالب حركة التمرد بزعامة جون قرنق والتي حصلت على دعم أمريكي ودولي لزيادة الضغط السياسي والعسكري على حكومة الخرطوم ، فالعلاقات المتينة بين الولايات المتحدة الأمريكية والأنظمة الحاكمة في كل من ارتيريا وإثيوبيا وكينيا ، فضلاً عن أوغندا دفعت – حسب بعض الآراء - المنظمة إلى السير في خطى الطروحات التي تتماشى مع المصالح الأمريكية المتنامية في منطقة القرن الأفريقي .[4] ولذلك فإن الولايات المتحدة تمسكت إلى حد التشدد بجهود هذه المنظمة ، إذ كانت الولايات المتحدة الأمريكية ترى أن جميع مساعي السلام في السودان ينبغي أن تتم تحت مظلة هذه المنظمة بحسبانها – استنادا إلى ما ذكرته مادلين أولبرايت – أفضل الطرق لإحراز تقدم .[1] وقد أتى ذلك مقترناً بموقف أمريكي مضاد من المبادرة التي أطلقتها كل من مصر وليبيا بهدف إيجاد حل لمشكلات السودان القائمة بين الحكومة وبقية القوى السياسية المعارضة بما فيه الحركة الشعبية لتحرير السودان SPLM والتي كونت لمتابعتها وتفعيلها لجنة مشتركة

---

[3] القدس العربي ، لندن ، 23- 24 تشرين الأول/ أكتوبر 1999 .

[4] د. عبد السلام بغدادي : (منظمة الإيقاد ...) ، مصدر سابق ، ص3 .

[1] تقرير وكالة الصحافة الفرنسية ، 22 تشرين الأول/ أكتوبر 1999 ؛ العرب اليوم ، عمان ، 24 تشرين الأول/ أكتوبر 1999 .

متخصصة ضمت فريقاً مصرياً وآخر ليبياً . بيد أن الوزيرة أولبرايت قللت من شأن هذه المبادرة وأكدت على رفضها .[2]

لقد أبرز تعيين الولايات المتحدة الأمريكية لهاري جونستون عضو الكونغرس الأمريكي السابق كمبعوث رئاسي خاص للسودان اهتمام الولايات المتحدة بالتدخل في الشأن السوداني ، إذ جاءت زيارة هذا المبعوث للسودان في آذار/ مارس 2000 كتطور جديد في صيغ عمل الولايات المتحدة القائمة على التهديد والابتزاز والتدخل في الشؤون الداخلية للآخرين ، وأكدت آراء - وجود أجندة خفية لزيارة المبعوث الأمريكي قوامها عرقلة جهود التسوية السلمية وإدامة الحرب في الجنوب إن لم يأت حل هذه المشكلة حسب ما تشتهي السفن الأمريكية .[3] والواقع أن مساعي تحقيق السلام في السودان اصطدمت برغبات الأطراف المختلفة ، فبينما سعت الولايات المتحدة الأمريكية إلى تعزيز مبادرة الإيقاد بحسبانها تمثل عملية فردية موحدة **United single process** وتساندها في ذلك أطراف من منظمة الإيقاد نفسها ، اهتمت قوى التجمع الوطني الديمقراطي بالمبادرة الليبية - المصرية المشتركة لتحقيق ما يسمى بالوفاق ، في حين وقفت حركة التمرد في موقف متأرجح بين المبادرتين ، وإن كانت تميل في غالب الأحيان من مبادرة الإيقاد .[4] وقد طرح وزير خارجية كينيا اقتراح إجراء تكامل بين المبادرتين الأمر الذي نال تأييد الحكومة السودانية ، وعبر عنه د. مصطفى عثمان إسماعيل وزير الخارجية السوداني .[5] إن الحديث عن الوحدة الوطنية في ظل تبني شعارات حق تقرير المصير وسواها من الدعوات الانفصالية سواء من جانب

---

[2] القدس العربي ، لندن ، مصدر سابق .

[3] ينظر المقابلة مع محمد عثمان إدريس أبو راس ، مصدر سابق .

[4] لتبيان هذه المواقف يراجع ، الوسط ، لندن ، 6أيلول/ سبتمبر 1999؛ الواثق كمير : مصدر سابق ، ص 109 ؛ الحوادث ، بيروت ، 5 تشرين الثاني/ نوفمبر 1999 .

[5] الراية ، الدوحة ، 25 تشرين الأول/ أكتوبر 1999 .

الحكومة أو الحركة أو بعض أطـراف التجمـع الـوطني الـديمقراطي لم يمثـل مخرجـاً حقيقيـاً للأزمـة السودانية ، وإنما صب في صالح القوى الخارجية المهـددة لوحـدة السـودان ، وعـلى رأسـها الولايـات المتحدة الأمريكية ، وتؤشر آراء- صعوبة تحقيق ما يسمى الوفاق الوطني سواء عبر منظمـة الإيقـاد أو المبادرة الليبية – المصرية وذلك لوجود اعتبارات عدة أهمها.[1]

1- التغييب التام لشعب السودان وهو المعني الأول والأخير بما يجري في البلاد
2- انعدام المصداقية لدى أي من طرفي هذا الصراع ، وكذلك انعدام الثقة بينهما
3- الصراع الخفي بين مصر وليبيا من أجل الظفر بهكذا إنجـاز تـاريخي سيحسـب – دون شـك – لمن يمكنه تحقيقه ، وهذا الصراع ربما يكون حاسماً في نسف المسعى من أساسه .
4- فتح الأبواب على مصراعيها أما تدخلات أجنبية تقود إلى مخاطر كبيرة ومصير مجهول .

ثالثا - القوة العسكرية :

في عمـل غـير مسـبوق ولأول مـرة في تـأريخ العلاقـات الأمريكيـة – السـودانية ، تقـوم الولايـات المتحدة بإجراء عسكري مباشر ضد السودان ، وذلك حينما شنت البـوارج الحربيـة الأمريكيـة في 20 آب/ أغسطس 1998 هجوما صاروخيا نجم عنه تدمير مصـنع الشـفاء لصـناعة الأدويـة في العاصـمة الخرطوم تدميراً كاملاً ، وذلك بحجة مكافحة الإرهاب الدولي كأحد أهم القواعد والقيم التي ينبغـي أن تحكم سلوك أطراف "النظام الدولي الجديد" الذي تنفرد الولايـات المتحـدة الأمريكيـة بقيادتـه ، ففي حديث للرئيس الأمريكي الأسبق

---

[1] خضر عطا المنان : بعد إشارات قوية بتدخلات أجنبية – هل يدرك الساسة السودانيون مخاطر صراعهم على السلطة ؟ ، القدس العربي ، لندن ، 13 آب/ أغسطس 1999 .

جورج بوش أمام الكونغرس الأمريكي بتأريخ 11 أيلول/ سبتمبر 1990 قال :(إننا أمام حقبة جديدة خالية من التهديد باستخدام الإرهاب ، أكثر قوة في متابعة العدل ، وأكثر أمناً في السعي نحو السلام ...) .[2] إن هذا الخطاب – على وفق آراء – وإن جاء حافلاً بالمضامين الأخلاقية إلا أنه انطوى على الغايات السياسية الحقيقية التي تبغيها الولايات المتحدة الأمريكية من وراء طرح هذا المفهوم ، وتؤكد أن الغايات الأمريكية تتمثل في تسهيل مهمة تسويق المفهوم الأمريكي "للنظام الدولي الجديد" بما ينطوي عليه من قيادة أمريكية للعالم وضمان الانسياق الدولي وراء هذه القيادة .[3] وقد ذهبت وزيرة الخارجية الأمريكية آنذاك مادلين أولبرايت أبعد من ذلك حينما حاولت التعبير عن جدية وتصميم بلادها على محاربة الإرهاب ، إذ ذكرت بعد وقت قصير من القصف الأمريكي لمصنع الشفاء إن الهجمات كانت – كما أسمتها – حروب المستقبل .[3]

وبدا الرئيس الأمريكي بيل كلينتون حازماً وواثقاً عندما شرح تبريره للأهداف التي اختيارها ، حينما قامت الولايات المتحدة فضلاً عن قصف مصنع الشفاء في السودان بقصف ما تدعي أنه معسكرات تدريب لأنصار المليونير السعودي أسامة بن لادن في إقليم خوست في شرقي أفغانستان ، إذ أصابت 79 صاروخ كروز الهدفين اللذين تعدهما الولايات المتحدة مقرين للإرهابيين ، ولم يترك مجالاً للشك في ما يتعلق بأنه وجه ضربة قوية لإرهابيين .[1]

وباقتران الادعاء الأمريكي المتمثل في الحرص على محاربة الإرهاب مع قصف وتدمير مصنع الشفاء يتضح القصد الأمريكي من إدماغ السودان بصفة

---

[2] نقلاً عن عدي صدام حسين : مصدر سابق ، ص 115 .

[3] White House , Washington D.C , August 20 , 1998 .

[1] ينظر ملحق رقم 4 .

الإرهاب ، إذ عمدت الولايات المتحدة إلى تبرير هجومها الصاروخي بتوجيه تهمتين :-

1- إن المصنع مؤهل لإنتاج غاز الأعصاب VX الذي يدخل في صناعة الأسلحة الكيمائية .

أشار الرئيس الأمريكي كلينتون إلى الهدف المقصود في السودان بقوله :"إنه مصنع مرتبط بشبكة أسامة بن لادن المتورطة بإنتاج مواد لتصنيع الأسلحة الكيميائية ." [2] بينما كان مستشار الرئيس الأمريكي لشؤون الأمن القومي ساندي بيرغر أكثر دقة ووضوحاً حينما وصف الهدف بأنه – مصنع يزعم أنه للأدوية وهو جزء من مجمع صناعي للسودان ، وأستطرد قائلاً :"لا شك لدي ولا شك جهاز لدى الاستخبارات في أن هذا المصنع كان يستخدم في تصنيع مادة كيميائية تدخل في صناعة غاز الأعصاب ."[3] وردد مسؤولون أمريكيون آخرون التهمة نفسها ، ففي المؤتمر الصحفي الذي عقده وزير الدفاع الأمريكي وليم كوهين مع رئيس هيئة الأركان المشتركة هنري شلتون بعيد تدمير المصنع ، قال الوزير كوهين :"إن المصنع الذي تم قصفه في الخرطوم كان ينتج المادة الأساسية التي تتيح إنتاج نوع من غاز الأعصاب VX. " ، في حين أشار الجنرال هنري شلتون وبشكل لافت إلى أن جهاز الاستخبارات متأكد من أن هذه المنشأة متورطة في إنتاج أسلحة كيمائية .[4] وكانت الإدارة الأمريكية قد أشارت إلى عينة من التربة التي تم أخذها من جوار المصنع ، ويبدو أن الإدارة الأمريكية اعتمدتها كأحد الأدلة لإثبات تورط المصنع المذكور في إنتاج مادة الـ VX من دون أن تطلع العالم على نتائج الفحص المختبري عليها .[5]

---

[2] المصدر نفسه .

[3] Us . Department Of State , Washington D.C. August 21, 1998 .

[4] Ibid .

[5] جيمس زغبي : مصدر سابق ، ص 5 .

2- إن المصنع له علاقة برجل الأعمال السعودي أسامة بن لادن .

يبدو أن الافتراض الرابط بين أسامة بن لادن والحكومة السودانية كان أحد المحفزات الحقيقية للقرار الأمريكي بقصف مصنع الشفاء ، فإدارة الأمريكية اتهمت الجبهة الإسلامية القومية بالتنسيق مع أسامة بن لادن الذي تعده الولايات المتحدة من أخطر الإرهابيين في العالم ، لذا سارعت بتوجيه الاتهام إليه بتفجير سفارتيها في العاصمتين الكينية "نيروبي" والتنزانية "دار السلام" في 7 آب/ أغسطس 1998 واللتان تم تفجيرهما في وقت واحد ، وقد أدى التفجيران إلى مقتل أكثر من 200 شخص وإصابة ما يزيد عن 5 آلاف آخرين ، الأمر الذي عرّض الإدارة الأمريكية لضغوط مكثفة من أجل التحرك رداً على هذين التفجيرين . كما ربطت الإدارة الأمريكية بين أسامة بن لادن ومالك مصنع الشفاء صلاح الدين محمد إدريس ، إذ اتهمت الأخير بأنه وكيل تجاري لأعمال أسامة بن لادن ، وقد أثار تأكيد الرئيس البشير أن لأسامة بن لادن بعض الاستثمارات في السودان شكوكاً في هذا السياق .[1] وهكذا تولدت قناعة أمريكية نقلها أحد المسؤولين الأمريكيين بالقول :"إن معلوماتنا الاستخباراتية أشارت منذ بعض الوقت إلى أن أسامة بن لادن يتابع تطوير السلاح الكيميائي في إطار منظمته بالتعاون مع الجبهة الإسلامية القومية في السودان ، إننا نعلم كذلك إنه قد قدم دعماً مالياً مهماً إلى السودان لبناء تعاونية الصناعات العسكرية ونعرف كذلك علاقته بزعيم الجبهة الإسلامية القومية حسن الترابي ، والترابي قال علناً إن تعاونية الصناعات العسكرية ستقدم أسلحة وذخائر لاستخدامها ضد دول ينظر إليها عادة على إنها عدوة للإسلام ."[2] ويبدو أن الرؤية الأمريكية وحسب بعض المصادر –

---

[1] الوسط ، لندن ، مصدر سابق .

[2] صلاح الدين عووضة : مصنع الشفاء هل هو ضحية الصراع بين أمريكا وابن لادن ، صحيفة الأنباء ، الخرطوم ، 7 أيلول/ سبتمبر 1998 .

خلصت إلى أن المصنع المذكور يعمل بتمويل من أسامة بن لادن وبخبرات عراقية ، فقد ذكرت الإدارة الأمريكية إنها اتخذت قرارها بتدمير المصنع استناداً إلى هذه المعلومات والتقارير الاستخباراتية التي تجمعت لديها ، لكنها لم ترغب في كشف هذه المعلومات أو كشف مصادرها ، بيد أن الحكومة السودانية سرعان ما وجهت الاتهام إلى عناصر المعارضة السودانية المتمثلة في التجمع الوطني الديمقراطي ، إذ وجه الرئيس عمر البشير انتقادات عنيفة للمعارضة لموقفها المؤيد للعدوان الأمريكي ووصفها بالعمالة والخيانة ، وعبَّر عن أسفه لآراء الصادق المهدي ودعوته إلى تفتيش مواقع أخرى مشبوهة ، فضلاً عن عدم إدانته للعدوان ، في حين اتهم د. مصطفى عثمان إسماعيل وزير الخارجية هذه المعارضة بالقيام بتزويد الولايات المتحدة بمعلومات كاذبة عن المصنع ، ولم تنف مصادر المعارضة هذه الاتهامات ، بل ذهب مبارك الفاضل المهدي الرجل الثاني في حزب الأمة آنذاك إلى القول :"إن معلومات المعارضة تؤكد أن المصنع ينتج أسلحة كيميائية بخبرات عراقية وآسيوية وتمويل من أسامة بن لادن ، وإن ملكيته تعود إلى الجبهة الإسلامية القومية ." [1]

وقد تصدت جهات متعددة ذات علاقة لنفي التهم الأمريكية بشأن المصنع المدمر ، فقد أكد طوم كارنافين "Tom Carnaffin " الخبير في مجال الصناعات الدوائية ، وهو مهندس بريطاني شارك في إنشاء المصنع وعمل فيه للمدة من 1992- 1996 ، بأن المصنع لا يمكنه إنتاج أسلحة كيميائية ، وقال :"إنني أعرف بشكل ممتاز هذا المصنع وليس من الممكن أن يستخدم لصنع أسلحة كيميائية" .[2] وأسهم ثلاثة من المهندسين الأردنيين كانوا قد شاركوا في بناء المصنع وهم محمد عبد الواحد ، وأحمد سالم ، وعيد

---

[1] المستقلة ، لندن ، 31 آب/ أغسطس ؛ محمد سالم الصوفي : مصدر سابق ، ص 65 .

[2] The American Bombardment Of Elshifa Pharmaceutical Factory , Sudanese Ministry Of Culture And Information , Khartoum , August 1998 , pp. 17- 18 .

أبودلبوح في نفي التهم الأمريكيـة ، وذلـك حيـنما عقـدوا مـؤتمرا صـحفياً في عـمّان بتـأريخ 22 آب/ أغسطس 1998 إن هذه المنشأة الاقتصادية غير مصممة أو مجهزة لتصنيع غاز الأعصاب VX ، كـما نفوا أي علاقة لأسامة بن لادن بالمصـنع ، ومـن جانبـه سـارع المهنـدس بشـير حسـن بشـير مؤسـس المصنع والمالك الأول له إلى وصف الدعاوى الأمريكيـة بأنهـا عاريـة عـن الصـحة ، إذ إن مسـتندات مشتريات المصنع تثبت أنها اقتصرت على المواد المتعلقة بإنتاج الأدويـة البشرـية والبيطريـة حصراً ، وكشف أن المستشار الفني الذي قام بوضع التصـميمات الفنيـة للمصـنع هـو خبـير أمـريكي يـدعى "هنري رستي جوب" وعمل في المصنع لمدة ثلاث سنوات من 1991- 1994. [3]

الأهداف الأمريكية من العدوان على المصنع :

تتفق كثير من الآراء – إن العدوان الذي قامـت الولايـات المتحـدة ضـد السـودان لم يـتم بسـبب الحجج التي اعتمدتها الولايات المتحدة بغية تحقيق هدفها المعلن في مكافحة الإرهاب ، وإنما حمـل الاعتـداء في ثنايـاه أهـدافاً أمريكيـة خفيـة أرادت الولايـات المتحـدة إنجازهـا ، ويمكـن تأشـير تلـك الأهداف عل النحو الآتي :

1- إن عملية الهجوم على السودان تأتي كجزء من تصريف السياسة الأمريكية في مرحلـة مـا بعـد الحرب الباردة للتدخل المباشر بغية تصفية – ما تعتقـده الإدارة الأمريكيـة – مراكـز معاديـة لسياستها على الصعيد الدولي ، ولاسيما أنها تعـد تعقـب مـا تسـميه الإرهـاب الـدولي مهمـة مباشرة في أي مكان من العالم ، لذا فإن الولايات المتحدة تبرر مثل هذه

---

[3] القصف الأمريكي لمصنع الشفاء للدواء ،صورة من صور الإرهاب الأمريكي ، وزارة الثقافة والإعلام ، الخرطوم ، آب/ أغسطس 1998 ، ص 23 .

التدخلات بأنها تقع ضمن سياستها في دفاعها عن مصالحها وأمنها القومي ، ولاسيما في الوطن العربي وجواره .[1]

2- إذ ما أخذنا في الحسبان الأحداث التي شملت محاولة تفجير مركز التجارة الدولي عام 1993 ، فضلا عن الأحداث الإقليمية القريبة من السودان والتي تمثلت في تفجير سفارتي الولايات المتحدة في نيروبي ودار السلام ، فضلاً عن محاولة اغتيال الرئيس حسني مبارك فإنها جميعها تؤشر أن العدوان الأمريكي انطوى على مغزى سياسي انتقامي وتحذيري ، وهو فضلاً عن ذلك محاولة لإضعاف فرص استهداف المصالح الأمريكية سواء المتحققة فعلياً أو تلك التي ترمي الولايات المتحدة الأمريكية إلى تحقيقها في المنطقة ، وذلك في وقت تتصاعد فيه معدلات العداء لسياسة الهيمنة ونهج تطويق وضرب مراكز الرصد لما يسمى بالنظام الدولي الجديد .

3- إذا اتخذت الولايات المتحدة من السودان وأفغانستان أهدافاً للضربة العسكرية "التأديبية" المذكورة فإن الخطوة في حد ذاتها تعكس أساليب السياسات الأمريكية في إبراز منطق القوة والتأكيد على أنها قادرة على الوصول إلى ما تريده عن طريق استخدام القوة ووسائل العدوان والتدخل ، في وقت لا تجد فيه هذه السياسات رادعا حقيقيا ، ولاسيما أن المواقف التي حاولت الولايات المتحدة تمريرها من داخل مجلس الأمن الدولي لفرض المزيد من الحصارات والإجراءات العقابية قد تضاءلت فرصها ، لذا فإن ما حدث بالنسبة لمصنع الشفاء يعد تعبيراً عن السياسات والخطوات المعزولة التي تنفرد بها الولايات المتحدة ضد سياسات بعض الأقطار التي تعدها إما معادية أو غير مستجيبة لمخططها بالكامل .

---

[1] ينظر ، ملحق رقم 4 .

4- كان مصنع الشفاء يقوم بتنفيذ عقود لتزويد العراق بالأدوية ، وهو من المصانع الحديثة نسبياً ، ويمثل أحد أعمدة الصناعة الدوائية على المستوى العربي ، وذلك أمر سعت إلى تحقيقه الأقطار العربية منفردة أو بشكل جماعي لإنشاء صناعة دوائية عربية وهو ملا يروق بالتأكيد للولايات المتحدة والغرب عموماً أياً كانت طبيعة النظام القائم في هذا القطر أو ذاك ، أما أن يقوم المصنع بتزويد العراق - في أثناء الحصار - بعقود أدوية وفقاً لمذكرة التفاهم بين الأمم المتحدة والعراق أو خارجها في وقت كانت فيه لجنة المقاطعة التابعة لمجلس الأمن تقوم بعرقلة عقود الدواء لهو أمر مزعج للولايات المتحدة دون أدنى شك ، فتدمير مصنع الشفاء كان قد مثل حرباً على العراق والسودان معاً .[1]

5- تعديل الميزان النفسي للشعب الأمريكي الذي تأذى من حدثين مهمين حاولت الإدارة الأمريكية جاهدة معالجة جراحهما بسرعة كبيرة وهما :

(أ) فضيحة مونيكا لوينسكي : المتدربة السابقة في البيت الأبيض والتي اعترفت بتورط الرئيس الأمريكي كلينتون معها بعلاقة غير مشروعة ، وتفاعل هذه القضية وقتذاك مع اقتراب موعد التحقيق مع الرئيس ،فكانت الحاجة لإلى حدث أكبر يشد اهتمام الإعلام و الرأي العام الأمريكي .

(ب) حادثة تفجير سفارتي الولايات المتحدة في كينيا وتنزانيا حيث ضغط الرأي العام الأمريكي الذي تجلى في المطالبة بالرد على ما حدث في أفريقيا للحفاظ على السمعة الأمريكية .

---

[1] ينظر ، شكوى السودان التي رفعها إلى مجلس الأمن الدولي ، منشورة في المستقلة ، لندن ، 31 آب/ أغسطس 1998 .

6- وإن كانت التغطية على الأحداث المذكورة آنفاً مثلت هماً أمريكياً صرفاً ، فإن العامل الصهيوني كان حاضراً والذي يرى في ضرب السودان وأفغانستان كحدث ساخن يساعد على تحويل الأنظار عن أزمة عملية السلام المتعثرة الخطوات بين الكيان الصهيوني والفلسطينيين وأطراف التسوية .[2]

التكييف القانوني لحادثة العدوان على المصنع :

قامت هيئة الأمم المتحدة في عام 1945 على أنقاض سابقتها عصبة الأمم 1919 من أجل المحافظة على السلم والأمن الدوليين والسهر على إحلال التعاون بديلا للصراع ، وقد كان لأجهزة الأمم المتحدة المختلفة دوراً كبيراً في ذلك ، وتؤشر سنوات عقد التسعينيات أن الأمم المتحدة أضحت أكثر نشاطاً على صعيد مؤسساتها السياسية الأساسية .[3] وقد أناطت المادة 39 من ميثاق الأمم المتحدة بمجلس الأمن – أن يقرر ما إذا كان قد وقع تهديد للسلم أو إخلال به ، أو كان ما وقع عملا من أعمال العدوان ، ويقدم في ذلك توصياته أو يقرر ما يجب اتخاذه من التدابير طبقاً لأحكام المادتين 41 و42 لحفظ السلم والأمن الدوليين أو إعادته إلى نصابه .[4] وعلى وفق منطوق هذه المادة يتبين أنها عجزت عن تحديد الحالات أو الأفعال التي تشكل تهديدا للسلم والأمن الدوليين ، الأمر الذي أدى إلى صعوبة إيجاد تعريف محدد للعدوان . وربما كان أساس رفض فكرة تضمين ميثاق الأمم المتحدة تعريفا للعدوان هو تعذر إعطاء تعريف جامع مانع له ، بل من المستحيل حصر جميع الحالات التي يمكن أن ينطبق عليها

---

[2] د. علي عقلة عرسان : واشنطن زعمت مكافحة الإرهاب فأعلنتها حرباً على العروبة والإسلام ، المستقلة ، لندن ، 31 آب/ أغسطس 1998 .

[3] عدي صدام حسين : مصدر سابق ، ص 178 .

[4] ميثاق الأمم المتحدة والنظام الأساس لمحكمة العدل الدولية ، نيويورك ، منشورات الأمم المتحدة ، 1995 ، ص ص 35-36 .

التعريف .[1] والمعروف أن ميثاق هيئة الأمم المتحدة خصص مواد الفصلين السادس والسابع لمعالجة الحالات التي يقرر مجلس الأمن أنها تدخل ضمن نطاق مفهوم العدوان ، فقد تضمن الفصلان المذكوران 19 مادة بينت ممارسة المجلس لاختصاصاته التي تتم عن طريقين .[2]

أ - التسوية السلمية للمنازعات الدولية وفقا لأحكام مواد الفصل السادس من الميثاق .

ب - اتخاذ الإجراءات المناسبة لمواجهة حالات تهديد السلم والإخلال به ووقوع العدوان وذلك وفقا لأحكام مواد الفصل السابع من الميثاق .

وإن انطوى الطريق الثاني على اتخاذ إجراءات ذات طابع عسكري بحت وهو ما استندت عليه الولايات المتحدة للحصول على تفويض من مجلس الأمن للقيام بالعدوان على الغير كما هو حالة العدوان الثلاثيني على العراق عام 1991 ، إلا أن ذلك لا ينطبق بأي حال على حالة العدوان على مصنع الشفاء ، ذلك أن الولايات المتحدة قامت تلقاء نفسها بالعدوان على المصنع المذكور ومن دون تفويض من مجلس الأمن الدولي ، الأمر الذي عدّ إلغاءً لإرادة المجتمع الدولي ، وتجاهلاً لميثاق الأمم المتحدة وما يسمى بالشرعية الدولية ، لهذا يمكن أن نفهم الدوافع الحقيقية التي حدت بالولايات المتحدة الأمريكية لمعارضة إدراج جريمة العدوان في ميثاق المحكمة الجنائية الدولية خلال مؤتمر روما في تموز/ يوليو 1998 .[3] لقد استخدمت الأمم المتحدة آلية لمراقبة إنتاج الأسلحة الكيميائية في اتفاقية الحد من انتشار الأسلحة الكيميائية الموقعة عام 1996 ، وتلزم هذه الآلية أعضاء المجتمع الدولي جميعا بالتضامن لتحريم إنتاج واستخدام تلك الأسلحة ، إذ يتم الإعلان والنشر عن مواقع تلك الصناعة وإنذار الدولة المعنية ثم رفع الأمر

---

[1] خليل إسماعيل الحديثي : الوسيط في التنظيم الدولي ، مطبعة جامعة الموصل ، 1991 ، ص ص 127- 134 .

[2] المصدر نفسه ، ص ص 214- 224 .

[3] The American Bombardment, Op. cit, p.19 .

إلى الأمم المتحدة ، بيد أن الولايات المتحدة تجاوزت كل ذلك ونفذت عدوانها على السودان ، وتشير آراء - إلى أن الولايات المتحدة تنطلق في تعاملها مع القانون الدولي من منظور خاص تحدده في الآتي :

1- الاهتمام بصفة أولية بالمصالح القومية الأمريكية ، وبذلك يجب أن تكون الاتجاهات القانونية أكثر ميلا للدفاع عن تلك المصالح .
2- الرجوع إلى القانون الدولي من خلال رؤية صناع القرار في الحكومة الأمريكية ولاسيما الكونغرس والإدارة الأمريكية .
3- الاهتمام بالقانون الدولي كعامل من العوامل التي تدخل في الحسبة السياسية بالنظر إلى المصلحة القومية على المدى القصير وما يتفق مع الرأي العام ورأي الناخب الأمريكي .
4- عدم الاهتمام في وضع السياسة الأمريكية بالطريقة التي ترى العالم ككل له نظامه القانوني .
5- محاولة التغيير بالقوة (جرينادا - بنما - هاييتي - الصومال - يوغسلافيا) سابقاً ، وأفغانستان والعراق تحت غطاء التدخل باسم الديمقراطية وحقوق الإنسان وهي مبادئ وسياسات مقبولة في الداخل لكنها ووجهت بانتقادات واضحة وعدّت انتهاكات للقانون الدولي .

ويتضح التعامل الأمريكي مع القانون الدولي بشكل جلي في حالة قصف مصنع الشفاء ، فقد فسرت الإدارة الأمريكية نص المادة 51 من ميثاق الأمم المتحدة لصالحها والتي تنص على "ليس في هذا الميثاق ما يضعف أو ينتقص الحق الطبيعي للدول فرادى أو جماعات في الدفاع عن أنفسهم إذا اعتدت قوة مسلحة على أحد أعضاء الأمم المتحدة وذلك لإلى أن يتخذ مجلس الأمن التدابير اللازمة لحفظ السلم والأمن الدوليين " [1] وقد فسرت الولايات المتحدة

---

[1] ميثاق الأمم المتحدة والنظام الأساس لمحكمة العدل الدولية ، مصدر سابق .

الأمريكية عدوانها على السودان بأنه دفاع عن النفس مما يبين الفارق الكبير بين التفسير القانوني للمادة المذكورة والتفسير الأمريكي لها .

إن عدم مشروعية العدوان الأمريكي على السودان يظل واضحا ويتنافى مع قواعد القانون الدولي ، فالعدوان وكما نصت عليه المادة الأولى من قرار تعريف العدوان الذي أصدرته الجمعية العامة للأمم المتحدة بموجب قرارها المرقم 3314 في 4 كانون الأول/ ديسمبر 1974 " استعمال القوة المسلحة من قبل دولة ضد السيادة وسلامة الأراضي أو الاستقلال السياسي لدولة أخرى ، أو بأي شكل يتنافى وميثاق الأمم المتحدة " ، وعدت الفقرة ب من المادة الثالثة عدوانا (إلقاء القنابل بواسطة القوات المسلحة لدولة ضد لإقليم دولة أخرى أو استعمال أي نوع من الأسلحة ضدها) [2] وطبقا لما تقدم فقد عد الهجوم الأمريكي عدوانا مخالفا للمواثيق الدولية ، إذ إن الولايات المتحدة لم تقم بهذا العمل بتفويض من الأمم المتحدة ومجلس الأمن الذي لم يكن ذا علم أصلا .

إن نظرة فاحصة للعلاقات بين الولايات المتحدة الأمريكية وهيئة الأمم المتحدة تؤشر استغلالا أمريكيا واضحا للمنظمة الدولية ، وإن كانت الولايات المتحدة تسخر المنظمة الدولية ومجلس المن على وجه الخصوص لتحقيق مصالحها وتصريف سياستها الخارجية ، فهي تعبر صراحة عن "أن فلسفة الحاجة باتت تحكم النظر إلى المنظمة الدولية ، وليس الرغبة في الانضواء تحت لواء تلك المنظمة تجسيدا للإرادة الدولية" .[1]

---

[2] المصدر نفسه .

[1] نقلا عن د. منصور العادلي : مصدر سابق ، ص 111 .

المبحث الثاني
الوسائل الاقتصادية

لم تغفل الولايات المتحدة الأمريكية في سياق سياستها الضاغطة حيال السودان دور الوسائل الاقتصادية ، ذلك أن الاقتصاد كان وما يزال ذا أثر مقدر في تفاعلات الدول مع بعضها البعض صراعا وتعاونا ، فبسبب الاقتصاد - إلى جانب العوامل الأخرى - نهضت أمم لم تكن ذات تأثير في السياسة الدولية ، وبسبب الاقتصاد كذلك - فضلا عن الأسباب الأخرى - انهارت دول وقوى كانت حتى عهد قريب تعد من الدول العظمى "الإتحاد السوفيتي - أنموذجا" .

وللأثر الكبير للحصار والضغوطات الاقتصادية التي سادت مرحلة ما بعد الحرب الباردة ، فقد لجأت الولايات المتحدة إلى انتهاج صورة من صور الحصار الاقتصادي على السودان ليصبح ثالث قطر عربي يعزل بعد كل من العراق وليبيا . فقد ذهبت الولايات المتحدة الأمريكية لإلى ممارسة الضغوطات الاقتصادية المختلفة على السودان انطلاقا من كونها القوة الاقتصادية المؤثرة التي تقدم المساعدات إلى كثير من الدول الضعيفة ، فسعت الولايات المتحدة إلى استغلال هذه العلاقة غير المتكافئة سبيلا لاحتواء وترويض الحكومة السودانية ، فإلى جانب وقف المساعدات الأمريكية التي كانت تقدم إلى السودان ، قامت الولايات المتحدة بتوظيف مؤسساتها المالية لمقاطعة السودان ، فضلا عن توظيف المؤسسات المالية الدولية ممثلة في البنك وصندوق النقد الدوليين .

أولا : المساعدات الخارجية .

تعد نشأة برامج المساعدات الإنمائية الرسمية **Official Development Assistance** كإحدى أدوات تحقيق أهداف السياسة الخارجية عموما ظاهرة حديثة نسبيا لا تتعدى الخمسة عقود ، وهي مدة قصيرة إذا ما قورنت بنشأة الدولة القومية وبداية عصر العلاقات الدولية ، بيد أنها أثبتت كفاءتها في تنفيذ

أهداف السياسة الخارجية ، وقد جاء تطور المعونة الخارجية كمصطلح شامل لا يقتصر على المساعدات الإنمائية الرسمية حسب وإنما يتعداها ليشمل المعونات العسكرية والإنسانية في عام 1942 ، ويعد برنامج المعونة الخارجية الأمريكية من أهم أدوات تنفيذ السياسة الخارجية الأمريكية إذ إن المساعدات تصب في خدمة المصالح الأمريكية وبما ييسر فرص انتشار النمط الاقتصادي الرأسمالي في العالم ، وينقسم هذا البرنامج إلى خمسة أقسام .[1]

1- برنامج المساعدات الإنمائية : ويهدف إلى إحداث التنمية الاقتصادية على المدى البعيد من خلال برامج تساعد الدول المستقبلة للمعونة في الاستغلال الأكفأ لمواردها ، ويستهدف هذا البرنامج قطاعات واسعة مع التركيز على التنمية الريفية ، وتنمية القطاع الخاص ، فضلا عن التركيز على الزراعة والغذاء والصحة والتعليم والبيئة وقطاعات أخرى .

2- برنامج صندوق الدعم الاقتصادي : ويتم الإنفاق منه طبقا للحالات الاقتصادية والسياسية والأمنية الخاصة من خلال ثلاث رسائل :

أ- التحويلات النقدية بدعم الميزان التجاري والميزانية للدول التي تعاني من عجز في العملات الحرة .

ب- برنامج استيراد السلع لتمويل استيراد السلع الأمريكية .

ج – مساعدات المشروعات لدعم المشروعات التنموية .

3- برنامج المعونة الغذائية : ويتم بمقتضاه استغلال فائض الإنتاج الغذائي الأمريكي وتحويله إلى الدول النامية ذات النقص في الغذاء من خلال منح أو قروض ميسرة السداد .

4- برنامج المعونة العسكرية : ويتكون من منح وقروض ميسرة لشراء معدات عسكرية ، وتقديم التدريب العسكري للدول الصديقة ، وتتولى الإشراف

---

[1] محمد جاد : المعونة الخارجية والأهداف الأمنية ، (ملف) السياسة الدولية ، القاهرة ، العدد 127 ، كانون الثاني/ يناير 1997 ، ص ص 104 ، 105 .

على هذا البرنامج وزارة الدفاع الأمريكية "البنتاغون" بالاشتراك مع وزارة الخارجية في بعض الأوجه .

5- برنامج المعونة متعددة الأطراف Multilateral Assistance : وهي المعونات التي توجه إلى البنوك الإنمائية متعددة الأطراف كالبنك الدولي ، فضلا عن مساهمات البرامج الاقتصادية والتنموية للمنظمات الدولية .

ومن الأهمية الإشارة إلى أن برنامج المعونة الأمريكية تضمن مؤخراً برامج فرعية مستحدثة لمواكبة تطورات النظام الدولي بعد الحرب الباردة ، وتشمل برامج مكافحة المخدرات وبرنامج "بناء الديمقراطية" الموجهة بشكل أساس لدعم دول الكتلة الشيوعية سابقاً .

ويشير التاريخ إلى أن ظاهرة المعونة الأجنبية ليست جديدة في الاقتصاد السوداني الحديث فقد تلقى السودان ومنذ وقت مبكر قروضاً ومنحاً عربية وأجنبية مختلفة ، إذ استخدمت قروض مصرية في توسيع قنوات التجارة الخارجية بإنشاء شبكة السكة الحديد لربط ميناء التصدير البحري الأول في بورتسودان بمناطق إنتاج القطن والصمغ العربي ، مثلما استخدمت قروض بريطانية لتمويل معظم تكلفة بناء خزان سنار في عام 1925 ، فضلا عن شبكة الري في مشروع الجزيرة ، فضلا عن المساعدات والمعونات الأمريكية المقدمة في مراحل مختلفة ومنذ العام 1954 والتي خصصت وفق القانون العام 480 .[1] والواقع أن المعونة الأمريكية قد أضرت بالسودان كثيرا سواء في حال تقديمها أو حجبها ، فخبرات التأريخ أفادت أن المعونة الأمريكية للسودان ارتبطت ارتباطا صميما بالمتغيرات السياسية السائدة في كل مرحلة ، إذ حكمت هذه المتغيرات حركة المعونة الأمريكية حجبا أو تدفقا ، ما دفع إلى القول إن المعونة

[1] لمزيد من التفاصيل في هذا الشأن نحيل القارئ إلى د. سعد الدين عبد الحي : المعونة الغذائية والاقتصاد الدولي (نقد) نشأة وتطور برنامج المعونة الأمريكية في السودان 1958- 1989 ، مركز الدراسات والبحوث الإنمائية ، جامعة الخرطوم ، الدورية 39 ، كانون الثاني/ يناير 1999 ، ص 21 .

الأمريكية هي متغير اقتصادي تابع لمتغيرات سياسية مستقلة .[2] ولعل أول مشاهد أضرار المعونة الأمريكية للسودان هو أمها كانت أحد أهم أول انقلاب عسكري يشهده السودان عقب استقلاله عام 1956 .[3]

وإن كان المنطق القاسي للحرب الباردة قد فرض تعثر وصول المعونة الأمريكية للسودان بعد أن تم الاتفاق عليها في بدايات حكم الجنرال إبراهيم عبود 1958- 1964 بسبب استياء الولايات المتحدة من ما أسمته سماح الحكومة السودانية بتدخل سوفيتي في الشأن الاقتصادي السوداني ، فإن موقف السودان من الحرب العربية مع الكيان الصهيوني عام 1967 ، ومنع حكومة الولايات المتحدة معونتها ومن بينها المعونات الغذائية ، تعد جميعها أمثلة واضحة تبرهن على ترابطية المعونة الاقتصادية والمتغيرات السياسية .[4] وبمثل ما قطعت الولايات المتحدة معوناتها عن السودان لأسباب سياسية في كثير من الأحيان فإنها عادت وسمحت بتدفقها في أحايين أخرى ولأسباب سياسية كذلك ، ففي عام 1973 تدفقت المعونات الأمريكية للسودان بعد التحول الحاد في توجهات حكومة الرئيس السوداني الأسبق جعفر نميري من التقرب للمعسكر الاشتراكي والتوجه نحو المعسكر الغربي الرأسمالي . وخلال العهد الديمقراطي الثالث 1986 وحتى الانقلاب العسكري في يونيو 1989 فإن العلاقات مع واشنطون تحسنت بعض الشئ وذلك لتوافق قيام الحكومة الجديدة مع مرامي الإدارة الأمريكية - التي تزعم - إنها تدعم الحكومات التي تقوم على الانتخاب والشرعية الدستورية ، وتأسيسا على ذلك فقد حصلت حكومة الصادق المهدي على بعض الدعم المادي

---

[2] المصدر نفسه ، ص 36 .

[3] لتفاصيل ذلك يراجع ، تيم نبلوك : صراع السلطة والثروة في السودان منذ الاستقلال وحتى الانتفاضة ، دراسة في العوامل المؤثرة في السياسة السودانية 1958- 1989 ، (ترجمة) الفاتح التيجاني ومحمد علي جادين ، دار جامعة الخرطوم للطباعة والنشر ، 1990 ، ص 197 ؛ محمد عمر بشير : تأريخ الحركة الوطنية في السودان 1900- 1969 ، (ترجمة) هنري رياض ووليم رياض والجنيد علي عمر ، الدار السودانية للكتب ، الخرطوم ، 1980 ، ص 226 .

[4] د. سعد الدين عبد الحي : مصدر سابق ، ص 37 .

والعسكري ، إذ ذكر بيان صحفي للسفارة الأمريكية في الخرطوم أن واشنطون قـدمت مسـاعدات ماليـة بقيمة 10 ملايين دولار ، فضلا عن مساعدات غذائية (قمح) بلغت نحو 30 مليون دولار .[1]

جدول يوضح حجم المساعدات الأمريكية للسودان (بملايين الدولارات)

السنة	1986	1987	1988	1989	1990	1991
مساعدات التنمية	61,2	21,3	13,2	4,0	-	-
الهبات السند الاقتصادي	10	-	-	-	-	-
المساعدات العسكرية	17,0	6,0	0،09	5,09	-	-
الحبوب (القمح)	50	75	46	52	-	-
مساعدات الكوارث	1.5	0.8	4.2	18.3	10.4	-

- المصـــدر : المســـاعدات الخارجيـــة للســـودان – خـــدمات بحـــوث الكـــونغرس رقم 85-IB-15/3/1991-

وبحدوث الانقلاب العسكري في حزيران/ يونيو 1989 واتساقا مع ما سبق من أمثلـة فـإن الولايـات المتحدة وبعد أن دار جدل سياسي واسع داخل أروقة أجهزتها الحكومية بحثاً عـن تحديـد هويـة الحكـم الجديد في السودان ، وبعد أن توصلت الإدارة الأمريكية إلى قناعة مؤداها ضرورة اتخاذ موقف سلبي من هذا الحكم ، بدأت المساعدات العسكرية الأمريكية منذ ذلك الحين في التراجـع إلى توقفـت بالكامـل ، إذ انقطعت على أثر ذلك المساعدات العسكرية والاقتصادية والفنية التي كانـت تقـدم للسـودان ، وجـاء في بيان صدر عن السفارة الأمريكية في الخرطـوم في 27 تمـوز/ يوليـو 1989 "إن القـوانين الأمريكيـة توقـف المسـاعدات الاقتصـادية والأمنيـة في ظـروف معينـة ، مشـيراً إلى تصر۔يح هيرمـان كـوهين مسـاعد وزيـر الخارجية الأمريكي للشؤون الأفريقية آنذاك الذي قال "نحن لم نتوصل إلى

---

[1] من بيان صحفي للسفارة الأمريكية في الخرطوم ، في 27 تموز/ يوليو 1989 ، نقلا عن الدستور ، لندن ، 7 آب/ أغسطس 1989 ، ص 18 .

قرار نهائي حول كيفية تطبيق هذا القانون على السودان" ، كما أشار البيان إلى أن القوانين الأمريكية لمخصصات المساعدات الأجنبية 1986- 1988 تنص في البند 513 على منع المساعدات عند إسقاط أي حكومة منتخبة .[(2)] وكانت الناطقة باسم وزارة الخارجية الأمريكية مارغريت تاتوايلر قد أعلنت أن المساعدات المختلفة للسودان ستتوقف بحلول نهاية شباط/ فبراير 1990 .[(3)] وقد توقفت بالفعل المساعدات العسكرية ومساعدات التنمية ، وقدرت خسارة السودان جراء هذا التوقف بنحو 50 مليون دولار ، الأمر الذي عدّه البعض ضربة كبيرة للحكومة السودانية التي حاولت من جانبها تكليف الحكومة المصرية للتوسط لدى الإدارة الأمريكية للتراجع عن تنفيذ المقاطعة ، ونجحت مصر في إقناع الولايات المتحدة بمواصلة تقديم المساعدات الإنسانية بعد أن أصرت الإدارة الأمريكية على قطع المساعدات الاقتصادية .[(1)] وكان السفير الأمريكي في الخرطوم جيمس تشيك قد أكد استمرارية المساعدات الإنسانية الأمريكية للسودان ، كما أعلن أن المساعدات التي قدمتها الولايات المتحدة للسودان منذ استقلاله فاقت الـ 1,5 مليار دولار ، منها نحو 500 مليون دولار أبان كارثة الجفاف والتصحر التي ضربت البلاد في 1984- 1985 ، وأضاف أن السودان ظل خلال عقد الثمانينيات يحتل المرتبة الأولى في قائمة الدول المتلقية للقمح الأمريكي .[(2)] وإمعاناً في مواصلة تشديد الضغوطات الاقتصادية على السودان قام عدد من أعضاء الكونغرس الأمريكي عام 1997 بالسعي نحو تعديل قانون الإرهاب لعام 1996 بحيث يمنع كافة المعاملات الاقتصادية والتجارية مع كل من سوريا والسودان ، كما تقدم عضوان في مجلس النواب الأمريكي في 15 آذار/ مارس 1997 بمشروع قرار يقضي بتحريم العلاقات الاقتصادية والتجارية مع عدد من

[(2)] البيان الصحفي للسفارة الأمريكية في الخرطوم ، مصدر سابق .

[(3)] الدستور ، لندن ، 2 نيسان/ أبريل 1990 ، ص 34 .

[(1)] الوطن العربي ، باريس ، 16 آذار/ مارس 1990 .

[(2)] الدستور ، لندن ، 2 نيسان/ أبريل 1990 .

الدول كان السودان من بينها وذلك بتهمة الاضطهاد الديني . وفي 12 حزيران/يونيو 1997 صدر قرار من مجلس النواب الأمريكي بأغلبية ساحقة يقضي بقطع العلاقات التجارية والاقتصادية كافة مع السودان . وتبع ذلك صدور قرار من مجلس الشيوخ الأمريكي في تموز/ يوليو 1997 يقضي بحظر المعاملات التجارية والاقتصادية مع السودان ودول أخرى ، لكنه تضمن استثناءات عديدة شملت النشاط الدبلوماسي والإعلامي والإنساني . ومن جانبه بادر الرئيس بيل كلينتون بإصدار أمر تنفيذي بقطع العلاقات التجارية والاقتصادية بين الولايات المتحدة الأمريكية والسودان باستثناءات محدودة سمحت باستمرار العلاقات الدبلوماسية . وتنفيذا لتلك القرارات والأوامر فقد عاقبت الإدارة الأمريكية شركة "أنترناشيونال هاي تيك ماركتنغ" الأمريكية وهي شركة تختص بأجهزة الحاسوب بغرامة بلغت نحو ربع مليون دولار بعد أن أدينت بتصدير عدد من هذه الأجهزة ولوازم متصلة بها بصورة غير قانونية إلى كل من ليبيا والسودان .[3] وعلى الرغم من وقف المساعدات الأمريكية المختلفة إلا أن ما يسمى بالمساعدات الإنسانية U.S AID استمرت إلى جنوبي السودان ، ويبدو أن الولايات المتحدة أخفت وراء "المضمون الإنساني" للإغاثة أهدافاً أخرى قوامها دعم التمرد في جنوبي السودان ، الأمر الذي أثار جدلا واسعا واتهامات وجهتها الحكومة السودانية للولايات المتحدة ودول الإتحاد الأوربي والدول الغربية عموما حول استغلال عمليات الإغاثة لدعم التمرد وكان توماس بيكرينغ مساعد وزير الخارجية الأمريكي للشؤون السياسية أكثر صراحة حينما عبّر عن سياسة بلاده بالقول :"سنعمل على عزل الحكومة السودانية دبلوماسيا ودوليا ، وأن دولا عديدة تنظر إليها باعتبارها دولة منبوذة Pariah State" وأضاف "سنواصل في الوقت

---

[3] لتفاصيل ذلك يمكن الرجوع إلى التقرير الإستراتيجي السنوي ، مركز الدراسات الإستراتيجية ، الخرطوم ، 1997 ، ص 227 ؛ القدس العربي ، لندن ، 31 آذار/ مارس 2000 .

نفسه تقديم المساعدات الإنسانية إلى منكوبي الحرب الأهلية" .[1] وذكر بيكرينغ أن الولايات المتحدة تبرعت بأكثر من مليار دولار منذ عام 1989 كمعونات إنسانية للسودان ، وأوضح أنها قدمت عام 1998 نحو 150 مليون دولار ، بينما خصصت نحو 120 مليون دولار لعام 1999.[2] وعملت في مجال الإغاثة في جنوبي السودان مجموعة من المنظمات "التطوعية" وصل عددها إلى ما يفوق الـ 42 منظمة مثل World Vision الأمريكية ، ومنظمة NPA النرويجية * ومنظمة Safe The Children ، ومنظمة أكسفام ، ومنظمة كير ، ومنظمة أطباء بلا حدود فرع هولندا ، ومنظمة أطباء من العالم الفرنسية وسواها . وعلى من أن الحكومة السودانية كانت قد وقعت على الاتفاقية المسماة عملية شريان الحياة Operation Lifeline التابعة للأمم المتحدة والمختصة بتنسيق النشاطات الإنسانية عام 1994 كما أوضحنا سابقاً ، إلا إنها كثيرا ما شككت في نشاط المنظمات التطوعية والحكومية الإقليمية والدولية العاملة في هذا المجال ، فقد أوضح مسؤول سوداني تفاصيل عن المخطط الأمريكي الجديد للتدخل في الشأن السوداني عبر نافذة هذه المنظمات ، وكشف عن تحيز بعض هذه المنظمات إلى حركة التمرد بتقديمها معونات ومساعدات لوجستية للجيش الشعبي لتحرير السودان . [3] وكان د. مصطفى عثمان إسماعيل وزير الخارجية قد أبلغ

---

[1] الوسط ، لندن ، 6 أيلول/ سبتمبر 1999 .

[2] المصدر نفسه .

* كانت الإدارة الأمريكية قد تبنت الادعاءات التي بثتها هذه المنظمة بشأن استخدام الحكومة السودانية لأسلحة كيميائية ضد القرى في جنوبي البلاد في تموز/ يوليو 1999 ، إذ روجت الإدارة الأمريكية بدورها هذه الادعاءات ، وربطت ذلك الاستخدام المزعوم للأسلحة الكيميائية بقصفها لمصنع الشفاء الذي ينتج – كما تزعم – مواد هذه الأسلحة الكيميائية ، الأمر الذي أدى إلى التشكيك في عمل هذه المنظمات ونواياها .

ينظر ، عبد العظيم إسماعيل : مصدر سابق ، ص 21 .

[3] جاء ذلك بعد أن هبطت طائرة تابعة للأمم المتحدة في مدرج منطقة ونروك التي تم الاستيلاء عليها من قبل قوات كاربينو كوانين الذي كان قد وقع في نيسان/ أبريل 1996 ميثاق سلام مع الحكومة في الخرطوم ، وتبين أن الطائرة كانت تحمل 5 جنود تابعين للحركة و20 صندوقاً من الذخيرة .

ينظر ، الرأي ، عمان ، 4 تشرين الثاني/ نوفمبر 1996 .

الجمعية العامة للأمم المتحدة في نيويورك في تشرين الأول/ أكتوبر 1998 بقائمة ضمت نحو 13 منظمة أمريكية وأجنبية أخرى اتخذت من ثغرة الحرب الأهلية في جنوبي البلاد منفذاً لدعم التمرد ، وأن تلك المنظمات دخلت السودان بصورة غير مشروعة ، ولم تحصل على أذونات مسبقة لنشاطها الإغاثي ، فضلا عن عدم انضواء هذه المنظمات تحت مظلة برنامج شريان الحياة الذي ينظم عمل هذه المنظمات في جنوبي البلاد .[1] وكانت الحكومة الأمريكية قد أعلنت أنها ستمضي في إغاثة المناطق المتأثرة بالحرب في الجنوب سواء عبر اتفاقية برنامج شريان الحياة أو خارج نطاقها الأمر الذي كشف عن طبيعة التوجهات الأمريكية الجديدة بمحاربة السودان بحجة التدخل الإنساني . كما حذرت الحكومة السودانية على لسان محمد عثمان ياسين المتحدث باسم القوات المسلحة السودانية الولايات المتحدة من عواقب تحليق طائراتها فوق الجنوب بهدف تقديم الدعم العسكري المباشر لقوات التمرد السوداني بمعزل عن برنامج شريان الحياة التابع للأمم المتحدة .[2] وهكذا ترابطت خيوط الضغوطات الاقتصادية الأمريكية ضد السودان ، إذ قامت الولايات المتحدة بتأليب دول الإتحاد الأوربي وما استطاعت من دول العالم الأخرى لوقف التعامل التجاري والامتناع عن تقديم المعونات للحكومة السودانية بغية التمكن من الضغط عليها واحتوائها .[3] الأمر الذي أدى إلى بروز صعوبات كبيرة عانى منها السودان كثيراً .

---

[1] انطلق السودان في تعامله مع برامج الإغاثة الإنسانية من قناعته بأهمية دور المنظمات التطوعية في أداء كثير من المهام ، ويأتي ذلك كأحد مرتكزات وأهداف سياسة السودان الخارجية .

ينظر ، مرتكزات وأهداف سياسة السودان الخارجية ووسائل تحقيقها ، وزارة العلاقات الخارجية ، الخرطوم ، تيسان/ أبريل 1998 ، ص 8 .

[2] الشرق الأوسط ، لندن ، 12 كانون الأول/ ديسمبر 1999 .

[3] مثلت اليابان مثلا صوتا إضافيا في سياق الخطاب السياسي الأمريكي ضد السودان ، إذ قامت اليابان في 3 تموز/ يوليو 1995 بتجميد مساعداتها التي كانت تقدمها للسودان ، وذلك بحجة انتهاكات الحكومة السودانية لحقوق الإنسان .

ينظر ، شهريات السياسة الدولية ، القاهرة ، العدد 122 ، تشرين الأول/ أكتوبر 1995 ، ص 270 .

الفصل الخامس
الوسائل غير المباشرة في تنفيذ السياسة الأمريكية تجاه السودان

توافرت الإدارة الأمريكية على أطراف عديدة إقليمية ودولية التقت توجهاتها وأهدافها مع توجهات الولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة ، فأسهمت هذه الأطراف في ممارسة صور متعددة من الضغط على السودان ، فقد نجحت الولايات المتحدة الأمريكية إلى حد كبير في توظيف بعض دول الإقليم المجاورة "أرتيريا – أثيوبيا – أوغندا" لممارسة أقسى أنواع الضغط على السودان ، والذي وصل أعلى مراحله عبر قيام هذه الأطراف بما يسمى الحرب بالوكالة "war by proxy" إذ شاركت قوات من هذه الدول في بعض المعارك المسلحة التي قامت بها المعارضة السودانية في شرقي وجنوبي السودان . أما دول الإقليم غير المجاورة ويأتي على رأسها الكيان الصهيوني ، فكان لها دور كبير في تنفيذ مخططاتها المتسقة مع مخططات الولايات المتحدة الأمريكية ضد السودان . هذا فضلاً عن دور الأطراف الدولية التي سعت الولايات المتحدة الأمريكية إعتماداً على نفوذها الكوني لتأليبها ضد السودان .

يهتم المبحث الأول من هذا الفصل بمعالجة دور بعض دول الإقليم المجاورة ، إذ يتم تناول أثيوبيا نموذجاً يعبر تعبيراً خطيراً عن هذا الدور . بينما ينصرف المبحث الثاني لتناول دور دول الإقليم غير المجاورة ، إذ تتم دراسة حالة الكيان الصهيوني كأخطر لاعب في هذا السياق . ويجئ المبحث الثالث مخصصاً لدراسة دور الأطراف الدولية المؤثرة على السودان ، إذ تمثل بريطانيا نموذجاً حياً لمثل هذا الدور . وتعد دول الإقليم المجاورة ، والأطراف الإقليمية غير المجاورة ، فضلاً عن الأطراف الدولية وسائل غير مباشرة إهتمت بها الولايات المتحدة الأمريكية كثيراً في سياق تنفيذ سياستها الضاغطة تجاه السودان .

المبحث الأول
الضغط من خلال دول الإقليم المجاورة
أثيوبيا نموذجاً

ابتداء ينبغي التذكير بأن السودان يشترك في حدود دولية مع تسع دول هي : مصر ، ليبيا ، تشاد ، أفريقيا الوسطى ، الكونغو الديمقراطية ، أفريقيا الوسطى ، كينيا ، أثيوبيا ، أرتريا . وقد أسهم هذا الوضع في جعل مهام الحكومات السودانية المتعاقبة في تقرير سياسة خارجية ثابتة ومستقرة أمراً بالغ التعقيد ، نظراً لحجم التاقطعات الأيدلوجية ، والإختلافات السياسية ، وتباين المصالح ، فضلاً عن عدم إستقرار حال النظم السياسية سواء في السودان أو بعض الدول المجاورة بحكم التبدلات المستمرة في طبيعة السلطة السياسية .

لقد فرضت طبيعة السودان الديمغرافية والمتمثلة في وجود جماعات عرقية وقبلية ودينية متداخلة مع دول الجوار ، فرضت عليه موقفاً حرجاً ، وأنتجت وضعاً أمنياً إكتنفه الكثير من المخاطر ، وتفيد خبرات تاريخ علاقات السودان مع دول الجوار أن السودان تمكن في الحقب الماضية من تحقيق درجة مناسبة من الأمن المتوازن مع أوضاعه الديمغرافية وظروفه السياسية بفضل تبدل وتحول تحالفاته بشكل مستمر .[1]

بيد أن الجديد الذي ساد مدة طويلة في حقبة الإنقاذ هو هجر الحكومة السودانية لهذا النمط من العلاقات المتوازنة مع دول الجوار ، وانغماسها في علاقات يغلب عليها الطابع الصراعي في كثير من الأحيان ، مع التذكير بمحاولات الحكومة السودانية برئاسة عمر البشير التي أعلنتها تجاه هذه الدول والتي

---

[1] د. جمال عبد الجواد : محددات السياسية الخارجية للسودان في ظل النظام العسكري – الإسلامي ، (ملف) السياسة الدولية ، القاهرة ، العدد 128 ، نيسان/أبريل 1997م ، ص ص 71- 72 .

إنطوت على مبادرات للتعاون والإنفتاح لتحقيق المصالح التجارية والإقتصادية والأمنية .

لقد مثلت دول "مصر ، أوغندا ، كينيا ، أثيوبيا ، أرتيريا" طوقاً ضد السودان إذ ترجع هذه الدول سبب تدهور العلاقات بينها والسودان إلى إتهامات ظاهرية تجملها في سعي السودان لزعزعة الإستقرار الداخلي في تلك الدول عبر دعم حركات التمرد وتصدير ما أسمته (الأصولية الإسلامية) ، وإن كان المشروع الإسلامي للحكومة السودانية قد مثل أحد مخاوف دول الجوار والقوى الإقليمية والدولية ، ولا سيما الولايات المتحدة الأمريكية ، إلا أن تنامي طموحات قيادة الحركة الإسلامية في السودان طوال عقد التسعينيات بتوسيع دائرة نفوذها على المستوى الإقليمي لتعضيد مركز الحكم والتي كانت تتطلع إلى موقع قيادة الحركة الإسلامية أو الأممية قد أثار حفيظة هذه الدول .[2]

وتفيد أراء – بأن الحركة الإسلامية السودانية إتجهت نحو أثيوبيا وأرتيريا اعتقاداً بأنهما دولتان هشتان وفي مراحل البناء الأولى بسبب سقوط منغستو وافستقلال الأرتيري عن أثيوبيا ، وأنه من المستحسن خلخلة النظامين بتحريك الجماعات الإسلامية ، والأقليات العرقية ، والتكوينات القبلية في البلدين كتعويض عن فشل وصول الجماعات الإسلامية إلى السلطة في دول شمال أفريقيا وفي بعض دول المشرق العربي .[1]

لم تخف مصر مخاوفها من توجهات الحكومة السودانية وطموحاتها الإقليمية ، فقد كانت مصر دائمة الشكوى من سلوك الحكومة السودانية الذي يصب في الضغط على مصر عبر دعم الجماعات الإسلامية المتطرفة ، فمصر تحرص دائماً على أمنها الوطني وعلى مركزها الإقليمي وعلى مصالحها في

---

[2] حيدر طه : شرعية النظام تسقط في حرب بلا قضية ، (ملف) السياسية الدولية ، القاهرة ، العدد 141 ، تموز/يوليو 2000م ، ص 112 .

[1] حيدر طه : المصدرنفسه ، ص 112 .

السودان ، وحسب بعض الأراء – فإن مصر تستطيع التعايش مع حكم إسلامي في السودان – وإن لم يكن هو البديل المفضل لديها – إذا ما ضمنت تحقيق إستقرارها والحفاظ على مصالحها .[2]

لقد تجاهلت الحكومة السودانية منذ الوهلة الأولى الدور الذي يمكن أن تلعبه مصر لتحسين العلاقات مع كثير من الدول العربية والأفريقية و حتى الولايات المتحدة الأمريكية ربما ، فكان سجل العلاقات بين البلدين عدائياً ومؤذيا لكلا الطرفين ، وعلى الرغم من تحفظ مصر تجاه المخطط الأمريكي في السودان إلا أن مواقفها سواء على صعيد قرارات الأمم المتحدة ضد السودان أو على صعيد مشكلة حلايب الحدودية قد أسهمت كثيراً في الضغط على السودان .

ويبدو أن لأوغندا شواغلها الأمنية الخاصة بها ، فعلى الرغم من أن أوغندا تشترك مع مثيلاتها دول الجوار المحاذية للسودان في هدف ستراتيجي مركزي يتمثل في محاولات تفادي أي إتجاه لقيام كيان أو دولة مستقلة في جنوبي السودان خشية أن يؤدي ذلك بالنتيجة إلى تغيير خارطة المنطقة برمتها ، إلا أن نظام الرئيس يوري موسفيني الذي وصل إلى السلطة عام 1986م ، ظل يتأرجح بين هذا الهدف الإستراتيجي والمصلحة المرحلية المتمثلة في الحصول على الدعم الأمريكي والغربي ، فضلاً عن الدعم من الكيان الصهيوني لقاء إستمرار ضغطه على السودان مما يعني خضوعه لشروط هذه الأطراف .[3] ولم تخرج كينيا عن هذا السياق في ظل معاناتها الإقتصادية الدائمة ، وعد إستقرارها السياسي والإجتماعي .

ويبدو أن الخطاب السوداني الذي إتسم في تلك الحقبة بالإندفاع والتشنج قد أثار مخاوف دول الجوار وغيرها من القوى الإقليمية والدولية ذات المصالح في المنطقة ، ويؤشر د. حسن عابدين الذي شغل مناصب دبلوماسية مرموقة في

---

[2] د. الطيب زين العابدين : السودان وصراع البقاء ، مصدر سابق ، ص 32 .

[3] الزين إبراهيم حسين : مصدر سابق ، ص 15 .

وزارة العلاقات الخارجية السودانية أسباب التوتر والقطيعة مع دول الجوار وغيرها بالقول :" لإن سياسة السودان الخارجية تفاعلت مع العالم الخارجي بشئ من الثقة الزائدة في مقدراتها وفي شعاراتها السياسية ، كما أن السودان عالج كثيراً من علاقاته الخارجية بدرجة عالية من الإنفعال الثقافي والحضاري ، وأدخلنا في روع العالم الخارجي درجة من الخوف ." وأضاف "إن هذا عصف بكثير من المسلمات بين الدول ، وأبرز صورة السودان الداعية إلى تغيير أوضاع كل المنطقة من حوله عربية وأفريقية ." كما أكد "نحن بشعاراتنا وتصرفاتنا السياسية أعطينا تلك الدول الذرائع التي تؤكد خطورة السودان على جيرانه وعلى أفكار الآخرين ."[4]

أثيوبيا :

على الرغم من إشتراك دول الجوار المذكورة في هدف واحد وهو الضغط على الحكومة السودانية ، وعلى الرغم من تشابه الأدوار التي قامت بها تلك الدول إلا أن إختيار أثيوبيا لتناول دورها كنموذج قد فرضته الإعتبارات الآتية :

1- إن أثيوبيا تحظى بإهتمام القوى الدولية والإقليمية في مختلف الحقب بحكم تكوينها الجغرافي والديمغرافي الذي يؤهلها للعب دور مضاد للأمن القومي العربي عموماً .[1]
2- إن أثيوبيا قوة إقليمية متميزة ذات ثقل لا يمكن إغفال أهميته على الصعيدين الإقليمي والأفريقي عموماً .[2]

---

[4] ينظر المقابلة معه في صحيفة الأنباء ، الخرطوم ، في 22 كانون الثاني/يناير 2000م .

[1] خلود محمد خميس : مستقبل العلاقات العربية – الأثيوبية ، قضايا دولية ، مركز الدراسات الدولية – جامعة بغداد ، العدد 24 ، ص ص 40-41 .

[2] د. عبد السلام بغدادي : المتغير الأوغندي المعاصر في السياسة الأمريكية تجاه دول حوض النيل والقرن الأفريقي وآثار ذلك على الأمن القومي العربي ، مركز الدراسات الدولية – جامعة بغداد ، العدد 24 ، ص ص 45- 51 .

3- إن أثيوبيا تتوافر على مقومات كثيرة للضغط على السودان ، ولعل أخطرها هي "المياه" فأثيوبيا وحسب كثير من المصادر تتحكم فيما نسبته 85% من مجموع مياه النيل .[3]

4- إن الولايات المتحدة الأمريكية تولي أثيوبيا إهتماماً خاصاً وتعول عليها كثيراً في تنفيذ مجمل المخططات الأمريكية في المنطقة ، ولا سيما الضغط على الحكومة السودانية .[4]

ويتمتع الرأي الذي يرى الميل الأمريكي نحو أثيوبيا أكثر من سواها بمصداقية كبيرة ، فقد بينت مجريات الحرب الأثيوبية – الأرتيرية السند الأمريكي لأثيوبيا والذي ترافق مع دعم من الكيان الصهيوني .[5]

تقع أثيوبيا في شمالي شرقي القارة الأفريقية بين خطي عرض 3 – 15 درجة شمال ، وخطي طول 33- 48 درجة شرق ، ويحدها من الشرق جيبوتي والصومال ، ومن الشمال والغرب أرتيريا والسودان ، ومن الجنوب كينيا ، وتبلغ مساحتها نحو (1،092،000) كم$_2$ ، ولها حدود مشتركة مع السودان يبلغ طولها نحو 595 كلم .[6]

ولأثيوبيا تاريخ صراعي طويل مع السودان جسدته مشاكل الحدود والمياه واللاجئين ، فضلاً عن قضيتي الثورة الأريترية ، وحركة التمرد في جنوب

---

[3] سعد ناجي جواد وعبد السلام بغدادي : مصدر سابق ، ص 23 .

[4] إجلال محمود رأفت و(آخرون) : العرب وأفريقيا ، في حال الأمة العربية ، المؤتمر القومي العربي السابع ، مركز دراسات الوحدة العربية – بيروت ، آذار/مارس 1997م ، ص ص 204- 205 ؛ محمد الرشيد : إنتصار أثيوبيا يؤهلها لأن تكون قاعدة أمريكية متقدمة ، السبيل ، عمان ، العدد 337، في 6- 12 حزيران/يونيو 2000م ، ص 16 .

[5] حول ذلك ينظر ، بدر حسن شاكر : النزاع الأثيوبي الأرتيري ، إحتمالات المستقبل ، السياسة الدولية ، القاهرة ، العدد 141، تموز/يوليو 2000م ، ص ص 172- 175 ؛ الوطن العربي ، باريس ، العدد 1212 ، في 26 أيار/مايو 2000م ، ص ص 14- 15 .

[6] يوسف محمد الهادي : الأوضاع الداخلية في دول الجوار وأثرها على الأمن القومي السوداني ، الأكاديمية العسكرية العليا – كلية الدفاع الوطني ، الخرطوم ، 1991- 1992م ، ص 97 .

السودان ، إذ مثلت أدوات لهـذا الصراع الطويـل ، وعـلى الـرغم مـن مـا يـربط بـين البلـدين مـن أواصر ومصالح ستراتيجية بسبب الجوار الجغرافي والتـداخل القـبلي الـديمغرافي - الـذي يتطلـب الحفـاظ عليهـا ضمان صيرورة العلاقات التعاونية بين الطـرفين - إلا أن الخلافـات كثـيراً مـا بـرزت عـلى سـطح العلاقـات بينهما .[1]

وتمتلك أثيوبيا مقومات الضغط على السودان ، ففضلاً عن نزاعات الحدود بين الدولتين والتـي بـدأت منذ عام 1957م وبلغت ذروتها في المدة 1966- 1971م [2] تشكل أثيوبيـا تهديـداً خطـيراً للسـودان فـيما يتعلق بمياه النيل ، لا سيما وأن النيل الأزرق وعدد من روافد نهر النيل الأخرى تجـرى إلى السـودان مـن داخل الأراضي الأثيوبية ، وقد ساد تفكير لدى الحكومات الأثيوبية المختلفة ، ولا سيما الحكومـة الحاليـة برئاسة "ملـيس زنـاوي" مـؤداه حـق أثيوبيـا الكامـل وغـير المقيـد في إسـتغلال ميـاه النيـل الأزرق وفقـاً لإحتياجاتها التنموية بحسبانها دولـة منبـع وإن عـلى دول المجـرى والمصـب "السـودان ومصرـ" مواءمـة إحتياجاتها مع ما يتبقى من إستخدامات دول المنابع ، وغالباً ما يبرز مثل هذا التفكير في أوقات الأزمـات ، مما يعد إشهاراً لسلاح المياه ، ومما يدل على جدية التهديدات الأثيوبية هو رغبة أثيوبيا في تنفيـذ نحـو 40 مشروعاً للري يقع معظمها على حوض النيل الأزرق ونهر السـوباط .[3] ويبـدو أن خطـورة أثيوبيـا في هذا السياق قد أصبحت ماثلة كحقيقة لا سيما في عقد التسعينيات أكثر من أي وقت مضى ، فقد نشـبت الخلافات بين أثيوبيا من جهة ومصر والسودان من الجهة الأخرى بسبب العزم الذي أبدته

---

[1] حول تفاعلات التعاون بين البلدين ينظر ، محمد سعيد محمد الحسن : الدبلوماسية السودانية مواقف ووقائع ، (د.د) ، ط1 ، كانون الثاني/يناير 1996م ، ص ص 115- 118 .

[2] لتفاصيلها ينظر ، د. البخاري عبد اللـه الجعلي : نزاع الحدود بين السودان وأثيوبيا ، مكتبة الخليج ، الكويت ، ط1 ، 1979- 1980م ؛ ياسين الناصر محمدين آدم : نزاع ومشاكل الحدود السودانية - الأثيوبية ، مركز البحوث والدراسات الأفريقية - جامعة أفريقيا العالمية ، الخرطوم ، 1997م ، ص 11 وما بعدها .

[3] فتحي علي حسين : المياه وأوراق اللعبة السياسية في الشرق الأوسط ، مكتبة مدبولي - القاهرة ، (د.ت) ، ص 73 .

الأولى ببناء سدين على النيل الأزرق بتمويل من صندوق النقد الدولي . [4] ومن هنا بدا واضحاً أن المصدر الحقيقي للخطورة على منابع النيل هو القوى الكبرى المانحة والمؤسسات المالية الدولية التي تدور في فلكها .

إن العلاقات بين السودان وأثيوبيا قد إعتمدت في الغالب على سياسة سلبية تقوم على نظرية الردع المتبادل عن طريق الإبتزاز المتبادل **mutual deterrence through mutual blackmail** ، وإتضح ذلك من خلال دعم أثيوبيا للتمرد الذي كان قائماً في جنوبي السودان ، ومساندة السودان بالمقابل للحركات الأثيوبية المناهضة للحكم في أديس أبابا . [5] فلأثيوبيا تاريخ تدخلي طويل في مشكلة جنوبي السودان ، وتشير بعض المصادر إلى الدور الأثيوبي فيما أسماه الجنوبيون "تطور الحركة الثورية الجنوبية" أي التمرد في جنوبي السودان ، وذلك إبتداءً من عام 1963م ، فقد ساعدت أثيوبيا الجنوبيين في تنظيم أنفسهم في حركة منظمة متخذين من الأراضي الأثيوبية مقراً لهم ، وبحلول عام 1967م فتحت أثيوبيا أول مخيم للاجئين من جنوبي السودان في أراضيها في منطقتي أتانق وإدوره (طياجاك) . [6]

وأستمر الدعم الأثيوبي لمتمردي جنوب السودان حتى بدايات عقد السبعينيات ، إذ شهدت العلاقات بين البلدين تحسناً كبيراً ضمن معادلة سياسية إستندت على وقف الدعم السوداني المقدم لجبهة التحرير الأريترية مقابل توقف أثيوبيا عن دعم متمردي جنوب السودان ، الأمرالذي مهد الطريق لعقد إتفاقية أديس ابابا بين الرئيس الراحل جعفر محمد نميري وزعيم التمرد في جنوبي السودان

---

[4] ينظر غادة خضر : المشروعات الأثيوبية وإنعكاساتها على حصة مصر من مياه النيل ، السياسة الدولية ، القاهرة ، العدد 128 نيسان/أبريل 1997م ، ص ص 143- 145 .

[5] د. محمد عمربشير : الصراع في القرن الأفريقي وأمن باب المندب ، مجلة الباحث العربي ، لندن ، العدد 10 ، كانون الثاني/يناير 1987م ، ص 51 . وقارن مع

Colin legume , Realities of Ethiopian relation , The world today , London , Catham house . vol 33 , No 8, 1977. p. 310 .

[6] جون قاي نوت يوه : مصدر سابق ، ص 183 .

وقتذاك جوزيف لاقو في شباط/فبراير 1927م . [1] بيد أن الأمور عادت إلى سيرتها الأولى بين البلدين في بدايات عقد الثمانينيات باستئناف الجنوبيين لنشاطاتهم المسلحة بقيام الحركة الشعبية لتحرير السودان "SPLM" بقيادة الراحل العقيد جون قرنق دي مابيور ، إذ تجدد الدعم لهذه الحركة .

وبعد سقوط حكم الراحل جعفر نميري في نيسان/أبريل 1985م إتهم الصادق المهدي - رئيس وزراء الحكومة السودانية المنتخبة التي أعقبت نظام الرئيس نميري – أثيوبيا بأنها تشكل عقبة كأداء أمام المصالحة السودانية ، وقال "... فهي تقدم الدعم لحركة التمرد ، وتقدم لها كل أشكال التغطية مما يشكل خطراً على أمننا وسلامنا وتطورنا ، وتبعد بذلك الحركة عن الحوار الجاد ." [2]

وقد تمثل الدعم الأثيوبي للحركة المذكورة في توفير الأرض التي ينطلق منها نشاط الحركة ، وعليها تتم تدريباتها ، ومنها ينطلق نشاطها الدبلوماسي والإعلامي .[3] فضلاً عن الدعم العسكري والمعنوي غير المحدود ، وقد نجم عن هذا الدعم وصول الحركة إلى قمة تفوقها العسكري على الحكومة المركزية في الخرطوم إذ تمكنت من السيطرة على نحو 80% من جنوبي السودان .[4]

إن إنتصارات المتمردين الجنوبيين الواضحة كانت أحد الأسباب التي حدت بالعميد آنذاك عمر حسن البشير للقيام بالإنقلاب العسكري في 30 حزيران/يونيو 1989م [5]

---

[1] محمد عثمان علي خير : العلاقات السودانية – الأرترية بين الواقع والحقيقة – قراءة في علاقات عهد مايو بالثورة الأرترية ، المستقلة ، لندن ، العدد 224 ، في 24 آب/أغسطس 1998م ؛ أبيل ألير ، مصدر سابق ص ، 17 .

[2] ينظر المقابلة مع الصادق المهدي في مجلة كل العرب ، باريس ، العدد226 ، في 24 كانون الأول/ديسمبر 1986م ، ص ص 23-25 .

[3] خصصت السلطات الأثيوبية للحركة إذاعة قوية تبث برامجها وأفكارها من داخل الأراضي الأثيوبية ، ينظر المستقبل العربي ، بيروت ، العدد 83 ، كانون الثاني/يناير 1986م ، ص ص 118- 119 .

[4] جون قاي نوت يوه : مصدر سابق ، ص 188 .

[5] ينظر المقابلة مع الرئيس عمر البشير في ، عوض عبده محمد : مصدر سابق ، ص ص 42- 43 .

إلتقت أهداف أثيوبيا مع أهداف القوى الدولية "الولايات المتحدة الأمريكية" والإقليمية "الكيان الصهيوني" فضلاً عن دول القرن الأفريقي فيما يتعلق بحصار الحكومة السودانية ، وبسقوط نظام الرئيس الأثيوبي السابق "منغستو هيلا ماريام" 1974- 1991م والذي كان يمثل السند لحركة جون قرنق التي تبنت وقتذاك شعارات ماركسية ، وإندلاع الثورة الشعبية في أثيوبيا ومجئ حكومة الجبهة الثورية الديمقراطية لشعوب أثيوبيا "E.P.R.D.F" بقيادة مليس زناوي ، شهدت العلاقات بين أثيوبيا والسودان تحسناً كبيراً ، إذ قامت الحكومة الأثيوبية الجديدة مكاتب ومعسكرات التمرد السوداني في أراضيها الأمر الذي أدى إلى هجرة حركة قرنق جنوباً إلى كينيا ثم إلى أوغندا .[6]

بيد أن مطلع العام 1994م شهد عودة التوتر بين الجانبين بعد أن بدأت أثيوبيا في إظهار تململها من سلوك الحكومة السودانية ، والذي عدته تدخلاً في شؤونها الداخلية يهدف إلى زعزعة الإستقرار الداخلي فيها عبر تصدير الأفكار العقائدية إليها .[1] وفي ظل هذا الوضع تسارعت وتيرة المخططات الأمريكية الرامية إلى عزل ومحاصرة السودان عبر الضغط من خلال دول الجوار ، وذلك عقب محاولة الإغتيال التي تعرض لها الرئيس المصري حسني مبارك في العاصمة الأثيوبية عام 1995م ، إذ قامت أثيوبيا على أثر ذلك بنقل الإتهام للسودان من الإطار الثنائي إلى إطار آلية فض المنازعات الأفريقية ، وشرعت في التنسيق مع الحكومة المصرية وبعض الدول المناوئة للسودان مثل أرتيريا وأوغندا لإصدار قرار بإدانة السودان بشأن هذه القضية وإتهامه برعاية الإرهاب ومحاولة نشر الأصولية الإسلامية Islamic Fundamentalism في المنطقة ، وزعزعة إستقرار الدول المجاورة ، ووصلاً لهذه السياسات المعادية قامت أثيوبيا برفع قضية المتهمين في محاولة الإغتيال إلى مجلس الأمن الدولي ، وإنتقلت إلى

---

[6] جون قاي نوت يوه : مصدر سابق ، ص ص 199- 202 .

[1] دهام محمد العزاوي : مصدر يابق ، ص 125 .

مرحلة متقدمة من العداء إذ قامت بحشد قواتها العسكرية على الحدود المشتركة مع السودان وهاجمت منطقة الفشقة .[(2)]

ونتيجة لتدهور العلاقات بين البلـدين أغلقـت قنصـليتا السـودان في كـل مـن أسوسـا وقمبـيلا ، كـما سمحت السلطات الأثيوبية للحركة الشعبية بالدخول إلى مخيمات اللاجئين السودانيين في أثيوبيا في أواخر عام 1995م لتعزيز شعبية الحركة ، كما فتحت مركزاً لتدريب أفراد الحركة بجوار مركز (ديمـا) للاجئـين في أيلول/سبتمبر1995م ، وبفضل الدعم اللوجستي الأثيوبي تمكنت الحركة الشعبية من السيطرة على مدينة "فشالا" .[(3)] وقد أكد الرئيس عمر البشير ذلك معللاً بأن قوات المتمردين الجنوبيين المكونة من 166 فـرداً لا تستطيع السيطرة على المدينة المذكورة لولا مشاركة قوات أثيوبية مدعومة بالدبابات والطائرات .[(4)] ثم تلا ذلك إعتداءات أثيوبية متكررة على ولايـة النيـل الأزرق ، فقـد أعلنـت الحكومـة السـودانية حـدوث إشتباكات بين الجيشين السوداني والأثيوبي حينما شنت القوات الأثيوبية صباح يوم 12 كانون الثاني/ينـاير 1997م هجوماً بالمدفعية الثقيلة على مـدينتي "الكرمـك وقيسـان" وقـد قـام السـودان برفـع شـكوى إلى مجلس الأمن الدولي ضد أثيوبيا .[(5)]

إن المتغير الأمريكي في تعكير صفو العلاقات السودانية – الثيوبيـة بـدا واضـحاً بدرجـة كبـيرة بسـبب النفوذ الأمريكي وقدرته على توجيه الإرادة الأثيوبية للعمل بإتجاه التصعيد والضغط على السودان تماشياً مع السياسـة الأمريكيـة الراميـة لإحتـواء الحكومـة السـودانية ، ولأجـل ذلـك قـدمت الولايـات المتحـدة الأمريكيـة الـدعم المطلـوب إلى أثيوبيـا ، إذ حصـلت الأخـيرة خـلال المـدة مـن 1993 إلى 1995م عـلى مساعدات وصلت إلى نحو ملياري دولار أمريكي في شكل منح وقروض

[(2)] التقرير الإستراتيجي السنوي ، 1997م ، مصدر سابق ، ص 125 .

[(3)] جون قاي نوت يوه : مصدر سابق ، ص ص 193- 194 .

[(4)] ينظر المقابلة معه في مجلة الوسط ، لندن ، العدد 224 ، 13أيار/مايو 1996م ، ص 28 .

[(5)] صحيفة الثورة ، بغداد ، العدد 9162 ، في 15 كانون الثاني/يناير 1997م .

ميسرة من مؤسسات التمويل الدولية .[1] وبسبب من أن الولايات المتحدة الأمريكية تعول كثيراً على أثيوبيا في تنفيذ الستراتيجية الأمريكية في المنطقة فقد تم ترشيحها لقيادة منطقة القرن الأفريقي ، وتلقت دعما أمريكياً ضمن الدعم الذي قدمته الولايات المتحدة للمعارضة السودانية وعدد من الدول الأفريقية المجاورة للسودان في تشرين الثاني/نوفمبر 1996م بلغ نحو 20 مليون دولار .[2] فضلاً عن 160 مليون دولار أخرى وذلك لتتمكن من تنفيذ رغبة الولايات المتحدة الأمريكية في فرض العزلة على السودان وأصبح السودان محاصراً واقعياً .[3]

إن الإهتمام الأمريكي المتنامي بأثيوبيا عبرت عنه زيارات المسؤولين الأمريكيين المتكررة للعاصمة أديس أبابا ، ففضلا عن الزيارة التي قام بها "جون دويتش" مديرالمخابرات المركزية الأمريكية لأثيوبيا في نيسان/أبريل 1996م ، قامت وزيرة الخارجية الأمريكية آنذاك "مادلين أولبرايت" بزيارة أديس أبابا ضمن جولتها الأفريقية في عامي 1997 و 1998م ، كما قام أنطوني ليك مستشار الأمن القومي الأمريكي بزيارة مماثلة ضمن جولته في دول القرن الأفريقي في وقت إزدادت فيه نبرة السخط الأمريكي على السودان ، وقال ليك في تصريحات نسبت إليه إنه "إستمع لمدة أربع ساعات ونصف إلى رئيس الوزراء الأثيوبي ملس زناوي ، إستغرق بحث الموقف في السودان جزءاً كبيراً منها " ، ووصف المسؤول الأمريكي سياسة السودان تجاه الجنوب وتجاه دول المنطقة بأنها "مدمرة للبشر وتهدد الإستقرار والأمن في القرن الأفريقي" .[4]

---

[1] ينظر ، حسن عابدين : (ندوة) العلاقات العربية الأمريكية ، مجلة شؤون سياسية ، مركز الجمهورية للدراسات الدولية ، بغداد ، العدد المزدوج 6-7 ، السنة الثانية ، 1996 ، ص 160 .

[2] إجلال رأفت : مصدر سابق ، ص 206 .

[3] عباس الحديدي : العدوان الأثيوبي على السودان الأهداف – والأبعاد ، (تقرير) الثورة ، بغداد ، العدد 9181 ، 12 شباط/فبراير 1997م .

[4] د. حسن الحاج علي : مصدر سابق ، ص 62 .

ظل المتغير الخاص بالكيان الصهيوني في علاقات أثيوبيا بالسـودان يشـكل خطـراً مـاثلاً فتنـامي العلاقـات الأثيوبية – الصهيونية أمر له إنعكاساته الخطيرة على السودان فإهتمام الكيان الصهيوني بأثيوبيا يجـئ في إطار ستراتيجية الكيان الصهيوني في منطقة القرن الأفريقي القريبة من باب المندب ، كما أن لأثيوبيا ثقـلاً أفريقياً كمقر دائم لمنظمة الوحدة الأفريقية التي آلت إلى الإتحاد الأفريقـي ، ويسـعى الكيـان الصـهيوني لإنطلاق منها لإقامة علاقات واسـعة في القـارة الأفريقيـة هـذا فضـلاً عـن الوجـود اليهـودي في أثيوبيـا ، ولنتذكر هنا قيام الكيان الصهيوني بترحيل أعداد منهم إلى فلسطين المحتلة ، وذلـك بمسـاعدة أمريكيـة في عهد الرئيس الأمريكي الأسبق بوش الأب ، فقد جرت عملية ترحيل اليهود الأثيوبيين "الفلاشا" خلال عـام 1985م ضمن ما عرف في حينه بعملية موسى .[5]

أما أسباب إنجذاب اثيوبيا نحو الكيان الصهيوني فضلاً عن الرغبة الأمريكيـة ، ربمـا يـأتي عـلى رأسـها الصعوبات الإقتصادية التي ظلت تعاني منها أثيوبيا في ظل موجات الجفاف والمجاعات التـي عانـت منهـا بين مدة وأخرى وحاجة أثيوبيا للمعونات الإقتصادية والعسكرية والفنية ، فضلاً عن سعي أثيوبيـا لخلـق نوع من التوازن في المنطقة لتخفيف الضغط الذي تتعرض له أحياناً من الأطراف العربية في منطقة القرن الأفريقي "السودان – الصومال – جيبوتي" ، لا سيما وأن العلاقات العربية – الأثيوبيـة في العمـوم ليسـت على ما يرام .[1]

---

[5] الفلاشا كلمة أثيوبية تعني المهاجرين أو الغرباء ، وهم اليهود الأثيوبيون الذين أقاموا في منطقة (غوندار) ضمن المناطق المتاخمة لحدود السودان ، وإختلفت المصادر بشأن تحديد عددهم الدقيق ، وتم ترحيل أعداد منهم جواً إلى الكيان الصهيوني عبر السودان في عهد الرئيس الراحل جعفر نميري ، وكشفت مصادر أخرى أن ترحيلهم تم كذلك عن طريق البحر ، وأطلق اليهود عليها إسم (أسطورة خاصة) . لمزيد من التفاصيل ينظر ، صلاح عبد اللطيف : الفلاشا – الخيانة والمحاكمة ، مكتبة مدبولي ، القاهرة ، ط1 ، 1986م ، ص ص 21- 30 ؛ مجلة الملتقى ، الخرطوم ، مصدر سابق ، ص 5 ؛ الرأي ، عمّان ، العدد 10806 ، 10نيسان/أبريل 2000م .

[1] طارق حسني أبوسنة : التطورات الأخيرة في القرن الأفريقي ، السياسة الدولية ، القاهرة ، العدد 100 ، نيسان/أبريل 1990م ، ص 225 .

وهكذا إلتقت أهداف أثيوبيا والولايات المتحدة الأمريكية والكيـان الصـهيوني في الضـغط عـلى السـودان خلال عهد التسعينيات الذي كان من أكثر المراحل حرجاً في تاريخ العلاقات بين السودان .

المبحث الثاني
الضغط من خلال دول الإقليم غير المجاورة
- الكيان الصهيوني نموذجاً-

واجهت الحكومة السودانية صعوبات كبيرة في إدارة علاقاتها الإقليمية منذ بدايات عقد التسعينيات ، فبدا السودان مكبلاً في حركته تجاه الكثير من دول المنطقة بسبب من ردود أفعال هذه الدول تجاه الحكم السوداني ، فضلاً عن القيود التي حاولت الولايات المتحدة الأمريكية وبعض القوى الإقليمية فرضها غلى السودان ، حتى بدا السودان يعيش في شبه عزلة إقليمية .

لقد عزت بعض المصادر ضمور تفاعلات السودان في نطاقه الإقليمي إلى دعم السودان – كحكومة أو كجبهة إسلامية قومية – للحركات الإسلامية ذات التوجهات الراديكالية التي تستخدم العنف ، وتعهد الترابي وقيادات الجبهة بالعمل على نشر "الإحياء الإسلامي عبر العالمين العربي والأفريقي" " والحديث عن دائرة الجهاد بكل ما يحمله من مكونات أيدلوجية مقدسة وعمومية تمتزج بغموض النطاق والتعريف .[1] الأمر الذي أدى إلى حالة من الإستقرار الإقليمي . [2]

فبسبب تداعيات العدوان الثلاثيني على العراق عام 1991م ، وموقف السودان منه تحجمت بشكل كبير علاقات السودان مع أقطار الخليج العربي حتى بدأت الدبلوماسية السودانية حملة ترميم هذه العلاقات والتي إنتهت بإعادة العلاقات الدبلوماسية مع الكويت عام 1999م .

وبسبب توجس أقطار المغرب العربي من الأصولية الإسلامية وحركات الإسلام السياسي ، وخشية هذه الأقطار من إحتمالية تكرار النموذج الجزائري

---

[1] نقلاً عن د. وليد عبد الناصر : النظام السوداني والحركات الإسلامية والقومية ، (ملف) السياسة الدولية ، القاهرة ، العدد 128 ، نيسان/أبريل 1997م ، ص 109 .

[2] حول عزلة السودان الإقليمية ينظر ، د. منصور خالد : (مغامرات الترابي ...) ، مصدر سابق ، ص ص 125- 129 .

فيها ، آثرت الإبتعاد عن السودان لكنها حافظت على علاقات واهنة بالحكومة السودانية ، ولا سيما أن هذه الأقطار كانت قد تلقت إشارات فسرتها بمثابة النية للتدخل في شؤونها الداخلية ، فقد صرح الترابي لصحيفة إسبانية "إن الإسلام سيكتسح كل شمال افريقيا" الأمر الذي أثار الشكوك لدى هذه الأقطار . [3] لذلك فإن الحكومة السودانية توجهت نحو تعزيز علاقاتها السياسية والإقتصادية والتسليحية في آسيا وبعض دول غرب وجنوب أفريقيا ، فبرزت علاقات السودان مع الصين وأندونيسيا وإيران وماليزيا وباكستان وأفغانستان آسيوياً ، مثلما عزز السودان علاقاته مع نيجيريا وجمهورية جنوب افريقيا على صعيد القارة الأفريقية [4] وهكذا حاولت الحكومة السودانية الهروب من الضغوطات الإقليمية التي تشنها بعض القوى الإقليمية خدمة لمصالحها وإتساقاً مع المخطط الأمريكي لعزل السودان .

الكيان الصهيوني :

مثل الكيان الصهيوني نموذجاً واضحاً للأطراف الإقليمية غير المجاورة للسودان التي قامت بدور كبير في رسم وتنفيذ مخططات الضغط الإقليمي والدولي على السودان ، وإن كان الدور الذي ظل يلعبه الكيان الصهيوني في المنطقة العربية والقارة الأفريقية لايخلو من الأهداف الذاتية ، إلا إنه جاء متناغماً مع ستراتيجية أمريكا تجاه هاتين المنطقتين ، فالتنسيق الإستراتيجي والأمني والعسكري بينهما بات من الحقائق المعروفة والواضحة ، وإن كان التعاون بينهما تم في السابق بسرية وحذر ، إلا إنه أضحى منذ مدة يتم علانية ودون الخشية من أي محاذير ، لا سيما بعد تبدل كثير من المعطيات عقب إنتهاء الحرب الباردة وإنفراد الولايات المتحدة بقيادة الوضع الدولي الجديد .

---

[3] عوض عبده محمد : مصدر سابق ، ص 79 .

[4] التقرير الإستراتيجي السنوي 1996م ، مصدر سابق ، ص ص 132- 133 .

لقد أسهم التعاون الأمريكي – الصهيوني في تحقيق نجاحات ملموسة في الإختراق الصهيوني للقارة الأفريقية ، ولا سيما بعد المقاطعة الأفريقية للكيان الصهيوني بعد حربي 1967 و 1973م بين العرب والكيان الصهيوني ، وقد أكد "أرئييل شارون" إن مجال الإهتمام الإستراتيجي والأمني "الإسرائيل" في الثمانينيات وما يعقبها سيشمل دول أفريقيا الشمالية والوسطى . [1] بيد أن الحضور الصهيوني كان شاخصاً في منطقة القرن الأفريقي ومنطقة البحيرات العظمى وحوض النيل ، فستراتيجية الكيان الصهيوني ترى في هاتين المنطقتين أهمية تفوق ما عداهما من مناطق القارة الأخرى .

وتنبع أهمية القرن الافريقي في سياسة الكيان الصهيوني من كونها منطقة قريبة من الوطن العربي ، فضلاً عن إطلالتها على أحد أهم الممرات المائية في العالم ونقصد به البحر الأحمر ، وقد أشارت بعض الدراسات الستراتيجية إلى أن التحرك الصهيوني في القرن الأفريقي سعى لتحقيق ستراتيجية "حلف المحيط" Periphery Alliance أو "حلف المظلة" لضمان المصالح الأمنية الصهيونية ، إذ توزع هذا التحرك في إطارين :- [2]

1- إطار التعاون مع الجماعات الإثنية الحاكمة ضد الجماعات الإثنية الأخرى المعارضة عندما تكون العلاقة جيدة مع الكيان الصهيوني ، وهذا إنطبق على حالتي (أثيوبيا وأرتيريا) .
2- إطار دعم ومساندة جماعات إثنية معارضة للسلطة الحاكمة عندما تكون العلاقات مع الكيان الصهيوني متدهورة أو معدومة (حالة جنوبي السودان)

---

[1] لقد أكدت المادة الثالثة من إتفاقية التعاون الإستراتيجي بين الولايات المتحدة الأمريكية والكيان الصهيوني الموقعة في 30 تشرين الثاني/نوفمبر 1981م على (قيام واشنطن بوضع الأرصدة تحت تصرف الكيان الصهيوني لتمويل البرامج العسكرية في أفريقيا) .
ينظر ، د. خليل إبراهيم الطيار : مصدر سابق ، ص 170 .
[2] الزين إبراهيم حسين : مصدر سابق ، ص 10 .

وإنطلاقاً من هذا الإدراك وطّد الكيان الصهيوني علاقاته بأهم ركيـزتين وهـما أثيوبيـا وأرتيريـا فضـلاً عـن علاقاته مع كل من كينيا وأوغندا ، الأمر الذي سهل كثـيراً مـن مسـعاه في تحقيـق وجـود فعـال في البحـر الأحمر ، فضلاً عن التدخل في جنوبي السودان .

ويحرص الكيان الصهيوني على البحر الأحمر – الذي يعدّه العرب بحيرة عربية خالصـة بحكـم حقـائق التاريخ والجغرافيا – ليضمن بذلك حرية ملاحته وعدم تعرضها لأي حصار بحري يجري عبر البحر الأحمر ، فقد أفادت تجارب التاريخ الكيان الصهيوني فأدرك أهمية وجوده عند المدخل الجنوبي للبحـر الأحمـر ، إذ لا تزال ذاكرة الصهاينة تحفظ أحـداث حـربي 1967و1973م والحصـار الـذي ضرب عـلى مينـاء إيـلات وعلى الملاحة الصهيونية في البحر الأحمر ، وحسب بعض المصادر يتصل الإهتمام الصهيوني بمنطقـة القـرن الأفريقي والبحر الأحمر بأهداف معينة منهـا توسـيع الوجـود العسـكري السـتراتيجي مـما يتـيح للكيـان الصهيوني مما يتيح له إمكانيات الهجوم المباشر على العرب في باب المندب .[1]

أما منطقة البحيرات العظمى وحوض النيل فلا تقل أهميتهما في التصور الصـهيوني ، فالمنطقتـان مـع إمتدادهما في غرب القارة الأفريقية تشكل نطاقاً عازلاً **Buffer Zone** يمتد من شرق القارة إلى غربها مـما يمكن الكيان الصهيوني من التواجد الكثيف على هذا النطاق لعـزل دول افريقيـا العربيـة عـن بـاقي دول القارة جنوب الصحراء الكبرى ، بيد أن الهدف الأكثر إلحاحاً لدى الكيان الصهيوني في المنطقتين المـذكورتين هو (المياه) ، فهواجس الصهاينة حول المياه قديمة ، لأن الحلـم الصـهيوني يقـوم عـلى "بنـاء واحـة الرفـاه والديمقراطية وسط الصحراء" ، وقد أكد ذلك سعي الآباء الأوائل للوطن القومي المزعوم لليهـود (هرتـزل ووايزمان وبن غوريون) لتأمين هذا الجانب .

---

[1] مختار شعيب : العلاقات الإسرائيلية – الأرتيرية ، مرحلة ما بعد الحرب الباردة ، السياسة الدولية ، القاهرة ، العدد 131 ، كانون الثاني/يناير 1998م ، ص ص 225- 226 .

إن محدودية واردات الكيان الصهيوني من المياه مع سعي الصهاينة لإستقدام أكبر عدد ممكن من المهاجرين اليهود وتوطينهم بغض النظر عن الإمكانيات الإقتصادية والواردات المائية جعل الكيان الصهيوني في مواجهة مشكلة تأمين حاجته من المياه الكافية للقطاعات الصناعية والزراعية والإستهلاكية ، لا سيما أن بعضالدراسات أكدت أن موارد الكيان الصهيوني من المياه سوف تتناقص بمقدار 20% إذا لم يتمكن الكيان الصهيوني من التوافر على بدائل أخرى ، وامام هذه الحاجة المتزايدة للمياه قام الصهاينة بالسعي الذاتي والإقليمي لتوفير إحتياجاتهم من المياه مما يؤدي لتهديد الأمن المائي العربي .[2]

إن السعي الصهيوني في هذا الخصوص هدف ولا يزال إلى إنشاء مشروعات عملاقة ، ففضلاً عن التفكير في مشروعات تحلية مياه البحر ومشروع مياه السلام . [3] يسعى الكيان الصهيوني كذلك للضغط على دول حوض النيل للسماح بتزويده من النيل عبر (ترعة السلام) حيث ظهرت دعوات بشأن شراء مياه النيل وتحويلها إلى النقب ، وترى دوائر البحث الصهيونية في نهر النيل المصدر الذي سيحل مشكلتها المائية في المستقبل المنظور .[4]

ونظراً لوقوع السودان ضمن منطقتي البحر الأحمر وحوض النيل فقد أصبح ضمن الإستهداف الصهيوني ، فالسودان يعد من الدول التي تحوز على سواحل طويلة على البحر الأحمر 309 ميل في المرتبة الرابعة في طول الساحل بعد المملكة العربية السعودية ومصر وأرتيريا .

---

[2] د. حسن بكر : المنظور المائي للصراع العربي – الإسرائيلي ، السياسة الدولية ، القاهرة ، العدد 104 ، نيسان/أبريل 1991م ، ص 139 .

[3] بشان مشروع السلام ينظر ، د. جلال عبد الـله معوض : صناعة القرار في تركيا والعلاقات العربية – التركية ، مركز دراسات الوحدة العربية – بيروت ، ط1 ، آب/أغسطس 1998م ، ص ص 142- 144 .

[4] فتحي علي حسين : مصدر سابق ، ص ص 152- 153 .

فالإستهداف الصهيوني للسودان يأتي لأن السودان يعد واحداً من الأقطار العربية المعنية بأمن البحر الأحمر المتصل بالأمن القومي العربي المتعارض مع الأمن الصهيوني ، هذا فضلاً عن وجود مياه النيل التي أضحت محط إهتمام الصهاينة .

وتقول آراء – إن الكيان الصهيوني يؤرقه تحقيق مشروعه التاريخي المتمثل في إقامة الدولة العبرية الكبرى (من الفرات إلى النيل) ، ولا سيما أن السودان عرف بأنه وقع ضمن قائمة الدول التي رشّحت فيما مضى لتكون موطناً لليهود في أفريقيا .[1] وترجع بعض المصادر البدايات الأولى للنشاط الصهيوني في السودان إلى حقبة الحكم الأنجلو – مصري في عام 1898م .[2] ومع أن الكيان الصهيوني لا يمتلك حدودا مشتركة مع السودان كما الحال مع دول الطوق العربي إلا أن التدخل في مشكلة جنوب السودان ودعم التمرد القائم فيه بدأت بإتصالات الصهاينة مع الجنوبيين في منتصف عقد الخمسينيات وبدايات عقد الستينيات ، حين أخذ نشاط المخابرات الصهيونية يتكثف للإتصال بالدول المجاورة للسودان بهدف توصيل الأسلحة والمعدات العسكرية إلى المتمردين .[3]

وفي عقد التسعينيات إزدادت إهتمامات الكيان الصهيوني بالدول المجاورة للسودان بشكل ملحوظ ، ووصل الدعم المقدم لحركة التمرد مراحل غير مسبوقة ، وقد أوكل الكيان الصهيوني الملف السوداني إلى عدد من كبار المسؤولين المختصين بالشؤون الأفريقية والعربية كان من بينهم "ديفيد كمحي" المدير العام الأسبق لوزارة خارجية الكيان الصهيوني ، ورئيس جهاز الموساد ، فضلاً عن

---

[1] شملت هذه الدول فضلاً عن السودان كلاً من موزمبيق وأوغندا والكونغو الديمقراطية (زائير سابقاً) إذ وضعت خططاً متعددة لتوطين اليهود في أفريقيا . ينظر

Institute Of African and Asian Studies, University ,Mohamed Omer Bashir, Terramedia: Themes Afro-Arab Relations . Of Khartoum , 1982- p.57

[2] ينظر ، سلمان قادم أحمد : التورط الإسرائيلي في جنوب السودان – الأبعاد والمخاطر ، مجلة دراسات إستراتيجية ، مركز الدراسات الإستراتيجية – الخرطوم ، العدد 6 ، نيسان/أبريل – حزيران/يونيو 1996م ، ص 73 .

[3] دهام محمد العزاوي : مصدر سابق ، ص 244 .

"إبراهام تمير" و "أرئييل شارون" ومدير الموساد السابق "أزموني" و"نمرودي" الذي تردد إسمه في صفقة ترحيل اليهود الفلاشا و"يهوشاع ساجي رئيس الإستخبارات العسكرية .[4]

إن اهتمام الكيان الصهيوني بأوغندا نابع من أنها تمثل إحدى دول المنبع بالنسبة للنيل الأبيض ، إذ يقع الجزء الأكبر من بحيرة فكتوريا داخل الأراضي الأوغندية ، وتقول بعض التقديرات إن كمية المياه التي تخرج من البحيرة المذكورة تقدر بنحو 36مليار متر مكعب سنوياً .[5] هذا فضلاً عن مجاورتها لجنوبي السودان مما يسهل مهمة الخبراء والمستشارين الصهاينة في تقديم العون العسكري والتدريبي للمتمردين ، وكذلك توصيل الأسلحة والمعدات .

أما أثيوبيا وإنطلاقاً من كون نخبتها الحاكمة غير عربية فقد وظفت سياستها الخارجية لجذب تعاطف الدول المعادية للعروبة والإسلام في كثير من الأحيان .

والمحور الأرتيري – الصهيوني لايقل خطورة عن سابقيه ، فقد شرح المفكر محمد أبوالقاسم حاج حمد الذي عمل مستشاراً للرئيس الأرتيري ستراتيجية أرتيريا والكيان الصهيوني لعزل السودان عبر تحرك ثلاثي الأبعاد في شرقي السودان يعضد تحركات قرنق من الجنوب :- [1]

1- إسناد أرتيريا إقتصادياً وعسكرياً وتهيئتها لدور مركزي إقليمي على مستوى القرن الأفريقي .
2- إسناد المعارضة السودانية وإعادة هيكلتها تنظيمياً .

[4] ناصر الشريف : (تقرير) حرب إسرائيل السرية في جنوب السودان جهود متواصلة لدعم التمرد ، السودان الحديث ، الخرطوم ، العدد 2432 ، 29 أيلول/سبتمبر 1996م

[5] د. علاء الحديدي : السياسة المصرية تجاه مياه نهر النيل ، السياسة الدولية ، القاهرة ، العدد 104 ، مصدر سابق ، ص 25 .

[1] محمد أبو القاسم حاج حمد : خيارات وإشكاليات التدخل الإقليمي في السودان ، الحياة ، لندن ، في 1شباط/فبراير 1997م ، ص 18.

3- نقل العمليات العسكرية مباشرة إلى السواحل السودانية على البحر الأحمر بقصف بحري وجوي يعقبه تقدم بري ينتهي بإعلان نظام سوداني جديد في منطقة البحر الأحمر وعزل نظام الإنقاذ في الداخل .

ولم تخرج كينيا عن خط سابقاتها في ظل خلافها الحدودي مع السودان حول مثلث (Elemi) وإن إقتصر دورها في النشاطات الإستخباراتية للقوى المعادية للسودان .

ولعل أخطر مراحل تدخل الكيان الصهيوني هي الخطة النهائية لتقسيم السودان وإقامة دولة مستقلة في الجنوب ، إذ إجتمع في (تل أبيب) عسكريون وخبراء أمنيون من الكيان الصهيوني والولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وأرتيريا وأوغندا فضلاً عن الحركة الشعبية لتحرير السودان ، وقد وضع تصور نهائي لتقسيم السودان ، وعدّ المجتمعون أن نظام الإنقاذ الحاكم في الخرطوم يمثل لهم الفرصة التاريخية لتحقيق إنفصال جنوبي السودان ، وتم الإتفاق بين المشاركين على توزيع الأدوار ، فضلاً عن عدد من النقاط تتمحور حول ضرورة توفير الدعم الدولي لإقامة الدولة المستقلة في جنوبي السودان ، إذ تتولى الولايات المتحدة الأمريكية توفير الجانب الأكبر من هذا الدعم ، بينما يتولى الكيان الصهيوني مهمات تكوين جيش قوي للدولة المرتقبة والإشراف على تدريبه وتسليحه ، ورأى المجتمعون ضرورة إنشاء هذه الدولة وفق معايير الدول الغربية من حيث الديمقراطية والتقدم الإقتصادي على أن ترتبط إرتباطاً وثيقاً بمصالح الدول الغربية . [2] وتم الإتفاق على أهمية إنشاء قواعد عسكرية أجنبية في هذه الدولة المفترضة ، لا سيما قواعد للكيان الصهيوني تشكل مع القواعد الأمريكية في الدول المجاورة خطوطاً مهمة للسيطرة على المنطقة .[3]

---

[2] صحيفة البلاد ، عمّان ، العدد 274 ، 28 تشرين الأول/أكتوبر 1998م ، ص 9 .

[3] المصدر نفسه .

لقد تلاقت خيوط الضغط الصهيونية على السودان مع الخيوط الأمريكية ليتعـرض السـودان طـوال عقـد التسعينيات لأقسى أنواع الضغوط التي لم يتعرض لها منذ مدة طويلة .

المبحث الثالث

الضغط من خلال الأطراف الدولية المؤثرة على السودان

- بريطانيا نموذجاً -

مثلما تمكنت الولايات المتحدة من تحجيم حركة السودان على المستوى الإقليمي سواء على صعيد تفاعلات السودان داخل محيطه العربي بسبب التدخل الأمريكي المباشر في توجيه العلاقات العربية – العربية ، أو على صعيد علاقات السودان مع جيرانه الأفارقة ، سعت الولايات المتحدة إلى إستغلال نفوذها في كسب ما تستطيع من الأطراف الدولية ولا سيما الدول الغربية لصالح سياستها الضاغطة على السودان .

وتمكنت الولايات المتحدة من حشد الرأي العام الدولي ضد السودان عبر تبني ستراتيجية دبلوماسية وإعلامية مكثفة لعزل السودان حتى غدا السودان وهو البلد الضعيف يحتل مكاناً بارزاً في خارطة الإعلام الدولي ، لكن بوصفه الطرف السالب – حسب الوصف الأمريكي – الذي يجسد حالة عدم التوافق السياسي ، والخروج على المفاهيم والقواعد التي تسود الوضع الدولي الجديد ، وذلك ضمن قائمة طويلة من الإتهامات التي استعرضناها وجعلت السودان في موضع الدولة (المنبوذة) وفق التصور الأمريكي .

بريطانيا :

إهتمت الولايات المتحدة الأمريكية ببريطانيا لمناصرتها في تحقيق مشروعها الكوني بعد تبدل معطيات النظام الدولي ومحاولة الولايات المتحدة فرض هيمنتها على صعيد العالم ، وقد نبع هذا الإهتمام من إعتبارات أهمها :- [1]

1- إن الدولتين تتشابهان إلى حد كبير في طموحاتهما العالمية ، وتحرصان على نشر مفاهيم جديدة في السياسة الدولية .
2- إن بريطانيا لا تزال تمارس درجة معينة من التأثير العالمي على مجموعة دول الكمنولث .
3- تعد بريطانيا حليفاً مطلق الولاء للولايات المتحدة الأمريكية ، فضلاً عن أنها قاعدة عسكرية مهمة وشريك حميم في النشاطات الإستخبارية تحرص الولايات المتحدة على ديمومة صداقتها
4- إشتراك الدولتين في منظومة حلف شمال الأطلسي دفع بالتحالف بينهما إلى آفاق أبعد على الرغم من تحفظ كلا من فرنسا وألمانيا ودعوتهما النشطة لقيام إتحاد أوربي مستقل .

وفيما يتعلق بالسياسة الأمريكية تجاه الوطن العربي وأفريقيا فإن سياسة بريطانيا تكاد تتطابق تماماً مع السياسة الأمريكية في كثير من القضايا التي تتعلق بهاتين المنطقتين ، وتجدر الإشارة هنا إلى موقف الدولتين من العراق منذ مرحلة ما قبل العدوان الثلاثيني في كانون الثاني/يناير 1991م ، ويصح القول نفسه تقريباً في حالة السودان ، فبريطانيا ذات خبرة واسعة بتفاصيل الشؤون السودانية بحكم العلاقة الإستعمارية (1898 – 1956م) ، والتاريخ الثقافي والإقتصادي

---

[1] زبغنيو بريجنسكي : رقعة الشطرنج الكبرى – الأولوية الأمريكية ومتطلباتها الجيو ستراتيجية ، نيسان/أبريل 1997م ، (ترجمة) أمل الشرقي ، الأهلية للنشر والتوزيع – عمّان ، ص 42 .

بين البلدين . [1] لذلك فإن الولايات المتحدة الأمريكية غالباً ما تركن إلى أراء المختصين البريطانيين في الشأن السوداني . [2] فما يعاني منه السودان الحديث من مشكلات إجتماعياً وإقتصادياً وسياسياً عقب غستقلاله عن بريطانيا عام 1956م هي من صنع بريطانيا نفسها فالسياسة الإستعمارية البريطانية في السودان كانت ذات أثر كبير في تطور البنى السياسية والإقتصادية والإجتماعية والثقافية . [3] ولعل مشكلة جنوبي السودان هي المثال الأكثر وضوحاً ، فقد عمدت السلطات الإستعمارية البريطانية لإنتهاج سياسة فرّق تسد Divide And Rule ولوحظ أنها بدأت بعد عام 1919م تسعى لفصل جنوبي السودان عن شماله ، إذ بدأت تشجيع الإرساليات المسيحية لإرتياد الجنوب بغرض التبشير بالدين المسيحي ، وتوسيع الشقة مع الشمال العربي المسلم ، وكانت ذروة سنام السياسة البريطانية في هذا الخصوص هو قانون المناطق المقفولة الذي أصدره الحاكم العام البريطاني بإسم لائحة جوازات السفر وتصاريح المرور ، وهو شبيه بالقوانين التي كانت سارية في جمهورية جنوب أفريقيا العنصرية إذ نص على هذا القانون على : (حق الحاكم العام في عد أي جزء من السودان منطقة مقفولة أمام السودانيين وغير السودانيين) . [4] وقد أسست تلك السياسات لمشكلة جنوبي السودان التي تفجرت بصورتها العسكرية العنيفة في عام 1955م .

---

[1] تم تغيير لغة التعليم في الجامعات السودانية من اللغة الإنجليزية إلى اللغة العربية ليكتمل تعريب التعليم في السودان ، الأمر الذي لم يرض الحكومة البريطانية التي تعد ذلك مضراً بالعلاقات الثقافية بين البلدين .

ينظر المقابلة مع د. حسن عبد الله الترابي في عوض عبده محمد : مصدر سابق ، ص 68 .

[2] مثلاً بحكم عدم دراية واشنطن الدقيقة بالتركيب القبلي والديمغرافي في جنوبي السودان ، كانت حريصة على تبلغ لندن بما تحاول القيام به في شأن سياستها تجاه جنوب السودان . ولمزيد من التفاصيل يمكن الرجوع إلى ، جون قاي نوت يوه : مصدر سابق ، ص ص 224 – 228 .

[3] حول ذلك ينظر ، أبوبكر حسن محمد باشا : مصدر سابق ، ص ص 31- 59 .

[4] عبد الغفار محمد أحمد : السودان وديناميكية التنوع ، المستقبل العربي ، بيروت ، العدد 83 ، كانون الثاني/يناير 1986م ، ص ص 103- 107 .

إن ثقل بريطانيا ودورها في التأثير على السودان أمر لايمكن تقليل أهميته ، لذا حرصت الحكومة السودانية ومنذ تسلمها الحكم على تفعيل علاقاتها ببريطانيا كطريق مؤثر يمكن أن يسهم في تعزيز علاقات السودان بالدول الأخرى سواء على صعيد دول الإتحاد الأوربي أو مع الولايات المتحدة الأمريكية أو في أوساط دول الكمنولث – التي رفض السودان الإنضمام إليها – أو على صعيد الدول الأخرى ، وقد ذلك الحرص في الزيارة التي قام الدكتور حسن الترابي إلى بريطانيا ضمن جولة شملت كذلك الولايات المتحدة الأمريكية وكندا عام 1992م . [5] وجاءت هذه الزيارة عقب بدايات ظهور التوتر في العلاقات بين بريطانيا والسودان بسبب إعتراض الأولى على الحكم المخفف الذي صدر عام 1990م بحق خمسة من العرب كانوا قد أتهموا بقتل عدد من الرعايا البريطانيين في حادثي تفجير في فندق الأكربول والنادي البريطاني في الخرطوم في 15 أيار/مايو 1988م . [6] ثم قامت بريطانيا بقيادة حملة إعلامية شرسة ضد السودان توافقاً مع الحملات الأمريكية بعد أن جرى إعدام موظف سوداني يعمل في وكالات العون الأمريكي في جنوبي السودان في تموز/يوليو 1992م ، عقب إتهامه بالتواطؤ في محاولة للمتمردين إجتياح مدينة جوبا كبرى مدن جنوبي السودان . [1] وبين هذه الحادثة وتلك يجب ألا ننسى دور العدوان الثلاثيني على العراق عام 1991م وموقف السودان المعروف منه فقد زاد ذلك الموقف بريطانيا حنقاً على السودان وأظهرت إستعداداً أكبر للتصعيد ضده ، فتصاعدت الحملات البريطانية في المحافل الدولية ، ولا سيما في أوساط السوق الأوربية المشتركة ، إذ إحتلت مشكلة جنوبي السودان حيزاً كبيراً ، وحاولت بريطانيا إظهار صور إنتهاكات حقوق

---

[5] لتفاصيلها ينظر ، محمد طه محمد أحمد : مصدر سابق ، ص 15 .

[6] إستهدف التفجيران حسب إعترافات المتهمين المصالح البريطانية والأمريكية في السودان ، ينظر ، مجلة الوطن العربي ، باريس ، العدد 65 ، 10 حزيران/يونيو 1988م .

[1] عبد الوهاب الأفندي : مصدر سابق ، ص 197 .

الإنسان ، ويبرز هنا دور البارونة كارولين كوكس عضو مجلس اللوردات البريطاني ورئيسة منظمة التضامن المسيحي في اوساط الشعوب الأوربية .
إن مسار التوتر في العلاقات السودانية - البريطانية إتجه نحو التصعيد بعد الإتهامات البريطانية للسودان بدعم (الإرهاب) ، والتأييد البريطاني لقرار الولايات المتحدة الأمريكية الخاص بوضع السودان على قائمة الدول التي ترعى الإرهاب وذلك في آب،أغسطس 1993م ، ونجم عن هذا التصعيد قيام اسودان بطرد السفيرالبريطاني في الخرطوم نهايات عام 1993م ، وردّت بريطانيا بالمثل .[2] وتزامن ذلك مع الأزمة التي أثارتها زيارة كبير أساقفة كانتبري الدكتور جورج كيري إلى جنوبي السودان دون علم أو موافقة الحكومة السودانية التي عدّت الزيارة بمثابة إنتهاك لسيادة السودان . [3]

وعلى الرغم من محاولات تجاوز العقبات وتحسين العلاقات بين البلدين بعودة السفير البريطاني إلى الخرطوم عام 1995م ، إلا أن بريطانيا مضت قدماً في لعبة التحالف مع الولايات المتحدة للضغط على السودان ، وكان لها دوراً كبيراً في إستصدار قرارات الأمم المتحدة ذات الأرقام 1044 و 1054 و 1070 ، وذلك في عام القرارات الدولية ضد السودان 1996م ، وأسهمت في حجب العون الأوربي عن السودان عبر إتفاقية منظمة الدول الأفريقية والكاريبية ، ولا سيما في القمة التي عقدت عام 1997م في العاصمة الجابونية (لومي) .[4]
ولم يختلف عام 1998م كثيراً ، إذ شهد إنقطاعاً ثانياً للعلاقات الدبلوماسية بين البلدين على أثر تأييد بريطانيا وبشدة للقصف الأمريكي الذي طال مصنع الشفاء لصناعة الدواء ، وقام السودان بسحب سفيره من لندن وطالب الحكومة البريطانية بسحب سفيرها من الخرطوم . [5] وتجدر الإشارة إلى أن وزير الدفاع

---

[2] دهام محمد العزاوي : مصدر سابق ، ص 254 .
[3] عبد الوهاب الأفندي : مصدر سابق ، ص 197 .
[4] التقرير الإستراتيجي 1997م ، مصدر سابق ، ص 238 .
[5] المستقلة ، لندن ، العدد 225 ، 31 سب/أغسطس 1998م .

البريطاني آنذاك كان قد ألمح إلى إحتمال توجيه ضربة أخرى للسودان ، الأمر الذي أثـار إسـتياء الحكومـة السودانية التي وصـفت عـلى لسـان وزيـر الخارجيـة وقتـذاك د. مصـطفى عـثمان إسـماعيل (بأنهـا غـير مسؤولة) . [6]

بيد أن العام نفسه شهد جهوداً مكثفة لإعادة العلاقـات إلى طبيعتهـا ، اذ إتفـق الطرفـان عـلى إسـتئناف التمثيل الدبلوماسي بيـتهما في آب/أغسـطس 1999م عـلى مسـتوى القـائم بـالأعمال وأفتتحـت السـفارة البريطانية في الخرطوم مجدداً ، وأعيد إفتتاح السفارة السودانية في لندن .

لقد مرت العلاقات السودانية – البريطانية بمرحلة شديدة التعقيد بحكم كثير مـن المعطيـات الذاتيـة والموضوعية ، وبمثل ما تتوافر كثير من عوامـل دفـع هـذه العلاقـات إلى آفـاق رحبـة ، فـإن العديـد مـن المتغيرات مثلت كوابح أمامها ، فالتوجهات السياسية للحكومة السودانية لم يرض الغرب ولاسيما بريطانيا ، إذ رأت فيه تعارضاً مع توجهاتها في المنطقتين العربية والأفريقية .

لكن عوامل جذب بريطانيا تجاه السودان تظل حقيقة لا تستطيع بريطانيا التفريط فيها فغني عن القول أن مصالح بريطانيا الإقتصادية في السودان كبيرة وأن هذا البلد كان من أكثر المستعمرات البريطانية ثـراءاً بإحتياجاتها من المواد الأولية ولا سيما القطن (الذهب الأبيض) الذي عمّـر مصـانع لانكشـير الإنجليزيـة ، لذا كانت بريطانيا تهتم خصوصاً بمشروع الجزيرة حيث زراعـة القطـن السـوداني جيّـد الصـنف ، كـما أن لبريطانيا مصالح تجارية واسعة مع السودان ، إذ تنامى حجم الميزان التبادلي نحو البلدين ووصل إلى نحو 83 مليون جنيه إسترليني . [1]

---

[6] التقرير الإستراتيجي السنوي ، مركز الدراسات الإستراتيجية – الخرطوم ، 1998م ، ط1 ، آيار/مايو 1999م ، ص ص 100- 102 .

[1] إنخفضت قيمة المبادلات التجارية بين البلدين بسبب تدهور العلاقات في عقد التسعينيات إلى أدنى من 45 مليون جنيه إسترليني .

لمزيد من التفاصيل ينظر ، تقرير رجال الأعمال البريطانيين في الشرق الأوسط المنشور في صحيفة المستقلة ، لندن ، العدد 106 ، 20 آيار/مايو 1996م ، ص 6 .

وظل نصيب بريطانيا في السوق السودانية عالياً قبل عقد التسعينيات إذ كان يمثل ما نسبته 16% من جملة واردات السودان .

ولا يمكن إغفال أهمية بريطانيا للسودان على الصعد الدولية والمجتمع الكنسي وحتى الولايات المتحدة الأمريكية .

الخاتمة

لقد حاولت الدراسة تتبع مضامين السياسة الأمريكية تجاه السودان خلال المدة من 1989 – 1999م بحسبان أنها من أكثر المراحل حرجاً في تاريخ العلاقات بين البلدين ، وذلك عبر استعراض الجوانب المختلفة لهذه السياسة ، فقد عمدت إلى بيان مدى الأهمية التي تتمتع منطقة القرن الأفريقي وحوض النيل في السياسة الأمريكية ، وموقع السودان ووزنه الإقليمي بحسبانه أحد اللاعبين المؤثرين في هذه المنطقة ، إذ يتعذر إنجاز الترتيبات الأمريكية المرسومة بمعزل عن السودان ، فهو يرتبط ارتباطا كبيراً مصلحياً وثقافياً وإثنياً مع غالبية دول المنطقة إن لم يكن كلها .

وخلصنا إلى أن تلك المرحلة كانت أكثر العهود التي تصاعدت فيها وتائر العداء الأمريكي تجاه السودان مقارنةً بالعهود السابقة ، فصعود الجبهة الإسلامية القومية إلى السلطة عبر إنقلاب حزيران / يونيو 1989م ، وطرح الحكومة للخطاب السياسي ذو التوجهات الإسلامية ، وطرح المشروع الحضاري الإسلامي المغاير للتوجهات والترتيبات الأمريكية عقب إنتهاء الحرب الباردة حدا بالولايات المتحدة للتصعيد ضد السودان .

وقد لعبت عوامل موضوعية وأخرى ذاتية خاصة بالولايات المتحدة تجسدت في المصالح الأمريكية الحيوية ، وتأثير جماعات الضغط الصهيونية والمسيحية دوراً كبيراً في ذلك التصعيد ، وأستخدمت الولايات المتحدة الوسائل المتاحة كافة بدءاً بالضغوط الدبلوماسية عبر إستغلال بعض المنظمات الدولية والإقليمية مروراً بالضغوطات الإقتصادية إلى أن بلغ العداء قمته وأستخدمت الولايات المتحدة القوة العسكرية .

لقد إهتدت الدراسة إلى عوامل محلية وإقليمية ودولية أسهمت في تصريف السياسة الأمريكية تجاه السودان في تلك المرحلة ويمكن تأشيرها على النحو الآتي :

1- العامل المحلي : يتمثل في واقع السودان الإجتماعي والإقتصادي والسياسي الذي يتسم بقدر كبير من الضعف والهشاشة ، فالتركيبة الإجتماعية غير المتجانسة ، والمتسمة بالتنوع والتعدد ، كانت منذ بدايات تكوين الدولة السودانية الحديثة عاملاً مساعداً للقوى للقوى الخارجية لتوظيفها في إثارة الإنشقاقات والتناحر بين السودانيين ، ولا تغيب عن الذاكرة سياسة بريطانيا الإستعمارية في السودان ، وقد ورثت الولايات المتحدة الأمريكية أساليب بريطانيا في إستغلال هذا الواقع وذهبت أبعد من ذلك في خلق تقسيمات جديدة لتعقيد المشكلات السودانية ليظل الباب مفتوحاً أمام تدخلات القوى الخارجية .

2- العامل الإقليمي : كان حاضراً بقوة ، فقد أشارت قراءات الأحداث إلى أن السودان عانى خلال عقد التسعينيات من عزلة إقليمية خانقة بسبب إتفاق غالب الأطراف الإقليمية على خطورة التوجهات السودانية التي عدتها تدخلاً في شؤونها الداخلية ، وبالتالي أصبحت هذه الاطراف مهيأة لتقديم الخدمة اللازمة لتنفيذ التخطيط الأمريكي ، وذلك في ظل :

أ- وقوع هذه الأطراف ضمن منظومة الولايات المتحدة ، وإستعدادها لتنفيذ الترتيبات الأمريكية حيال المنطقة بعامة والسودان بخاصة .

ب- ضعف النظام الإقليمي العربي ، وعدم تقدير الأقطار العربية لمخاطر المخططات الأمؤيكية والصهيونية تجاه الوطن العربي الأمر الذي يهدد السودان والأمن القومي العربي .

3- العامل الدولي : وتبدى في التبدلات التي حدثت في النظام الدولي إثر إنهيار الإتحاد السوفيتي رسمياً عام 1991م ، والإنفراد الأمريكي بقيادة

العالم كقوة عظمى وحيدة سعت للمحافظة على هذا الدور القيادي بمحاربة قوى الرفض والممانعة الحضارية في العالم .

إن مسيرة السياسة الأمريكية تجاه السودان في المدة التي حددتها الدراسة كشفت عن تمكن الولايات المتحدة من تحجيم دور الحكومة السودانية وطموحها الأممي في أن تؤدي دورها الرسالي حول العالم ، وقد أسهم الإنشقاق بين جناحي السلطة في 1999/12/12م في تمهيد الطريق إلى هذا التراجع ، إذ قامت الحكومة بتفكيك المؤتمر الشعبي العربي والإسلامي ، وسعت للتوصل لإتفاق مع المتمردين في الجنوب ، عبر عديد من المبادرات التي لم تصادف النجاح سواء مبادرة منظمة الإيقاد أو المبادرة الليبية – المصرية المشتركة ، كما سعت لإزالة اسباب القطيعة مع دول الجوار وإعادة العلاقات مع بريطانيا والدول الأوربية وإعادة التمثيل الدبلوماسي مع الولايات المتحدة الأمريكية نفسها .

إن المخططات الأجنبية لا تزال تحيط بالسودان لذا ترى الدراسة أن تتم مواجهة المخططات الأجنبية بتحقيق الضمانات الآتية :

- الضمانة الوطنية : وتكمن في الخروج من الأزمة الوطنية الشاملة بإنطلاقة جديدة لتجاوز الوضع السياسي المعقد وتغيير واقع التجزئة والتخلف ، والإبتعاد عن نهج المصالح الذاتية الضيقة والعقلية الإنفرادية.
- الضمانة القومية : تتمثل في استشعار الأقطار العربية لمسؤولياتها تجاه بعضها ، ومواجهة مخططات التجزئة والتفتيت الموضوعة أمريكياً وصهيونياً ضد السودان وغيره من الأقطار العربية .
- الضمانة الأفريقية : تتجسد في تقدير الدول الأفريقية لحجم المخططات الأجنبية المرسومة لإستغلال ثروات هذه القارة ، والسيطرة على مقدراتها السياسية والإقتصادية والإجتماعية ، وعلى الإتحاد الأفريقي إرساء قواعد

متينة لسياسة أفريقية موحدة – في حدها الأدنى – وتحقيق ما عجـز عنـه الأفارقـة تحـت ظـل منظمة الوحدة الأفريقية ، للدفاع عن مكتسبات شعوب القارة .

و الـلـه من وراء القصد

قائمة المصادر

أولاً : القرآن الكريم

ثانياً : الوثائق

1. دستور جمهورية السودان لعام 1998م
2. تقرير أمانة المؤتمر الوطني المقدم للدورة الأولى للمؤتمر الوطني ، رئاسة الجمهورية ، الخرطوم ، كانون الثاني/ يناير 1996م .
3. وثائق مؤتمر القضايا المصيرية ، التجمع الوطني الديمقراطي ، أمانة التنظيم والإدارة ، أسمرا ، (د. ت) .
4. وثائق السلام ، المجلس الأعلى للسلام ، الخرطوم ، 1997م .
5. الأبعاد القانونية والسياسية لقراري مجلس الأمن 1044 ، 1054 ، سفارة جمهورية السودان ، بغداد ، 1996م .
6. ميثاق الأمم المتحدة والنظام الأساس لمحكمة العدل الدولية .

ثالثاً : الكتب العربية والمترجمة :

1. د. أحمد إبراهيم خضر : الإسلام والكونغرس ، حقائق ووثائق حول ما أسماه الأمريكيون بحركة الأصولية الإسلامية ، دار المعالم الثقافية ، الرياض ، 1994م .
2. د. أحمد بغدادي : تجديد الفكر الديني – دعوة لإستخدام العقل ، دار المدى للثقافة والنشر ، دمشق ، 1999م .
3. أنجمار كارلسون : الإسلام وأوربا – تعايش أم مجابهة ؟ (ترجمة) سمير بوتاني ، وولستروم وودستراند ، ستوكهولم ، 1994م .
4. أمير موسى : حقوق الإنسان – مدخل إلى وعي حقوقي ، مركز دراسات الوحدة العربية ، سلسلة الثقافة القومية 24 ، تموز/ يوليو 1994م .

5. أبيل ألير : جنوب السودان – التمادي في نقض المواثيق والعهود ، (ترجمة) بشير محمد سعيد ، شركة ميدلايت المحدودة ، لندن ، 1992م.
6. أنمار لطيف نصيف : جماعات الضغط اليهودية في أربع إدارات أمريكية ، شركة المنصور للطباعة المحدودة ، بغداد ، 1989م .
7. إدريس أبعري : أرتيريا ورهان الإسلام السياسي – حركة الجهاد الإسلامي نموذجاً ، مركز الدراسات السودانية ، القاهرة ، 1998م .
8. الصادق المهدي : الديمقراطية في السودان عائدة وراجحة ، مركز أبحاث ودراسات الأمة ، حزب الأمة السوداني ، (د. م) 1990م .
9. الصديق محمد الشيباني : أزمة الديمقراطية الغربية المعاصرة – دراسة تحليلية ، المركز العالمي لدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر ، طرابلس ، ط2 ، آذار/ مارس 1990م .
10. الزين إبراهيم حسين : الغارة على السودان – إستراتيجية الإعلام الدولي لعزل السودان ، (د. د) ، (د. م) ، (د. ت) .
11. المهدي المنجرة : الحرب الحضارية الأولى – مستقبل الماضي وماضي المستقبل ، الدار البيضاء ، عيون ، 1991م .
12. الواثق كمير (تحرير وترجمة) : جون قرنق ورؤيته للسودان الجديد وقضايا الوحدة والهوية ، المجموعة الإستشارية لتحليل السياسات وإستراتيجيات التنمية ، القاهرة ، 1997م .
13. البخاري عبد الله الجعلي : نزاع الحدود بين السودان وأثيوبيا ، مكتبة الخليج ، الكويت ، 79 – 1980م .
14. بطرس بطرس غالي : خمس سنوات في بيت من زجاج ، مركز الأهرام للترجمة والنشر ، مؤسسة الأهرام ، القاهرة ، 1999م .
15. بشير محمد سعيد : من تاريخ السودان السياسي – الزعيم الأزهري وعصره ، مطبعة القاهرة ، 1990م .

16. بشير محمد بشير : الزبير محمد صالح – الشهيد – الأمة ، (د.د) ، الخرطوم ، 2000م .
17. برهان غليون و(آخرون) : حرب الخليج والمواجهة الإستراتيجية في المنطقة العربية في أزمة الخليج وتداعياتها في الوطن العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، 1991م .
18. تيم نبلوك : صراع السلطة والثروة في السودان منذ الإستقلال وحتى الإنتفاضة – دراسة في العوامل المؤثرة في السياسة السودانية 1898 – 1985م ، (ترجمة) الفاتح التجاني ومحمد علي جادين ، دار جامعة الخرطوم للنشر ، الخرطوم ، 1990م .
19. جيلي عبد الرحمن : المعونة الأمريكية تهدد إستقلال السودان ، دار الفكر ، القاهرة ، تموز/ يوليو 1958م .
20. جون قاي نوت يوه : جنوب السودان آفاق وتحديات ، الأهلية للنشر والتوزيع ، عمّان ، 2000م .
21. جيف سيمونز : التنكيل بالعراق ، العقوبات والقانون والعدالة ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، 1998م .
22. د. جلال عبد الله معوض : صناعة القرار في تركيا والعلاقات العربية التركية ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، 1998م .
23. د. حيدر إبراهيم علي : المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في السودان ، مركز إبن خلدون للدراسات الإنمائية ، القاهرة ، (د. ت) .
24. التيارات الإسلامية وقضية الديمقراطية ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، 1996م .
25. د. حسن بكر : حروب المياه في الشرق الأوسط الجديد ، ميريت للنشر والمعلومات ، القاهرة ، 2000م .

26. حسن عقيل أبو غزالة : النظام الدولي والأصولية - إشكالية العلاقة ، (د. د) ، عمّان ، 1996م .
27. د. حسنين توفيق إبراهيم : النظام السياسي والأخوان المسلمون في مصر - من التسامح إلى المواجهة 1981 - 1996م ، دار الطليعة ، بيروت ، 1998م .
28. د. حامد ربيع : مستقبل الإسلام السياسي ، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ، معهد البحوث والدراسات العربية ، بغداد ، 1983م .
29. د. حميد الجميلي : إستشراف مستقبل الإقتصاد العربي في ظل المتغيرات الدولية ، سلسلة المائدة الحرة 2 ، بيت الحكمة ، بغداد ، 1997م .
30. حلمي عبد الكريم الزغبي : مخاطر التغلغل الصهيوني في افريقيا ، كاظمة للنشر والترجمة والتوزيع ، الكويت ، 1985م .
31. خضر محمد : الحركة الوطنية السودانية - الإستقلال وما بعده ، الخرطوم ، (د. د) ، 1967م .
32. خليفة خوجلي خليفة : حتى متى ؟ حكومة طائفية - إنقلاب عسكري - إنتفاضة ، (د. م) ، 1993م .
33. خليل إسماعيل الحديثي : الوسيط في التنظيم الدولي ، مطبعة جامعة الموصل ، 1991م .
34. ريتشارد نيكسون : 1999 نصر بلا حرب ، (إعداد وتقديم) المشير محمد عبد الحليم أبوغزالة ، مطابع القاهرة التجارية ، القاهرة ، ط2 ، 1993م
35. زكي الميلاد : المسألة الحضارية - كيف نبتكر مستقبلنا في عالم متغير ؟ ، المركز الثقافي العربي ، بيروت - الدار البيضاء ، 1999م .
36. زبغنيو بريجنيسكي : رقعة الشطرنج الكبرى - الأولوية الأمريكية ومتطلباتها الجيوستراتيجية ، (ترجمة) أمل الشرقي ، الأهلية للنشر والتوزيع ، عمّان ، 1997م .

37. د. سعد ناجي جواد و د. عبد السلام بغدادي : الأمن القومي ودول الجوار الأفريقي ، مركز الأمارت للدراسات والبحوث الإستراتيجية ، سلسلة دراسات إستراتيجية 31 ، أبوظبي ، 1999م .

38. سيار الجميل : العولمة والمجال الحيوي للشرق الأوسط ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، 1998م ،

39. د. صالح زهر الدين ، مشروع إسرائيل الكبرى بين الديمغرافيا والنفط والمياه ، المركز العربي للابحاث والتوثيق ، بيروت ، 1996م .

40. صلاح عبد اللطيف : الفلاشا – الخيانة والمحاكمة ، مكتبة مدبولي ، القاهرة ، 1986م .

41. صلاح محمد إبراهيم : أزمة الوفاق – وقائع الديمقراطية الثالثة في السودان ، (د.د) ، (د. م) ، 1994م .

42. صاموئيل هنتنغتون : الموجة الديمقراطية الثالثة في أواخر القرن العشرين ، جامعة أوكلاهوما ، 1991م ، (ترجمة) عبد الوهاب علوي ، جامعة القاهرة ، القاهرة ، 1993م .

43. صدام الحضارات ، (ترجمة) طلعت الشايب ، (د. د) ، القاهرة ، 1997م

44. طلعت أحمد مسلم : الوجود العسكري الأجنبي في الوطن العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، 1994م.

45. عبد الرحمن مختار : خريف الفرح – اسرار السودان 1950- 1970م ، الجزء الثاني ، الخرطوم ، (د. د) ، 1978م .

46. عبد الوهاب الأفندي : الثورة والإصلاح السياسي في السودان ، منتدى إبن رشد ، لندن ، 1995م .

47. عبد السلام إبراهيم بغدادي : الوحدة الوطنية ومشكلة الأقليات في أفريقيا ، مركز دراسات الوحدة العربية ، سلسلة أطروحات الدكتوراة 23 ، بيروت ، ط2 ، 2000م .

48. التحرك الصهيوني المعاصر في افريقيا ، معهد الدراسات الاسيوية والأفريقية ، سلسلة الدراسات الأفريقية 24 ، الجامعة المستنصرية ، بغداد ، 1986م .
49. عبد اللـه عبد المحسن السلطان : البحر الأحمر والصراع العربي – الإسرائيلي : التنافس بين ستراتيجيتين ، مركز دراسات الوحدة العربية ، سلسلة أطروحات الدتوراة 7 ، بيروت ، ط3 ، 1988م .
50. د. عبد اللـه الشيخ : سياسة الولايات المتحدة الأمريكية الخارجية في أعقاب الحرب الباردة – إحتواء الحركات الإسلامية ، المركز القومي للإنتاج الإعلامي ، سلسلة رسائل البعث الحضاري 39، الخرطوم ، 1999م .
51. د. عبد القادر محمد فهمي : الصراع الدولي وإنعكاساته على الصراعات الإقليمية ، بيت الحكمة ، بغداد ، 1990م .
52. عبد الناصر حريز : الإرهاب السياسي – دراسة تحليلية ، مكتبة مدبولي ، القاهرة ، 1996م .
53. عوض الكريم موسى : تجديد حقوق الإنسان – بتركيز على حق الإنسان في المشاركة في السلطة والشراكة في الثروة قومياً ودولياً ، الناشران معهد البحوث والدراسات الإجتماعية وصندوق دعم الشريعة ، سلسلة رسائل التجديد الحضاري 1 ، الخرطوم ، (د. ت) .
54. عوض عبده محمد : حوارات ديمقراطية – حديث السودان ، شركة طيبة للنشر والإعلام والتوثيق ، بيروت ، ط2، 1995م .
55. عبد الملك خلف التميمي : المياه العربية – التحدي والإستجابة ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، 1999م .

56. عبد الباسط عبد المعطي (تحرير) : العولمة والتحولات الجتمعية في الوطن العربي ، مركز البحوث العربية – مكتبة مدبولي ، القاهرة ، 1999م .
57. عبد اللطيف البوني : تجربة نميري الإسلامية في السودان ، معهد البحوث والدراسات الإجتماعية ، الخرطوم ، 1995م .
58. عماد قدورة : نحو أمن عربي للبحر الأحمر ، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية ، أبوظبي ، 1999م .
59. غراهام ف توماس : السودان – موت حلم ، (ترجمة) عمران أبوحجلة ، دار الفرجاني ، طرابلس ، 1994م .
60. فدوى عبد الرحمن علي طه : كيف نال السودان إستقلاله – دراسة تاريخية لإتفاقية 12 فبراير 1953م حول الحكم الذاتي وتقرير المصير للسودان ، شركة دار الخرطوم للطباعة والنشر ، الخرطوم ، 1997م .
61. فرانسيس فوكاياما : نهاية التاريخ ، (ترجمة وتعليق) د. حسن الشيخ ، دار العلوم العربية ، 1993م .
62. فتحي يكن : المتغيرات الدولية والدور الإسلامي المطلوب ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ط2 ، 1995م .
63. فتحي علي حسين : المياه وأوراق اللعبة السياسية في الشرق الأوسط ، مكتبة مدبولي ، القاهرة ، (د. ت) .
64. فاطمة سالم : قضايا في ميزان العدل الدولي ، قراءة في قراري مجلس الأمن 1044 و 1054 ، المركز القومي للإنتاج الإعلامي ، الخرطوم ، 1996م .
65. د. كاظم هاشم نعمة : العلاقات الدولية ، كلية القانون والسياسة ، جامعة بغداد ، الجزء الأول ، 1979م .

66. محمد أبوالقاسم حاج حمد : السودان – المأزق التاريخي وآفاق المستقبل ، دار الكلمة للنشر ، بيروت ، 1980م .
67. محمد أحمد محجوب : الديمقراطية في الميزان ، دار جامعة الخرطوم للنشر ، الخرطوم ، (د. ت) .
68. محمد سعيد طالب : النظام العالمي الجديد والقضايا العربية الراهنة ، دار الأهالي للنشر والتوزيع ، دمشق ، 1994م .
69. محمد حسنين هيكل : حرب الخليج أوهام القوة والنصر ، مركز الأهرام للترجمة والنشر ، مؤسسة الأهرام ، القاهرة ، 1992م .
70. محمد طه محمد أحمد : محاولة إغتيال الترابي – أسرار وخفايا ، دار الإعلام للطباعة والنشر ، الخرطوم ، (د. ت) .
71. محمد عمر بشير : تاريخ الحركة الوطنية في السودان 1900 – 1969م ، (ترجمة) هنري رياض ووليم رياض والجنيد علي عمر ، الدار السودانية للكتب ، الخرطوم ، 1980م .
72. محمد سعيد محمد الحسن : الدبلوماسية السودانية مواقف ووقائع ، (د. د) ، (د. م) ، 1996م .
73. محمد سالم الصوفي : السودان نجاحات – وعواءق – وآفاق ، مناقشة لعشرة أعوام من حكم الإنقاذ ، مكتبة طيبة ، الجمهورية الإسلامية الموريتانية ، 1999م .
74. د. منصور خالد : جنوب السودان في المخيلة العربية – الصورة الزائفة والقمع التاريخي ، دار تراث للنشر ، لندن ، ط2 ، 2000م .
75. الفجر الكاذب – نميري وتحريف الشريعة الإسلامية ، دار الهلال ، عمّان ، (د. ت) .

76. محسن عوض : الإستراتيجية الإسرائيلية لتطبيع العلاقات مع البلاد العربية ، مركز دراسات الوحدة العربية ، سلسلة الثقافة القومية 16 ، بيروت ، 1988م .
77. مازن إسماعيل الرمضاني : السياسة الخارجية – دراسة نظرية ، كلية العلوم السياسية ، جامعة بغداد ، 1991م .
78. وليد محمد سعيد الأعظمي : السودان في الوثائق البريطانية – إنقلاب الفريق إبراهيم عبود 1958م ، بغداد ، (د. د) ، 1990م .
79. ياسين الناصر محمدين آدم : نزاع ومشاكل الحدود السودانية – الأثيوبية ، مركز البحوث والدراسات الأفريقية – جامعة أفريقيا العالمية ، الخرطوم ، 1997م .

رابعاً: البحوث المنشورة في الكتب والدوريات :

1. أحمد ياسين السامرائي : مشكلة جزيرة حنيش الكبرى : أبعادها الجيوبولوتيكية ، نشرة تحليلات سوقية ، مركز دراسات الشرق الأوسط ، الجامعة المستنصرية ، بغداد ، العدد 1 ، أيار/مايو 1996م .
2. أحمد بهي الدين : مشروع كوفي عنان لإصلاح الأمم المتحدة ، السياسة الدولية ، مؤسسة الأهرام ، القاهرة ، العدد 130 ، تشرين الأول/أكتوبر 1997م .
3. د. أحمد يوسف : التآمر على السودان ، إستهداف النظام أم حكم الإسلام ؟ ، مجلة فلسطين المسلمة ، لندن ، العدد 4 ، نيسان/أبريل 1996م .
4. السفير احمد طه محمد : إيران بين التكتلات الإقليمية والتحولات الدولية ، السياسة الدولية ، مؤسسة الأهرام ، القاهرة ، العدد 127 ، كانون الثاني/يناير 1997م .
5. أشرف راضي : إدارة العلاقات السودانية – الغربية ، (ملف) السياسة الدولية ، مؤسسة الأهرام ، القاهرة ، العدد 128 ، نيسان/أبريل 1997م

6. أمجد حداد : المواجهة بين الإسلام السياسي والولايات المتحدة في الشرق الأوسط ومستقبل العلاقات العربية – الأمريكية ، دراسات دولية ، مركز الدراسات الدولية ، جامعة بغداد ، العدد 10 ، كانونالأول/ ديسمبر 2000م .
7. أمين حسن عمر و(آخرون) : رؤية جامعة لمشروع النهضة الحضارية الشاملة ، في المشروع الإسلامي السوداني – قراءات في الفكر والممارسة ، معهد البحوث والدراسات الإجتماعية ، الخرطوم ، ط2 ، 1995م .
8. أيمن شعيب : التوالي زمستقبل الحكم في السودان ، السياسة الدولية ، مؤسسة الأهرام ، القاهرة ، العدد 136 ، نيسان/أبريل 1999م .
9. إجلال محمود رأفت : العرب وأفريقيا ، في حال الأمة العربية ، المؤتمر القومي العربي السابع ، الوثائق ، البيانات ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، 1997م .
10. أنور الهواري : التطبيع بعد التسوية ، (ملف) السياسة الدولية ، مؤسسة الأهرام ، القاهرة ، العدد 140 ، نيسان/أبريل 2000م .
11. إسحق موردخاي و(آخرون) :نظرية الأمن القومي الإسرائيلي – رؤية جديدة ، (ترجمة وعرض) عادل شهبون ، الأهرام العربي ، القاهرة ، بلا
12. د. إبراهيم أبوخزام : الولايات المتحدة الأمريكية وسياسة مفاتيح التدخل ، مجلة العلوم السياسية ، كلية العلوم السياسية ، جامعة بغداد العدد 21 ، 2000م .
13. الشيماء علي عبد العزيز : أهداف جولة كلينتون في أفريقيا ، السياسة الدولية ، مؤسسة الأهرام ، القاهرة ، العدد 133 ، تموز/ يوليو 1998م

14. الصادق المهدي : سقوط الأجندات الآيدلوجية في السودان ، (ملف) السياسة الدولية ، مؤسسة الأهرام ، القاهرة ، العدد 141 ، تموز/ يوليو 2000 م .
15. د. الطيب زين العابدين : تجربة الحركة الإسلامية في السودان ، قضايا شرق أوسطية ، مركز دراسات الشرق الأوسط ، عمّان ، آذار/مارس 199م .
16. : السودان وصراع البقاء ، قضايا دولية ، معهد الدراسات السياسية ، إسلام أباد ، العدد 367 ، كانون الثاني/يناير 1997م .
17. السودان تحت العقوبات الدولية ، قضايا دولية ، معهد الدراسات السياسية ، إسلام أباد ، العدد 349 ، تشرين الثاني/نوفمبر 1999م .
18. د. التجاني عبد القادر حامد و(آخرون) : السودان وتجربة الإنتقال للحكم الإسلامي ، في المشروع الإسلامي السوداني – قراءات في الفكر والممارسة ، معهد البحوث والدراسات الإجتماعية ، الخرطوم ، ط2 ، 1995م .
19. التقرير الإستراتيجي السنوي : مركز الدراسات الإستراتيجية ، الخرطوم ، 1997م .
20. التقرير الإستراتيجي العربي : مركز الدراسات الإستراتيجية بالأهرام ، القاهرة ، 1996م .
21. التقرير الإستراتيجي السوداني مركز الدراسات الإستراتيجية ، الخرطوم ، 1998 ، آيار/مايو 1999م .
22. العناصر الأساسية لسياسة الولايات المتحدة الأمريكية في الخليج العربي ، معهد الدراسات السياسية ، إسلام أباد ، العدد 229 ، 23 أيار/مايو 1999م.

23. الدول النامية هل تشهد نهاية الدور السياسي للمؤسسة العسكرية ؟ ، محطات ستراتيجية كركز الدراسات الدولية ، جامعة بغداد ، العدد 32 ، (د. ت) .
24. د. بطرس بطرس غالي : نحو دور أقوى للأمم المتحدة ، السياسة الدولية ، مؤسسة الأهرام ، القاهرة ، العدد 111 ، كانون الثاني/يناير 1993م .
25. بدر حسن شافعي : سياسة ليبيا تجاه أفريقيا في التسعينيات ، السياسة الدولية ، مؤسسة الأهرام ، القاهرة ، العدد 140 ، نيسان/أبريل 2000م
26. بدر حسن شاكر : النزاع الأثيوبي الأرتيري - إحتمالات المستقبل ، السياسة الدولية ، مؤسسة الأهرام ، القاهرة ، العدد 141 ، تموز/يوليو 2000م .
27. توفيق المديني : جولة كلينتون الأفريقية ، شؤون الأوسط ، بيروت ، العدد 72 ، أيار/مايو 1998م .
28. جعفر رائد : العلاقات العربية الإيرانية وآثارها على الإستقرار داخل العالم العربي ، في تحديات العالم العربي في ظل النظام العالمي الجديد ، مركز الدراسات العربي - الأوربي ، ط2 ، 1997م .
29. د. جمال عبد الجواد : الشرق الأوسط بعد التسوية ، الأولويات الأمنية والعلاقات الجديدة للقوى ، (ملف) ، السياسة الدولية ، مؤسسة الأهرام ، القاهرة ، العدد 140 ، نيسان/أبريل 2000م .
30. : محددات السياسة الخارجية للسودان في ظل النظام العسكري - الإسلامي ، (ملف) السياسة الدولية ، مؤسسة الأهرام ، القاهرة ، العدد 128 ، نيسان/أبريل 1997م .
31. د. حسن عبد الله الترابي و(آخرون) : العمل الإسلامي المعاصر - نظرات وعبر ، في المشروع الإسلامي السوداني ، قراءات في الفكر والممارسة ، معهد البحوث والدراسات الإجتماعية ، الخرطوم ، ط2 ، 1995م .

32. الصحوة الإسلامية والدولة القطرية في الوطن العربي ، (تحرير وتقديم) سعد الدين إبراهيم ، الصحوة الإسلامية وهموم الوطن العربي ، منتدى الفكر العربي ، عمّان ، ط2 ، 1997م .
33. د. حسن الحاج علي : السياسة الخارجية الأمريكية - أجندة ما بعد الحرب الباردة ، دراسات إستراتيجية ، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية ، الخرطوم ، العدد 4 ، آب/أغسطس 1995م .
34. د. حسن سيد سليمان : حقوق الإنسان في الفكر الإسلامي ، دراسات إستراتيجية ، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية ، الخرطوم ، العدد 4 ، آب/أغسطس 1995م .
35. د. حسن بكر : المنظور المائي للصراع العربي - الإسرائيلي ، السياسة الدولية ، مؤسسة الأهرام ، القاهرة ، العدد 104 ، نيسان/أبريل 1991م
36. حسين علي البطاوي : السودان ومحادثات التسوية مع الكيان الصهيوني ، قضايا دولية ، مركز الدراسات الدولية ، جامعة بغداد ، العدد 42 ، 2000م .
37. د. حيدر إبراهيم علي : الجبهة القومية الإسلامية من المعارضة إلى السلطة ، (ملف) السياسة الدولية ، مؤسسة الأهرام ، القاهرة ، العدد 128 ، نيسان/أبريل 1997م .
38. حيدر طه : شرعية النظام تسقط في حرب بلا قضية ، السياسة الدولية ، مؤسسة الأهرام ، القاهرة ، العدد 141 ، تموز/يوليو 2000م .
39. حلمي عبد الكريم الزغبي : القارة الأفريقية وأولوياتها في السياسة الخارجية الصهيونية ، المستقبل العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، العدد 72 ، شباط/فبراير 1985م .
40. د. حميد الجميلي : رؤية ستراتيجية للإشكالية الراهنة والمستقبلية للنفط العربي ، مجلة الزحف الكبير ، بغداد ، العدد 1 ، حزيران/يونيو 1999م

41. الدوافع الإقتصادية للعدوان دولياً وإقليمياً على العراق ، شؤون سياسية ، مركز الجمهورية للدراسات الدولية ، بغداد ، العدد 2 ، 1994م .
42. د. حمدي عبد الرحمن حسن : التوازن الإقليمي في البحيرات العظمى والأمن المائي المصري ، السياسة الدولية ، مؤسسة الأهرام ، القاهرة ، العدد 135 ، كانون الثاني/يناير 1999م .
43. حنان دويدار : الولايات المتحدة الأمريكية والمؤسسات المالية الدولية ، (ملف) السياسة الدولية ، مؤسسة الأهرام ، القاهرة ، العدد 127 ، كانون الثاني/يناير 1997م .
44. د. خليل السامرائي و(آخرون) : تطور المفاهيم الستراتيجية الأمريكية تجاه الوطن العربي ، في العرب والقوى العظمى ، العرب والولايات المتحدة الأمريكية ، بيت الحكمة ، سلسلة المائدة المستديرة 19 ، بغداد ، 1998م .
45. د. خليل إبراهيم الطيار : محاولات إسرائيل العودة إلى أفريقيا وعلاقاتها بإتفاقية التعاون الإستراتيجي مع الولايات المتحدة الأمريكية ، شؤون عربية ، جامعة الدول العربية ، تونس ، 1986م .
46. خلود محمد خميس : مستقبل العلاقات العربية الأثيوبية ، قضايا دولية ، مركز الدراسات الدولية ، جامعة بغداد ، العدد 24 ، 1998م .
47. بروفيسور خورشيد حمد : الصحوة الإسلامية والغرب ، قضايا دولية ، مركز الدراسات السياسية ، إسلام أباد ، العدد 212 ، كانون الثاني/يناير 1994م.
48. رميح طلعت : إعادة رسم الخريطة الإقليمية من حنيش إلى البحيرات ، شؤون الأوسط ، مركز الدراسات الإستراتيجية والبحوث والتوثيق ، بيروت ، العدد 60 ، آذار/مارس 1997م .

49. د. رياض عزيز هادي : العالم الثالث والديمقراطية التعددية ، مجلة العلوم السياسية ، جامعة بغداد ، العدد 21 ، 2000م .
50. د. سعد الدين عبد الحي : المعونة الغذائية والإقتصاد الدولي ، نقد نشأة برنامج المعونة الغذائية الأمريكية للسودان 1958 – 1989م مركز الدراسات والبحوث الإنمائية ، جامعة الخرطوم ، الدورية 39 ، كانون الثاني/يناير 1999م .
51. ل . ر سعيد فاضل حسن و(آخرون) : التوازن الستراتيجي الإقليمي في ظل الصراع على مصادر المياه ، في تحديات العالم العربي في ظل النظام العالمي الجديد ، مركز الدراسات العربي – الأوربي ، بيروت ، ط2 ، 1997م .
52. سامية بيبرس : الأبعاد الإقليمية والدولية للمشكلة السودانية ، شؤون عربية ، جامعة الدول العربية ، القاهرة ، العدد 105 ، آذار/مارس 2001م .
53. د. سامية بشير دفع الله ، النوبة الأصل والتاريخ ، مجلة دراسات أفريقية ، مركز البحوث والترجمة ، جامعة أفريقيا العالمية ، الخرطوم ، العدد 21 ، حزيران/يونيو 1999م.
54. سهى سعيد العزاوي : لماذا أفريقيا ؟ وبهذا الوقت ؟ قضايا دولية ، مركز الدراسات الدولية ، جامعة بغداد ، العدد 24 ، 1998م .
55. سامي عوض الذيب أبو ساحلية و(آخرون) : حقوق الإنسان المتنازع عليها بين الغرب والإسلام ، في حقوق الإنسان العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية ، سلسلة كتب المستقبل العربي 17 ، بيروت ، 1999م .
56. سلمان قادم أحمد : السقوط الإسرائيلي في جنوب السودان – الأبعاد والمخاطر ، دراسات ستراتيجية ، مركز الدراسات السياسية و الستراتيجية ، الخرطوم ، العدد 6 ، 1996م .

57. د. صلاح المختار : سياسة الإحتواء المزدوج بين الوهم والحقيقة – دراسة نقدية ، شؤون سياسية ، مركز الجمهورية للدراسات الدولية ، بغداد ، العدد 3 ، 1994م .
58. صلاح سالم زرنوقة : النظام السوداني من منظور علاقاته مع إيران ، (ملف) ، السياسة الدولية ، مؤسسة الأهرام ، القاهرة ، العدد 128 ، نيسان/أبريل 1997م .
59. طلعت أحمد مسلم و(آخرون) : الأمن القومي العربي – الأبعاد العسكرية ، في حال الأمة العربية ، المؤتمر القومي العربي السابع ، الوثائق ، القرارات ، البيانات ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، 1997م .
60. لواء طه الجدوب : أزمة السودان والبعد الإستراتيجي العسكري ، (ملف) ، السياسة الدولية ، مؤسسة الأهرام ، القاهرة ، العدد 128 ، نيسان/أبريل 1997م .
61. طارق حسني أبو سنة : التطورات الأخيرة في القرن الأفريقي ، السياسة الدولية ، مؤسسة الأهرام ، القاهرة ، العدد 100 ، نيسان/أبريل 1990م
62. طارق عادل الشيخ : كلينتون وجولته الأفريقية الثانية ، السياسة الدولية ، مؤسسة الأهرام ، القاهرة ، العدد 142 ، نيسان/أبريل 2000م .
63. د. عبد السلام بغدادي : السياسة الأمريكية المعاصرة تجاه السودان 1989 – 1995م ، المستقبل العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، العدد 206 ، 1996م .
64. التحديات التي تواجه أفريقيا في ظل المتغيرات الحالية ، قضايا دولية ، مركز الدراسات الدولية ، جامعة بغداد ، العدد 4 ، 1998م .
65. التدخل الدولي في الصومال ، مجلة العلوم السياسية ، كلية العلوم السياسية ، جامعة بغداد ، العدد 13 ،1995م .

66. حقوق الإنسان ثغرات في الجدار الغربي ، مجلة الف باء ، بغداد ، العدد 1315 ، كانون الأول/ديسمبر 1993م .
67. السودان وأحداث الخليج 1990 – 1998م ، دراسات ستراتيجية ، مركز الدراسات الدولية ، جامعة بغداد ، العدد 6 ، 1999م .
68. السياسة الإيرانية المعاصرة تجاه السودان ، الدراسات الدولية ، مركز ابحاث الجمهورية ، بغداد ، العدد 1 ، 1992م .
69. الإشكالية السياسية المعاصرة في العلاقات السودانية المصرية ، في مجموعة باحثين ، العلاقات العربية – العربية في التسعينيات ، مركز الدراسات الدولية ، جامعة بغداد ، 1993م ،
70. لبقمة الأوربية – الأفريقية في القاهرة ، قضايا دولية ، مركز الدراسات الدولية ، جامعة بغداد ، العدد 42 ، 2000م .
71. عبد المنعم المشاط : العسكريون والتنمية السياسية في العالم الثالث ، السياسة الدولية ، مؤسسة الأهرام ، القاهرة ، العدد 92 ، 1988م .
72. عبد العظيم إسماعيل عبد العال : السودان بين الإنفراج الإقليمي و الضغوطات الأمريكية المتزايدة ، قضايا دولية ، مركز الدراسات الدولية ، جامعة بغداد ، العدد 37 ، 1999م .
73. العلاقات السودانية – الأرتيرية ومحاولات تعزيز الأمن والإستقرار في منطقة القرن الأفريقي والبحر الأحمر ، أوراق أفريقية ، مركز الدراسات الدولية ، جامعة بغداد ، العدد 10 ، آب/أغسطس 1999م .
74. اللواء عبد الرحيم طه أحمد : الأمن العربي للبحر الأحمر والصراع الدولي ، مجلة الدفاع الوطني ، جامعة البكر للدراسات العليا ، كلية الدفاع الوطني ، العدد 1 ، 1983م .

75. عبد اللـه صالح : الصراع في شرقي زائير وسيناريوهات المستقبل ، السياسة الدولية ، مؤسسة الأهرام ، القاهرة ، العدد 128 ، نيسان/أبريل 1997م .
76. عبد اللـه خليفة الشايجي : إرهاب الدولة في النظام العالمي المعاصر المستقبل العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، العدد 22 كانون الأول/ديسمبر 1997م .
77. عامر حسن فياض : الديمقراطية الليبرالية في مركبات وتوجهات السياسة الخارجية الأمريكية إزاء الوطن العربي ، (ملف) المستقبل العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، العدد 261 ، تشرين الثاني/نوفمبر 2000م .
78. عبير بسيوني : الولايات المتحدة والتدخل لحماية حقوق الإنسان والديمقراطية ، (ملف) ، السياسة الدولية ، مؤسسة الأهرام ، القاهرة ، العدد 127 ، كانون الثاني/يناير 1997م .
79. عزة جلال : كوسوفو – جذور الصراع في البلقان ، (ملف) ، السياسة الدولية ، مؤسسة الأهرام ، القاهرة ، العدد 137 ، تموز/يوليو 1997م
80. د. عمر الخطيب : العلاقات الإسرائيلية – الأمريكية في ظل التعاون الإستراتيجي ، شؤون عربية ، جامعة الدول العربية ، تونس ، العدد 36 1984م .
81. د. علاء الحديدي : السياسة المصرية تجاه مياه النيل ، ، السياسة الدولية مؤسسة الأهرام ، القاهرة ، العدد 104 .
82. د. غانم الجاسم : ملامح السياسة الأمريكية في الخليج ، قضايا دولية ، معهد الدراسات السياسية ، إسلام أباد ، العدد 235 ، تموز/يوليو 1994م .

83. غادة خضر : المشروعات الأثيوبية وإنعكاساتها على حصة مصرمن مياه النيل ، السياسة الدولية ، مؤسسة الأهرام ، القاهرة ، العدد 128 ، نيسان/أبريل 1997م .
84. فريد عمر مدني : علاقة السودان بالمؤسسات النقدية والإعمار الدولية ، مجلة الملتقى ، الخرطوم ، العدد 1 ، أيار/مايو 1994م .
85. د. قحطان أحمد سليمان و(آخرون) : النتائج السياسية المترتبة على الحرب العدوانية ضد العراق ، في حرب الخليج ، منشورات الجمعية العراقية للعلوم السياسية ، بغداد ، العدد 4 ، 1992م .
86. محمد أبوالفضل : النظام السوداني عنصر للتطور أو الإستقرار ، (ملف) ، السياسة الدولية ، مؤسسة الأهرام ، القاهرة ، العدد 128 ، نيسان/أبريل 1997م .
87. محمد إسحق : الإتصال بين العرب والنوبة قبل الإسلام ونبذة عن حياة الأصحاب النوبيين ، مجلة دراسات أفريقية ، مركز البحوث والترجمة ، جامعة أفريقيا العالمية ، الخرطوم ، العدد 21 ، حزيران/يونيو 1999م .
88. د. محمد عمر بشير الصراع في القرن الأفريقي وأمن باب المندب ، مجلة الباحث العربي ، لندن ، العدد 10 ، كانون الثاني/يناير 1987م .
89. محمد جاد : المعونة الخارجية والأهداف الأمنية ، (ملف) ، السياسة الدولية ، مؤسسة الأهرام ، القاهرة ، العدد 127 ، نيسان/أبريل 1997م.
90. محمد عبد الملك المتوكل و(آخرون) : الإسلام وحقوق الإنسان ، في حقوق الإنسان العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية ، سلسلة كتب المستقبل العربي 17 ، بيروت ، 1999م .

91. محمد فريد حجاب : أزمة الديمقراطية الغربية وتحدياتها في العالم العـربي ، (ملـف) المسـتقبل العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، العدد 164 ، تشرين الأول/أكتوبر 1992م .
92. د. محمد سعد أبو عامود : واقع العلاقات السـعودية – الإيرانيـة رؤيـة مسـتقبلية ، السياسـة الدولية ، مؤسسة الأهرام ، القاهرة ، العدد 141 ، نيسان/أبريل 2000م .
93. النظام اسوداني من منظور علاقاته مـع مصرـ ، (ملـف) السياسـة الدوليـة ، مؤسسـة الأهـرام ، القاهرة ، العدد 128 ، نيسان/أبريل 1997م .
94. د. محمد أحمد السامرائي : الكيان الصهيوني ونهر النيل ، مجلة الموقف الثقافي ، بغداد ، العـدد 10 ، أذار/مارس – نيسان/أبريل 1999م .
95. د. محمود أبو العينين : العلاقات الأوربية – الأفريقيـة بعـد إنتهـاء الحـرب البـاردة ، السياسـة الدولية ، مؤسسة الأهرام ، القاهرة ، العدد 140 ، نيسان/أبريل 2000م .
96. د. مازن إسماعيل الرمضاني : البيئة الدولية والحرب ضد العـراق ، مجلـة آفـاق عربيـة ، العـدد المزدوج 1-2 ، كانون الثاني/يناير – شباط/فبراير 1996م .
97. الواقع الدولي الراهن في ظل الهيمنة الأمريكية ، شؤون سياسية ، مركـز الجمهوريـة للدراسـات الدولية ، بغداد ، العدد ، أيار/مايو 1994م .
98. مبارك علي : السودان الأزمة الإقتصادية – الأبعاد والحجم ، (ملف) السياسة الدولية ، مؤسسـة الأهرام ، القاهرة ، العدد 128 ، نيسان/أبريل 1997م .
99. د. منصور خالد : مغامرات الترابي وعزلة السودان ، (ملف) السياسة الدولية ، مؤسسة الأهرام ، القاهرة ، العدد 141 ، نيسان/أبريل 2000م

100. د. منصور العادلي : القانون الـدولي والسياسـة الخارجيـة للولايـات المتحـدة الأمريكيـة ، (ملـف) السياسة الدولية ، مؤسسة الأهرام ، القاهرة ، العدد 127 ، كانون الثاني/يناير 1997م .
101. مختار شعيب : العلاقات الإسرائيلية – الإرتيرية – مرحلة ما بعد الحرب الباردة ، السياسة الدولية ، مؤسسة الأهرام ، القاهرة ، العدد 131 ، كانون الثاني/يناير 1998م .
102. مارجريت سي . هارل : أفريقيا ، في التقيـيم الإسـتراتيجي ، مركـز الإمـارات للدراسـات والبحـوث الإستراتيجية ، أبوظبي ، 1997م .
103. مي شرتوني : التوازن الجيوبولتيكي الـدولي بعـد تفكـك الإتحـاد السـوفيتي وتأثيراتـه عـلى السـلام والأمن في العالم العربي ، في تحديات العالم العربي في ظل النظام العالمي الجديد ، مركز الدراسـات العربي – الأوربي ، بيروت ، ط2 ، 1997م .
104. مكي عثمان مكي : صندوق النقد الدولي ، ماذا يريد وماذا نريد ؟ مجلة الملتقى ، الخرطوم ، العدد 101 ، أيار/مايو 1994م .
105. د. نادية المختار و(آخـرون) : الـنفط والعهيمنـة العالميـة ، في العـرب والقـوى العظمـى ، العـرب والولايات المتحدة الأمريكية ، بيت الحكمة ، سلسلة المائدة المستديرة 19 ، بغداد ، 1998م .
106. العلاقات الأمريكية – الإسرائيلية ، شؤون سياسية ، مركز الجمهورية للدراسات الدولية ، بغـداد ، العدد 3 ، 1994م .
107. نيفين مسعد : العرب وإيران ، في حال الأمة العربية ، المؤتمر القـومي العـربي السـابع ، الوثـائق ، القرارات ، البيانات ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، 1997م .

108. د. هشام الدجاني : العلاقات الخاصة بين الولايات المتحدة وإسرائيل ، قضايا ستراتيجية ، المركز العربي للدراسات الإستراتيجية ، دمشق ، العدد 16 ، 1998م .
109. د. وليد عبد الناصر : النظام السوداني والحركات الإسلامية والقومية ، (ملف) السياسة الدولية ، مؤسسة الأهرام ، القاهرة ، العدد 128 ، نيسان/أبريل 1997م .
110. يوسف محمد الهادي : الوضاع الداخلية في دول الجوار وأثرها على الأمن الوطني السوداني ، الأكاديمية العسكرية العليا ، كلية الدفاع الوطني ، الخرطوم ، 1991 - 1992م .

خامساً : الرسائل الجامعية

أولاً : أطروحات الدكتوراة :

1. أبوبكر حسن محمد باشا : تأثير مصر على الأوضاع السياسية في السودان 1951- 1956م ، معهد القائد المؤسس للدراسات القومية والإشتراكية ، الجامعة المستنصرية ، بغداد ، أيار/مايو 2000م .
2. دهام محمد دهام العزاوي : الأقليات والمن القومي العربي - دراسة في البعد الداخلي والإقليمي والدولي ، كلية العلوم السياسية ، جامعة صدام ، 1999م .
3. عدي صدام حسين : عالم ما بعد الحربالباردة - دراسة مستقبلية ، كلية العلوم السياسية ، جامعة بغداد ، 1998م .
4. عبد الجبار أحمد : الديمقراطية والوحدة الوطنية في العالم الثالث ، كلية العلوم السياسية ، جامعة بغداد ، 2000م .
5. فكرت رفيق بن سيد علي أفندي : الأصولية الإسلامية - دراسة نظرية ، كلية العلوم السياسية ، جامعة بغداد ، 1998م .

مجلس الأمن

القرار 1044 (1996)

الذي اتخذه مجلس الأمن فيي جلسته 3627 المعقودة في 31 كانون الثاني/ يناير 1996

إن مجلس الأمن:

إذ يشعر بانزعاج بالغ لاستمرار اعمال الإرهاب الدولي بكافة أشكاله في سائر أنحاء العالم. بما فيها الأعمال التي تشارك فيها الدول بصورة مباشرة. والتي تعرض أرواح الأبرياء للخطر أو تودي بها. ولها تأثير ضار علىالعلاقات الدولية. وتعرض أمن الدول للخطر.

وإذ يشير إلى البيان الذي أدلى به رئيس مجلس الأمن في 31 كانون الاني/يناير 1993, (S/23500) عندما اجتمع المجلس على مستوى رؤساء الدول والحكومات, والذي أعرب فيه أعضاء المجلس عن قلقهم البالغ إزاء أعمال الإرهاب الدولي وأكدوا ضرورة أن يصدى المجتمع الدولي بفاعلية لكل هذه الأعمال.

وإذ يشير أيضا الى اتفاقية منع الجرائم المرتكبة ضد الأشخاص المتمتعين بحماية دولية, بمن فيهم الموظفون الدبلوماسيون, والمعاقبة عليها, التي فتح باب التوقيع عليها في نيويورك في 14 كانون الأول/ ديسمبر 1973.

وإذ يؤكد على الحاجة الماسة لتعزيز التعاون الدولي بين الدول من أجل وضع تدابير عملية وفعالة واعتمادها لمنه ومكافحة جميع أشكال الإرهاب التي تؤثر في المجتمع الدولي ككل, والقضاء عليها. واقتناعها منه بأن قمع أعمال الإرهاب الدولي, بما فيها الأعمال التي تشارك فيها الدول بصورة مباشرة أو غير مباشرة. عنصر أساسي لصون السلم والأمن الدوليين.

وقد جزع جزعا شديدا للمحاولة الإرهابية لاغتيال رئيس جمهورية مصر العربية, في أديس أبابا, أثيوبيا في 26 حزيران/ بوتيه 1995, واقتناعا منه بضرورة تقديم المسؤولين عن ذلك للمحاكمة.

وإذا يحيط علما بأن الدورة الاستثنائية الثالثة لآية منظمة الوحدة الأفريقية لمنه الناعات وإدارتها وتسويتها, المعقودة في 11 أيلول/سبتمبر 1995, اعتبرت أن الاعتداء لم يكن يستهدف رئيس جمهورية مصر العربية, ولا سيادة اثيوبيا وسلامتها واستقرارها فحسب بل إنه استهدف أيضا أفريقيا بأسرها

وإذا يحيط علما ايضا بالبيانين الصادرين عن الجهاز المركزي لالية منظمة الوحدة الأفريقية في 11 أيلول / سبتمبر 1995 و 19 كانون الأول/ ديسمبر 1995 وإذ يؤيد تنفيذ الطلبات الواردة فيهما.

وإذ يأسف لأن حكومة السودان لم تتمثل حتى الأن لطلبات الجهاز المركزي لمنظمة الوحدة الافريقية الواردة في هذين البيانين

وإذ يلاحظ الرسالة الموجهة الى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لاثيوبيا بتاريخ 9 كانون الثاني يناير 1996 (S/1996/10)

وإذ يلاحظ أيضا الرسالتين الموجهتين الى رئيس المجلس من الممثل الدائم للسودان والمؤرختين 11 كانون الثاني / يناير 1996 (S/1996/22) و 12 كانون الثاني/يناير 196 (S/1996/25)

1- يدين محاولة الاغتيال الإرهابية التي استهدفت حياة رئيس جمهورية مصر العربية في أديس أبابا أثيوبيا, في 26 حزيران/يونيه 1995:

2- يشجب بوة الانتهاك الصارخ لسيادة أثيوبيا وسلامتها ومحاولة الإخلال بالسلم والأمن في أثيوبيا والمنطقة بأسرها:

3- يثني على جهود حكومة ايوبيا لتسوية هذه القضية من خلال ترتيبات ثنائية وإقليمية:

4- يطلب إلى حكومة السودان الامتثال لطلبات منظمة الوحدة الأفريقية دون مزيد من التأخير وذلك من أجل:

(أ) القيام بإجراءات فورية لكي تسلم الى اثيوبيا الأشخاص الثلاثة المشتبه فيهم, المختبئين في السودان, والمطلوبين فيما يتعلق بمحاولة الاغتيال, من أجل محاكمتهم على أساس معاهدة تسليم المجرمين المبرمة بين أثيوبيا والسودان لعام 1964:

(ب) الكف عن القيام بأنشطة لمساعدة ودعم وتيشير الأنشطة الإرهابية, وعن توفير الملجأ والملاذ للعناصر الإرهابية, والتصرف في علاقاتها مع جاراتها ومع الآخرين في إطار التقيد التام بميثاق الأمم المتحدة وبميثاق منظمة الوحدة الأفريقية:

5- بحث المجتمع الدولي على تشجيع حكومة السودان لكي يستجيب بصورة تامة وفعالة لطلبات منظمة الوحدة الأفريقية:

6- يرحب بالجهود التي يبذلها الأمين العام لمنظمة الوحدة الأفريقية والرامية الي تنفيذ الأحكام ذات الصلة من بياني الجهاز المركزي لآلية منظمة الوحدة الافريقية المؤرخين 11 أيلول/سبتمبر 1995 و 19 كانون الأول / ديسمبر 1995, ويؤيد منظمة الوحدة الأفريقية في ما تبذله من جهود مستمرة لتنفيذ قراراته:

7- يطلب إلى الأمين العام أن يقوم, بالتشاور مع منظمة الوحدة الأفريقية, بالتماس تعاون حكومة السودان في تنفيذ هذا القرار وأن يثدم تقريرا الى المجلس في غضون 60 يوما:

8- يقرر أن يبقي المسألة قيد نظره.

مجلس الأمن
القرار 1054 (1996)
الذي اتخذه مجلس الأمن في جلسته 3660
المعقودة في 26 نيسان/ أبريل 1996

إن مجلس الأمن:
إذ يعيد تأكيد قراره 1044 (1996) المؤرخ 31 كانون الثاني/يناير 1996

وإذ يحيط علما بتقرير الأمين العام المؤرخ 11 آذار/مارس 1996 (S/1996/197), المقدم عملا بالفقرة لا من قرار المجلس 1044 (1996) وبالاستنتاجات الواردة فيه,

وقد جزع جزعا شديدا لمحاولة الاغتيال الإرهابية التي استهدفت رئيس جمهورية مصر العربية في أديس أبابا, إثيوبيا, في 26 حزيران/يونيه 1995, واقتناعا منه بضرورة تقديم المسؤولين عن ذلك الفعلة للمحاكمة,

وإذ يحيط عليما بأن البيانين الصادرين في 11 أيلول/سبتمبر 1995 و 19 كانون الأول/ديسمبر 1995 آلية منظمة الوحدة الأفريقية لمنع النزاعات وإدارتها وحلها (S/1996/10), المرفقان الأول والثاني), اعتبرا أن محاولة اغتيال الرئيس مبارك لم تستهدف رئيس جمهورية مصر العربية وحدة, ولا سيادة إثيوبيا وسلامتها واستقرارها فحسب, وإنما استهدفت أيضا أفريقيا بأسرها.

وإذ يحيط علما بأن البيانين الصادرين في 11 أيلول / سبتمبر 1995 و 19 كانون الأول/ديسمبر 1995 عن ألية منظمة الوحدة الأفريقية لمنع النزاعات وإدارتها وحلها (S/1996/10), المرفقان الأول والثاني, أعتبرا أن محاولة اغتيال الرئيس مبارك لم تستهدف رئيس جمهورية مصر العربية وحده, ولا سيادة إثيوبيا وسلامتها واستقرارها فحسب, وإنما استهدفت أيضا أفريقيا بأسرها.

وإذ يأسف لكون حكومة السودان لم تتمثل حتى الأن لطلبات الجهاز المركزي لمنظمة الوحدة الأفريقية الواردة في البيانين المذكورين.
وإذ يحيط علما باستمرار الأمين العام لمنظمة الوحدة الأفريقية في بذل لضمان أمتثال السودان لطلبات الجهاز المركزي لهذه المنظمة.
وإذ يحيط علما أيضا. مع الأسف بأن حكومة السودان لم تتجاوب بالقدر الكافي مع جهود منظمة الوحدة الأفريقية.

وقد جزع جزعا بالغا لعدم امتثال حكومة السودان لطلبات مجلس الأمن الواردة في الفقرة 4 من القرار 1044 (1996).

وإذ يؤكد من جديد أن لقمع أعمال الإرهاب الدولي, بما فيها الأعمال التي تشترك فيها الدول, أهمية أساسية بالنسبة الى صون السلام والأمن الدوليين.

وإذ يقرر أن عدم امتثال حكومة السودان للطلبات الواردة في الفقرة 4 من القرار 1044 (1996) يشكل تهديدا للسلم والأمن الدوليين.

وتصميما منه على القضاء على الإرهاب الدولي وضمان التنفيذ الفعال للقرار 1044 (1996) وإذ يتصرف, تحقيقا لهذه الغاية , بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة.

1- يطالب بأن تمتثل حكومة السودان, دون مزيد من التأخير, للطلبات المبينة في الفقرة 4 من القرار 1044 (1996), بقيامها بما يلي:

(أ) اتخاذ إجراءات فورية لكفالة أن يسلم الى إثيوبيا لأغراض المحاكمة الأشخاص الثلاثة المشتبه فيهم والذين تم إيواؤهم في السودان, المطلوبون فيما يتعلق بمحاولة اغتيال رئيس جمهورية مصر العربية في أديس أبابا, (إثيوبيا), في 26 حزيران/ يونيه 1995:

(ب) الكف عن الاشتراك في مساعدة ودعم وتيسير الأنشطة الإرهابية, وعن توفير الملجأ والملاذ للعناصر الإرهابية, والتصرف من الأن فصاعدا, في علاقاتها مع جاراتها ومع الآخرين. بما يتماشى تماما مع ميثاق الأمم المتحدة وميثاق منظمة الوحدة الأفريقية:

2- يقرر أن تدخل الأحكام المبنية في الفقرة 3. أدناه حيز النفاذ في الساعة 10:00 بتوقيت الساحل الشرقي للولايات المتحدة الأمريكية من 10 أيار/ مايو 1996, وأن تظل نافذة الى أن يقرر مجلس الأمن أن حكومة السودان قد امتثلت لأحكام الفقرة 1 أعلاه:

3- يقرر أن تقوم جميع الدول بما يلي:

(أ) إجراء تخفيض كبير في عدد ومستوى الموظفين الموجودين في البعثات الدبلوماسية والقنصليات السودانية, وتقييد حركة كل من يبقى من هؤلاء الموظفين داخل أراضيها, أو مراقبة هذه

(ب)	اتخاذ خطوات لتقييد دخول حكومة السودان وموظفيها وأفراد القوات المسلحة السودانية الى أراضيها وعبورهم لها:

4-	يطلب من جميع المنظمات الدولية والإقليمية عدم عقد أي مؤتمر في السودان:
5-	يطلب من جميع الدول, بما فيها الدول غير الأعضاء في الأمم المتحدة. ومن الوكالات المتخصصة للأمم المتحدة, أن تتقيد على نحو صارم بهذا القرار, بصرف النظر عن وجود أي حقوق ممنوحة أو التزامات للأمم المتحدة, أن تتقيد على نحو صارم بهذا القرار, بصرف النظر عن وجود أي حقوق ممنوحة أو التزامات منوطة أو مفروضة بموجب أي اتفاق دولي أو اي عقد مبرم أو أي ترخيص أو إذن ممنوح قبل بدء نفاذ الأحكام المبنية في الفقرة 3 أعلاه:
6-	يطلب الى الدول أن تبلغ الأمين العام للأمم المتحدة, في غضون 60 يوما من تاريخ اتخاذ هذا القرار, بالخطوات التي تكون قد اتخذتها تنفيذا للأحكام المبنية في الفقرة 3 أعلاه:
7-	يطلب الى الأمين العام أن يتدم الى المجلس, في غضون 60 يوما من التاريخ المحدد في الفقرة 2 أعلاه, تقريرا أوليا عن تنفذ هذا القرار,
8-	يقرر أن يدرس هذه المسألة مجددا بعد 60 يوما من التاريخ المحدد في الفقرة 2 أعلاه, وأن ينظر, على أساس الوقائع التي يثبتها الأمين العام, فيما إذا كان السودان قد امتثل للطلبات الواردة في الفقرة 1 أعلاه, وإلا يسنظر فيما إذا كان سيتخذ تدابير أخرى لضمان امتثاله,
9-	يقرر إبقاء هذه المسألة قيد نظره

مجلس الأمن

القرار 1070 (1996)

الذي اتخذه مجلس الأمن في جلسته 3690, المعقودة في 16 آب/أغسطس 1996

إن مجلس الأمن.

إذ يشير الى قراريه 1044 (1996) المؤرخ 31 كانون الثاني/يناير 1996 و 1054 (1996) المؤرخ 26 نيسان/أبريل 1996.

وقد نظر في تقرير الأمين العام الؤرخ 10 تموز/يوليه 1996)S/1996/541) و Add.1 و 2 و 3).

وإذ يحيط عاما برسائل المندوب الدائم للسودان المؤرخة 31 أيار / مايو 1996 (S/1996/402) و 24 حزيران/يونيه 1996 (S/1996/646) و 2 تموز/يوليه 1996 (S/1996/513)

وقد جزع جزعا شديدا لمحاولة الاغتيال الإرهابية التي استهدفت رئيس جمهورية مصر العربية في أديس أبابا, إثيوبيا, في 26 حزيران/يونيه 1995, واقتناعا منه بضرورة تقديم المسؤولين عن ذلك الفعلة للمحاكمة,

وإذ يحيط علما بأن البيانين الصادرين في 11 أيلول / سبتمبر 1995 و 19 كانون الأول/ديسمبر 1995 عن ألية منظمة الوحدة الأفريقية لمنع النزاعات وإدارتها وحلها (S/1996/10), المرفقان الأول والثاني, أعتبرا أن محاولة اغتيال الرئيس مبارك لم تستهدف رئيس جمهورية مصر العربية وحده, ولا سيادة إثيوبيا وسلامتها واستقرارها فحسب, وإنما استهدفت أيضا أفريقيا بأسرها.

وإذ يأسف لكون حكومة السودان لم تتمثل حتى الأن لطلبات الجهاز المركزي لمنظمة الوحدة الأفريقية الواردة في البيانين المذكورين.

وإذ يحيط علما باستمرار منظمة الوحدة الأفريقية في بذل الجهود لضمان امتال السودان لطلبات الجهازي المركزي لهذه المنظمة, وإذ بأسف لأن حكومة السودان لم تتجاوب بالقدر الكافي مع جهود منظمة الوحدة الأفريقية.

وقد جزع جزعا بالغا لعدم امتثال حكومة السودان للطلبات الواردة في الفقرة 4 من القرار 1044 (1996), والتي أعيد تأكيدها في الفقرة 1 من القرار 1054 (1996).

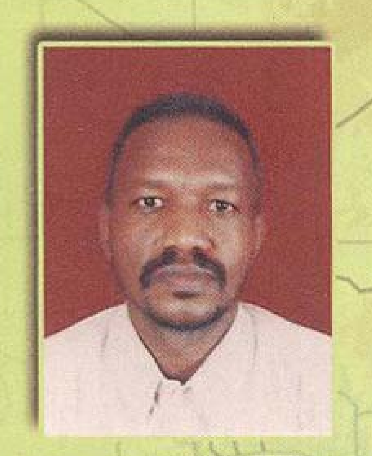
وإذ يؤكد من جديد أن لقمع أعمال الإرهاب الدولي. بما فيها الأعمال التي تشترك فيها الدول. أهمية أساسية بالنسبة الى صون السلام والأمن الدوليين.

وإذ يقرر أن عدم امتثال حكومة السودان للطلبات الواردة في الفقرة 4 من القرار 1044 (1996), والتي أعيد تأكيدها في الفقرة 1 من القرار 1054 (1996) يشكل تهديدا للسلم والأمن الدوليين

وتصميما منه على القضاء على الإرهاب الدولي وضمان التنفيذ الفعال للقرارين 1044 (1996) و 1054 (1996) وإذا يتصرف, تحقيقا لهذه الغاية, بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة.

1- يطالب من جديد بأن تمتثل حكومة السودان امتثالا كاملا ودون مزيد من التأخير, للطلبات المبنية في الفقرة 4 من القرار 1044 (1996) والتي أعيد تأكيدها في الفقرة 1 من القرار 1054 (1996):
2- يحيط علما بالخطوات التي اتخذتها بعض الدول الأعضاء لتنفيذ الأحكام الواردة في الفقرة 3 من القرار 1054 (1996), ويطلب من الدول التي لم تبلغ الأمين العام بالخطوات التي اتخذتها تحقيقا لتلك الغاية أن تفعل ذلك في أقرب وقت ممكن:
3- يقرر أن تحترم جميع الدول الطائرات المسجلة في السودان, او التي تملكها أو تستأجرها أو تشغلها شركة الخطوط الجوية السودانية, من الإذن بالإقلاع من أراضيها أو النزول فيها أو التحقيق فوقها, وكذلك الطائرات التابعة لأية هيئة, أينما كان مقرها ومكان تنظيمها تملك شركة الخطوط الجوية السودانية جزءا كبيرا منها أو تتحكم فيه أو التي تملكها أو تستأجرها أو تشغلها حكومة السودان أو سلطاته العامة, أو هيئة تملك حكومة السودان أو سلطاته العام جزءا كبيرا منها او تتحكم فيه اينما وجد مقر تلك الهيئة ومكان تنظيمها:
4- يقرر أيضا أن يحدد بعد مرور 90 يوما من تاريخ اعتماد هذا القرار, تاريخ نفاذ الأحكام الواردة في الفقر 3 أعلاه وجميع جوانب إجراءات تنفيذه, ما لم يقرر المجلس قبل ذلك على أساس تقرير يقدمه الأمين العام, أن السودان أمتثل للطلب في الفقرة 1 أعلاه:
5- يطلب إلى الأمين العام أن يقدم, بحلول 15 تشرين الثاني/ نوفمبر 1996, تقريرا عن امتثال السودان لأحكام الفقرة 1 أعلاه:
6- يقرر إبقاء هذه المسألة قيد نظره

المحتويات



(سيرة ذاتيّـة)

- الاسم : عبد العظيم إسماعيل عبد العال بشير
- تاريخ الميلاد : ١٩٦٥م
- الديانة مسلم
- الحالة الاجتماعية : متزوج وأب لطفلة (رغـد)

المؤهلات الأكاديمية:

١- شهادة البكالوريوس في العلوم السياسية – كلية العلوم السياسية جامعة بغداد عام ١٩٩٢م بتقدير جيّد (٧٩٪) .

٢- شهادة الماجستير في العلوم السياسية – الدراسات الدولية من المعهد العالي للدراسات السياسية والدولية – الجامعة المستنصرية – بغداد بتقدير جيّد جدا (٨٢,٣٩٪) .

الخبرات السابقة:

١- محاضر في المدارس الثانوية العراقية ١٩٩٢- ١٩٩٦م .

٢- مدرس مساعد في مركز الدراسات الدولية – قسم الدراسات الأفريقية – جامعة بغداد ٢٠٠١- ٢٠٠٣م (متعاقد).

٣- تم تعييني في المركز نفسه ضمن الملاك الدائم ولم تتم المباشرة بسبب الحرب واحتلال العراق .

النتاجات العملية:

١- السياسة الأمريكية المعاصرة تجاه السودان ١٩٨٩-١٩٩٩ " رسالة الماجستير" .

٢- تأثير الإسلام السياسي في العلاقات السودانية – المصرية خلال عقد التسعينيات ، بحث منشور في مجلة دراسات دولية – مركز الدراسات الدولية – جامعة بغداد ، ٢٠٠٣م

٣- العلاقات السودانية –العراقية خلال عقد التسعينات :
"بحث مقدم للنشر في مجلة دراسات دولية – مركز الدراسات الدولية – جامعة بغداد " ، ٢٠٠٣م .

٤- مجموعة مساهمات علمية في دوريات أوراق أفريقية الصادرة عن قسم الدراسات الأفريقية – مركز الدراسات الدولية – جامعة بغداد منها :
– العلاقات السودانية – الأرتيرية ومحاولات تعزيز الأمن والإستقرار في منطقة القرن الأفريقي والبحر الأحمر ، العدد (١٠) ، أغسطس / آب ١٩٩٩م .

٥- السودان بين الانفراج الإقليمي والضغوطات الأمريكية المتزايدة ، قضايا دولية ، مركز الدراسات الدولية – جامعة بغداد ، العدد (٣٧) ، ١٩٩٩م .

٦- مجموعة مقالات صحفية ،جريدة العراق اليومية ، أعداد مختلفة .

٧- نشر عرض كتاب " السياسة الأمريكية تجاه أفريقيا وانعكاساتها على الأمن القومي العربي ، للمؤلف البروفيسور عبد السلام إبراهيم بغدادي رئيس قسم الدراسات الأفريقية – مركز الدراسات الدولية – جامعة بغداد ، جريدة العراق اليومية ، ٢٠٠٢/٦/٢١م .

٨- عرض كتاب " الأقليات والأمن القومي العربي – دراسة في البعد الداخلي والإقليمي والدولي " للدكتور دهام محمد العزاوي جريدة الرأي العام ، ٢٠٠٤/١٢/٢٩ .

البريد الألكتروني azzoumy@yahoo.com

